

سلطنة عمان

وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف

أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي

السمدي النزوي

(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الخامس

تحقيق

عبد المنعم عامر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

- سلطنة عمان -

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

ينعقد الاتفاق بين العلماء العمانيين وبين المعنيين بفهارس المخطوطات العربية، على أن كتاب المصنف يقع فى واحد وأربعين جزءا ، ويذكر بعض العلماء أن النسخة الموجودة من كتاب المصنف غير كاملة الأجزاء ، وأن الجزء الناقص منها هو هذا الجزء الخامس الذى نقدمه فى هذا الكتاب، اعتماداً على النسخة الكاملة المحفوظة فى المكتبة الخاصة بالمحقق ، القاضى الفقيه الشيخ سالم بن حمد بن سليمان الحارثى ، أحد العلماء العمانيين المعاصرين ، وقد كتبه بيده منسوباً لمؤلفه نقلا من الأصل المحفوظ لديه . بعد أن عرض عليه ، وصح العمل بما فيه .

وإذا أخذنا فى الاعتبار ما ذكره العالم « شاخت » فى فهرسه عن كتاب المصنف ، من احتمال وجود بعض نسخ كاملة من كتاب المصنف ، موجودة فى عمان فإننا نستطيع القول بأن هذا الجزء الخامس من كتاب المصنف يمكن الاعتماد عليه فى سد النقص الذى أشار إليه المفهرسون فى قوائمهم إلى أن يقوم دليل يغاير هذا أو ينفيه .

بيد أن الدقة فى البحث والأمانة فى العرض تقتضى أن نضع أمام القارئ بعض الملحوظات :

أولا : أن هذا الجزء الخامس له مقدمة على خلاف المعهود فى الأجزاء الأخرى غير الجزء الأول ، وأن كاتب هذه المقدمة يقرر ، أنه لم يكن أهلا للتصنيف ،

ولا هو من ذوى الخبرة فى التأليف ، وأنه رأى أن يثبت أبواباً فى الصلاة مفسرة ميسرة ، وقد استعان فى بلوغ همته إلى ما توصل إليه من نتائج الشيخ أبى بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندى ، وهى التى جرى عليها التغليب بالمصنف ، فنسج فى تأليفه على منوالها ، واحتذى على مثالها لما قام له المراد .

ويذكر صاحب المقدمة أنه جمع فى هذا الجزء ما هو بعيد وقريب ، وما هو حديث وقديم ، دون ما صنفه من أبواب مستأنفة ، أشار إليها بأمارات معلومة ، لا تغيب عن أرباب البصر ، ورجال الفكر وأهل النظر .

ثانياً : أن هذا الجزء الخامس من كتاب المصنف قد قسم إلى ثلاثة أقسام ، يندرج تحت قسم منها عدة من الأبواب ، قد يخلو بعضها من المسائل الفرعية المعهودة فى باقى أجزاء كتاب المصنف ، وهذه الأقسام كلها فى موضوع واحد ، هو الصلاة .

ثالثاً : أن هناك أبواباً كاملة مضافة إلى هذا الجزء من غير الكتاب ، مثل باب الاستعاذة ، وباب الركوع فى الصلاة ، وغيرها .

رابعاً : أن الصياغة وأسلوب التأليف فى هذا الجزء الخامس يخالف إلى حدٍّ ما ذلك الأسلوب الذى درج عليه الكندى فى أجزاء أخرى من كتابه المصنف ، سابقة لهذا الجزء الخامس ، وتالية له .

وهذه الملحوظات خاصة بالناحية الشكلية لهذا الجزء الذى نستكمل به أجزاء كتاب المصنف ، وأما ما هو خاص بالناحية الموضوعية فإن المادة الفقهية

فى هذا الجزء هى فعلا تلك المـادة التى تنقص الـكتاب من المواد الفقهية العامة ، التى تبنى عليها المؤلفات العمانية المناظرة لـكتاب المصنف ، مثـل كتاب منهج الطالبين، وكتاب جامع ابن جعفر، وغيرهما ، فإن الجزء الرابع من كتاب المصنف قد حوى كل ما هو خاص بالطهارة ، ويحوى الجزء السادس أبواب الزكاة ومسائلها ، وهذا الجزء الخامس يحوى أبواب الصلاة .

وإنا إذ نقدم هذا الجزء فإنا نعرضه على حاله .

والله جل وعلا هو المسئول عن الهداية ، ومنه التوفيق . ؟

عبد المنعم عامر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين وقرة اعين الانبياء والمرسلين
والمهتدين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين سيد
الاولين والآخرين وبعد فلما وقع التشاجر والاختلاف وتزايد
في الناس الاعتساف واصبح من يعتمد على سئواله ويستشفي
بمقاله معدوما في الزمان سوى المتعلمين من الاخوان رايت
اثبات ابواب في الصلاة مفسره ومسايل عن العلماء مختبره وان
تكون مفصلة محكمة التاصيل مهذبة التاليف والتفصيل كي
ارجع في اللوازم اليها واشد في العوان عليها وان لم اكن اهلا للتصنيف
ولا من ذوي الخبرة بالتاليف لعزوب العلم ورکاکة الفهم ولزوم
الاشتغال بقوت العيال حتى انقضت الايام بالبطالة واشرفت
القناة على الامالة ولكني اسعفت في بلوغ المه واستصحاب العزمه
بقواعد احكمت تمهيدها واعترضت الايام دون تشييدها من
نتائج الشيخ الاجل ابي بكر احمد عبد الله بن موسى الكندي الذي
جرى عليها التغليب بالمصنف عند البعيد والقريب فكانت
نسبة لما جمعته وسببا لما اخترعته واطلعت عليها التاخير
والتقديم واوضحت التمييز بين الحديث والقديم بالازدواج
في الابواب السالفة دون ما اصنفه من الابواب المستانفة
باشارات بينة مفهومة بيره واما رات شاهدة معلومة
لا تغيب عن ارباب البصر وذوي الفكر والنظر ليعرف
فضل الامام على المامومين في الانام ولولا قواعد المحكمة وحيالته
المعلمة التي نسجت على منوالها واحتذيت على مثالها وزدت
في قوافيها وثبتت دعائمها لما قام في شخصي المراد ولا
ملكت في ذلك القياد فالفضل عايد الى اهله وراجع الى اصله
والوافق على الكتاب قمن بالتزام ما شرطه وتبيان
ما شرحه

ويا كاين بعد كل شئ لا تفضحني لانك بي عالم ولا تعذبني فانك على قادر اللهم ن
اعوذ بك من العزلة عند الموت ومن شر المرجع الى ملذ القبور ومن
الندامة الى يوم القيامه اللهم انى اسالك عيشة هنية ومنية سوية و
منقلبا كريما غير مخز ولا فاضح قال بعض المسلمين قد تكلم بعض في
الكاين ولم ير جوازها تم الجزء الخامس من المصنف ويتلوه
الجزء السادس في الزكاة عرض على اصله وصح العمل عافيه والحمد لله رب
العالمين على يد العبد الأقل الحقير عبد سليمان الحارثي
في ١٢ صفر ١٢٨٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ، وعليه توكلت

الحمد لله الذى جعل الصلاة عماد الدين، وقرة أعين الأنبياء والمرسلين والمهتدين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، سيد الأولين والآخرين ، وبعد ، فلما وقع التشاجر والاختلاف ، وتزايد فى الناس الاعتساف ، وأصبح من يعتمد على سؤاله ويستشفى بمقاله معدوماً فى الزمان، سوى المتعلمين من الإخوان رأيت إثبات أبواب فى الصلاة مفسرة ، ومسائل عن العلماء مختبرة ، وأن تكون مفصلة محكمة التأصيل ، مهذبة التأليف والتفصيل ، كى أرجع فى اللوازم إليها ، وأشد فى العوان عليها، وإن لم أكن أهلا للتصنيف ، ولا من ذوى الخبرة للتأليف لغروب العلم وركاكة الفهم ، والاشتغال بقوت العيال حتى انقضت الأيام بالبطالة ، وأشرفت القناة على الإمالة ، ولكنى استعنت فى بلوغ الهمة، واستصحاب العزمة، بقواعد أحكمت تمهيدها واعترضت الأيام دون تشييدها، من نتائج الشيخ الأجل، أبى بكر أحمد بن عبدالله بن موسى الكندى، الذى جرى عليها التغليب بالمصنف، عند البعيد والقريب ، فكانت نسبة لما جمعته ، وسبباً لما اخترعته ، واطلعت عليها التأخير والتقديم ، وأوضحت التمييز بين الحديث والقديم بالازدواج فى الأبواب السالفة دون ما أصنفه من الأبواب المستأنفة ، بإشارات بينة نيرة ، وإمارات شاهرة معلومة ، لا تغيب عن أرباب البصر ورجال الفكر والنظر ، ليعرف

فضل الإمام على المأموم فى الأنام ، ولولا قواعده المحكمة وحياكته المعلمة التى نسجت على منوالها ، واحتذيت على مثالها ، وزدت فى قوافيها ، وثبتت دعائمها لما قام فى شخصى المراد ولا ملكت فى ذلك القياد ، والفضل عائد إلى أهله ، وراجع إلى أصله ، والواقف على الكتاب قمن بالتزام ما شرطه وتبيان ما شرحه ، وإفراغى فى مستحسن الأقوال ، وإماطة النعال على قالب الأحوال ، لأنى ما أردت بجمعه سمعة فى الناس ، ولا رياء موبقا وإلباسا ، بل للحاجة إليه ، والتعويل فى الدين عليه ، فيما يحتوى من مسائل الصلاة ومعارجها ، وبيان مداخلها ومخارجها .

وبالله التوفيق فيما يقرب إليه ، ويباعد من سخطه ويرضيه .

البَابُ الأولُ

فى النية وكيفية النيات وأحكامها

ومن غير الكتاب ـ من جامع الشيخ أبى الحسن :

وسئل عن النية فى الصلاة ، متى تكون ، وكيف يكون فى ذلك ؟

قيل : ينوى أداء الفريضة عند فعل الصلاة والذكر لها والإرادة لفعل الصلاة والقصد لذلك . قال الله تعالى : « فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » . لا يخلط فى عمله الذى يعمله لله رياء أحد من خلقه .

وقال النبى ﷺ : الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، وقال : نية المؤمن خير من عمله .

معناه : أن عملا بنية خير من عمل بلا نية ، والعمل بلا نية هباء .

وقيل : زكوا فيها نياتكم ، واحملوها بقلوبكم ، بالإخلاص إليه منكم ، بما يرضيه عنكم ، واتقوا الله بحقه الواجب عليكم ، الذى أقررتم له فيه بالسمع والطاعة ، فأدوه إليه طوعا ، ولتحضركم نياتكم باتقاء عذاب الله ، والتعظيم فى التضييع لحقه .

ومن كتاب الضياء : ومن أم قوما فلتكن نيته ، أن يصلى بمن يصلى

لصلاته ، وإن نوى أن يكون إماما لمن يصلى خلفه فجائز ، والمأموم ينوى أنه يؤدى فرضه بصلاة الإمام أو بصلاة الجماعة .

والواجب على المصلى ألا يدخل فى الصلاة إلا بنية لما ثبت بإيجاب النيات عند اعتقاد العبادات وينوى الصلاة وأداءها عند فعلها ، وأنه يصلى الفريضة .

وإن كان نوى الفريضة ، وأحرم ، ثم سها عنها ، ثم رجع إلى ذكر الفريضة ، ومضى فى صلاته فلا نقض عليه فيما عارضه فى نيته .

والنية لبّ العمل ، فيجب على العبد إحكام النية ، واستقبال القبلة .

ومن جواب أبى سعيد رحمه الله :

مسألة : وذكرت فى الذى ينوى وأراد الصلاة ، أنه يستقبل القبلة ، أو ينوى ، أنه يستقبل بيت الله الحرام ، أو ينوى أن قبلته الكعبة ، التى بمكة .

قلت : فإن نسى شيئاً من هذا ، أن ينوى حين قصد الصلاة ، أو نيته فيما يستقبل من عمره ، أن قبلته الكعبة ، التى بمكة ، وإنما هو ربما نسى النية فى حين ما يقوم للصلاة ، وربما ذكر . فثبتت النية حين ذلك ، وليس نيته فى عمره فيما يستقبل من صلواته ، إلا أن نيته أن قبلته الكعبة التى بمكة ، فما يكون حاله بالنسيان ، وما يلزمه أن يحضره من النية ؟

فمعى ـ أنه يكون اعتقاده إذا كان عارفا بمعنى ثبوت القبلة وأسمائها ، كما قال الله تعالى : « فَوَلُّوا وجُوهَكُمْ شَطْرَه » فهذا على معنى التسمية والقصد .

وقد قيل ، إن الكعبة هى البيت المسمى فى هذا الموضع على ما قيل ، هو قبلة لأهل المسجد ، والمسجد قبلة لأهل الحرم ، والحرم كله قبلة لأهل الآفاق ، فمن عاينه أو غاب عنه صلى على القصد إليه .

ومعنى ـ أنه يختلف فى معنى قصد المصلى إلى ما يقصد ، وقيل ، لا يجوز أن يقصد نيته إلا إلى الكعبة ، وهى البيت حيثما كان ، فإن وافقه ، أو وافق شيئا من الحرم ـ إن كان خارجا منه فى قصده وجهته ـ فقد خرج فى معانى الاحتياط إلى استقبال البيت على معنى النص ، وقد يجزيه أن يقصد إلى استقبال الحرم ، إذ هو قبلة ، وكذلك يجزى أهل الحرم أن يقصدوا إلى استقبال المسجد ، إذ هو قبلتهم ، وقد يخرج أن الحرم كله كعبة ، لقوله تعالى : « هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ » فأجمع أهل العلم ، لا أعلم بينهم اختلافا ، أن الهدى إذا بلغ الحرم ، فنحر فى شىء منه ، أنه قد بلغ الكعبة ، وأنه مجز لصاحبه ، فثبت أن الحرم كله كعبة ، وقد قال الله تبارك وتعالى : « جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِياماً لِلنَّاسِ » وهو فى معنى الصلاة فى استقبال لها فى الصلاة .

فثبت معانى ما قيل ، إن الحرم قبلة لمن خرج منه من أهل الآفاق ، ولولا ذلك لضاق المعنى فيه .

وأما النية المتقدمة فى استقبال الكعبة فى نية المصلى للصلاة ، وثابتة له فيما لا أعلم فيه اختلافا ، وإن ذكر ذلك عند قيامه للصلاة ودخوله فيها ، واستفتاحها ، أو هو فى شىء منها جدد ذلك الاعتقاد وتلك النية ، ومضى عليها ، وإن نسى ذلك حتى فرغ من صلاته ، وهو متوجه للقبلة فقد تمت صلاته فيما لا أعلم فيه اختلافا ، لأن الناسى معذور .

ومن جامع الشيخ محمد بن جعفر : ـ

وقلت : إن كان إماما فنسى أن ينوى أنه إمام لمن يصلى خلفه معه جماعة ، هل تكون صلاته تامة ؟

فمعى ـ أن صلاته تامة، إذا كان إمام المسجد هو المتقدم، وإلى ذلك قصد حين تقدم ، أو حين قام ، أو حين لم يعلم أنه استحال ذلك إلى غيره حتى تتم صلاته .

ومن جواب الشيخ أبى الحسن ، رحمه الله :

وذكرت ، أنك سمعت أن من قام إلى الصلاة بغير نية لم تجاوز صلاته ترقوته .

قال : ولم نسمعه من عالم .

قلت : فإن كان هذا صوابا فعرفنى .

ـ فعلى ما وصفت فالأعمال ، رحمك الله ، إنما هى بالنيات إتمامها ، فمن قال ذلك فمعنى ذلك ، أنه إذا قام إلى الصلاة نوى أن هذه صلاة الظهر أو العصر ، فريضة يصليها ، وكذلك يعتمد بقلبه الكعبة يستقبلها .

فهذا قد وجدنا فى الأثر عن محمد بن محبوب ، رحمه الله ، أنه من قام إلى الصلاة يصليها ، ويقول فيها ما يقال فيها فقد أجزأه ذلك ، وليس عليه أن يحدث لكل كلمة منها ولا ركعة ولا سجدة نية من موضعها، وكذلك يقول من حضرته النية ، فذلك هو المأمور به .

ومن لم تحضره نية إلا أنه قد قام للصلاة الفريضة ، وكذلك شهر رمضان ، وكذلك الفرائض التى عليه إذا قام إلى أدائها ، وليس كل حين تحضره نية .

فيقول : الناس على فطرتهم ، وليس كل حين تحضره النية ، وهذا من قولنا نحن ، ودينا كل دين المسلمين ، والله أعلم بالصواب .

البَابُ الثَّانِي

فى النية لبدل تارك الصلاة

تقول : أصلى فريضة كذا وكذا إلى الكعبة بدلا عما على بدله ، طاعة لله ولرسوله .

وإن كان تركها عمدا يقول : أصلى فريضة كذا وكذا إلى الكعبة بدلا عما على بدله مما تركته عمداً ، أقضيه طاعة لله ولرسوله .

البَابُ الثَّالِثُ

فى الصلاة ومعانيها

قال ابن الأنبارى :

الصلاة فى كلام العرب ثلاث : الصلاة المعروفة ، التى فيها الركوع والسجود، قال الله تعالى : « فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ . . . » .

وتكون الصلاة الترحم ، قال الله تعالى : « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ » .

وتكون الصلاة الدعاء .

وقال أهل التفسير : الصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن المسلمين دعاء .

مسألة —

وقيل : للعبد مادام فى صلاته ثلاث خصال ، البر يتناثر عليه من أعنان السماء ، وملائكة تحفه من لدن رأسه إلى السماء ، ومناد ينادى ، لو يعلم هذا المناجى من يناجى ما انفتل .

فصل

وقيل : كان الحسن بن أبى وضاح إذا فرغ من وضوئه تغير لونه ، فقيل له : ما بال لونك يتغير إذا فرغت من وضوئك ؟ فقال : يحق لمن أراد أن يقوم بين يدى الله تعالى أن يتغير لونه .

فصل

وعن محمد بن سيرين ، أنه إذا قام إلى الصلاة ذهب دم وجهه، أو كاد يذهب، خوفا من الله .

مسألة- رجل يصلى،هل يجوز للرجل أن يكلمه فى حاجة يوصيه بها ويذهب؟ فلم ير بذلك بأسا .

مسألة ـ فى الذى يصلى ويفوته مال أو شىء من ماء إذا صلى صلاته ، وإن أوما أدرك .

فقيل : له أن يومىء ويحفظ ماله إذا صلى صلاته ، وقيل يصلى ولا بد منها ، وفى الجمع له اختلاف ، فقيل : إن المال مثل النفس ، وقيل : إنه غـير النفس ، وليس له ذلك .

مسألة ـ فى الأمة إذا أعتقت فى الصلاة بغير ستر رأسها .

فقيل : إن عليها أن تغطى رأسها ، ثم تبتدىء الصـــلاة ، وقيل تبنى على صلاتها .

وإذا وجد العارى ثوبا وهى فى الصلاة ابتدأها نظير ما جاء فى أهل قباء (بضم القاف) .

مسألة ـ فى النائم عن الصلاة والناسى لها .

فقيل : يصنع معروفا فى العتمة خاصة ، وقيل : إنما عليهما فى النعاس ولا شىء

فى النسيان ، وقيل : عليه فى جميع الصلوات ، وقيل : فى العتمة والفجر ، وقيل : لا شىء عليه من ذلك ، والله أعلم .

مسألة ـ قال أبو سعيد :

الخشوع فى الصلاة الإقبال عليهـــا ، وترك الحركات فيها إلا لمصالحها ، من جميع الجوارح .

مسألة ـ الأصل فى الصلاة أنها فريضة إلا أنها قد تدخل فيها السنة، والمبالغة فى الطاعة، والأدب فى ذلك داخل فى الفريضة وصلاحها ، والله أعلم .

وقيل : إن لبنى آدم ملائكة يحفظونهم فى الليل ، وملائكة يحفظونهم فى النهار ، ولا تعرج ملائكة الليل حتى تنزل ملائكة النهار ، فيشهدون جميعاً صلاة الفجر ، لقول الله تعالى : « إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » .

وفى التارك لشىء من فرائض الوضوء ، فلا عذر له فى ذلك ، ولا يسعه إذا صلى تاركا لجارحة من الجوارح المفروضة ، أو الأكثر منها ، أو ما يقع عليه اسم الكثير منها ، وما لا تكون الجارحة كاملة الغسل بتركه منها ، وهو يقع عليه ، مثل ظفر الإبهام أو الدرهم الوزان، أو الدينار المثقال على العمد ، ولا على الجهالة وعليه البدل والكفارة .

وإن ترك دون ذلك فقيل ، إنه لا يهلك بذلك وعليه البدل ، ولا كفارة ، وإن ترك ذلك على الغلط أو النسيان فلا إعادة عليه ، وقيل : عليه الإعادة ، لأنه كمال الفرض .

مسألة ـ وأما السنة المأخوذة عن النبي ﷺ هي المضمضة والاستنشاق ، فمن ترك ذلك على التدين والعمد لخلاف السنة ، أو الاستخفاف بثوابه فلا يسعه ، وهو هالك ، وإن تركه على التعمد والجهل فعليه الاستغفار والرجوع إلى العمل به فيما يستقبل ، ولا بدل عليه ، وقيل ، عليه البدل .

وإن تركه على الخطأ والنسيان فعليه البدل ، وقيل ، لا بدل عليه .

وأما الأدنان فمن تركهما على عمد أو نسيان ما لم يدن ويخطىء فلا بدل عليه ولا إثم ، ولا نعلم في تمام صلاته اختلافا .

مسألة ـ في من نسي الاستنجاء ، أعليه بدل ؟ قال : نعم .

مسألة ـ في استقبال القبلة ، بعلم منه ، أو لزوم استقبال القبلة باسمها أو معناها إذا لم يجد من يعبر له اسمها .

مسألة ـ على كل أهل بلد أن يريدوا بصلاتهم نحو الكعبة ، ويتوخوه مع الإرادة نحوها ، وإن كان هذا الموضع يختلف فيه ، فقيل ، عليهم الإرادة فقط ، وقيل ، عليهم الإرادة متوجهين نحوها ، ولا يجزيهم إلا ذلك .

مسألة ـ قال أبو الحسن ، رحمه الله تعالى : والنية للقبلة تجزي مرة المصلي لما صلى في مقامه مالم يتحول ، وقيل ، تجزيه مرة في عمره .

مسألة ـ في المختلفين في القبلة ، فإن كان ذلك على التحري فكلاهما مصيبان ، ولا يتبع أحدهما الآخر ، وإن كان ذلك من المصيب منهما عالما بذلك فهو حجة على صاحبه ، وليس له مخالفة المصيب منهما .

مسألة ـ وينبغى للمسلم أن يأتمن أهل كل طرف من الأرض على ما يقول فقهاؤهم ، من حضور وقت الصلاة بقياس الظل فى بقاعهم ، كما أن عليه أن يقبل منهم فى أمر قبلتهم .

مسألة ـ فى بعض القول ، أن الصلاة لا تصلى بالظل ، وإنما تصلى بالاعتبار بالشمس ، فإذا صارت الشمس على جانب عينه اليسرى بعمان فى الشتاء ، إذا استقبل القبلة ، فذلك آخر وقت الظهر وأول وقت العصر ، وإذا صارت فى وجهه ، إذا كان مستقيما فى استقبال القبلة فى الحر ، فذلك آخر وقت الظهر وأول وقت العصر .

وقيل : يستحب فى الحر تعجيل العشاء الآخرة ، وفى الشتاء تأخيرها .

مسألة ـ فيمن لا يعرف القبلة أنها قبلة ، وإنما هو على ما يرى الناس يفعلون فى الصلاة حتى مات .

ـ فإذا كان يدين بدين محمد ﷺ لم نره هالكا إلا أن يصر على جهله ، فإن كان لا يعرف محمدا ، من هو ، ولا أنه رسول للناس كافة ، ثم مات على جهله بمحمد وبدين محمد مات هالكا .

مسألة ـ وجدت أن بين مكة وبين منى أقل من فرسخين ، فمن صلى بعرفات تماما من أهل مكة فلا يصلى خلفه ، ومن صلى خلفه فليعد ، وعليه الكفارة .

مسألة ـ فى السجان ، أنه يبدأ بصلاة نفسه ، ثم يفتح للمقطور يصلى .

مسألة ـ وإذا ظن الإمام أن الإقامة للهاجرة فصلى بهم على ذلك ، وهم يريدون العصر ، فصلاتهم جائزة ، وعليه هو صلاة الظهر ، وفى بدل العصر عليه اختلاف .

مسألة ـ عن الشافعى ـ إذا كان قوم خارجين من مكة ، فاجتهدوا فى طلب القبلة ، واختلف اجتهادهم لم يسع أحداً منهم أن يقبع اجتهاد صاحبه ، وإن رآه أعلم باجتهاده منه حتى يدله على علامة يرى هو بها أنه قد أخطأ اجتهاده الأول ، ولا يسع أحداً يأتم بأحد خالف اجتهاده ، والأعمى لا يجزيه اجتهاده لأنه لا يرى ، فكل من دل على القبلة من رجل أو امرأة أو عبد إذا كان بصيراً يوجب القبول منه إذا كان عنده صادقاً ، وتصديقه بيان ألا يرى أنه كذبه .

ـ ولا تسع الدلالة من مشرك ، وإن رأى أنه صادق ، لأنه ليس فى موضع أمانة على قبلة .

قال غيره : ـ ومعى أنه يخرج فى بعض القول ، أن كل من دل على القبلة ، إذا كان على غير اجتهاد ، أنه حجة ، لأن ذلك مما لا يسع جهله ، فإن ارتاب فى قوله ، وكان فى الأصل قد دله على القبلة قامت عليه الحجة ، ولا بد من قبول الحق الذى قامت الحجة بمن قامت ، وإن صلى على التحرى إلى القبلة بالدلالة لم يضق عليه الوقت .

مسألة ـ فى صلاة العيد سبعة حدود ، تكبيرة الإحرام ، والقيام ، والتكبير من الركعة الأولى قبل القراءة ، والركوع ، والسجود ، والتكبير الثانى فى الركعة الثانية ، والقعود .

وفى صلاة الجنازة أربعة حدود ، التوجيه والتكبيرة الأولى حد ، والقراءة والتكبيرة الثانية حد ، والقراءة والتكبيرة الثالثة حد ، والتكبير والتحميد حد .

وقيل ، الحدود فيها التكبيرات ، وسائر ذلك يسمى حدا .

نقلناها فى موضعها فى باب الجنائز .

مسألة ـ وجدت أن غسل الجنابة وغسل الحيض فرض ، وغسل الميت والنفاس غسل سنة .

مسألة ـ السكتتان الأوليان متفق عليهما ، والأخريان مختلف فيهما .

مسألة ـ فى من صلى الظهر ونيته ، إن جاء الإمام صلى عنده الفريضة ، وهذه نافلة ، وإن لم يجىء فصلاته الفريضة .

ـ قال : لا يجزيه وعليه الصلاة ، فإن الصلاة لا تؤدى بالشرائط .

ومن غير الكتاب ـ ومما قيل عن الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله تعالى ، هكذا .

ووجدت مكتوباً : وعن الصلاة ، بكم يدخل إليها من فريضة ؟

قال : القيام إليها بعلم لزومها ، والبدن الطاهر ، والوضوء السابغ ، والثياب الساترة الطاهرة ، والبقعة الطاهرة ، والقيام فيها ، واستقبال القبلة بعلم لزومها ، وتكبيرة الإحرام .

مسألة ـ وأما الذى سأل عنه ، فقال : بم يدخل الوضوء والصلاة ؟ فقال له : يدخل الوضوء بالعلم بلزومه ، والطهارة من الأحداث ، والاعتقاد ، والتأدية ،

والماء الطهور الذى به تمامه ، وتدخل الصلاة بالعلم للزومها ، والوضوء التام ، وستر العورات بالثياب الطاهرة ، وطهارة البقعة التى فيها الصلاة ، واستقبال القبلة بالعلم للزومها ، والتبكير فيها لإحرامها .

مسألة ـ الفضل بن الحوارى عن سعيد بن محرز عن هاشم بن غيلان عن موسى بن أبى جابر عن الربيع أنه قال : إن الصلاة تقوم على خمسة ، أو خمس ، هكذا قال الفضل ، أولها ، الإقامة ، ثم التكبير ، ثم التوجه ، ثم التكبير ، ثم الاستعاذة ، ثم القراءة .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن عن ابن عباس ، رحمه الله ، أن النبى ﷺ قال : إن الصلاة عماد الدين ، فمن ترك الصلاة فقد هدم الدين ، وقد قال الله ، عز وجل « اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ » بالصلاة على طلب الآخرة ، وبالصبر على أداء الفرائض ، والصلوات الخمس حافظوا عليها .

وقيل : بالصبر الفرض ، والصلاة النافلة .

* * *

الباب الرابع

الصلاة بالثياب وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

ولا تجوز الصلاة فى ثياب أهل الذمة التى يلبسونها ، فى عامة قول أصحابنا لا يصلى بها ، وحكمها وحكمهم واحد ، وهو احتياط ، وأما الحكم ففى الأصل طاهرة .

مسألة – وثوب المجوسى إذا كان مطويًا غير مقموط فلا تجوز الصلاة به حتى يغسل ، ومن صلى به فعليه الإعادة .

وعن محمد بن محبوب فى المجوسى تعلم أنه يغسل الثوب ، فلا بأس أن يصلى به.

مسألة – قال أبو سعيد :

يخرج فى معانى الاتفاق، أنه يؤمر بزرّ جيب القميص إلا أن يكون الجيب ضيقا ، فإن لم يفعل ففيه تشديد .

وأحسب أن بعضاً يذهب إلى فساد صلاته ، وبعضاً لا يرى فساد صلاته ، وهذا إذا لم يشد على القميص من موضع إزاره .

مسألة – فى المصلى بثوب نجس ، فقيل : عليه الإعادة على حال ، وقيل : عليه الإعادة إذا علم فى الوقت ، ولا يبعد أن لا إعادة عليه، لأنه صلى على السنة،ولقوله عليه السلام : عفى لأمتى عن الخطأ والنسيان ، ومنه أكل الصائم ناسياً .

مسألة ـ قال أبو عبد الله ، رحمه الله :

لا يصلى بثوب فيه تصاوير صبغ ، ولا نسج تصاوير كل ذى روح ، ولا بأس بالأشجار ، وإن صلى فسدت صلاته .

قال أبو سعيد : فسادها بالنص على الاتفاق ، ولا أعلمه ، إلا أنى لا أجد وجوب الاختلاف فيه ، ولا بأس بما كان على بساط ، ولا يسجد عليه .

وعن الشيخ محمد بن إبراهيم : هذا على العمد ، وأما على الجهل والنسيان ، فقيل : لا يفسد .

ولا تجوز الصلاة إلا حتى يغير الصورة عن حالها ، ويقطع رأسها ، ولم أجد أنها تغير بالصبغ والزوك حتى لا يبقى لها رسم فيه .

ومن غيره : ـ قال محمد بن محبوب :

ولا بأس بما كان على بساط ولا يسجد عليه .

مسألة ـ وتكره الصلاة فى مسجد أو بيت فيه تصاوير فى مقدمه ، وعليه الإعادة .

وقيل : إن ارتفع ثلاثة أشبار فلا بأس .

مسألة ـ ولا تجوز الصلاة فى بيت مصور فيه الصليب ، وقال : هو بمنزلة الكلب ، فيما دون الخمس عشر ذراعا ، وقال : هو أشد من صورة ذوات الأرواح .

قال الله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » فهو رجس .

الإضافة :

ومن بعض الكتب ، وعن أبى عبد الله ، وسألته :

هل يؤم الرجل وهو مرتد بالسراويل ؟

فقال أبو على : لا نرى بذلك بأساً ، وأما أبو زياد وأبو جعفر فقالا : إن هاشم بن غيلان لم ير ذلك ، وأنا آخذ بقول أبى على رحمه الله .

وأما موسى بن على فأجاز الصلاة لمن ارتدى به .

وقال أبو عبدالله : يجوز أن يؤم الرجل القوم إذا ارتدى برداء على السراويل ، وقال : لا يجوز أن يؤم الرجل القوم وهو ملتحف برداء ليس تحته إزار ولا سراويل .

قلت : أيجوز أن يكون إماماً فى الصلاة وليس عليه غير قميص وحده صفيق؟

قال : لا يجوز إلا أن يكون تحته سراويل .

قلت : فالجبة ؟

قال : نعم ، قد روى عن النبى ﷺ ، أنه صلى بأصحابه فى جبة ، مصفوفة طاقين ، ليس بينهما حشو ، وقال : كأنه اليوم قميصان .

قلت : أفيؤم بهما وليس تحتهما إزار ولا سراويل ؟

قال : الله أعلم .

وقال من قال : إذا ربط فى معقد الإزار على القميص فذلك بمنزلة الإزار ، وهذا قول ضعيف ، ولا آخذ به .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله :

لا بأس أن يصلى الرجل بثوب المرأة الحائض ، عرفت أو لم تعرف ، إلا أن يكون فيه أذى ، فلا يصلى فيه .

وقال : اختلفوا فى الإمامة بالقميص ، فقال من قال : لا تجوز الإمامة به على حال لمن كان أكثر مثله أو أنقص منه فى اللباس أو أكثر ، وقال من قال: يجوز على حال ، وقيل : يجوز لمن كان مثله ، ولا يجوز لغير ذلك .

ومن بعض الكتب ـ أحسب أنه عن محمد بن محبوب ، رحمه الله :

وعن من يصلى العتمة فى ثوب غير طاهر ، وأوتر فى ثوب طاهر ، ثم ذكر لما أصبح ؟

قال أبو مروان : إن ذكر وقد انقضى وقت العتمة ، أنه صلى فى ثوب غير طاهر أبدل العتمة ، وقد تم الوتر ، وإن ذكر وهو فى وقت العتمة أبدل العتمة والوتر .

مسألة ـ ومن غيره ـ

ومعى ـ أن هذا لا يختلف فيه ، أن عليه الإعادة للوتر إذا ذكر وصلى العتمة فى وقتها ، وقد قيل : إن ذكر ذلك فى وقت الوتر قبل أن يصبح كان عليه إعادة الوتر على حال .

مسألة ـ

قلت : فهل يؤم بالسراويل والقميص ؟

قال : نعم .

قلت : فهل يؤم بالسراويل والرداء ؟

قال : كره ذلك بعض ، وجوّزه إذا كان ملتحفا .

قلت : فإن أمّ بالسراويل والرداء مرتديا ؟

قال : لا نقض عليه ما لم تضق السراويل .

مسألة ـ

قلت : فجبة الصوف وإن لم تكن مصفوفة ، يؤم بها ؟

قال : نعم .

قلت : فإن أمّ بالجبة وهى غير مزرورة ؟

قال : أخاف عليه النقض .

قال غيره : ومعى أنه قد كره ذلك ، وقيل : إنه لا يبلغ ذلك إلى نقض الصلاة عليه ، ولا على من أمّ به ، وأخاف أنه قد قيل : فيه النقض .

قال غيره : فإذا لم يكن معه إلا ثوب حرير ، يصلى به ، أو عريان ؟

قال : يصلى به قائما ، وكذلك إذا كانوا جماعة ، ليس على كل واحد إلا ثوب حرير فإنه يؤمهم ، ويصلون قياماً .

قلت : فإذا وصلوا إلى ثيابهم ، أو إلى من يعطيهم فى وقت تلك الصلاة ، أو قد فات وقتها ؟

قال : أرى إن كان فى وقتها فعليهم الإعادة ، وإن كان فى غيرها فلا إعادة عليهم .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد ، رحمه الله ـ

وعن الثوب السوجى، يعمله غير الثقة، أو يعمله جندى لا يحافظ على الصلاة، ولا يتوضأ من البول والغائط .

قلت : أتجوز الصلاة فيه أم لا ؟

فقد قيل : إنه جائز الصلاة فيه ، وقيل غير ذلك ، والتنزه فى أمر الصلاة أفضل .

مسألة ـ وعن الصلاة فى السراويل وفيها تكة حرير ، أجائز ذلك أم لا ؟

ـ فلا تجوز الصلاة بتكة الحرير للرجال ، إذا كان عرضها قدر إصبعين فصاعدا .

مسألة ـ

قلت : ومن لبس ثوب رجل مسلم ولم يسأله ، أيصلى فيه أم لا ، وصلى فيه ، قلت : يجوز ذلك أم حتى يسأله عن ذلك .

ـ فإذا لبسه بوجه حق كان له الصلاة فيه حتى يعلم بنجاسته .

ومن جواب أبى سعيد ـ مسألة ـ

والعمامة ، بكسر العين ، وعن رجل معه ثوب نجس وعمامة طاهرة ، والعمامة لا تستر جميع ما يجب أن يستر فى الصلاة ولم يمكنه غيرها ، ولا أمكنه طهارة الثوب ، كيف يصنع ؟

قال : معى ـ أنه قيل : إذا سترت العمامة أو غيرها من الطاهر ، من السرة إلى الركبة ، ما يلزمه ؟ والمسألة بحالها .

قال : معى أنه فى بعض القول ، أنه يصلى بالطاهر ويدع النجس ولو لم يستر إلا الفرجين ، وفى بعض القول ، أنه إذا لم يستر من السرة إلى الركبة يمم الثوب النجس وصلى بهما جميعاً .

قلت له : فعلى هذا القول الآخر أولى أن يتزر بالثوب الطاهر ، ويلتحف بالثوب النجس ، أم كيف شاء فعل ؟

قال : معى أنه يستر ما يستر من العورة بالثوب الطاهر أولى، ويكون الثوب النجس عليه .

قلت : ألا ترى أنه إذا ستر العورة بالثوب الطاهر لزمه أن يصلى به وحده، ويمسك الثوب النجس ، وقد بقى صدره ومنكبه خارجين ؟ وكذلك يستر ما يستر من العورة بالطاهر أوجب عندى على معنى قوله .

قال : وفى كل ذلك يصلى وهو قائم ، ما لم يخرج الفرجان .

مسألة ـ

فى المصلى إذا سقط رداؤه وهو راكع ، قال : يتناوله وهو راكع ويرتدى ، وإن حملته الريح إلى موضع لا يناله حتى يمشى اشتمل وتركه ، وإن كان يناله إذا قام ولا يمشى فيتناوله ويرتدى ويعود فيركع ، فإن رفع الإمام رأسه فيتبعه ولا يرجع إلى الركوع ، وإن كشف عن صدره وهو راكع ، فإن أمسكه بإحدى يديه ، جاز له .

مسألة ـ

لباس الحرير حرام على رجال أمة محمد ﷺ ، ولذلك ورد الشرع من رسول الله ﷺ ، ولا نعلم أن أحداً من فقهاء الأمة قال بجواز ذلك .

ومن لبس الحرير والذهب فى غير حال الضرورة من الرجال كفر إلا أن يتوب .

مسألة ـ وعلى المصلى أن يطلب [الثوب الطاهر يصلى فيه] ولو من عند امرأة تستحى منه إذا كان يطمع .

مسألة ـ الصلاة بالجلود الذكية كلها إذا لبست سواء فى أمر الصلاة ، كانت معه ثياب حاضرة أو لم تكن .

مسألة ـ فى من عنده ثوبان نجسان ، فإنه يصلى فى أقلهما نجاسة إذا اتفقت ، وفى أهونهما إذا اختلفت ، ولا يجوز أن يصلى بثوبين نجسين كليهما ولو عمهما ، لأنه يزيد فى النجاسة بما هو دونه .

مسألة ـ وفى الجنب والحائض إذا مس ثوب المصلى أو بدنه ، فقيل : تفسد ، وقيل : لا تفسد ، وقيل : يفسد مس البدن ، ولا يفسد مس الثوب .

مسألة ـ وفى حد المقرن الذى لا يطهره المـاء ، فقيل : إذا صار منه فى حد لا يقدر على إمساكه إلا بمعالجة تذهله ، قال بعض : كأنه مصرور فى ثوبه .

مسألة ـ ومن جوابات الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله :

وعن إنسان استعار ثوباً من عند إنسان ، فصلى به ، ثم رده إليه ، فقال صاحب الثوب : إن هذا الثوب لا يصلى به ، يلزم هذا المستعير شى أم لا ؟

قال : معى ، أنه قيل : إن أعاره الثوب ليصلى فيه ، قال : فليس عليه أن يصدقه ، وإن أعاره ليلبسه ، ولم يشترط عليه الصلاة ، كان عليه أن يصدقه ، وإذا قال : إنه نجس ، بعد ذلك ، كان عليه بدل ما صلى به ، ولا أعلم فى هذا كفارة .

ومنه ـ مسألة ـ

وأما من حضرته الصلاة وهو فى فلاة ، وليس معه إلا ثوب فيه جنابة ، فالذى أحب ، أن يصلى فى الثوب الذى فيه الجنابة بعد أن يتربها ، إن كانت رطبة ، ويكسها مع التتريب إن كانت يابسة ، والله أعلم .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله ـ فى رجل صلى بقوم فى قميص وحده ، قال : صلاتهم منتقضة ، وصلاته تامة .

ومن غيره ـ قال أبو عبد الله : حفظ أبو صفرة عن والدى محبوب :

والمجوسى ينسج الثوب فلا بأس أن يصلى به قبل أن يغسل .

ومن جواب أبى سعيد ـ وعن رجل عنده ثوب ، فيه بول بشر وثوب آخر فيه دم مسفوح ، ولم يجد ماء ، بم يصلى منهما ؟

قال : عندى أنه قد قيل ، يصلى بالثوب الذى فيه الدم ، ولا يصلى بالثوب الذى فيه البول .

قلت له : إن كان أحدهما فيه دم والآخر فيه جنابة ، بم يصلى ؟

قال : عندى أنه قيل ، يصلى بالذى فيه الدم ، قال : وكذلك عندى ، أنه يطلق الاسم على البول أنه أشد من الدم .

قلت : ولو كان من أبوال الدواب ودم البشر والدواب ؟

قال : لا نعلم بينهم افتراقا فى النجاسة ، مثل أبوالهم إذا كان كله مسفوحا أو غير مسفوح ؟

قال : وعندى أن بعضاً لا يقول بهذا ، ويرى أن النجاسة إذا كانت كلها مما يتفق عليه أنه نجس صلى بأقلها نجاسة مقادير ، لأنها كلها سواء .

مسألة ـ والذى ليس معه من اللباس ما يستر نصف ظهره وصدره ، فإنه إن أمكنه أن يستر ذلك بشىء غير الثياب مما يستر ، وإلا يصلى كيف أمكنه ، ويجزى ذلك .

مسألة ـ ومن لم يجد ثوباً طاهراً وحضرته الصلاة ولم يجد ماء يطهره ، فإنه قيل : يتيمم أقل ثيابه نجاسة وأهونها ، ويصلى .

مسألة ـ والذى يصلى بثوبين طاهرين وعمامة نجسة ، فصلاته عندى فاسدة ، إلا أن يكون ذلك من عذر البرد ، فإنه يتيمم العمامة ، ويعتم بالعمامة من الضرر مع الثوبين الطاهرين ، وإن لم يتيممها فأرجو أنه يختلف فى صلاته .

مسألة ـ وعن رجل أقام صلاته فى ثوب غير طاهر ، ثم ذكر عند إحرامه ، أيعيد الإقامة ؟

قال : إن كان لم يكبر تكبيرة الإحرام فليعد الإقامة ، وإن كان قد كبر تكبيرة الإحرام فيمضى فى صلاته .

مسألة ـ وقال : والذى صلى وركبته بارزة ، هل يضر ذلك صلاته ؟

ـ فنعم ، ذلك مما ينقض صلاته إذا برزت ركبته كلها من غير عذر .

مسألة ـ قلت : فإن كان على فخذه خرق من الثوب يخرج منه شىء من فخذه ، هل تتم صلاته ، إماماً أو غير إمام ؟

ـ فإن كان الخرق أقل من مقدار ظفر فصلاته تامة ، وإن كان مقدار الظفر أو أكثر من ذلك فقد قيل : إن صلاته فاسدة ، وقيل : حتى يخرج ربع الفخذ ، وقد قيل ، حتى يخرج الأكثر من الفخذ ، وقيل : حتى يخرج الفخذ كله .

ومعى ـ أنه إذا خرج أكثر الفخذ لغير عذر فسدت صلاته .

مسألة ـ وأما السرة والركبة فقد قيل إنهما من العورة ، ويجب سترهما فى الصلاة ، فإن لم يمكن سترهما لعدم الساتر لهما فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، ويصلى كما أمكنه ، وإذا صار إلى حد ذلك ، فمعى ، أنه فى بعض القول ، أنه يصلى قاعدا ، وقيل : يصلى قائما ما لم يبد الفرجان ، أو أحدهما فى الصلاة قياماً .

مسألة ـ ومن جامع محمد بن جعفر :

والسرة والركبة فى الأثر من العورة ، وإن أبرزهما رجل لعلة أو غير علة فلا نبصر عليه بأساً ولا ينبغى له .

مسألة ـ ولا ينقض الخرق الذى يكون فى ثوب المصلى إلا أن يظهر من الخرق

إليته كلها ، فأما إذا كان الخرق على نفس كوا الدبر ، أو خرج منه رأس الذكر انتقضت صلاته إلا أن يكون فوق ذلك رداء ملتحف به فتتم صلاته ، وإن كان إماماً انتقضت صلاته ، لأنه كان يصلى بثوب واحد .

كذلك عن أبى عبد الله ، رحمه الله .

ومن غير الكتاب ـ الإضافة ـ ومن جوابات الشيخ أبى سعيد :

وأما الذى يصلى وهو مشتمل ومرتد من أجل البرد فذلك جائز ، وأما لغير البرد فقد كره له ذلك .

مسألة ـ من جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله .

قلت له : هل للرجل أن يشتمل بثوب ثم يلتحف عليه بثوب آخر ، ثم يصلى ، ما ترى فى صلاته ؟

قال : ما لم يرد به خيلاء فصلاته جائزة .

قلت له : فهل له أن يؤم ؟ [قال] كذلك .

من الضياء ـ

ويجوز للرجل أن يصلى فى بيته بثوب واحد وإن كان عنده أثواب مطوية ، ولو لم يكن جائزا لما جاز للبزازين الصلاة فى ثوب ، لكثرة ثيابهم ، ولغيرهم من أصحاب الثياب الكثيرة .

قال عبد الباقى محمد بن على بن عبد الباقى ، رحمه الله : وجدت فى الأثر ، ومن جامع أبى الحسن ، أن جابر بن زيد ، رحمه الله ، كان يصلى بثوب مشتملا به ، وثيابه عنده فى البيت على المشجب ، والله أعلم .

رجع -

وإنما يكره للرجل أن يؤم الناس مشتملا به ، ويجوز أن يؤم المشتملين .

ومن صلى مشتملا بثوب واحد وهو يمكنه غيره فلا يأثم ، ومن أراد أن يصلى فى ثوب واحد ، وهو إمام ، فلا يجوز له ذلك ، إلا أن يكون ليس عنده ثوب غيره ، ويكون عنده قوم ليس عند واحد منهم إلا ثوب ، فجائز له حينئذ ، يصلى به ، مشتملا .

قلت : فإن جاء رجل وهو إمام ، والإمام مشتمل ، والذى جاء عنده ثوبان ؟

قال : فلا يدخل فى صلاتهم .

ومن غيره - ومما يوجد عن بشير معروضا على أبى الحوارى ، رحمه الله :

وسألته عن من يصلى وهو مشتمل ومغط يده اليسرى ، قال : لا بأس بذلك .

ومن غيره - مسألة -

ولو صلى مشتمل بمرتدين ، فقال ، إن صلاته وصلاتهم تامة ، وقال من قال ، صلاته وصلاتهم منتقضة ، وكذلك من كان مشتملا ، ولو واحدا ، والباقون مرتدين ، والله أعلم .

* * *

الباب الخامس

الصلاة بالحلى ، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

قال : ولا يبين لى اختلاف فى الصلاة بالذهب أنها تفسد عليه .

مسألة ـ فى المصلى بحلى النساء من الفضة من غير ضرورة ، فهو آثم ، ويعجبنى فساد صلاته ، وأحسب أنه قيل ، آثم ولا تفسد صلاته ، ويعجبنى الأول لحجره ، كحجر الذهب على التشبه .

وفى صلاته بخاتم ذهب من غير ضرورة اختلاف ، إذا كان الفص ذهبا فلا يعجبنى لأن الفص كمال الحلية ، وإذا كان يراد به القيام بنفسه فى إصلاح الحلية وليس هو بمنزلة القراء فيعجبنى ألا يلبسه الرجل ، يتحلى به ، وإن كان إنما هو تبع للفضة فلا حكم له .

قال : وإذا كان إنما يريد به إصلاح الفضة لا غير فيعجبنى ألا يكون به بأس .

ـ كانت هذه المسائل فى غير هذا الموضع فنقلناها من الكتاب فى هذا الباب ، إذ هو موضعها .

ـ الإضافة من جوابات الشيخ أبى سعيد .

مسألة ـ فى الرجل يلبس حلقة الشبة أو الصفر أو الحديد ، أو خاتم الرصاص ، يجوز أن يصلى بهذا كله ، أم لا ؟

ـ فمعنى أن هذا كله مكروه لبسه للرجل ، ومكروه الصلاة فيه للرجل والمرأة.

مسألة ـ وأما حلقة الصفر والشبة والحديد فيكره لبس ذلك للمصلى، ولا يبلغ به إلى نقض صلاته .

ومن غيره ـ

قال أبو عبد الله : تكره الصلاة للرجال والنساء فى حلى الحديد والصفر والشبه والرصاص والنحاس ، ولا يبلغ بها فساد الصلاة ، ولا ينبغى أن يلبس شيئا من هذا ويصلى .

وإن قيل لهم : إن المسلمين يكرهون ذلك فصلوا فيه ؟ قال : فهؤلاء مخالفون للمسلمين .

وعنه أيضا ـ وقلت : وإن صلى بشىء من الحديد أو الصفر أو الشبة أو الرصاص أو النحاس من بعد أن علم أن المسلمين كرهوا الصلاة بشىء من ذلك ؟

قال : أخاف أن تفسد عليه صلاته .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن ـ وتكره [صلاة] الرجال والنساء بحلى الحديد والصفر والشبة والرصاص ، ولا تجوز للرجال فى الذهب ، ولا بأس فى النساء .

وإن حمل الرجل ذهبا أو فضة فلا بأس عليه ، وأما إن لبس فلا يصلى فيه .

ومن جامع ابن جعفر ـ ولا تجوز الصلاة على الحديد ولا على الصفر ، ولا على الرصاص ، ولا النحاس ، ولا الذهب ، ولا الفضة ، ولا الشبة .

ومنه ـ وتكره الصلاة للرجال والنساء فى حلى الحديد ، والصفر ، والشبة ، والرصاص ، والنحاس ، ولا يبلغ بهم ذلك إلى فساد .

قال غيره : ومنه ـ وإذا صلى فى تلك وقد علم كراهية ذلك متعمدا ، يريد بذلك خلاف قول المسلمين واستخفافا بذلك فعليه النقض .

رجع إلى كتاب أبى جابر ـ

ومن صلى من الرجال بخاتم ذهب أو غيره من حلى الذهب فعليه نقض صلاته، وسل عن ذلك ، إلا أن يكون حاملا لذلك حملا ، ولم يكن له لابسا ، وكذلك كل شىء مما لا بأس به ، حمله المصلى فى ثوبه مما لا بأس به وصلى به فلا بأس إذا لم يشغله ، ولا يحوزه عن صلاته .

ومن كتاب الضياء : ـ ومن صلى بخاتم فضة مخلوط فيه ذهب فالحكم للأغلب ، أنه إذا كان فيه من الذهب ما إذا اجتمع كان مثل الظفر أو مثل الدرهم لم يجز أن يصلى به ، والذهب إذا كان تحت فص الخاتم ، خاتم الرجل ، فصلاته تامة جائزة ، وإن ظهر عن الفص منه شىء يسير فلا بأس إلا أن يكثر ذلك .

مسألة ـ ولا يجوز للمصلى من الرجال أن يصلى وفى يده خاتم ذهب، ولا بخاتم فضة فصه ذهب ، ونهى النبى ﷺ ، أن يختتم الرجل والمرأة بخاتم حديد أو صفر .

قال : معنى أن العلة فيه تصح عن فعل الجاهلية ، وهو مكروه لبسه للرجال

والنساء ، لأنه من خواتم الحديد والصفر إلا ما كان ملويا عليه من ذهب أو فضة للنساء فقد أجازوه ، والله أعلم .

ويجوز أن يصلى وفى أذنيه قرطا ذهب ، وفى يده دملوج ذهب ، وفى ساقه خلخال ذهب ، وفى حلقه حلى ذهب ، وفى ثوبه حلى ذهب ، حاملا له ، ولا يفسد ذلك عليه صلاته ، لأن الخاتم حليته . وهذا ليس من حليته .

قيل له : فيجوز للرجل أن يتحلى بحلى امرأة ؟

قال : لا . ولـكنه يكون فى سفر وعنده حلى امرأة وتحضره الصلاة ، ويخشى على الحلى أن يضعه فى الأرض ويصلى فيؤخذ ، وإن علقه فى أذنيه أو فى حلقه أو فى يده أو فى رجليه ، ولم يشغله عن صلاته فهو جائز ، لأنه نوى حمله لئلا يذهب ، ولم ينو حمله لزينة ، والخاتم حليته وإن كان من ذهب ، فقد تحلى بغير حليته .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ـ وفى من صلى وفى يده سوار من ذهب نخاف عليه أن يذهب ؟ أنه إن كان واضعا السوار فى موضع السوار فليعد الصلاة ، وإن كان فى إزاره ، أو ممسكا له فلا نقض .

مسألة ـ ومن حمل فى حجره ذهبا أو حديدا أو شبة أو رصاصا أو نحاسا فجائز له أن يصلى به ، وإن كان متحليا بذلك حلية وزينة فلا يجوز عند أصحابنا .

* * *

الباب السادس

فى الأوقات التى تجوز الصلاة بها

أو لا تجوز

أبو سعيد : وأما الصلاة تطوعا بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقد كره ذلك من كرهه ، وأجازه من أجازه ، وترك ذلك أحب إلينا .

مسألة — فى النافلة بعد الصبح قبل الصلاة فقد قيل : لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتى الفجر أو لازم .

ومعى — أن ذلك من الأدب ، والاشتغال بذكر الله أحب إلى فى ذلك الوقت ، وبعض يستحب ألا يصلى إلا ركعتين .

وقيل : إن فاته التهجد فى الليل استحب له الصلاة ، ولم يكره له ذلك ، وإن أدرك شيئا من آخر الليل أمر بذكر الله .

وأما قبل صلاة العصر بعد حضور وقتها ، فأحسب أن بعضا كره ذلك من غير حجر ، وبعض يأمر بذلك ، ويوجبه من السنة فى النفل ، وبعض لا يأمر به ولا يكرهه ، وتركه أحب إلى ، وبعض قال : إن ذلك فعل العباد ، ويتركه العلماء .

وأما قبل المغرب فأحسب أن بعضا أجازه ، وبعض كرهه ، ولا أعلم أن أحدا أمر به .

وأما ما كان من بدل الفرائض فيجوز فى سائر الأوقات إلا فى الأوقات التى

لا تجوز الصلاة فيها ، وهى وقت طلوع الشمس حتى تستوى ، وعند غروبها ، وإذا صارت فى كبد السماء فى أيام الحر ، إذا لم يكن بها فىء .

انقضى — الإضافة من جواب الشيخ أبى سعيد .

وأما الصلاة تطوعا بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقد كره ذلك من كرهه ، وأجازه من أجازه وترك ذلك أحب إلينا .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن :

لا صلاة منذ تصلى الفجر إلى طلوع الشمس ، وعند طلوعها ، وعند غروبها ، ونصف النهار فى الحر الشديد ، ويكره بعد طلوعها حتى تستقل ، وبعد غروبها حتى تصلى المغرب ، لما روى عن النبى ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب ونصف النهار فى الحر الشديد .

ومنه — وفيه قول رابع ، وهو أن أول وقت العصر إلى أن يصير الظل قدر قامتين بعد الزوال ، ومن صلى قبل ذلك لم يجزه .

هذا قول النعمان ، وخالف فى ذلك أخبارا ثابتة عن النبى ﷺ ، وهى مذكورة فى غير هذا الموضع .

قال أبو سعيد : وقول هذا لا يخرج له معنى ثابت ، لأنه إن كان بالزوال فقد يخرج أنه ، إذا كان ظل كل شىء مثله غير الزوال ، فذلك أول وقت العصر ، وأنه إذا كان وقت انحدار الشمس كان الزوال على وقت ما يكون ظل كل شىء مثله ، ويكون العصر إذا كان

ظل كل شيء مثله ، إلا أن يكون فى أرض يكون الزوال عليها إذا صار ظل كل شيء مثله فلعله يخرج هذا ، أو لم يستبن ، لأن الفيء يختلف فى الأرض على ما قيل .

مسألة ـ واختلفوا فى أول وقت العصر ، وكان الثورى يقول : أول وقت العصر إذا كان ظلك مثلك إلى أن يكون ظلك مثليك ، وإن صلى ما لم تتغير الشمس أجزأه .

وقال الشافعى : من تجاوز ظل كل شيء مثليه فقد فاته وقت الاختيار .

وفيه قول ثالث ـ وهو آخر وقت العصر ما لم تصفر الشمس .

هذا قول أحمد وأبى ثور ، وبنحو ذلك قال الأوزاعى .

وفى قول يعقوب وأبى الحسن : وقت العصر من حيث يكون الظل قامة فيزيد على قامة إلى أن تتغير الشمس .

وفيه قول رابع ـ وهو أن آخر وقتها غروبها ، أى غروب الشمس قبل أن يصلى المرء فيها ركعة .

وفيه قول خامس ـ وهو أن آخر وقتها غروب الشمس .

روى هذا القول عن ابن عباس وعكرمة .

قال أبو سعيد : الذى معنا أن آخر وقت العصر إلى غروب الشمس فى بعض ما قيل .

مسألة ـ واختلفوا فى التعجيل فى صلاة العصر وتأخيرها ، فقالت طائفة : تعجيلها أفضل .

هذا مذهب أهل المدينة . وبه قال الأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحق .

وقد روينا عن النبى ﷺ أخبارا تدل على صحة هذا القول .

وفيه قول ثان ـ روى عن أبى هريرةَ وابن مسعود ، أنهما كانا يؤخران العصر ، وقال أصحاب الرأى : يصلى العصر فى آخر وقتها والشمس بيضاء لم تتغير فى الشتاء والصيف .

والأخبار الثابتة عن النبى ﷺ تدل على أن أفضل الأمرين تعجيل العصر فى أول وقتها ، والله أعلم .

وإذا صارت فى وجهه إذا كان مستقيما فى استقباله فى الحر فذلك آخر وقت الظهر وأول وقت العصر .

وقد جاء فى معنى قولهم استحباب للمؤذنين والأئمة أن يبردوا بصلاة الظهر فى الحر ، ولعل ذلك تأتى به الرواية بالأمر عن النبى ﷺ ، ويخرج معنى هذا بالرفق بالناس فيما عندى من الإرادة فى المعنى ، وقد يخرج فى ذلك عندى على العموم فى الحر الشديد ، فى الجماعة وغير الجماعة ، إذا صارت الشمس فى كبد السماء ، لأن ذلك وقت النهى عن الصلاة فيه ، ولا أعلم بينهم فى ذلك اختلافا ، إلا أن بعضا رخص فى ذلك فى يوم الجمعة ، وإذا ثبت هذا المعنى فحسن الخروج منه للعامة بالصلاة إلى حال الأثر ، والخروج من الريب فيه .

ما جاء فى وقت الصلاة

واختلفوا فى أول وقت العصر ، فكان مالك ، والثورى ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو ثور يقولون ، إن أول وقت العصر إذا كان ظل كل شىء مثله .

واختلفوا بعد ذلك ، فقال بعضهم : آخر وقت الظهر أول وقت العصر .

قال أبو سعيد : يخرج معنا ما قيل بغير تمكين أن يكون آخر وقت هذه مع أول وقت هذه .

ومنه ـ فلو أن رجلين صلى أحدهما الظهر ، والآخر العصر ، حين صار ظل كل شىء مثله ، لكانا مصليين صلاتين .

قال أبو سعيد : لا يخرج هذا القول فى معانى قول أصحابنا على العدل .

ومنه ـ وأما الشافعى فكان يقول : أول وقت العصر إذا جاوز ظل كل شىء مثله بشىء ما كان ، وذلك حين ينفصل من آخر وقت الظهر .

قال أبو سعيد : حسن عندى ما قال .

ومنه ـ وحكى عن ربيعة قولا ثالثا ، أن وقت الظهر والعصر فى السفر والحضر إذا زالت الشمس .

قال أبو سعيد : إن لم يخرج فى التأويل بمعنى الجمع فلا يشبه معنى العدل .

* * *

الباب السابع

فى اشتقاق أسماء الصلاة

الظهر مأخوذ من الظهيرة ، وهى شدة الهاجرة ، وسميت ظهرا بوقت الزوال ، والهجير نصف النهار ، والمهجر الخارج وقت الهاجرة ، وقيل ، سميت الهاجرة لبعدها من البرد وطيب الهواء، من قولهم، هجرت الرجل إذا بعدت منه.

وسميت العصر لأنها قرب صلاة العشاء ، وهو آخر النهار ، يقال للعشاء العصران ، ويقال العصران الليل والنهار ، والعصر فى وجه آخر هو الدهر . والعشاء بكسر العين ممدود وهو اسم للوقت ، والعشاء بالفتح والمد هو اسم الطعام الذى يؤكل فى ذلك الوقت ، وأصله من العشوة ، وهى الظلمة ، ومنه ، قيل للذى لا يبصر بالليل أعشى .

والعتمة سميت لتأخر وقتها، من قولهم، قد أعتم الرجل قراه إذا أخره، وقيل، سميت العتمة بالوقت من أول الليل ، والعتمة هى الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق .

قال الرازى : معنى العتمة :الإبطاء ، والعاتم المبطىء ، وكره قوم، أن يقولوا العتمة ، وقيل أول من سماها العتمة الشيطان ، لعنه الله .

وعن النبى ﷺ : لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، فإن اسمها العشاء ، وإنما العتم لحلاب الإبل .

قوله : العتم لحلاب الإبل هو من عتمة الليل ، وقيل ، عتمته ظلامه ، يقال ، اعتام إذا اختار .

والفجر هو الصباح ، والفجر الصبح ، وهو بدوّه وظهوره، وقولهم : انفجرت الدواهى إذا جاءت بغتة ، وانفجر الجرح بالدم إذا بدا منه دم .

مسألة ـ عن أبى عبد الله رحمه الله قال :

صلاة المتمة إلى نصف الليل ، وأما فى السفر فإلى ثلث الليل .

وقال بعض الفقهاء : إلى نصف الليل ، وهو قول ضعيف . وصلاة الوتر إلى طلوع الفجر .

ويوجد فى الأثر ترخيص ، أنه جائز تأخيرها إلى بعد طلوع الفجر ، ويصليها حينئذ قبل أن يصلى الفجر عمدا ، مما رفعه الفقيه محمد سعيد .

* * *

البَابُ الثَّامِنُ

فى بيان معرفة أوقات الصلاة

قيل لأبى سعيد : أطول ما يكون الظل بالنهار : كم هو ؟

ـ قول أربع عشر قدما . وقول ثلاث عشر قدما وثلث قدم ، وأنه سمع فى التعارف من عند أهل العلم أنه لا يكون قدم الإنسان أكثر من سبع أقدام ، ولا أقل من ست أقدام .

قال ابن عبد الباقى محمد بن على بن محمد بن عبد الباقى ، أبقاه الله فى طاعته وأماته عليها وحشره فى أهلها : نظرت فيما قيل فى الظل وطوله وقصره ، وما قالوه فى اختلافهم ، فنبذ نبذة يعرف بها المتعلم ويذكر بها العالم ، وأما قوله فى الأظلال فقول أربع عشر قدما ، وقول ثلاث عشر قدما وثلث قدم ، اعلم أن هذا مما يختلف لاختلاف أعراض الأقطار ، ولا يتفق فى قطرين مختلفى الأعراض .

ومن غير الكتاب : جواب عن أبى عبد الله محمد بن محبوب ، رحمه الله :

وسألتم عن وقت صلاة العصر فى الشتاء ، كم يكون الظل فى أوله وآخره ، وعند منتهاه ، وكيف تفسير ذلك ؟ فاعلموا ، رحمنا الله وإياكم ، أن ذلك حفظه عن المسلمين لنا الثقة من حملة العلم عن الثقة أيضا من حملة العلم من المسلمين عن سليمان بن عثمان ، وكان سليمان من فقهاء أهل زمانه ، قال :

ينقضى وقت صلاة الظهر إذا كان ظل كل شىء مثله بعد الزوال .

وقد رأينا فى بعض آثار المسلمين أن عمر بن الخطاب ، رحمه الله ، أنه قال ، آخر صلاة الظهر إذا كان ظل كل شىء مثليه بعد الزوال ، وبلغنا ذلك وأخذنا به.

وقد قال موسى بن أبى جابر : فيما بلغنا لم نر أحدا يقيس الصلاة بالظل ، وكان لا يرى وقت الصلاة بقياس ، وإنما هو بالتحرى والنظر ، هو عندنا فى الشتاء والحر سواء .

ويروى عن أصحابنـــا أيضاً ، أنه يروى عن علىّ بن أبى طالب أنه قال : إذا زاد الفىء ست أقدام ونصف قدم بعد الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو ثلاثة أرباع النهار ، فمن صلى صلاة الظهر بعد ست أقدام ونصف قدم بعد الزوال ، وهو ظل كل شىء مثله ، فإنه صلاها فى وقت العصر . انتقضت الإضافة .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن : ـ

وقد أجمعوا على تقديم صلاة العصر إذا صار ظل كل شىء قامتين ، وذلك فى وقت الشتاء ، فوقت الظهر عند أول وقت العصر ، وأول وقت الظهر منذ تزول الشمس إلى أن يصير ظل كل شىء مثله ، غير الزوال إلى غروب الشمس ، ووقت الظهر فى انتهاء الحر إذا زالت الشمس فى حد قامة الإنسان ، شسع نعل ، فإذا صار بعد ذلك الظل سبع أقدام فقد زال وقت الظهر ، وأما العصر فى منتهى الشتاء فهو إذا صار الظل قامتين ، وذلك إذا صار ظل كل شىء مثله فى منتهى الشتاء ، ودخل وقت الظهر ، فإذا زاد عن ذلك مرة أخرى زال وقت الظهر ، ودخل وقت العصر إلى الغروب .

وأما وقت المغرب فروى عن النبي ﷺ أنه صلى فى اليـــوم الأول حين غابت الشمس، وصلاها فى اليوم الثانى حين كاد الشفق أن يغيب ، وعلى هذا وقتها منذ أن تغرب الشمس إلى أن يغيب الشفق .

وقد روى أنه قال : المغرب ما لم يذهب الشفق ، والشفق هو الحمرة المعترضة فى الأفق (من الغروب إلى قريب العتمة) .

ومن كتاب جامع ابن جعفر :

وقد ذكر لنا أن النبى ﷺ كان يقول: لا تزال طائفة من أمتى على الفطرة ما صلوا صلاة المغرب قبل بدو النجوم ، لعله ، وصلاة الفجر قبل غيبوبة النجوم .

مسألة ـ وقد ذكر لنا أن ابن مسعود رحمه الله ، كان يصليها إذا وجبت ، وكان عندها يفطر إذا كان صائما ، ثم يقسم عليها قسما لا يقسم به على شىء من الصلوات ، بالله الذى لا إله إلا هو ، إن هذه الساعة لميقات هذه الصلاة ، ثم يقرأ من كتاب الله عز وجل : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ، وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً » .

وقرآن الفجر صلاة الصبح ، وكان يحدث ، أن عندها يجتمع الحرسان من ملائكة الليل ، حرس الليل وحرس النهار .

مسألة ـ ومن غيره :

عن النبى ﷺ : لا تزال أمتى بخير ما أسفروا بصلاة الصبح وصلاة المغرب قبل اشتباك النجوم ، والله أعلم ، فينظر فى ذلك ، إن شاء الله تعالى

* * *

الباب التاسع

ما جاء فى صلاة الظهر

قال أبو سعيد : معى أنه يشبه الاتفاق من قول أصحابنا أن أول صلاة الظهر من حين ما بين زوال الشمس بقليل أو كثير ، وآخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله إلى الزوال ، وعلى نحو هذا يخرج ظواهر قولهم .

ومعى ، أنه قد قيل فى بعض قولهم ، إن الصلاة لا تصلى بالظل ، وإنما تصلى بالاعتبار بالشمس ، فإذا صارت الشمس على جانب عينه اليسرى بعمان فى الشتاء إذا استقبل القبلة فذلك آخر وقت الظهر ، وأول وقت العصر .

قال الناظر : لعله من كتاب الأشراف .

أجمع أهـــل العلم ، أن صلاة المغرب إذا غابت الشمس ، واختلفوا فى آخر وقت المغرب ، فكان مالك والأوزاعى والشافعى يقولون : وقت المغرب إلا وقتا واحدا ، إذا غابت الشمس .

وفيه قول ثان إلى أن يغيب الشفق ، وهذا قول الثورى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وأصحاب الرأى .

وقد روى عن طاووس قال : لا تفوت المغرب والعشاء حتى الفجر .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى معانى الاتفاق من قول أصحابنا ، أن أول وقت المغرب إذا غابت الشمس فى موضعها حيث لاتوارى بالحجر من الجبال

ونحوها ، وحين ذلك يطلع الليل بمعانى ما قيل ، فذلك أول وقت المغرب ، وأول وقت إفطار الصائم .

وقد يوجد فى بعض قولهم التأكيد فى صلاة المغرب ، والصلاة لها فى أول وقتها هذا ، وما تعداها فقد خرج من الوقت ، ويخرج ذلك فى معنى الحث عليها بفوت وقتها .

وقد روى عن النبى ﷺ ، أن جبريل عليه السلام صلى به الصلوات الخمس كلها ، فجعل لكل صلاة أولا وآخرا إلا صلاة المغرب ، فإنه صلاها به مرتين حين غابت الشمس .

فكان ذلك يخرج دالا على وقتها ، لا يعدو .

واختلفوا فى آخر وقت العشاء ، وكل قد قال فى ذلك .

قال أبو سعيد : يخرج عندى فى بعض معانى قول أصحابنا ، أن آخر وقت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل ، وفى بعض قولهم إلى نصف الليل ، ولا أعلم فى قولهم ، إلى ربع الليل ولا إلى أكثر من النصف ، والله أعلم بذلك .

وفى بعض ما يدل من أقوالهم : أن تعجيل الصلوات فى أول وقتها أفضل إلا أنه يخرج فى معانى قولهم ، أنه يستحب فى الحر تعجيل العشاء الآخرة ، وفى الشتاء تأخيرها ، ولعل ذلك على معنى ما قيل ، طلب الرفق بالناس والفضل ، لأن الحر ليله قصير ، وتعجيل الصلاة جماعة أخف على الناس ، لما يعرض لهم من أمر النوم ، والرباط بين الصلاتين فضل عظيم ، فإذا لم يكن هناك سبب يوجب ضررا

فمعنى الرباط أفضل ، فلهذا استحب من استحب صلاة العشاء الآخرة جماعة ، لأنه يرجى فى ذلك من الفضل أكثر من الضرر .

ومنه ـ ثبت أن رسول الله ﷺ صلى الفجر حين طلع الفجر ، وأجمع أهل العلم على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر .

قال أبو سعيد : معى فى معانى الاتفاق من قول أصحابنا ، أن صلاة الفجر مذ يطلع الفجر إلى أن يطلع من الشمس قرن ، وإن صلى شيئا من صلاته، ثم طلع قرن الشمس ، قول يبنى على ما صلى ، ومنهم من يقول ، يبتدىء بها ، ويعجبنى أن يمضى على صلاته ، ويتمها ، لأنه صلاها على السنة .

* * *

الباب العاشر

ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز

وفى حديث النبى ﷺ ، أنه كان يسجد على الخمرة .

والخمرة شىء منسوج ، يعمل من سعف النخل ، مزمل بالخيوط ، وهو صغير على قدر ما يسجد عليه المصلى ، أو فويق ذلك ، فإن عظم حتى يكفى الرجل لجسده كله فهو حصير ، وليس بخمرة .

مسألة ـ وجائز السجود على الصفا الثابت . وقال منير : الصفا أبقى من غيره ، وجائز على الحسا والحصى ، والتبن وعلى الحبال بإجماع ، وجائز على الشبا الذى نبت من الماء ، إذا كان ثابتا على الأرض ، رطبا كان أو يابسا .

قال أبو المنذر بشير ، من صلى على دعن[1] . وجعل وسط جبهته بين زورتين ، فلا بأس بذلك ، وقيل ، على زورة لا يجوز ، وعلى زورتين جائز ، وهذا عن أبى مالك .

مسألة ـ وجائز السجود على الملح ، وأجازه أبو محمد ، ولم يجزه أبو الحسن ، والسبخ من الأرض المنبتة للشجر والصاروج[2] .

---

(١) هو ما يتخذ كالحصير من سعف النخل ، والزورة عسيب النخل .

(٢) اسم معرب دلالته النورة .

مسألة ـ والسبخ والوقر والطين الوقر إذا تمكن المصلى عليه فالسجود عليه جائز ، والوقر هو الخشن ، فإن كان السبخ مقحفا إذا سجد عليه ، وهو بمساجد المصلى لم تجز الصلاة عليه ، وغير المقحف جائز ، وقيل : أن يسجد على الثوب إذا كان مخلوطا قطنا وصوفا .

ومن وقع سجوده على طرف ثوبه ، قال أبو محمد ، فالذى يعجبنى أن يعزله ، ويسجد على الأرض ، ومن اضطر إلى ثوب الشعر والصوف من حر أو برد، قال أبو عبد الله ، فليسجد عليه أحب إلى من أن يومىء .

مسألة ـ والرماد لا يسجد عليه لأن حكمه حكم النار .

مسألة ـ قال أبو محمد ، رحمه الله :

من سجد على الصوف فى كل صلاة إلى أن مات مات هالكا ، وكذلك من مسح على الخفين ، وكذلك من صلى التمام فى السفر ، ولا يرى القصر إلا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها .

مسألة ـ سألت أبا عبد الله عن من صلى على شعر أو صوف ، قال: أكره له ذلك، فإن كان قيامه وملتقى ركبتيه عليه من ضرورة، وسجوده على الأرض، فصلاته تامة ، ومن غير ضرورة فلا أرى عليه نقضا .

انقضى ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد .

وقلت : والذى يريد أن يسجد وتقع عمامته أو ثوبه فى موضع سجوده ، والثوب والعمامة صوف أو قطن ، فهل عليه أن يخرجه من موضع سجوده ، أو يسجد عليه ، ولا يضر ذلك صلاته ؟

قال : فإن سجد على ذلك بعض صلاته ولم يسجدها كلها .

قلت : هل فى ذلك فرق ؟

ـ فأما القطن فلا بأس عليه أن يسجد عليه ، وإن شاء عزله عن موضع سجوده ، وهو مخير فى ذلك ، وما سجد عليه من صلاته فهو جائز ، وأما الصوف فلا يسجد عليه إلا من ضرورة ، وعليه أن يخرج الصوف من موضع سجوده إن أمكنه ذلك ، وإن سجد على شىء من الصوف من غـير ضرورة متعمدا ، ولو سجدة ، فعليه الإعادة ، وإن سجد ناسيا فقد قيل ، ما لم يسجد عليه أكثر صلاته فلا فساد عليه ، وإن سجد عليه صلاته كلها أو أكثرها فقد قيل بفساد صلاته فيما معى .

وأحسب أنه قد قال : من قال إن سجد عليه ناسيا سجود ركعة تامة فسدت صلاته ، وأما سجدة واحدة ناسيا فلا أعلم أن أحدا قال فيها بفساد صلاته ، ويجوز فيه من القول فى فساد صلاته عندى ، لأنه حد من حدود الصلاة .

ومنه ـ عن من سجد وهو فى الصلاة فوقع جبينه على شوك أو وعوثة أو شىء حزره ، قلت له ، هل له أن يرفع جبينه ، ويسجد فى موضع آخر ؟

ـ فإذا لم يمكنه أن يسحبه سحبا ولم يقدر على السجود هناك جاز له أن يرفع رأسه لتمام سجوده .

قلت : وإن ارتفع جبينه عن موضع سجوده بعد أن سجد ، هل تنتقض صلاته ؟

ـ فإذا كان لعذر لم تنتقض صلاته ، فإن كان لغير عذر وإنما هو عابث ، أو غير معنى سجوده لم يجز له ذلك .

قال غيره : مما يوجد عن بشير معروض على أبى الحوارى :

وسألته عن من يصلى على دعن ، ويجعل وسط جبهته بين زورتين ، أو على زورتين ، أو على زورة ، أو طفالة أو حجر ؟

قال : لا بأس بذلك إذا كان مستويا مع الأرض إلا أن يكون سجوده ركعة تامة فسدت صلاته ، وأما سجدة واحدة ناسيا [فلا] .

قلت : فإن سجد على الجبل والصخرة ؟

قال : إذا لم يكن أرضا .

* * *

الفصل الحادى عشر

فيما تجوز الصلاة عليه ، وما لا تجوز
من بقاع الأرض وغير ذلك

فى الصلاة فى المقبرة لا يؤمر بذلك إلا من ضرورة ، وفى فسادها اختلاف ، وأثبت ذلك الإجازة .

فإذا كانت على قبر فالأشبه أن عليه الإعادة إذا لم يكن من غير عذر ، وقد يخرج إجازة صلاته ، لأنه إن كان من معنى الميت فهناك سترة تحول بينهما .

مسألة ـ الكنائس أشد من البيع[1] ، فمن صلى فى البيعة فلا إعادة عليه ، فإن صلى فى الكنيسة فأحسب أن فى صلاته اختلافا .

قال : ولا أجد معنى يحجر الصلاة فى الكنائس والبيع ، وقد قال الله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ . . الآية) وقد ثبت الذكر فى البيع .

مسألة ـ ولا يصلى فى مربط شىء من الدواب ، لا من البقر . ولا من الغنم ، ولا من الخيل ، ولا من الحمير .

قال غيره : وقد قيل ، الصلاة فى الأرض كلها جائزة إلا ما صح فيه نجاسة ، وغلبت عليه الريب .

مسألة ـ فى العذرة بين يدى المصلى ، قول ، لا يفسد كل ذلك ما لم تمسه ، أو ثيابه ، رطبة كانت أو يابسة .

---

(١) جمع بيعة بالكسر ، وهى متعبد النصارى .

مسألة : ومن صلى على حصير فيه خزق غراب أو عذرة تحت بطنه إذا سجد، قال : لا ينقض حتى يكون فى موضع سجوده ، وأظنه قال ، أو تحت قدمه .

مسألة ـ وفى الصلاة على الدعن ، قـول ، إنها جائزة ، ينظر الأرض من خللها ، قال ، ولا أبصر ذلك ، وكذلك إن كانت تتحرك إلا أنه تمكنه الصلاة عليها .

مسألة ـ قال أبو المؤثر : ولو سجد رجل على بعر فأر لم أر عليه بأسا .

مسألة ـ قال أبو جعفر عن هاشم عن بشير بن المنذر وغيره ، وأتوا صفوان ابن محمد ، فأنزلهم فى بيت إنسان، فأرادوا الصلاة على سمة[1] أهل البيت، فكانت السمة شبه العذرة ، وكان صاحب البيت شروبا للنبيذ ، قال هاشم ، فدنوت من بشير ، فقلت ، إن السمة رأيت فيها شيئا ، أخاف أن يكون فيها قذر ، وذكروا أن صاحب البيت لا خير فيه ، قال بشير : ليس علينا ذلك ، إنما ذلك عليه ، فصلوا عليها .

الإضافة من جوابات أبى سعيد .

مسألة ـ وعن المصلى على العريش فوق دعن رفيعة ، يبصر المصلى من خللها الأرض ، وهى تتحرك بالمصلى غير أنه يستمسك عليها ، تجوز الصلاة عليها على هذا الحال أم لا ؟

ـ فإذا أمكنه الصلاة عليها ، قيامه وقعوده وسجوده وركوعه، فقد كره ذلك من كرهه ، وصلاته تامة .

---

(١) السمة هى رواق البيت .

ومنه ـ عن الدعن والحصير إذا كانا مرتفعين عن الأرض قدر ثلاثة أصابع أو أقل أو أكثر ، هل تفسد صلاته بذلك ؟

ـ فأما ارتفاع الدعن والحصير فجائز الصلاة عليهما، وأما ارتفاعهما إذا ارتفعتا وانضمتا فقد قيل ، إنه إذا ارتفعتا قدر عرض إصبعين فصاعدا فصلاته تنتقض ، وقال من قال، إنه إذا كان إذا سجد تمكن من الأرض فى سجوده فصلاته جائزة، كان الحصير يرتفع أو يتضع .

مسألة ـ وعن من بسط ثوبا على حصير نجس وصلى على الثوب ، أيجوز أم لا ؟

ـ فنعم ، يجوز فى أكثر ما عرفنا من قول المسلمين .

ومنه ـ وقلت . وما القول فى موضع فيه خلاء ، فكبس بالتراب والطين حتى ارتفع ، ثم جعل فوقه مصلى ، قلت : هل تجوز الصلاة عليه إذا كان على جهته ؟

ـ فمعى أنه إذا كان الخلاء على جهته لم يزل حكمه ، أن ذلك لا يكون سترة حتى تكون عليه سترتان ، بينهما فرجة ، أو يصير فى العلو خمس عشر ذراعا ، فهذا على قول من يفسد الصلاة بالكنيف والنجاسات ، ويرى أن الصلاة تفسد .

فقد قيل، إذا كان الكنيف تحت المصلى، أو فوقه وهو يصلى عليه، أو أمامه فقط لا تجزيه إلا سترتان ، أو انفساح خمس عشر ذراعا ، وأما إذا كان زائلا عنه ، وكان الكنيف أعلى من المصلى أو أسفل منه بثلاثة أشبار ، ولو كان قدامه فى علو أو سفل، ولا تفسد صلاته على بعض ما عرفنا، وهو حسن ، إن شاء الله .

قلت : وكذلك من كسح الخلاء وأخرج ما فيه ، وبقى موضعه ، وكبس بالتراب حتى ارتفع ، ثم جعل فوقه مصلى ، هل تجوز الصلاة عليه ؟

ـ فإذا زال حكم ذلك السكنيف واجتماع النجاسات التى يسمى بها كنيفا ، أو غسل الموضع ولو لم يكبس ، جازت الصلاة فيه ، وإذا كبس بما يواريه ، كان قليلا أو كثيرا ، جازت الصلاة فيه .

مسألة ـ ومنه ـ قلت : ومن بسط ثوبا على زريبة وصلى عليه ، أيجوز ذلك أم لا ؟

ـ فذلك جائز إذا كان الثوب مما أنبتت الأرض .

مسألة ـ قلت : وما حد المصلَّى الرطب الذى لا تجوز الصلاة فيه ؟

ـ فقد قال من قال : إذا كان يلزق به الطين ، وقد قال بعض ، أنه إذا أمكن له فيه السجود والقيام والقعود ، ولو احتمل فذلك جائز ، ونأخذ بذلك فى حال الضرورة ، ونأخذ بالأول فى حال السعة إذا وجد غيره ، إن شاء الله .

مسألة ـ وإذا لم يجد المصلى بقعة يصلى فيها من الطاهرات إلا دروس الحمير والبغال والخيل والبقر وروث الغنم ومعاطن الإبل فليس مع الاضطرار اختيار ، ويتحرى أقلهن نجاسة إن بان نجاسة شىء منهن ، فإن استوت النجاسات فيهن فروث الغنم عندى أقربهن ، ثم دروس البقر ، ثم معاطن الإبل والخيل والبغال والحمير كلها عندى ، والله أعلم .

ومعى ـ إذا صحت النجاسة فى إحدى هذه البقاع وكانت رطبة تلصق بالمصلى فقد قيل : إنه لا يصلى فى ذلك الموضع ، ويتنظر بصلاته حتى يجد بقعة تجوز فيها الصلاة ولو فات الوقت ، وقيل : يصلى قائما ، والصلاة عندى أن تؤدى فى وقتها بما أمكن ، والله أعلم ، وينظر فى ذلك .

مسألة ـ وأما الصلاة فى البيوت المغتصبة فإن كان المصلى هو الغاصب لها ويمكنه فى الوقت أن يصلى فى غيرها فأرجو أنه يختلف فى صلاته ، وأما إن كان غير الغاصب لها ، وقد دخلها لمعنى يسعه الدخول فيها ، وحضرت الصلاة ، فالصلاة عندى جائزة على هذا ، ما لم يحدث حدثاً ، فإن أحدث كان عليه حكم ما أحدث ، ولا فساد فى الصلاة إن شاء الله ، إلا أن حدثه يأثم به ، فإنه على قول من يقول ، إن الإثم ينقض الوضوء ، فإن إثمه ذلك ينقض وضوءه ، ولا صلاة إلا بالوضوء .

مسألة ـ ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وسألته عن السمة تكون فيها النجاسة فى جانب منها ، وسائرها طاهر ، يصلى عليها . . ؟

ـ قال : نعم ، إذا كانت النجاسة عن يمينه أو عن شماله أو خلف ظهره .

قلت : وإن كانت قدامه إلا أن موضعه حيث يصلى طاهر ؟

قال : لا نقض عليه والله أعلم ، ولا ينبغى أن يصلى إذا كانت قدامه .

مسألة ـ أخبرنا عمر بن محمد قال : سألت أبا زياد عن المنشطف ، يكون باطنه غير طاهر .

فقال : لا يصلى عليه ، وقال ابنه زياد مثل ذلك ، وقال أبو عبد الله : بل يصلى عليه .

ومن جواب أبى عبد الله إلى بشير :

وعن رجل يصلى فى مصلى مرتفع فصرع حتى وقع لجنبه ، ثم رجع فقام إلى المصلى ؟

قال : لا بأس عليه ، ويبنى على صلاته ، ولا يفسد ما مضى منها .

ومن جواب لأبى الحوارى :

وسألته عن المصلى على الأرض السبخة ؟

قال : كرهوا الصلاة عليها .

قلت : من أجل ماذا كرهوا ذلك ؟

قال : من أجل أنها لا تنبت .

مسألة ـ ولا تجوز الصلاة فى الكعبة ، ولا فوق ظهرها ولا فى مقام الحجر .

قال غيره : فى بعض قول قومنا ، أنه تجوز الصلاة على الكعبة ، وفيها ، وفى كل موضع يكون قدام المصلى من الكعبة شىء ، وإذا لم يكن تلقاء وجه المصلى منها شىء لم تجز الصلاة هنالك إذا كان فيها أو عليها ولا يستفرغها ولا يخرج منها .

ومن غيره ـ مسألة ـ قال : لا يصلى على شىء من الصوف والشعر إلا من الضرورة من الشمس أو البرد ، ولكن يجوز أن يلبسهما المصلى ويصلى بهما .

قلت : فإن صلى على ثوب من قطن أو كتان محشو بصوف ؟

قال : يجوز إذا اضطر إلى ذلك.

قلت : أفتجوز الصلاة على الحديد والصفر والرصاص والشبة والذهب والفضة ؟

قال : لا .

قلت : أفتجوز الصلاة على الأدم[1] مثل التطوع وغيرها ؟

قال : لا إلا من ضرورة . وجائز أن يصلى بها ، ولا تجوز عليها إلا من ضرورة ، وقال : لا بأس بالصلاة على ما أنبتت الأرض .

قلت : أفيصلى على الشبا الذى ينبت من الماء إذا كان يابسا أو رطبا ثابتا على الأرض ؟

قال : نعم ، قال ، ولا بأس بالصلاة فى الثوب الرطب والموضع الرطب إلا أن يكون يذهب فيه القدم

قلت : وهل تجوز الصلاة فى بيع أهل الذمة من أهل الكتاب والمجوس والمشركين من الهند ؟

قال : لا إلا فى بيعة النصارى عن ضرورة إلى الصلاة فيها ، وحفظ ذلك أبو صفرة .

---

(١) الجلود المدبوغة .

قلت : فتجوز الصلاة فى منازلهم ؟

قال : لا ، ولا على بسطهم .

قلت : فهل تجوز الصلاة على الرماد ؟

قال : نعم ، ولا بأس به من ضرورة ، ولم أسمع أنه يجوز التيمم به ، لأنه من الحطب .

قلت : أفتجوز الصلاة على شىء من الحبوب والتمر ؟

قال : نعم .

ومن جواب ـ أحسبه لأبى عبد الله ، رحمه الله ، وقال :

لا يصلى الرجل على سطح كنيف ، ويصلى على سطح مرابط الدواب .

مسألة ـ المنحرة ، قيل إنها موضع منحر الدواب ، واجتماع الدماء من منحر الغنم وسائر الدواب ، وهى أشد من المجزرة ، وأما المجزرة ، فقيل إنها اجتماع الفروث من موضع الجزارين ، وقيل ، إنها مجزرة النحر ، والمزبلة مجمع الكناس ، ليست بنجاسات وإنما هى كسابح البيوت وأقذارها دون النجاسات ، وهى أهون من المجزرة ، والمجزرة أهون من المنحرة والمنحرة أهون من الكنيف ، وإن صلى فى المزبلة فقد قضى وصلاته تامة ، وإن وجدها وصلى فى المنحرة وترك المجزرة وقد أمكنتا ، فعليه الإعادة ، وإن صلى فى الكنيف وترك المنحرة وقد وجدها جميعا أحببت له الإعادة .

مسألة ـ وعن الموضع الذى يمد فيه البحر ويجزر حتى يصير أرضا ، هل تجوز الصلاة فيه ؟

ـ فقد كره الصلاة فيه بعض ، وأجاز من أجاز ، وإجازته أحب إلينا ، قال : ولا معنى فى الكراهية إلا بمعنى واحد ، أن يأتى مدّ البحر ، وهو يصلى ، فيشغله عن صلاته ، وأما إذا كان آمنا فلا معنى للكراهية .

مسألة ـ فى حد المصلى الرطب الذى لا تجوز الصلاة فيه .

ـ أنه إذا كان يلزق به الطين ، وقيل ، إذا كان يمكن فيه السجود والقيام والقعود ولو احتمل فذلك جائز .

مسألة ـ فى المصلية إذا سجدت على شعرها ، هل ترى صلاتها تامة ؟

قال : هكذا عندى إذا كان .

قال الناظر فى هذا : على ما وجدت ، أنه قال : أرجو جواز ذلك على العمد إذا كان شعرها منها وكانت مستترة ، وكذلك الرجل صلاته تامة إذا أسدل شعره على موضع سجوده .

قلت : فإن كان الشعر من غيره ، هل يخرج عندك فى قول أحد من أهل العلم أنه يجوز السجود عليه ؟

ـ ولا أعلم فى قول أصحابنا على العمد والجهل ، وعليه البدل .

ثم راجعته فى شعر الإنسان إذا جزه وسجد عليه ، أيكون بمنزلة الشعر من غيره ؟

قال : نعم .

مسألة ـ وأما الذى تحضره الصلاة فى موضع لا يقدر عليها إلا فى أرض قوم فيها زراعة ؟

ـ فإذا اضطر إلى ذلك كان عندى عليه تأدية الصلاة ، والديانة بما يلزمه إن كان يقدر على الخلاص كما يلزمه شراء الماء للصلاة كما أمكنه ، وقدر على ثمنه ، ويكون ذلك بقيمة العدول من الماء والزرع ، وإذا لزمه ولا يدرك أصحابه فهو كالأموال التى لا يعرف أربابها ، يسلم إلى الفقراء ، وقيل بحاله .

مسألة ـ وأما الصلاة فى البيوت المغتصبة ؟

ـ فإن كان المصلى فيها هو الغاصب ويمكنه فى الوقت غيرها فأرجو أنه يختلف فى صلاته ، وإن كان المصلى غير الغاصب وقد دخلها لمعنى يسعه فالصلاة جائزة ما لم يحدث حدثاً . ثم عليه ما أحدث إلا أن يكون حدثه يأثم فيه ، فإنه على قول من يقول : إن الإثم ينقض الوضوء ، ولا صلاة إلا بالوضوء ، وقد تقدمت هذه وتكررت .

* * *

الباب الثانى عشر

فى الأذان للصلوات

فى الأذان لغتان : الأذان ، والأذين .

قال الشاعر :

فلم نشعر بضوء الشمس حتى سمعنا من مساجدنا الأذينا

عن النبى ﷺ : ثلاث لو تعلم أمتى ما لهم فيهن لضربوا عليهن بالسهام : الأذان ، والغدو إلى الجمعة ، والصف الأول .

وعنه : أن المؤذنين يحشرون يوم القيامة ، رقابهم كرقاب الضبى ، شعورهم من الزعفران .

وأول من أذن : حى على خير العمل أهل قباء ، وإنما منع عنه عمر ، فقال : إن معنا جيشاً من العجم ، ونحن فى وجه العدو فإذا سمعوا بحى على خير العمل ، ظنوا أنها خير من الجهاد .

مسألة ـ أخبر الدارمى أن خلف بن زياد البحرانى كان يؤذن ويقيم فى بيته .

مسألة ـ ولا بأس بالأذان فى السفر على ظهر الدابة ، ومن أذن وهو قاعد وأقام ، ثم تقدم يصلى بالناس ففى الأثر ، قيل : لا يؤمر بذلك ، فإن فعل فلا نرى عليه نقضاً .

انقضت الزيادة .

ومن بعض الكتب ـ من جوابات أبى الحوارى :

والأذان والإقامة مثنى مثنى، وكذلك كان الأمر على عهد رسول الله ﷺ، ثم فى خلافة أبى بكر رحمه الله . ثم خلافة عمر رضى الله عنه ، ثم غير ذلك عثمان، وزعم أنه أراد أن يبين الأذان من الإقامة ، وغير السنة .

قال أبو سفيان : سمعت أن هذه الآية نزلت فى المؤذنين : « وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا . . » الآية .

وقد يستحب للمؤذن فى صلاة الغداة بعد الأذان ، إن طلع الفجر ، أن يثوب، فيقول ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ثلاثا » .

وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : ليؤذن لكم أفضلكم ، وقال : إنما يقيم من أذن .

مسألة ـ وعن المؤذن ، هل يجوز له أن يأخذ الأجر على الأذان ؟

قال : يكره له ذلك ، ولا بأس أن يمشى المؤذن وهو يقيم حتى ينتهى إلى المحراب .

رجع إلى الكتاب ـ

قال أبو سعيد : يروى أنه أذن مع رسول الله ﷺ فى السفر ، ويخرج على بلاغ الصلاة بالجماعة ، أو ليقف بالناس للصلاة .

وأما الإقامة فلا يقيم قاعدا ، ولو كان راكبا ، إلا لمعنى يوجب صلاح إجماع القوم .

مسألة ـ قال مالك : من صلى فى بلد لم يؤذن فيه فالصلاة باطلة إلا أن يؤذن .

وقال أبو سعيد : معى فى الأذان على غير طهارة اختلاف ، فقيل : عليهم الإعادة ، وقيل ، لا إعادة إذا صلوا ، والجنب وغير الجنب على سواء ، وكذلك يختلف فى الإقامة على غير طهارة .

قال المصنف : وجدت فى كتاب :

وعن مؤذن أقام لهم وهو جنب وصلوا عليهم نقض ، فقال هاشم ومسبح : لا نقض فيه .

مسألة ـ وقيل : إذا لم يكن المقيم ثقة أقام الإمام فى نفسه .

ويجوز أذان الأصم والأعمى إذا كان مع الأعمى ثقة يعلمه بأوقات الصلاة ، ولا يجوز أذان الصبى حتى يحتلم ، فإن صلى أحد بأذانه وإقامته فلا نقض عليه .

قال أبو سعيد : فى قول أصحابنا ، لا يؤذن الصبى ، ويخرج فى قول من يرى الإعادة للصلاة على الأذان بغير طهارة ، وأما على قول من لا يرى فى الصلاة بأسا فلا معنى عندى يمنع أذان الصبى إذا حافظ على أوقات الصلاة ، وكذلك العبد والأعمى على هذا .

مسألة ـ عن محمد بن محبوب ، رحمه الله : إن أذن يهودى وأقام فلا نقض عليهم والله أعلم .

مسألة ـ يستحب للمؤذن ألا يأخذا أجرا على الأذان . فإن أخذ فعن أبى محمد، لا شىء عليه ، وكذلك المعلم .

مسألة ـ واختلفوا فى الأذان للصلاة إذا فات وقتها .

مسألة ـ من حديث عمر أنه قال لمؤذن بيت المقدس : إذا أذنت فترسل ، وإذا أقمت فاجزم ، قال الأصمعى : الجزم فى الإقامة قطع التطويل ، ولعل الجزم فى المشى إنما هو الإسراع ، وبالجيم أيضا القطع ، ومنه الأجذم ، وقد تسمى الإقامة أذانا ، لما روى عن النبى ﷺ : بين كل أذانين صلاة ما خلا المغرب .

مسألة ـ ولا تجوز الإقامة والأذان بالفارسية ، لأن ألفاظ الأذان التى وقف عليها النبى ﷺ بالعربية ، والفارسية غير العربية ، وعن الحسن وشريح أن الأذان بالفارسية بدعة .

مسألة ـ وفى الخبر عنه ﷺ : لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ، إنما يؤذن لينبه نائمكم ويسحر صائمكم .

وروى أنه قال : نور بالفجر حتى يرى القوم مواقع نبلهم .

ومن قال فى الأذان : قد قامت الصلاة فلا شىء عليه : ولا يتعمد ، وإن نسى شيئا من الأذان فلا إعادة عليه .

موسى بن على عن أبيه عن جده، أن أباعبيدة أقام الصلاة ، فقال له أصحابه: إنك لم تقل قد قامت الصلاة ، فقال ، قد قامت الصلاة ، ولم يعد الإقامة .

مسألة ـ وجدت أن الأذان فى مسجد ، له إمامان ، جائز ، ويكره ذلك .

مسألة ـ فى الأذان فى الليل فى شهر رمضان .

قال : معى ، أنه يؤذن إلى قوله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم يقول ، الصلاة عباد الله ، الصلاة يرحمكم الله ، أو ما فتح الله ، ثم يرجع إلى تمام الأذان ، فيكون هذا فرقا فيه بين أذان السجود .

مسألة ـ والأذان فى شهر رمضان لا يجوز إلا بعد الفجر ، وفى غير رمضان فيه اختلاف ، ومعى ، أنه بما يأتى إلى الصلاة مما يتعارف بها من أهلها مما يقرونه بين الأذان وبين الحث جاز ذلك .

مسألة ـ التثويب عند العرب العود ، يقول ، قد ثاب إلى المريض جسمه ، أى عاد إليه ، ويكون التثويب الجزاء من قوله تعالى : « هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » هل جوزوا ، وقال ، ألا ترى التثويب إعادة القول بالشهادتين فى الأذان مرة بعد مرة .

مسألة ـ سألت هاشما عن المؤذن يقول فى أذانه ، الصلاة خير من النوم ، قال : لم نر المشايخ يفعلونه .

مسألة ـ ومن تكلم فى أذانه ، قال أبو سعيد : يخرج فى قولهم اختلاف فى من تكلم فى أذانه وإقامته ، فقيل بالإعادة ، وقيل ، يكره بلا إعادة فى الإقامة .

قال أبو بكر : ما نحب أن يتكلم المؤذن بين ظهرانى أذانه إلا بما شاء من شأن الصلاة .

قال أبو سعيد ، ويقرن ذلك عندى .

مسألة ـ وفى من ترك الأذان للجماعة حيث لا يسمع الأذان ، فيه اختلاف ، ومن يسمع الأذان لا أعلم اختلافا ، أن صلاتهم تامة .

مسألة ـ وأما ترك الإقامة على التعمد ، لا يسع فى السفر والحضر ، فيه اختلاف محمد بن محبوب ، وأكثر القول ، الإعادة جماعة أو فرادى ، وفى الإعادة على النسيان اختلاف ، قيل ، لا إعادة ، وقيل بالإعادة ، وقيل ، عليه فى الصحراء وحيث لا يسمع .

مسألة ـ إن أذن وحث على غير علم منه بالوقت ، قال: معى ، أنه إذا خالف سنة البلد فى ذلك فعليه التوبة ، ولا يبين لى عليه ضمان فى الصلاة ، والله أعلم .

مسألة ـ فى المؤذن ، هل له أن يمشى عند قوله ، حى على الصلاة ، أو حى على الفلاح ، يريد إسماع الناس خلف المسجد ، ثم رجع فيتم أذانه ؟

قال : ولا يجوز تقديمه يمينا ولا شمالا ؟ ولكن بينهما مستقبل القبلة ، قال : وفى الإقامة يتم إقامته ثم يتقدم فلا يدعو بشىء بين الإقامة والتوجيه .

مسألة ـ وقيل ، كان منادى رسول الله ﷺ إذا نادى بالصلاة قام المسلمون إليها ، فقالت اليهود والنصارى والمنافقون : قد قاموا لا قاموا ، وإذا رأوهم ركعا سجدا استهزأوا بهم وضحكوا منهم .

وكان رجل تاجر إذا سمع الأذان قال : أحرق الله الكاذب ، قال : فدخل غلامه بنار ، فوقعت شرارة منها بالبيت فالتهب واحترق اليهودى بالنار .

ومن غير الكتاب : ـ وعن الأذان على ظهـــر دابة فى السفر ، فقال : لا بأس بذلك .

رجع إلى الإضافة ـ

ما جاء فى فضل المؤذن ، وما أعد له من الأجر والثواب فى الأذان

قال رسول الله ﷺ : لو تعلم أمتى فضل الأذان لتجالدوا عليه بالسيوف ، فقال من قال : يا رسول الله ، تركت أمتك تخاف أن يقتتلوا على الأذان ، فقال : كلا ، لا يكون مؤذنو أمتى إلا ضعفاءها ، ثم قال أبو عبد الله : لا تأكل الأرض النبيين ولا الشهداء ولا أئمة العدل ولا المؤذنين ، ويبعث المؤذنون يوم القيامة لهم رقاب تعلو الناس ، ويشهد لهم من سمع أصواتهم من شجر وحجر وغيره .

مسألة ـ اختلف الناس فى قوله عليه السلام : المؤذنون أطول أعناقا يوم القيامة ، فقيل : على ظاهره ، وأن الله تعالى يحدث لهم فى أعناقهم طولا ، علامة لهم فى المحشر ، وقيل : معناه أطول الناس أعناقا ، أى جماعات ، تقول : هؤلاء عنق من الناس .

وقال النبى ﷺ : ألا إن المؤذن إذا صف قدميه للأذان صفت الملائكة أقدامها فى أعناق السموات ، فإذا قال الله أكبر لم يبق ملك فى السماء إلا قال

لبيك داعى الله بالأذان ، وإذا قالها ثانية قالت الملائكة : كبرت كبيراً وعظمت عظيما ، وإذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال الله عز وجل : صدق عبدى ، أنا الله لا إله إلا أنا ، فإذا قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال الله عز وجل : رسول من رسلى ، استخلصته لوحيي ، واصطفيته لخلقى ، فإذا قال : حى على الصلاة ، قال : الصلاة تقام لذكرى ، وإذا قال : حى على الفلاح ، قال : قد أفلح من اتبعها وواظب عليها .

ويروى عن عمر بن الخطاب رحمه الله ، أنه قال : لو استطعت الأذان مع الخلافة لأذنت ، قال : لولا إمارتكم هذه لكنت مؤذنا ، ولو كنت مؤذنا لكل أمرى ، وما باليت ألا أنتصب لقيام ليلى ولا لصيام نهارى ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : اللهم اغفر للمؤذنين ثلاث مرات .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

فى الإقامة ، وفى جميع الصلوات
وأحكام ذلك

ومن غير الكتاب : ـ

اختلف الناس فى الإقامة لجميع الصلوات ، فقال قوم: فرض ، وقال قوم: سنة ، فحجة من قال ، إنها فريضة ، قول الله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانْشُزُوا ».

والإقامة مثنى مثنى ، وإنما أفردها معاوية ، لأنه كان يطول عليه المقام فى المنبر .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

مسألة ـ وإذا لم يكن المقيم ثقة أقام الإمام فى نفسه .

مسألة ـ ولا تجوز الإقامة بالفارسية ، ومن تكلم فى الإقامة أعاد .

مسألة ـ وترك الإقامة على التعمد لا يسع فى السفر ، وفى الحضر اختلاف ، ولكن القول الإعادة، جماعة أو فرادى ، وقيل بالإعادة ، وقيل عليه فى الصحارى وحيث لا يسمع الإقامة .

محمد بن محبوب ـ وفى الإعادة على النسيان اختلاف ، فقيل ، لا إعادة .

مسألة ـ ويكره الكلام بعد الإقامة إلا بذكر الله ، ومن تكلم فلابأس ،

ومختلف فى ذلك ، قال قوم ، يعيدها إذا تكلم ، وقيل ، لا يعيدها إذا تكلم ، وقيل ، لا يعيدها إذا تكلم بعدها فى أمر الصلاة، وهذا أكثر، وقيل، ما استقبل القبلة ، فإن أدبر فلا نقض عليه، ولا ينبغى إلا من عذر .

وعن أبى سفيان : إن من تكلم فى الإقامة فإنه يعيدها .

مسألة ـ ولا بأس أن يمشى المؤذن وهو يقيم حتى يأتى المحراب ، وكره بعض ذلك .

مسألة ـ وقد كره الكلام إذا قام المؤذن للصلاة حتى يقوم للصلاة.

انقضت هذه المسائل ، وجدناها فى باب الأذان فنقلناها هاهنا .

الإضافة من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وجدت أن الإقامة مثل التوجيه، وهى فى بعض الأمور آكد ، والاختلاف فيها مثل الاختلاف فى التوجيه .

ومن الإضافة : مسألة ـ وعن رجل يتحدث والإمام يقيم يجوز له ذلك أم لا يجوز .

ـ وقد كره الكلام إذا قام المؤذن للصلاة حتى يقوم إلى صلاته .

ومن جوابات لأبى معاوية رحمه الله :

مسألة ـ وعن من ترك الإقامة حتى صلى شهراً أو شهرين ، أو سنة أو سنتين، وهو جاهل لذلك ، لا يعلم أن عليه إقامة فلا بدل عليه ولا كفارة فيما بقى ما يلزمه فى صلاته ودينه .

مسألة ـ وعن رجل أقام صلاته وهو جنب وصلى القوم بصلاته . . قال : صلاتهم تامة .

مسألة ـ سألت أبا معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ، عن من ترك الإقامة والتوجيه متعمدا .

قال : قال من قال ، عليه النقض ، وقال من قال ، لا نقض عليه .

ومن غيره ـ قال : وقد قيل ، إن ترك الإقامة فى السفر حيث لا تقام الصلاة جماعة فعليه الإعادة ، وإن تركها فى القرية حيث تقام صلاة الجماعـــة ، قال : فلا نقض عليه .

مسألة ـ ومنه قيل ، له إن ترك ذلك ناسيا فلا نقض عليه ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وإنما الاختلاف على العمد .

قال غيره : قال ، وقد قيل ، عليه الإعادة .

ومن غيره ـ وعن رجل دخل المسجد يريد الصلاة ، وقد صلى القوم فيـه وخرجوا منه ، وصلى بغير إقامة ، وظن أن إقامتهم تجزى به ، وصلى متعمدا بغير إقامة ، قال : عليهم النقض ، وقال : قد قيل ، إذا دخل المسجد يريد الصلاة وسلم الإمام ما لم تنتقض الصفوف أجزأته إقامتهم ، وأرخص ما قيل ، تجزيه إقامتهم ما لم يخرجوا من المسجد ، وأما أنا فأرى على كل حال إذا دخل يريد الصلاة وقد سلم الإمام أن يقيم ولو لم تنتقض الصفوف ، لأنه لا من صلاة القوم فى شىء ، إنما يرجع إلى صلاة نفسه .

* * *

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فى التوجيه للصلاة

ومن غير الكتاب ـ اختلف الناس فى التوجيه للصلاة ، فقال من قال ، إنه فريضة ، وقال من قال ، إنه سنة ، وأكثر القول أنه سنة .

واختلفوا فى من ترك التوجيه متعمدا ، فقال من قال ، عليه الإعادة ، وقال من قال ، لا إعادة عليه .

رجع إلى المصنف ـ

وقيل : إن موسى بن على كان يقول فى التوجيه ، حنيفا مسلما ، وقد قدم قوم توجيه إبراهيم عليه السلام .

قال غيره : وقد أخبرنى سليمان بن ميمون النفوسى أن أصحابنا من أهل نفوسة كذلك يفعلون .

مسألة ـ تبارك اسمك فيه قولان ، قيل ، معناه تقدس ، أى تطهر ، والقدس الطهر ، وقيل ، تبارك تفاعل من البركة ، والاسم فيه أربع لغات ، اسم بكسر الألف ، واسم بضم الألف ، واسم بكسر السين ، واسم بضم السين بغير ألف .

ومعنى تعالى جدك علا جلالك ، وارتفعت عظمتك ، وجهت وجهى ، أى قصدت بوجهى وذهبت به إلى الموضع الذى أمرنى به ربى ، وقيل ، أخلصت عملى : من قوله تعالى ، « ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله » يقول ، أخلص

عمله ، والوجه إخلاص العمل ، والوجه أيضا الملة ، من قوله تعالى : « ولكل وجهة هو موليها ، مجازه ملة ، والوجه الرضا ، من قوله تعالى : « يريدون وجهه » ومعنى ، حنيفا مستقيما ، وأصل الحنف الميل فى الرجل ، وهو أن يميل إبهامها على الأخرى .

ويروى أن أم الأحنف كانت ترقصه ، وتقول :

والله لولا حنف فى رجله ودقة فى جسمه من هزله
ما كان فى أولادكم من مثله

وقيل ، حنف لأنه تحنف عن الأديان كلها ، أى مال إلى الحق .

مسألة ـ وعن أبى محمد رحمه الله ، أن من أحرم ولم يوجه ، وصلى جاز له .

وفى الذى قال : وجهت وجهى للذى ، ونسى ، ففى بعض القول ، لا إعادة عليه ، ولا تعود امرأة قالت حنيفة ، وقال : أنكر ذلك بعض .

مسألة ـ قال موسى : من نسى التوجيه فليس عليه إعادة إلا أن يكون فى فلاة فيبدل ولا يسجد سجدتى الوهم .

قال أبو معاوية : ما أرى بدلا فى فلاة ولا فى غيرها ولو تركهما .

انقضت الإضافة من جوابات أبى سعيد ـ

مسألة ـ وعن التوجيه ، كله سنة أو فريضة ، أو فيه سنة وفيه فريضة ، ومن ترك أكثره ناسيا أو متعمدا ، انتقضت صلاته أم لا ؟

ـ وقد قيل سنة ، وقيل ، إنه فريضة ، وكله يجرى عليه حكم واحد معنا ، وأكثر القول معنا أنه سنة ، وقد قيل ، إن من ترك سنة ناسيا أو متعمدا فعليه الإعادة ، وقيل ، لا إعادة عليه فى التعمد ولا فى النسيان ، وقيل ، لا إعادة عليه فى التعمد ، وقيل ، ولا إعادة عليه فى النسيان ، وهذا القول أحب إلينا .

مسألة ـ والتوجيه معى أنه فريضة ، وقيل سنة ، وقيل من وجه بتوجيه إبراهيم إذا ترك توجيه النبى ﷺ ، ومن ترك التوجيه كله فى صلاته وأحرم . .

ـ فمعى أنه قيل تفسد صلاته بذلك على العمد والنسيان ، ولا أعلم فى مثل هذا كفارة ، وترك ذلك بالجهل لما يلزم فيه ، يقول البعض إن حكمه حكم العمد ، وقيل ، حكمه حكم النسيان ، وقد مضى القول فى ذلك .

انقضى كلام أبى سعيد .

ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

مسألة ـ وسأل عن رجل أتى إلى قوم وهم يصلون جماعة ، فخاف أن يسبقوه إذا أتم التوجيه ، قال ، سبحانك اللهم وبحمدك ، ثم أحرم وركع معهم .

قال : صلاته جائزة ، وهذا يجزيه .

ومن غيره ـ وسألته عن الرجل يصلى الفريضة ، ثم قام فأوتر ، يجزيه توجيه الفريضة ما لم يتكلم ؟

قال : نعم .

وقال محبوب ، يوجه للوتر وإن لم يتكلم ، فإنها فريضة .

ومن جواب لأبى عبد الله إلى بشير ـ قلت : رجل يوجه لصلاة الفريضة ، وهو جالس ، من غير علة ، ثم قام فأحرم قائما وصلى .

قال : صلاته تامة ، إن شاء الله .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن ـ

وسألت عن توجيه الصلاة ، كيف هو ، وما معنى الاختلاف فيه ، فرض هو أم هو سنة ؟

فقال له : قد قيل إن التوجيه هو أول الدخول فى الصلاة بعد الإقامة ، وقال قوم ، إنه فرض ، وقال آخرون ، إنه سنة ، واختلفوا فيه أيضا ، فقال قوم ، بعد تكبيرة الإحرام ، وقال آخرون : قبل تكبيرة الإحرام ، وقد عملوا بهذا .

وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال ، سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك .

والذى عليه العمل الآن عند أهل عمان، أن التوجيه عندهم سنة قبل الإحرام، وهو أن يقول إذا قام للصلاة ، سبحانك اللهم ، تبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا ، وما أنا من المشركين ، وذكروا أن المؤخر توجيه إبراهيم ، ولا نقض على من ترك توجيه إبراهيم ، والمأمور به أن يوجه بهذا كله .

وقد اختلفوا فى من ترك التوجيه كله متعمدا ؛ وأكثر القول أن النقض على من ترك التوجيه ، لأنه إن كان فرضا فعليه النقض ، وإن كان سنة فتارك السنة

عمدا يلزمه النقض ، وأما الناس فلا نقض عليه عند الأكثر منهم ، وأما من ترك كلمة منه أو كلمتين فلا نقض عليه .

ومن غيره ـ مسألة ـ ومن شك فى التوجيه بعد ما أحرم فليمض فى صلاته ؛ ولا يرجع إلى الشك .

ومن غيره ـ وعن الشيخ أبى سعيد ، أن التوجيه للصلاة قبل تكبيرة الإحرام .

وهذا الذى نذكر مما يخرج فى معانى قولهم : إن التوجيه وما يشبهه مما يخرج فى معانى قولهم ، إنه التوجيه الذى ثبت عن النبى ﷺ قبل تكبيرة الإحرام ، وهو ، قوله ، سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وأن هذا يجزى عما سواه من التوجيه ، وأن توجيه إبراهيم النبى ـ عليه السلام ـ وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ، وفى معانى قولهم ، يأمرون به بعد توجيه النبى ﷺ ، وهو الأول ، وهو أن يضيف المصلى إلى ذلك توجيه إبراهيم ، ثم يحرم بعد ذلك فصلاته تامة ، وإن ترك التوجيه الذى عن النبى ﷺ المضاف إليه على التعمد ، ففى أكثر قولهم ، أن عليه الإعادة ، وفيه اختلاف ، وإن تركه على النسيان فمعى أنه يختلف فيه من قولهم ، وفى أكثرة أن لا إعادة عليه .

ومن غيره ـ وجدنا عن هاشم وموسى فى بعض الآثار ، وقد سئلا عن التوجيه ؛ أفريضة هو ؟ قال : نعم ولعل فيه قولا ، أنه سنة ، والله أعلم من غير حفظ منى فيه

فى السنة ، إلا قول من يوجب على من تركه النقض ، لعله يراه فريضة ، على ما وجدت فيه من قول موسى وهاشم إنه فريضة وإنما قلت لعله فيه قول أنه سنة ، لأنه قد قال من قال أيضا ؛ لا نقض فى التعمد ، وأكثر القول من تركه عمدا نقض .

* * *

البَابُ الخَامِسُ عَشَرَ

فى تـكبيرة الإحرام

ومن غير الـكتاب ـ مما أملاه الشيخ عثمان بن عبد الله الأصم ، رحمه الله :

وتـكبيرة الإحرام فرض فى جميع الصلوات كلها ، أجمع المسلمون على فرضها ، ومن تركها ناسيا أو متعمدا فلا صلاة له ، وعليه الإعادة فى تركها لأنه لا تتم صلاته إلا بها ، وهى أول فرض الصلاة ، لقول النبى ﷺ : تحريمها التـكبير وتحليلها التسليم .

وأما فرضها من كتاب الله فقوله تعالى : « يا أيها المدثر ، قم فأنذر ، وربك فـكبر » فهى تـكبيرة الإحرام ، ومن شك فيها بعد أن جاوزها إلى حد القراءة فلا يرجع إليها .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

قال أبو عبد الله : من كبر تـكبيرة الإحرام وهو قاعد مع الإمام فإنه لا يجزيه حتى يرجع فيكبرها وهو قائم .

مسألة : رجل صلى بقوم ونسى أن يجهر بتـكبيرة الإحرام ، فقال : إن كان القوم كبروا من خلفه فأرجو أن لا نقض عليه .

مسألة ـ رجل صلى بقوم فأحرم بهم سرا فإنى أرى أن يجهر ويستأنف .

مسألة ـ ومن أحرم بعد إحرام الإمام ، ثم سمعه أحرم ثانية فهذا يحرم بعد إحرام الإمام الثانى ، ويهمل هو إحرامه ، ولا يضره تجديد الإمام .

انقضى ـ من جوابات أبى سعيد :

وعن من كبر تكبيرة الإحرام قبل الإمام سهوا منه أو نسيانا ، ثم علم بعد أن كبر الإمام ودخل فى الصلاة ولم يعد تكبيرة الإحرام حتى أتم صلاته مع الإمام فما حال صلاته ؟

قال أبو سعيد : فمعى أن عليه الإعادة إذا أتم صلاته على ذلك .

وكذلك إذا كبر تكبيرة الإحرام بعد أن يكبرها الإمام وقرأ ، ثم كبر الإمام ، يعود يكبر أو يبتدئ التوجيه ثم يكبر تكبيرة الإحرام ؟

قال : فمعى أنه يعيد الصلاة بالتوجيه والإحرام ، وقيل ، إنما عليه أن يكبر تكبيرة الإحرام مالم يكن دخل فى الركوع ، ثم علم ذلك .

مسألة ـ ومنه ـ عن من نسى تكبيرة الإحرام ، ثم ذكرها وهو راكع أو ساجد ، هل يترك التسبيح ويكبرها ، وهى سنة أو فريضة ، هل تتم الصلاة إن تركت وهى فريضة ولا تتم الصلاة إلا بها ؟

ـ فإذا نسيها المصلى حتى ركع أعاد الصلاة بالإقامة والتوجيه ، وإن ذكرها قبل أن يركع وهو فى القراءة رجع فأحرم ، وليس عليه التوجيه والإقامة .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

وإن أسمع الناس رجل تكبيرة الإحرام فليسمعهم ، إذا كبر الإمام، فليجهر هو بالتكبيرة وصلاته تامة ، وكذلك صلاة العيدين .

انقضى ـ من جوابات أبى سعيد :

مسألة ـ ومن نسى تكبيرة الإحرام حتى دخل فى القراءة ، ما يكون حاله ؟

ـ فحاله أن يرجع ، يحرم ويستعيد ويقرأ ، ويمضى على صلاته .

مسألة ـ ومنه ـ وعن رجل صلى خلف إمام ، فأحرم الإمام ، ثم أحرم هو من بعده ، ثم دخل فى القراءة قبل أن يدخل الإمام فى القراءة ، وقد أحرم من بعد الإمام ، هل عليه فى صلاته نقض ، أم صلاته تامة ؟

ـ فصلاته تامة ، وقد أساء .

مسألة ـ ومنه ـ وعن رجل صلى خلف إمام فأحرم الإمام وأحرم الذى صلى خلفه، ودخل الذى خلف الإمام فى القراءة ، أو لم يدخل، ثم عاد يتبع الإمام ثانية، قلت : هل عليه أن يحرم بإحرامة الإمام الثانية . ويحمل الأمر على أن الإمام الأولى ، وأن يمر فى صلاته ، وقد عاد الإمام أحرم، فهذا أحرم بعد إحرام الإمام الثانية ، ويهمل هو إحرامه ، فإن كان الإمام أهمل إحرام الأول فقد وافق الحق ، وكان إحرامه بعد إحرام الإمام الثانية ، وإن كان الإمام لم يهمل إحرامه ، وإنما هو احتياط على شك منه لم يضره تجديد الإمام الإحرام .

ومنه ـ وأما الذى يرفع يده بتكبيرة الإحرام من نحو الرسغ[1] ، فإن كان ذلك لمعنى يريده ويذهب إليه فلا بأس ، وإن كان عابثا فى صلاته فبئسما فعل ، والعبث يفسد الصلاة إذا كان لغير معنى .

---

(١) المفصل ما بين الساعد والكف من الذراع ، وما بين الساق والقدم .

ومن الضياء ـ قال أبو الحسن رحمه الله : وممن رجل أحرم بالصلاة فقال ، الله أجل وأعظم ، والله أكبر والله أكبر ، فقد اختلفوا فى ذلك ، فمنهم من نقض صلاته ، ولم يختلف قول أحد إذا قال الله أكبر ، والتحريم فى الصلاة أن يقول ، الله أكبر ، ومن قال هنا اقتصر على قول الرسول ﷺ ، وعليه فى الإحرام الله أكبر .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن : وقد اختلفوا فى من قال ، الله أجل والله أعظم ، والله الأكبر ، والله الكبير ، فمنهم من نقض صلاته ، ولم يختلف فى قول أحد الله أكبر ، إذا قال المحرم ، الله أكبر ، ومن قال هذا واقتصر على أخبار رسول الله ﷺ فعليه فى الإحرام الله أكبر .

ومن غيره ـ مما يوجد عن أبى الحسن رحمه الله :

وسألته : عن من جهل تكبيرة الإحرام أو القراءة وكان يصلى ولا يكبر ، ولا يقرأ ، مايلزمه؟ فقال من قال ، عليه البدل والكفارة إذا جهل حدا من حدود الصلاة ، وقال من قال ، عليه البدل ولا كفارة عليه ، وقال من قال ، لا بدل عليه ولا كفارة .

قلت : وكل ذلك من قول أصحابنا ؟

قال : نعم .

* * *

الباب السادس عشر

فى الاستعاذة فى الصلاة

ومن غير الكتاب ـ من جوابات أبى سعيد :

وعن الاستعاذة ، سنة أم فريضة ، ومن لم يستعذ تنقض صلاته أم لا ؟ وإن نسيها ثم ذكرها وقد تعداها . هل عليه أن يستعيذ إذا ذكر ؟ وإن لم يستعذ هل تنقض صلاته ؟

ـ فقد قيل ، إنها فريضة ، وقيل ، إنها سنة ، ومن تركها عامداً فقد اختلف فيه ، فقال من قال ، تتم صلاته ، وقال من قال ، لا تتم ، وقولنا لا تتم ، ومن تركها ناسيا أيضا فقد اختلف فيه ، ونحب أن تتم صلاته ، فإذا نسيها حتى ذكرها فى بعض صلاته فقد قيل ، ليس عليه أن يقولها فى صلاته بعد أن جاوزها ، وقيل ، إنه يقولها إذا ذكر حيثما كان من صلاته ، وقيل إلا أن يكون راكعا أو ساجدا ، ونحب له إن كان بقى عليه شىء من القراءة تركها إلى موضع القراءة ثم استعاذ عند القراءة ، وإن استعاذ من حيث ما ذكر جاز له ذلك إلا أن يكون راكعا أو ساجدا ، وأيما فعل من ذلك فهو جائز ؛ إن شاء الله .

وإن لم يقلها جاز له ذلك إذا كان أصل ذلك على النسيان .

والذى يقول إنها تفسد الصلاة بالنسيان ، فإذا نسيها حتى يقرأ فإن ذكرها وهو فى القراءة رجع فاستعاذ ، ثم قرأ ، فإن نسى حتى يركع فسدت صلاته .

جواب أبي سعيد محمد بن سعيد رحمه الله :

وقد نظرت في رقعتك هذه ، رحمك الله، وكتبت على حال سلامة، والحمد لله حق حمده ، وصلى الله على محمد النبي ، وآله وسلم .

فأما قول ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فلا أعلمها من القرآن تلاوة ، وإن كانت تخرج في التأويل من القرآن لقوله تعالى : « فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » .

والاستعاذة في الصلاة ، فمعي أنها واجبة ، وبعض يقول، إنها فريضة ، وبعض يقول ، إنها سنة ، ولا أعلم ترخيصا في تركها على الجملة .

ومن استعاذ في الصلاة فقال ، أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ، فمعي ، أنه قد قيل ، يجوز مثل هذا ، ويأمر به بعض أن يقول ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولا يزيد على ذلك ، ولو كان يستعيذ قبل الإحرام .

ومن ترك الاستعاذة في صلاته ، فمعي أنه قيل، تفسد صلاته بتركها على العمد والنسيان ، وقد قيل ، على العمد ، ولا تفسد على النسيان .

ومن غيره — من جواب من أبي عبد الله إلى الأزهر بن محمد :

ومن ترك الاستعاذة في الصلاة متعمدا فصلاته فاسدة ، لأنه ترك السنة متعمدا، ومن نسي الاستعاذة وصلى فصلاته تامة ، وإن ذكرها ولم يكن استعاذ من قبل أن تتم صلاته فليستعذ بالله في الوقت الذي ذكر ، وإن لم يكن استعاذ استعاذ ساعة ذكر في موضع القراءة أو راكعا أو ساجدا ، أو في موضع التحيات ، مخافة أن ينسى أيضا ، فإن لم يفعل لم تفسد صلاته .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

قال عبد الله المعروف بالريحانى: قرأت على سبعة، قرأ أعوذ بالله السميع العليم فكلهم قالوا ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه .

قال أبو عبد الله ، أما همزه فالمؤتة ، وأما نفثه فالشعر ، وأما نفخه فالكبر ، وهذا تفسير النبى ﷺ .

ولتفسيره تفسير ، فالمؤتة الجنون ، وإنما سماه همزه لأنه جعله من اللحيين ، فالغمز كل شىء دفعته فقد همزته ، وأما الشعر فإنما سماه نفثا لأنه كالشىء ينفثه الشيطان من فيه ، كالرقية ، وليس معناه إلا الشعر الذى كان المشركون يقولونه فى النبى ﷺ وأصحابه ، وأما الكبر فإنما سماه نفخا لما يوسوس إليه الشيطان فى نفسه ، فيعظمها عنده ، ويحقر الناس فى عينه حتى يدخله الكبر .

مسألة ـ محمد بن محبوب ـ

من جهر بالاستعاذة متعمدا فصلاته تامة ، وصلاة من صلى خلفه فاسدة ، وقال بعض : لا نقض عليه ناسيا كان أو عامدا .

مسألة ـ ومن دخل فى صلاة الإمام وقد سبقه بشىء منها ، كان راكعا أو ساجدا ، لم يسعه يستعيذ وإن سبقه الإمام .

مسألة ـ معنى أعوذ بالله وأستعيذ ، أى أمتنع وأتقوى وأعتصم ، وقيل : أستغيث وأستجير وألجأ .

قال ابن الأنبارى : فى الشيطان قولان : أحدهما لتباعده من الخير ، من قولهم ، دار شطون ، أى بعيدة ، والثانى لبغيه وهلاكه ، أخذا من قولهم ، قد شاط الرجل يشيط ، إذا هلك ، وقوله تعالى : « كأنه رؤوس الشياطين » وقيل ، الحيات ، وقيل الجن .

والرجيم فيه ثلاثة أقوال ، أحدها أن يكون المعنى المرجوم ، فصرف إلى رجيم ، كقولهم طبيخ أى مطبوخ ، والثانى أن يكون الرجيم المرجوم المشتوم ، وهو من قوله : « لأرجمنك » أى لأشتمنك ، ومنه الحديث عن عبد الله بن معقل ، أنه أوصى بنيه عند موته ، فقال : لا ترجموا قبرى ، أى لا تنوحوا عند قبرى ، أى لا تقولوا عنده كلاماً سيئاً قبيحاً ، والثالث : أن يكون الملعون .

مسألة ـ فى من نسى الاستعاذة والتكبير ، رقول ، سمع الله لمن حمده ، فذكرهن كلهن فى موضع ، قال : يبدأ بالأول فالأول .

مسألة ـ أبو سعيد ـ اختلف فى الذى نسى الاستعاذة حتى جاوزها فليس عليه أن يقولها فى كل موضع من الصلاة ، وقول ، لا تقال فى الحدود إذا دخل فيها حتى يكمل الحد الذى دخل فيه ، وقول يقولها عند القراءة ، قال : ولا أعلم أن أحدا نقض عليه فى الاستعاذة إذا قالها بعد أن جاوزها على قول من نقض عليه صلاته بقول سمع الله لمن حمده .

انقضت ، الإضافة .

قال أبو المؤثر : اختلف أهل أزكى وأهل نزوى فى الاستعاذة قبل تكبيرة

الإحرام ، قال ، فأما أهل نزوى يستعيذون بعد تكبيرة الإحرام ، وأما أهل أزكى فيستعيذون قبلها ، وقال : من استعاذ قبل تكبيرة الإحرام فصلاته تامة ولا نقض عليه ، قال : وإن أحرم واستعاذ بعد الإحرام قبل القراءة فذلك جائز ، وصلاته تامة .

قال الله تعالى: « فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » يدل على أن الاستعاذة بعد تكبيرة الإحرام إذا أراد القراءة .

مسألة ـ وسألته عن من نسى الاستعاذة ثم ذكرها وهو فى الركوع الأخير من صلاته ، أو ذكرها وهو فى التحيات الأخيرة ، فقال من قال ، ليس عليه أن يستعيذ ، وقال من قال ، إنه يستعيذ .

مسألة ـ عن أبى المؤثر ـ وسألته عن من نسى الاستعاذة فذكرها وهو فى الركوع ، فقالها من حينه جاهلا ، أيلزمه النقض فى صلاته ؟

قال : لا أرى عليه نقضا فى صلاته .

قلت : أرأيت إن ذكر وهو فى الركوع ، وأخرها حتى قضى الركوع ، ثم استعاذ حتى صار فى السجود ، ثم استعاذه أيلزمه النقض فى صلاته ؟

قال : نعم : أرى عليه النقض .

قلت : لِمَ ؟ قال : لأنه لم يقلها فى موضعها ، وموضعها حينما يذكرها ، أو عند القراءة .

وقال : إن ذكرها وباق عليه قراءة فإن شاء قالها حين ذكرها ، وإن رجا ألا يقساها حتى يصل إلى موضع القراءة فذلك جائز أن يؤخر الاستعادة إلى القراءة فصلاته تامة .

* * *

الباب السابع عشر

فى القراءة فى الصلاة

قال بشير : لو أن رجلا ترك آية من فاتحة الكتاب ، من وسطها ، عمدا ، كان عليه النقض ، وأما من أخرها لم تنتقض .

مسألة ـ ولا يجوز التطوع بفاتحة الكتاب وحدها ، وأجاز ذلك هاشم ، رحمه الله ، وقيل عن هاشم، أنه قال : لم أسمع أن أحدا يقول، إن فاتحة الكتاب تجزى فى النوافل إلا موسى بن أبى جابر .

مسألة ـ ومن لحن فى الصلاة ، وسلم من لحنتين فى الحمد فلا بأس ، إذا قال ، العالمين، بكسر اللام ، وأنعمت ، بضم التاء .

قال ابن عبد الباقى : نعم ، وأزيد ثالثة ، إذا كسر الكاف من إياك نعبد وإياك نستعين ، جعل خطاب المؤنث . والله أعلم .

رجع إلى الكتاب ـ يروى عن الشافعى ، أن من لم يبين الضاد من الضالين فى الصلاة فلا صلاة له ، لأنه حرف تختص به العربية دون غيرها من سائر اللغات ، لأنه ليس فى لغة المعجم ضاد ، وقيل ، إنه لا ظاء فيها .

مسألة ـ من بدل الآيتين ، فسفيسره لليسرى ولعسرى فسدت صلاته وصلاة من خلفه إن كان إماما .

وحدثنا زياد بن مثوبة ، أن رجلا دخل فى الإسلام ، من شرك أو غيره ، وكان المسلمون يعلمونه ، فيقولون له : إن شجرة الزقوم طعام الأثيم ، وكان يقول، اليتيم . فلما لم يحسن قالوا له ، قل إن شجرة الزقوم طعام الكافرين .

قال أبو محمد : لا ينبغى أن يبدل القرآن ، إلا أن يكون لا يحسن .

قال أبو الحسن : إن قرأ ذلك غلطا فلا نقض عليه ، وإن تعمد فقد خالف وغير القرآن .

قال ابن عبد الباقى محمد بن عبد الباقى أبقاه الله فى طاعته وأماته عليها :

فقد نظرت فيما قالوه ، فالقول ماقاله الشيخان أبو محمد وأبو الحسن ، رحمهما الله ، فكيف يجوز تبديل كتاب الله ، والله يقول : «لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ»، وقد قال : « وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ » ، وقد قال : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ » .

وقد يروى عن النبى ﷺ أن بلال بن حمامة ، رضى الله عنه ، كان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، يجعل مكان الشين المعجمة سينا مهملة ، فنقم عليه الصحابة ، فشكوه إلى النبى ﷺ ، فقالوا : إن بلالا يبدل ، ويجعل الشين سينا ، فقال ﷺ : سين بلال خير من شينكم ، فحمل ذلك على النية والقصد وللمعنى ، لا على اللفظ ، ولم يكلف غير طاقته ولم يأمره يبدل ذلك إلى غيره .

فهذا فى كلام المخلوق فكيف بكلام الخالق إذا زيد فيه ونقص ، وفى القرآن

متسع لا يضطر نفسه إلى هذه الكلمة ، وكلام القرآن كثير ، يتكلم بغيرها .

وقد سمع النبى ﷺ داعياً متعلقاً بأستار الكعبة ، مستعيذا بالله من النار ، فقال ، أدخلنى النار ، ويريد ، فقالها غلطا ، زل لسانه فندم ، وقد عرف مازل به لسانه ، فأتى النبى ﷺ نادما . فقال له عليه الصلاة والسلام : لك ما نويت ، ولم يقل لك ما دعوت .

وحجة أخرى : قال الله تعالى فى الذبح : « فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ » وقد أجمعوا جميعاً ، أن من ذكر الله بأى اللغات كان مثل خداه ، بالفارسية ، وبخشانيده ومهربان ، وبالهندى ، دهنى ، وبالزنجية مونجو ، وأشباه هذا فافهم ، وقرره تصب ، إن شاء الله .

وفيه غير هذا ، تركت ذلك اختصارا .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

وإنما قالوا بالنقض إذا جعل آية الرحمة غضبا ، وقال أبو إبراهيم ، من قرأ فى الصلاة : « ضرب الله مثلا للذين آمنوا » وخالف فى ذلك ، فقد يروى عن أبى على ، أنه لم ير فى من جعل آية الرحمة لأهل النار ، غلطا منه ، فلا بأس .

مسألة ـ ومن قرأ فزلّ لسانه إلى كلام مثله فى القرآن ، مثل ، غفور رحيم ، والآية غيرها ، فلا ينقض صلاته إذا زل لسانه ، إلا أن يجعل آية العذاب رحمة .

مسألة ـ وأجاز أبو معاوية للمصلى أن يسبح فى الركعتين الأخيرتين من العتمة ،

عوضاً من القراءة ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً ، أو تسعاً ، أو إحدى عشرة ، تقول: سبحان الله ، وهذا لا عمل عليه .

مسألة ـ قال أبو محمد : الأعجم يقرأ فى نفسه ، ومن ترك القراءة اشتغالاً بغيرها ساعة فسدت صلاته ، وإن تعايا فلا بأس .

مسألة ـ وعن أبى زياد قال: صلى بنا إنسان مرة فقرأ، إنا أعطيناك الكوثر، مسألت هاشماً ، فقال : هى لغة ، ولم ير نقضا .

قال ابن عبد الباقى محمد بن عبد الباقى : هذه لغة صحيحة ، لكنها لم يصح عليها الإجماع فى القرآن ، والقرآن نقل ، لا قياس ، وكل ما خرج من الإجماع فلا يجوز فى الصلاة ، والنقض أولى ، والله أعلم ، ولينظر الواقف فيه .

مسألة ـ قال الله تعالى : « ولا تَجْهَرْ بصلاتِكَ ولا تُخَافِتْ بها . . » الآية ، قال ابن عباس : كان هذا بمكة ، فهو كان حين يجتمع إليه أصحابه قبل أن تظهر الدعوة ، وكان استكتم أمره ، ويصلى بأصحابه ما بين صلاتين ، صلاة الصبح ركعتين ، وصلاة العشاء ركعتين ، ستة أشهر ، فى دار رجل من قريش ، يقال له عبد الله بن أرقم ، فيأتيه المشركون ، فيلقون التبن عليه ويؤذونه ، فإن رفع صوته بالقراءة آذوه ، وإن خفض صوته لم يسمع أصحابه قراءته ، فنزلت : ولا تجهر بصلاتك ، يعنى بقراءتك فيؤذيك المشركون ، ولا تخافت بها فتخفى قراءتك ، فلا يسمعها الذين خلفك .

قال الكلبى : هذه منسوخة بقوله تعالى : « فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرْ » .

قال أبو محمد : الجهر المرائى بصلاته ، والمخافت بها الذى يسمعها من الحديث وفى الحديث ، ما خافت بصلاته من أسمع أذنيه ، وإنما نزلت فى التطـوع لا فى الفريضة .

وقال الخليل : الرجل يخافت بقراءته ، إذا لم يبنها برفع الصوت ، وقولهم ، مات فلان خفاتا ، إذا لم يشعر به حتى طفا .

مسألة ـ ولو كان المصلى أعجميا ، لا يعرف العربية فلا يجوز أن يصلى بغير قراءة العربية، ولـكن يسبح فى موضع القراءة ثلاث تسبيحات ، وكذلك يسبح مكان التحيات ثلاثا فى موضعها ، وإن عرف كلمة من فاتحة الـكتاب أو آية فليقرأها فى موضع القراءة ، ويسبح ثلاثا ، وإن عرف ثلاث آيات بالعربية أجزته.

مسألة ـ محمد بن المنذر قال : القراءة سنة ، يأخذها الآخر عن الأول ، وعن زيد ابن ثابت ، القراءة سنة فاقرأوا كما تجدونه .

مسألة ـ فى من قرأ التوراة والإنجيل فى الصلاة ، هـل له ذلك ؟ فلا أراه جائزا ، والله أعلم .

مسألة ـ قال أبو سعيد : فى من قرأ ، إياك نعبد ، بكسر الـكاف ،فلايجوز فى الصلاة وتفسد به ، وكذلك ، أنعمت بضم التاء ، تفسد الصلاة على العمد ، والاختلاف فى ذلك فى الخطأ ، وأما الجهل فبمنزلة العمد هاهنا فى بعض القول ، وبعض يرخص فيه ، ولعله يجعله مثل الخطأ .

مسألة ـ فى المصلى ، يقول ، أشهد أن لا إله ، ثم عرض له عارض من سبب ،

فإن قطع متعمدا فقد انتقض وضوؤه وإيمانه ، وقد لحق بالشرك فى الحكم ، وإن كان مخطئا أو ناسيا فيستغفر ربه ، وأرجو أن لا نقض عليه ، ويشهد شهادة بتمامها عجلا أو لم يعجل ، وليس بمعذور فى عجلته .

مسألة ـ عن أبى الحوارى ـ فى المصلى يقرأ : يوم تكون السماء كالمهل وتكون الجبال كالمهل غلطا فلا نقض عليه .

مسألة ـ قلت ، فإن قرأ فى ألهاكم ثم ترونها عين اليقين ، أو قرأ ، ثم لا تسألن يومئذ عن النعيم ، قال : تفسد صلاته ، ولا يكون هالكا إلا أن يكون مذهبه ذلك .

مسألة ـ فى القارئ سورة فى صلاة النهار ، فقيل ، لا إعادة عليه ، ولو قرأ فى الصلاة كلها .

قال سليمان بن عثمان ، وعليه سجدتا الوهم .

قال بشير : وقيل لا وهم فى قراءة القرآن ، وقيل عليه الإعادة ، وقيل ، تفسد على العمد ، ولا تفسد على النسيان والجهل ، وقيل ، إذا ذكر فى الوقت فعليه الإعادة ، وإن كان بعد الوقت فلا إعادة عليه ، وقيل ، إنما ذلك فى الجاهل ، وأما الناسى فلا فى الوقت وبعد الوقت ، وقيل ، حتى يفعل على علم منه أنه لا يجوز .

مسألة ـ وفى المصلى ، قيل لا يسمع أذنيه ، فإن أسمع فى النهار من غير عذر ففى الإعادة اختلاف ، وقيل ، يسمع أذنيه ، فإن لم يفعل فلا شىء عليه ، وكذلك إن لم يسمع فيما يجهر فيه الإمام ففى نقض صلاته اختلاف .

قال أبو نوح : إن كانت مفروضة فليس عليه حتى يسمع أذنيه، وأما الأعور فيقول ، إذا حرك لسانه جاز .

مسألة ـ ومن ترك بسم الله الرحمن الرحيم فى فاتحة الكتاب متعمدا ، ففيه اختلاف فى صلاته ، وإن نسى فلا بأس ، وقيل ، عليه الإعادة ، وإن تركها مع قراءة السورة عامدا ففيه اختلاف ، قيل ، يعيد ، وقيل ، لا إعادة عليه ، فإن كان ناسيا فلا إعادة عليه ، ولا نعلم اختلافاً ، والله أعلم .

قال أبو سعيد : إذا ثبت أنها من فاتحة الكتاب لم يجز تركها على التعمد والنسيان ، لقوله ، فهى خداج ، وإذا ثبت أنها معها لا منها ثبت معنى الترخيص فى الإعادة فى تركها على العمد والنسيان، ويأمرون بتركها عند غير افتتاح السورة بلا نقض على من قرأها فى المصلى خلف الإمام فيما لا يجهر فيه إذا ركع الإمام ، وهو فى فاتحة الكتاب .

قال ابن محبوب : يقطع ولا يزيد ، وقيل ،ما دام يرجوأن يدركه فى الرجوع فليتم قراءتها .

مسألة ـ ومن قرأ سورة مع فاتحة الكتاب فى صلاة النهار لم أتقدم على فساد صلاته ، ولا ينقص دينه إن كانت له ولاية .

مسألة ـ فى الداخل مع الإمام إذا دخل والإمام فى قراءة السورة ، قال : إن كان لم يدخل فى قراءة فاتحة الكتاب فيسمع ، فإن دخل فى الاستماع فلا يرجع يقرأ . فإن قرأ فسدت صلاته ، كذلك إن دخل فى القراءة فلا يرجع إلى الاستماع

حتى يفرغ ، فإن فعل فسدت صلاته ، وقيل ، لا تفسد فى شىء من ذلك صلاته ، وقيل : تفسد فى ترك القراءة مع الاستماع بعد دخوله فى القراءة قبل تمـــام فاتحة الـكتاب ، ولا تفسد فى القراءة بعد دخوله فى الاستماع .

مسألة ـ قال أبو سعيد : معى أنه اختلف فى الذى يركع قبل أن يقرأ سورة ، فقول ، عليه إعادة الصلاة ، لأنه قد عمل شيئا لم يكن له عمله إلا بعد كمال الذى قبله ، وقول ، حتى يدخل فى السجود ، ثم تفسد ، وقول ، حتى يسجد السجود الثانى ، وقول ، لو أتم السجود الثانى ما لم يصل ركعة تامة ، فإذا صلى ركعة تامة فسدت صلاته ، وقول ، لا تفسد ولو صلى أكثر من ركعة إذا كان ناسيا ، مالم يفرغ من الصلاة ويعيد قراءة السورة فصلاته تامة ، وقول ، ولو أتم الصلاة على النسيان قبل قراءة السورة ، ولـكنه يعيد قراءة السورة ، ويمضى على صلاته لقول النبى ﷺ : عفى لأمتى عن الخطأ والنسيان .

مسألة ـ فى المصلى يتشبك حلقه وهو يبين القراءة غير أنه لا يفصح كما لم يكن ذلك فى حلقه ، هل له أن يتفحنح ؟

قال : ترك ذلك أحب إلينا ، فإن فعل لصلاح القراءة فلا بأس فيما أنه يتفحنح لقراءته ، لفصاحتها ولحسن الصوت .

انقضت الزيادة ، من جوابات أبى سعيد .

ومن لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح السورة وهو يصلى ، ناسيا أو متعمدا كذلك ، هل تنتقض صلاته ؟

فصلاته تامة . ولا نعلم فى ذلك اختلافا . إذا قرأ آية من السورة .

ومن جوابات لأبي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله قال : من قرأ في صلاة الظهر والعصر سورة سوى الحمد ناسيا فعليه سجدتا الوهم .

ومنه ـ مسألة ـ في الذي يقرأ السورة في الصلاة ، إن أقحم آية أو آيتين ، وترك ذلك ، وقرأ بقية السورة من بعد ذلك ، هل يجوز له فيما قرأ آية فما فوقها ؟

ـ فقد صحت له القراءة ، وسواء أخذ الآية من وسط السورة أو آخرها ، أو آية من أولها ، وآية من وسطها ، وآية من آخرها فذلك جائز لعلة أو عذر ، فإن فعل ذلك بغير عذر ولا علة فلا فساد عليه ، إن شاء الله .

ومنه ـ وفي من يصلي خلف إمام صلاة الليل وصلاة النهار ، فقرأ خلف الإمام نصف فاتحة الكتاب ، أو أقل من نصفها ، أو أكثر ، ثم ركع مع الإمام خوف أن يسبقه الإمام ، أو من غير أن يفوته الإمام . قلت : ما حال صلاته ؟

ـ فصلاته تامة على حال ، وعلى خوف الفوت فهو معذور ، وعلى غير ذلك فبعض يلزمه النقض ، وبعض لا يرى عليه بأسا .

وكذلك إذا لم يقرأ فاتحة الكتاب ، ما حال صلاته ؟

ـ أما صلاة الليل فلا بأس على صلاته في أكثر القول ، وأما في صلاة السر فقد أوجب عليه بعض البدل ، ولم ير بعض عليه بدلا ، وهو أحب إلينا ، ولا يرجع إلى ذلك فيما يستأنف ، إن شاء الله .

ومن غيره ـ وقال أبو عبد الله في من قرأ في الصلاة ، فجعل آية الرحمة لأهل

العذاب ، وآية العذاب لأهل الرحمة ناسيا ، فقال من قال ، تفسد صلاته ، وقال من قال ، لا تفسد صلاته ، وأنا أقول لا تفسد ، لأن هذا من النسيان .

مسألة ـ وسئل أبو عبد الله عن إمام قوم صلى وقرأ ، وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ . . إلى قوله تعالى : « يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَه » ثم قال: لئن لم ينته لينبذن فى الحطمة، فقال أبو عبد الله، ما آمن عليه ، وعليهم النقض، كان ناسيا أو متعمدا، لأن هذا من الكلام .

قال : وأما إذا زاد حرفا ولم يحط المعنى فلا نقض عليه ولا عليهم .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن ، رحمه الله : ـ

وسأل عن القراءة فى الصلاة ، أهى فرض ؟

قال : نعم ، قد قال الله تعالى : « فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرآنِ » يعنى فى الصلاة ، وقال « فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةِ وآتُوا الزَّكَاةَ » ، ففرض ذلك ، وأمرنا بالصلاة ، ولم يوقت فى شىء محدود إلا ما تيسر ، فمن صلى وحده وقرأ فى نفسه فاتحة الكتاب وما تيسر معها من القرآن ، وإن كان إماما قرأ فاتحة الكتاب وسورة بما تيسر ، ليس بشىء محدود ، وقرأ من خلفه فاتحة الكتاب وحدها ، لا يجوز يقرأ خلف الإمام بغير فاتحة الكتاب .

وقال الله تعالى : « وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةَ » ، بمعنى يذكر القرآن فى الصلاة ، مستكينا وخوفا من عذابه : « وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ » من القرآن فى الصلاة .

وقد اختلف الناس فى قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال قوم ، تقرأ سرا ، وقال آخرون ، تقرأ جهرا ، وقد أخذنا بقول من أثبت القراءة بالجهر ، لأنه قد قرأ بما أمر به فلا نقض بالاتفاق عليه فى صلاته ، وكان أوثق الأمر عندنا .

وقد أجمعت الأمة أن بسم الله الرحمن الرحيم قرآن ، وقد قال : فاقرأوا ما تيسر من القرآن ، فنحن فى قراءتها جهرا مع الجهر ، وسرا مع السر مع ما تيسر من القرآن .

ومن نسى قراءتها فلا نقض عليه ، ولا نحب له تركها .

ولا يجوز أن يجهر بالقراءة فيما يسر فيه القرآن ، ولا يسر فيما فيه الجهر ، ومن تعمد لذلك نقض صلاته ، — لعله — وصلاة من صلى خلفه ، ومن نسى حتى جهر بالقراءة كلها فأخاف عليه النقض ، وإن نسى فى ركعة جهر بها فلا بأس .

وإن نسى الإمام حتى أسر القراءة فيما فيه الجهر ، فإن ذكر قبل أن يسجد فيرجع ويبدأ بالقراءة بالحمد ويجهر بها وبالسورة ، وإن نسى حتى ركع رجع إلى حده وقرأ ، فإن لم يرجع حتى سجد فسدت صلاته وصلاة من صلى خلفه .

ومن تعمد وقرأ فى الركعة الأخيرة من صلاة المغرب الحمد وسورة ، وفى الركعتين الأخيرتين من صلاة الظهر الحمد وسورة ، وفى العصر الحمد وسورة فسدت صلاته ، ولا فساد عليه فى النسيان ، ويسجد لسهوه .

ومنه — وقد اختلفوا فى قراءة السورة فى الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والعصر ، قال قوم : يقرأ فيهما مع فاتحة الكتاب سورة ، وقال آخرون : الحمد وحدها ، وهو قول أصحابنا ، وبه نأخذ .

واتفق الجميع أن صلاة الظهر والعصر ، لا يجهر فيهما ، وهى الحجة لمن لا يقرأ فيهما إلا الحمد وحدها ، وذلك ، أنا وجدنا كل صلاة كان يقرأ فيها الإمام سورة مع الحمد قرأ فى الصلاة جهراً ، وكل ركعة أو صلاة لا يقرأ فيها إلا الحمد أسر القراءة فيهما ، وكان ذلك الاتفاق .

ألا ترى أن الركعتين الأخـــيرتين من صلاة العتمة لا يجهر فيهما ويجهر فى الأوليين ، ألا ترى أن صلاة الجمعة يقرأ فيها سورة يجهر فيها ، كذلك الأعياد .

ومنه ـ مسألة .

واختلفوا فى من نسى القراءة خلف الإمام، فقوم لم يلزموه بدلا، بدل القراءة وقد أجزته قراءة الإمام ، وبعض أوجب القراءة إذا سلم الإمام ، وذلك عندى فى أول ركعة يستحب ، لقوله تعالى : « فإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » يعنى فى الصلاة خلف الإمام وغيرها ، إن شاء الله .

وقد روى أن النبى ﷺ قرأ فى سورة الغداة : « إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَة » فقرأ مَن خلفه ، فنزلت : « وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا » وذلك عندنا فى قراءة السورة .

ومنه ـ واختلفوا فى من قرأ بعض الحمد ثم ركع الإمام ، فمنهم من أوجب بدل القراءة ، ولم ير ذلك آخرون ، ومن لم يدرك القراءة مع الإمام أبدل تلك القراءة ، كما قال ، يبدل ما فاته ، وكذلك فى الرواية .

مسألة ـ وسئل أبو عبد الله عن إمام قد صلى فقرأ « لكل همزة لمزة »قال عبد الباقى محمد بن على بن عبد الباقى ، تقدمت هذه المسألة، ولا فائدة فى التكرر .

مسألة ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وعن المصلى صلاة النهار إذا سمع من يليه قراءته ومن خلفه ، قلت : عليه نقض أم لا ، قلت : وإن أسمعهم الاستعاذة أيضاً ؟

ـعليه إذا فعل ذلك بغير عذر من الشك ففى ذلك قولان ، أحدهما، أنه تفسد صلاته ، لأنه عابث فى ذلك ، وقول ، قد أساء ولاتفسد عليه ، وأنا أحب الإعادة إذا كان ذلك بغير عذر .

وقلت ، إن هو أسر قراءته حتى لم يسمعها أذنيه ، أتتم صلاته أم حتى يسمع أذنيه قراءته ؟

فأما صلاة النهار فقد قيل ، لا يسمع أذنيه قراءته فيها ، فإن فعل ذلك وأسمع أذنيه فقد أساء ولا تفسد صلاته ، وأما صلاة الليل فيؤمر يسمع أذنيه ، فإن لم يفعل فقد أساء .

مسألة ـ ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله :

وسئل عن رجل جهر بالقراءة فى صلاة النهار متعمدا ، قال : أرى عليه نقض صلاته .

قلت : فإن كان ناسيا ؟

قال : فلا أرى عليه نقضاً .

قلت : فإن كان إمام قوم وكان لا يجهر بالقراءة فى صلاة العتمة .

قال : فصلاته تامة ، وصلاتهم منتقضة .

قلت : فإن جهر بآية ؟

قال : صلاتهم كلهم جائزة .

قلت : فإن جهر بالقراءة ولم يسمعه أحد من الذين صلوا خلفه ؟

قال : إذا جهر بالقراءة كجهر من يسمع فلا أرى عليه نقضاً ، ولا عليهم ، إلا أن يكون لا يجهر جهراً يسمع مثله ، فأرى عليهم النقض ، ولا عليه هو .

فإن لم يسمع من الذين خلفه إلا واحدا ؟

قال : إذا كان يجهر جهرا يسمع مثله فصلاتهم وصلاته تامة .

قلت : فإن كان لا يجهر جهرا يسمع مثله ، ويسمعه الذين خلفه ؟

ـ فإن صلاتهم تامة ، والله أعلم .

من الضياء ـ والمصلى يكون فى صلاة يجهر فيها بالقراءة، فإذا أسمع أذنيه كفاه.

من غير الكتاب ـ الإضافة :

قال أبو المؤثر : ذكر لنا أن رسول الله ﷺ قرأ سورة مريم فى الركعة الأولى ، وقرأ فى الركعة الثانية : قل هو أحد ، فلما انصرف قال ، إنى سمعت صبيا يصيح فظننت أن أمه تصلى خلفى ، فرحمته ، ورحمت أمه .

ومن غيره ـ وقال، إنه يجوز أن يصلى الرجل بآية من كتاب الله فى الفريضة، أو يقرأ السورتين ، أو يجاوز آية إلى غيرها إذا لم يحفظها .

وقال غيره : إنه يستحب له أن يقرأ سورة .

ومما يوجد أنه ـ أحسبه من جوابات لأبى عبد الله بن محمد بن بركة ـ قلت: أليس قد قيل ، إن بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد ؟ قال : نعم. قد قيل ذلك، وقيل ، إنها استفتاح كل سورة .

قلت : أرأيت إن صلى صلاة الليل ، مثل صلاة المغرب ، فقرأ بعد الحمد فى الركعة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم وحدها هل تجوز صلاته وتكون تامة ؟

قال : نعم ، قد قيل هذا ، وقيل حتى يقرأ ثلاث آيات ، ورأيته يذهب إلى قول من قال بالأكثر .

ومن الضياء ـ إن قال قائل ، من أين وجب أن يقرأ فى صلاة الظهر والعصر بفاتحة الكتاب ولا يضاف إليها غيرها ، ولا تضاف إليها سورة أخرى ؟ قيل له: لأنا وجدنا كل صلاة يسر فيها الإمام فإنما عليه أن يقرأ فاتحة الكتاب سرا ، فلما أسر الإمام فى صلاة الظهر والعصر وجب أن يقرأ بفاتحة الكتاب وحدها .

وقال محمد بن محبوب : من قرأ فى الصلاة سورة فإنه يتعدى الآية ، ويأخذ فى غيرها ، ولو كبر فى آخر السورة ، وإن ترك تلك وأخذ فى غيرها جاز .

ومن جوابات أبى سعيد ـ وفى من عليه بدل صلوات كثيرة ، ما يكتفى به إذا أراد البدل من قراءة القرآن عند فاتحة الكتاب ، وتتم صلاته بذلك إذا كان عليه صلوات كثيرة يقضيها . قلت ، وما عندى فى ذلك ، فقيل إنه تجزيه آية من

القرآن ما كانت من القصار أو الطوال ، وقد قيل ، إن « مُدْهَامَّتَانِ » آية ، وأن جابر بن زيد رحمه الله أو تر بركعة قرأ فيها مدهامتان بعد فاتحة الكتاب ، يرى من معه أن ذلك جائز ، ثم دخل منزله فأحيا ليلته حتى أصبح بالصلاة ، وقد قيل ، أقل ما يجزى ثلاث آيات ، والآية معنا أصح ، وقد قيل ، إنه لا يجزيه لصلاة الفجر أقل من ثلاث آيات ، ولصلاة العشاء الآخرة آيتان ، وللمغرب آية ، وليس معنا فى هذا فرق من الاستحسانات ، فتجزى الآية ، فقوم مقام السورة بثبوت ذلك على جميع أهل القبلة ، من يقرأ القرآن ومن لا يقرأه ، وعلى من لا يقرأ أن يتعلم ، ولا تقوم الصلاة إلا بالقراءة .

وقد قال أهل العلم فى قول الله تبارك وتعالى « فاقرأوا ما تيسر من القرآن »، أن ذلك فى الفرائض فى الصلاة . وأنه ما كان من القرآن أجزأ المصلى لقول الله ، ما تيسر منه ، وقالوا ، أقله آية ، وقد قال من قال بقدر آية ولو لم يتم الآية إذا كان معنى كلام تام ، وهذا أحسن لثبوت قول الله ما تيسر من القرآن ، فما ثبت معناه بقصص صحيح أو خبر تام ، أو معنى موجود وأشبه الآية أو كان مثلها فلا يبعد عندى أن يقوم مقامه ، لأن الإرادة حصول قراءة القرآن .

ومن غيره — قال سعيد بن المفضل : أخبرنى موسى بن على عن الجهم بن الجلوس ، أن الأشياخ تذاكروا . وهم يومئذ بدما ، فى رجل صلى صلوات كثيرة فى ثوب نجس ولم يعلم ، وأراد الإعادة لتلك الصلوات ، يقرأ ؟ قال : أجمع رأيهم ، أنها إذا كانت صلوات يجهر فيها بالقراءة ، فإذا أكمل فاتحة الكتاب فليقرأ مدهامتان وحدها ، فإنه يجتزىء بها ، فأعجب موسى ذلك .

* * *

الباب الثامن عشر

فى الركوع فى الصلاة

ومن غير الكتاب ـ من إملاء عثمان بن عبد الله الأصم رحمه الله ، قال الله تعالى: « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا » . الآية ، فالركوع فرض فى كتاب الله عز وجل ، وهو حد من حدود الصلاة ، من تركه ناسيا أو متعمدا فسدت صلاته ، وإن ذكر أنه نسيه وقد جاوزه إلى حد السجود رجع إلى حد الركوع فركع ، ثم بنى على صلاته، ولا نقض عليه فى ذلك، وإن شك فى الركوع وقد جاوزه إلى حد السجود فلا يرجع إلى ذلك الشك ومضى على صلاته .

مسألة ـ واختلفوا فى حد الركوع فقال من قال : حد الركوع إلى أن تصير جبهته على الأرض ، وقال من قال ، حده إذا استقل قائما من ركوعه .

رجع إلى الكتاب ـ

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذى يركع فى الصلاة ، إنه يؤمر أن يستوى راكعا حتى يعتدل ، ولا يعالج ذلك ، وإنما هو على ما يمكنه ، فإن اعتدل ولم يستو ظهره لحدوبة فيه أو حنوفة ، وكان فى حال ركوعه منتكسا أو مقتصبا من أجل ذلك فلا بأس بذلك .

الإضافة : من جوابات الشيخ أبى سعيد رحمه الله عن التسبيح فى الركوع والسجود ، كله سنة أم كلـــه فريضة ؟ ومن ترك شيئاً منه ناسياً أو متعمداً ، هل

تنتقض صلاته ، وإن ذكر ما نسى منه ، وقد تعداه إلى غيره فلم يقله ، فعليه النقض أم لا ؟

فكله معنا سنة ، ومن تركه كله على العمد والنسيان فسدت صلاته ، ومن ترك تسبيحا واحدا فى ركوع واحد أو سجود واحد على التعمد فسدت صلاته ، ومن ترك تسبيح أكثر الركوع ، أو تسبيح أكثر السجود على العمد والنسيان فسدت صلاته ، ومن ترك الأقل من ذلك منهما على النسيان فقد قيل ، إن صلاته تامة ، ومن ترك تسبيحا واحدا فى ركوع أو سجود على النسيان فقد قيل ، إن صلاته فاسدة ، وقيل تتم . والذى يقول إن صلاته تتم فلا يرى عليه أن يعيد التسبيح إذا ذكره بعد أن يجاوزه ، والذى يرى عليه الفساد فى صلاته فإذا جاوز حدا على النسيان فسدت صلاته .

مسألة ـ والتسبيحة الواحدة منه سنة واحدة ، وأكثر من ذلك إلى الثلاث فهو مبالغة فى الطاعة ، مما يؤمر به .

قلت : ومن قرأ فى الركوع سبحان ربى الأعلى ، وفى السجود سبحان ربى العظيم ناسيا أو متعمدا ، عليه فى صلاته شىء أم لا ؟

ـ فأما الناسى فلا شىء عليه ، وأما المتعمد فقد جاء فيه الاختلاف ، وقال من قال بكراهية ذلك بلا نقض ، وقال آخرون بإجازة ذلك بغير كراهية .

مسألة ـ فى رجل سبح فى الركوع والسجود سواء ، فإن كنت تعنى ، أنه يقول فى الركوع ، سبحان ربى الأعلى ، أنه لا بأس عليه فى ذلك ، ويؤمر أن

يسبح كما جاء به الأثر ، أن يقول ، سبحان ربى العظيم فى الركوع، وفى السجود سبحان ربى الأعلى ، فإن كنت تعنى أنهما سواء فى العدد فى ذلك ، وكذلك يؤمر ، وقد وافق ، إن شاء الله .

وقلت : أرأيت إن ذكر وقد رفع رأسه من الركوع ، أن يرجع يركع ، ويقول ما يؤمر به ؟

ـ فمعى أنه ليس له فى ذلك ، ولا عليه إذا خرج من حد الركوع ، لم يرجع يركع بمثل هذا ، وإن ذكر ذلك فى الركوع وقد سبح كما وصفت فيجزيه ذلك عندى ، وإن عاد فسبح ما دام فى الركوع بما يؤمر به فى التسبيح فى الركوع جاز ذلك عندى مالم يطل إذا كان فى فريضة .

مسألة ـ قال أبو عبد الله : حد الركوع إلى أن يصير ساجدا .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذى يركع فى الصلاة، إنه يؤمر أن يستوى راكعا حتى يعتمد ، ولا يعالج ذلك ، وإنما هو على ما يمكنه ، فإن اعتدل ولم يستو ظهره لحدوبة فيه أو حنوفة ، وكان ذلك فى حال ركوعه منتكسا أو منتصبا من أجل ذلك فلا بأس .

من جامع الشيخ أبى الحسن ـ وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال للأعرابى، يركع حتى يطمئن راكعا ، ثم يرفع حتى يعتدل ، ويكون ذلك تاما من غير تقصير فيه ، وما أنقصت من ذلك فإنما تنقصه من صلاتك ، وقيل ، كان النبى ﷺ إذا ركع لو وضع على ظهره قدح من ماء لم يتحرك من اعتداله فى ركوعه ، وكان

على ما قيل ، إذا ركع وضع يديه على ركبتيه وساوى بين ظهره معتدلا ، وإذا رفع رأسه من الركوع استقام حتى يرجع كل عظم إلى مفصله .

ومن جواب أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر ـ وعن مصل قال فى الركوع سبحان ربى الأعلى ، فلا نقض عليه ، إذا لم يتعمد لخلاف السنة ، ويسجد سجدتى الوهم .

ومن جواب أبى عبد الله ـ وسألته عن رجل أدرك مع الإمام الركوع بعد أن أحرم ، ولم يدرك القراءة فى صلاة النهار ، هل عليه أن يبدل القراءة إذا سلم الإمام .

قال : لا ، لأنه قد قيل ، من أدرك الركوع فقد أدرك الصلاة .

قلت : وسواء ذلك فى الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ قال : نعم ، وأنا أبدل القراءة .

مسألة ـ قال بشير : إن أباه علمهم أن يقولوا فى الركوع سبحان ربى العظيم وبحمده ، وفى السجود سبحان ربى الأعلى وبحمده .

مسألة ـ وسألته ، أين يكون الركوع إلى انقطاعه ؟ قال : هو من حين يخر راكعا إلى أن يسجد . قلت : فإن خر للسجود ، ثم ذكر شيئا ، أيرجع فيه ؟ قال : نعم . قلت : فما لم يسجد فكل شىء ذكره أنه لم يفعله فى ركوعه ففعله ، فقد أدرك ؟ قال : نعم .

ومن كتاب الضياء ـ كان النبى ﷺ إذا ركع يسوى ظهره ويمد ظهره حتى لو وضع قدح من ماء على ظهره لوقف وما جرى ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع بقى واقفا ، ثم انحر ساجدا بتكبيرة ، وقبل أن يكون هو قائما يتمكن ويرجع كل عضو إلى مفصله كنحو ما يقعد بين السجدتين ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع بقى منتصبا حتى يظن أنه قد نسى ﷺ .

والركوع فى اللغة الانحناء ، يقال للشيخ إذا انحنى من الكبر قد ركع ، ويدل على ذلك قول لبيد بن ربيعة العامرى :

أليس ورائى إن تراخت منيتى لزوم العصا تحنى عليه الأصابع

أخبر أخبار القرون التى مضت أدب كأنى كلما قمت راكع

ويجوز أن يسمى الراكع ساجدا غير أنه ليس بمستعمل فى الصلاة ، وإنما جواز ذلك فى اللغة فمعروف ، ويسمى الركوع سجودا ، والسجود ركوعا ، والله أعلم ، وقيل ، إن معنى الركوع الخضوع ، يقال ، ركع الرجل إذا انحط حاله من العز إلى الذل : ومن الغنى إلى الفقر .

* * *

الباب التاسع عشر

فى التسبيح والركوع والسجود

من غير الكتاب

ومن جوابات أبى سعيد ـ والتسبيح فى الركوع والسجود معى أنه يقال سنة، ولا أعلم مفردا بالفرض إلا دخوله فى جملة الفرض ، وإن قال فى الركوع ، سبحان ربى العظيم ، وسبحان ربى العظيم وبحمده فقد أجازوا ذلك، والمعمول به فى الأصل ما جاء فى الأمر ، سبحان ربى العظيم ، وكذلك عندى القول فى السجود ، سبحان ربى الأعلى وبحمده ، وتركع ، تسبيح واحد فى ركوع أو سجود واحد يجرى فيه عندى من الاختلاف ما يجرى فى الاستعاذة والعمد والنسيان، والجهل والعلم، انتهى.

مسألة ـ وسألته عن المصلى إذا نسى التسبيح فى الركوع أو السجود، أو فيهما جميعا ، ثم ذكر من بعد أن جاوزه ، هل يعيده ؟ قال: لا قلت : لم ذلك ؟ قال: هكذا حفظنا .

قلت : فإن أعاد وظن أنه لم يعده ولزمه النقض ، ما يلزمه ؟ قال : ما أرى عليه نقضا فى صلاته . قال : لأن محمد بن محبوب رحمه الله قال : الكلام فى الصلاة فى غير موضعه ينقض صلاته ، من اعتمد على ذلك إلا التسبيح فإنه من سبح فى غير موضع التسبيح لم يكن عليه نقض .

ومن جواب لأبى عبد الله رحمه الله ـ وقلت إذا لم يسبح إلا مرة واحدة ، ولم يتوضأ إلا مرة لكل عضو ، هل عليه نقض ؟

ـ فكل ذلك جائز ، وأحب إلى الفقهاء ثلاثا، وإنما يجوز فى الوضوء واحدة إذا عم به الماء فى الواحدة .

ومن الكتاب أيضاً ـ ويجزىء المصلى تسبيحة واحدة فى ركوعه ، وتسبيحة فى سجوده ، وهو أقل شىء عن ابن محبوب ، وعن أبى على أيضاً قال : تسبيحة واحدة تجزيه ، قال ، وإن لم يسبح فلا نقض عليه ، ولا يفعل ذلك .

وعن الحسن البصرى أنه قال : التسبيح التام سبع تسبيحات ، والوسط خمس ، وأدناه ثلاث .

وقال أبو عبد الله محمد بن محبوب : تسبيح الفريضة ثلاث إلى خمس، وأحب إلىّ الثلاث ، وأما النافلة فيسبح فيها ماشاء ، ومن جعل تسبيح الركوع فى السجود وتسبيح السجود فى الركوع ناسيا أو متعمدا فقد أساء ، وليس عليه نقض .

مسألة ـ والمصلى يقول فى ركوعه سبحان ربى العظيم، وقال بعضهم، وبحمده، وفى سجوده سبحان ربى الأعلى ، وقال بعضهم ، وبحمده ، وإن قال فى ركوعه سبحان الله ولم يقل سبحان ربى العظيم ، وقال فى سجوده سبحان الله ولم يقل سبحان ربى الأعلى فصلاته تامة .

وقال أبو عبد الله : أكره لمن يصلى وحده الفريضة أن يسبح فى ركوعه ثلاثين تسبيحة ، أو خمسين فى سجوده ، مثل ذلك ولو أراد بذلك الفضل ، ولو فعل لم تفسد صلاته إلا أنا نكره له ذلك ولا يخالف السنة ، لأن السنة أن يسبح ثلاثا فى ركوعه وسجوده ، وأكثر ما أرى له أن يسبح خمسا إلى سبع

أو لثلاث أحب إليّ ولو كان وحده ولم يكن إماما ، ولا ينبغى له مخالفة السنة ، وأما فى النافلة فيجوز له أن يسبح ما شاء فى ركوعه وسجوده .

قال : لو أن رجلا قال فى ركوعه فى صلاة الفريضة ، سبحان ربى العظيم العزيز الجبار الحكيم الغفور الرحيم فلا يجوز له إلا أن يقول كما جاءت السنة .

وقال المهنا : من قال فى الركوع سبحان ربى الأعلى وفى السجود سبحان ربى العظيم فلا بأس ، وهو حسن جائز كله ، ومن قال فى الركوع سبحان ربى وفى السجود سبحان ربى ولم يقل العظيم ولا الأعلى ، خطأ أو عمداً منه فلا نقض عليه ، وصلاته تامة ، وبئس مافعل ، وقد أساء لخلافه السنة .

قال أبو محمد ـ رحمه الله ـ فى الرواية أن النبى ﷺ أمر أصحابه عند نزول ، فسبح باسم ربك العظيم ، أن اجعلوها فى ركوعكم ، ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها فى سجودكم ، فلم يأمر بعد ذلك .

وإذا سجد المصلى فليقل فى سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات ، والمستحب له ذلك ، والمعروف فى أيام المسلمين عن محمد بن محبوب أنه قال : يقول فى الركوع سبحان ربى العظيم وبحمده ، وفى السجود سبحان ربى الأعلى وبحمده ، وتأول قول الله ، فسبح بحمد ربك ، واتباع النبى ﷺ أولى فى ذلك عندى ، لأنه الموكل بالعباد ، والله الموفق .

* * *

البَابُ العِشْرُونَ

فى السجود للصلاة

المسجد بفتح الجيم الأرب ، وأحد الأعضاء ، قوله : يخرون للأذقان سجدا، يعنى الوجوه، والذقن مجتمع اللحيين ، وأصل السجود إدامة النظر فى إطراقه إلى الأرض .

مسألة ـ قال أبو محمد ـ رحمه الله ـ السجدة الأولى فى الصلاة فريضة .

مسألة ـ ومن ذكر وهو فى التحيات الآخرة أنه لم يسجد إلا سجدة واحدة فليسجد الثانية ، ويبتدئ التحيات،وإن كان قد سلم فليسجد التى نسيها مالم يتكلم أو يتحول عن موضعه ويدبر بالقبلة .

مسألة ـ عن أبى قحطان ـ أن من لم يمكنه الحصا أن يسجد فجائز أن يسويه مرة واحدة .

وقال أبو الحسن : لا يتعمد المصلى أن يحول كل سجدة على حدة .

مسألة ـ قال أبو عبد الله : حد الركوع إلى أن يصير ساجداً ، ووجدت فى سمع الله لمن حمده اختلافا ، فقيل ، من الركوع ، وقيل ، من السجود .

مسألة ـ عن أبى معاوية ، أن شبيبا كان يقول ، على الذى خلف الإمام أن يقول ، سمع الله لمن حمده ، ويقول ، ربنا لك الحمد ، وهو قول أهل أزكى ، وكان

يقوله موسى بن أبى جابر ، وأما أهل نزوى وغيرهم من الفقهاء فإنما يقولون ، ربنا لك الحمد ، وهو قول أبى معاوية فيما يوجد عنه .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذى يركع فى الصلاة ، أنه يؤمر أن يستوى راكعا حتى يعتدل ، ولا يعالج ذلك ، وإنما هو على ما يمكنه ، فإن اعتدل ولم يستوظهره لحدوبة فيه أو لحنوفة ، وكان فى حال ركوعه منكسا أو منتصبا من أجل ذلك فلا بأس بذلك .

مسألة ـ فى الذى يقدم يديه فى السجود قبل ركبتيه ، قيل ، إنه أقرب إلى التواضع فى معنى الصلاة .

مسألة ـ فى الذى لم يقدر على الصلاة على الجبهة ومواضع السجود لعذر ، أنه يؤمىء ولا يسجد على أنفه ، وأحسب أن فى بعض قولهم عن أبى الحسن يسجد على أنفه ، قال ، وهو يأتى على المعنيين .

قال أبو الحسن : فإن كان فى أنفه قرح أيضا سجد على جبينه غير الجبهة نفسها من يمين وشمال ما لم يجاوز سجوده حد الحاجب من يمين وشمال أوماً لسجوده دون الأرض ، قال : وإن استطاع أن يسجد على مقدم رأسه فليسجد عليه ، وإلا فليومىء ، قال ، وإنما عليه أن يسجد من رأسه على موضع الفص ولا ينكس ، فإن أوماً وهو يقدر أن يسجد على أنفه أو شىء من جبينه فعليه الإعادة ولا كفارة ، قال : ولا إعادة عليه إذا أوماً إذا لم يكن يقدر أن يسجد إلا على مقدم رأسه ، قال ، وإذا كان فى كفيه قرح ، لا يقدر يجعلهما على الأرض

ألقى يديه على الأرض كما أمكنه ، وهو على مرفقيه ، فإن لم يستطع أومأ ، وإن كان فى ركبتيه ، فإن قدر على أن يسجد ولا يؤذيه ، أو يشلهما على الأرض ، وإلا فيومىء .

مسألة ـ فى من ترك السجود على بعض أعضائه ، فقيل ، لوسجد على إحدى اليدين أو الركبتين دون الأخرى ، والقدمين دون الأخرى أجزأه ، وإن ترك الجميع منها عامدا لم يجزه ، ولعل فى بعض القول ترخيصا فى ترك ذلك إلا الجبهة ، ويعجبنى أن لايترك ذلك كله ويجزيه ، ولكنه إذا سجد على أكثر جبهته وأكثر أعضائه الباقية من السبعة واعتدل فى سجوده فلايؤمر بذلك ، وأرجو أنه يجزيه ، وإن كان أقل من ذلك لم يجز .

مسألة ـ من ركع فلم يكبر حتى سجد ورفع رأسه من السجود فلم يكبر حتى قعد فلا بأس ، كان إماما أو مأموما ، أو وحده .

* * *

البَابُ الحَادِي وَالعِشْرُون

فى « ربنا لك الحمد »

فيها قولان ، قيل ، سنة ، وقيل ، مأمور به ، وليس سنة ، وقد بلغنا أن الوضاح بن عقبة كان إذا استوى جالسا كبر .

مسألة ـ سأل منازل بن جيفر محمد بن مسلمة المدنى ، وكان من الفقهاء ، وكان أبو عبيدة لا يقوم من مجلسه لأحد إذا سلم عليه إلا لمحمد بن مسلمة : يجوز أن يسبح فى ركوعه وسجوده ثلاثين تسبيحة أو خمسين تسبيحة ؟ قال : أكره له ذلك ، ولو فعل لم تفسد صلاته ، وأكثر ما أرى أن يسبح خمسا إلى سبع ، والثلاث أحب إلى ، ولو كان وحده فى النافلة سبح ما شاء ، وقيل فى قول بعض أصحابنا ، إن أقل التسبيح فى الفريضة ثلاثة ، وأوسطه خمس ، وأكثره سبع ، وفى تركه اختلاف ، أن لا إعادة فى عمد ولا نسيان ، وأن عليه الإعادة فى العمد لا فى النسيان ، ما لم يترك أكثر ذلك ، ومن ترك قول ، سمع الله لمن حمده ، قيل يقولها فى كل موضع ، وقول ، إلا فى الحدود ، وقول ، إن قالها فسدت صلاته ، وقول ، يقولها إذا قضى التحيات الآخرة .

مسألة ـ فى من يقول سمع الله ولمن حمده فلا تفسد بذلك .

مسألة ـ فى الإمام إذا ترك تكبيرة ، أو سمع الله لمن حمده ، وركع ، قال ، إذا ركع سبحوا له ، ما لم يعلموا أنه أخذ فى التسبيح ، فإن علموا أنه أخذ فى التسبيح لم يسبحوا له ، فإن سبح قبل أن يكبرها استسرها ، ثم مضى ، فإن كبر

التسبيح جهر بها ، ثم سبح وهو فى الركوع ، وإن جهر بها بعد أن دخل فى التسبيح فأحب ألا يكون عليه النقض إلا أن يفعل ذلك على التعمد ، أنه ليس له ذلك .

مسألة ـ قال أبو محمد : من نسى فسلم ، ثم دعا بالدعاء فإنه يقوم ويأتى بما بقى ، ولو دعا فى حال القراءة أو الركوع أو السجود ناسيا فصلاته فاسدة ، لأن الأول أتى به فى موضعه وهذا فى غير موضعه .

مسألة ـ عن هاشم قال : من رفع رأسه من السجود للتشهد فى الركعتين الأوليين أو الأخريين قال الله أكبر ، ثم قال حين استقر جالسا ، الحمد لله رب العالمين ، ثم أخذ فى التشهد فلا بأس ، قال ، وكان محمد بن محبوب بن الرحيل يفعل ذلك .

« الإضافة فى السجود فى الصلاة ، من غير الكتاب ، من إملاء الشيخ عثمان ابن عبد الله » .

قال الله تعالى : يأيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا . . الآية .

والسجود فرض فى كتاب الله عز وجل ، وهو حد من حدود الصلاة ، فمن تركه ناسيا أو متعمدا فسدت صلاته ، وإن شك فيه وقد جاوزه إلى حد غيره لم يرجع إلى الشك .

واختلفوا فى السجود ، فقال قوم ، كل سجدة حد ، وقال قوم ، كلتا السجدتين حد واحد .

مسألة ـ ومن لم يسجد حتى ينال طرف أنفه الأرض فيكره له ذلك بلا نقض، والمأمور به أن ينال طرف أنفه الأرض . انقضى ـ رجع .

مسألة ـ نظر النبى ﷺ إلى رجل لا يقيم صلبه فى الركوع والسجود ، فلما قضى صلاته قال النبى ﷺ : يا معاشر المسلمين ، لا صلاة لامرىء لا يقيم صلبه فى الركوع والسجود .

ويكره للرجل أن يلزق بطنه فى فخذيه إذا سجد ، ولا بأس أن يجعل مرفقيه على فخذيه وركبتيه إذا سجد . قال غيره : قد نهى عن ذلك .

الإضافة من جوابات أبى سعيد :

قلت : إن ارتفع قدماه عن الأرض بعد أن يسجد وقبل أن يضع جبينه على الأرض ، هل تنتقض بذلك صلاته ؟

ـ فإذا كان ارتفاعها من عذر فلا بأس ، وإذا كان لغير عذر كان ذلك فى أكثر سجوده ، فمعى أن بعضا قال : تنتقض صلاته ، وبعض ذهب إلى تمامها وقد أساء .

من جوابات أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر :

وعن مصل قال فى سجوده ربى العظيم ، فلا نقض عليه إذا لم يتعمد خلاف السنة ، ويسجد سجدتى الوهم .

من كتاب الضياء ـ

كان رسول الله ﷺ إذا سجد لو مرت هرة تحت ذراعيه لنفذت ، لشدة مبالغته فى إبداء مرفقيه وكفيه .

ومن كتاب الضياء ـ قال بشير : يقول المصلى الله أكبر وهو خارّ للسجود وراكع .

مسألة : ومن كتاب الضياء ـ ومن ركع فلم يكبر حتى سجد ورفع رأسه من السجود فلم يكبر حتى قعد فلا بأس عليه ، كان إماما أو مأموما ، أو وحده .

وقد بلغنا عن الوضاح بن عقبة أنه كان إذا استوى جالسا كبر ، ويستحب فى السجود أن يكون فراغ التكبير مع السجود على الأرض ، ومن رفع رأسه بالتكبير فالله أعلم .

مسألة ـ فصل قولهم الله أكبر ـ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى : اختلف أهل العربية فى ذلك . فقال أهل اللغة معناه الله كبير ، قالوا أكبر بمعنى كبير ، واحتجوا بقول الفرزدق :

إنّ الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه عزيزة طويلة .

واحتجوا بقول الآخر :

تمنى رجال أن أموت فإن أمت فتلك طريق لست فيها بأوحد

أراد ، لست فيها بواحد .

واحتجوا بقول معن بن أوس الخزرجى :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أول

أراد إنى لوجل .

واحتجوا بقول الأحوص :

يا بنت عاتكة التى أتغزل حذر العدا وبها الفؤاد موكل

إنى لأمنحك الصدود وإننى قسما إليك مع الصدود لأميل

أراد ، لمائل .

واحتجوا بقوله تعالى : « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ » قالوا : معناه ، هين عليه .

* * *

البَابُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ

فى قول سمع الله لمن حمده ، وربنا لك الحمد

وسائر تكبير الصلاة ، وأحكام ذلك

وعن المصلى ، متى يكبر إذا قال سمع الله لمن حمده ، إذا طرح ركبتيه ويديه للسجود أم إذا خر ولم يقع بعد مساجدهم .

ـ فإنما يكبر إذا خر للسجود وأخذ فى عمل السجود ، وكذلك إذا رفع رأسه للقعدة متى يكبر ، فإذا أخذ فى الانتشاء كبر ما يكون تمام التكبيرة مع استوائه قاعدا ، وذلك فى القيام ، وكذلك فى الركوع والسجود ، فإنما يكون يكبر إذا أخذ فى العمل للحد الذى يريده ، ويحرص أن يكون فراغه من التكبير مع دخوله فى الحد ، فقد قال من قال بعد ذلك هنيهة يكون فراغه ، وكذلك إذا قال ، سمع الله لمن حمده إنما يقولها إذا أخذ فى الانتشاء من الركوع إلى القيام ، وكذلك ، ربنا لك الحمد يقولها وإنما يقولها إذا استوى قائما ، إذا كان إماما ، أو مأموما ، أو صلى بصلاة نفسه .

فأما الإمام والذى يصلى بصلاة نفسه فذلك معناه أهون ، وأما الذى يكون مأموما ففيه الأثر عن النبى ﷺ ، إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، فهو معنا أشد ، فإن لم يقلها متعمداً أو لم يقل ، سمع الله لمن حمده خلف الإمام خفت عليه أن تفسد صلاته .

مسألة ـ ومنه ـ وعن تكبير الصلاة ، كله فى الركوع ، وفى السجود ، وفى القيام ، وفى القعود ، كله سنة . أو كله فريضة ، ومن ترك منه شيئا ناسيا أو متعمدا ، هل تنتقض صلاته ؟

ـ كله معنا سنة ، ومن تركه كله على التعمد فصلاته فاسدة ، ومن تركه على النسيان فقد اختلف فى ذلك ، ويجب أن تتم صلاته حتى ينسى أكثر التكبير ، فإذا نسى أكثر التكبير فإن عليه إعادة الصلاة .

مسألة ـ وعن من نسى قول ، ربنا لك الحمد حتى جاوز موضعها ، ما يلزمه ؟

ـ قال : معى أنه إن جاوز موضعها لم يؤمر أن يقو لها ، فإذا جاوز موضعها ، فإن قالها فى غير موضعها فمعى أن بعضا يرخص له فى قول ، الحمد لله ، وربنا لك الحمد ، ومنه ، قول سمع الله لمن حمده فى الصلاة ، وقول ربنا لك الحمد ، فلا أعلم فى ذلك أنه فريضة على الانفراد إلا دخول ذلك فى الجملة ، جملة فرض الصلاة .

وقد قيل ، كل الصلاة بما فيها فريضة ، شرحتها السنة ، أن يتشهد سنة ، ومعى ، أنه يخرج ذلك سنة ، ومن ترك قول ، سمع الله لمن حمده ، فمعى الاختلاف فيه مثل الاستعاذة ، وكذلك معى فى الجهل لها ، فهو معنى ما قيل فى جهل التوحيه والاستعاذة من احتلاف القول فى ذلك ، وأما ربنا لك الحمد فلا أعلم أن أحدا قال فيها بالفساد على النسيان ، ويختلف فى ذلك إذا تركها بالعمد ، وقد مضى القول فى الجهل فى معانى الصلاة .

ومن جواب أبى معاوية ، عزان ، رحمه الله ، ومنه : وقال ، من ترك من

الصلاة تكبيرة أو تكبيرتين فليس عليه نقض إلا أن يكون ترك أكثر التكبير، فإن ترك الأقل فليس عليه نقض إلا أن يكون ترك تكبيرة الإحرام فإنه تنتقض صلاته .

ومن غيره ـ وسألت عن المصلى إذا نسى التكبير ، أو قول ، سمع الله لمن حمده ، ثم ذكرها وهو فى حد إما فى القراءة ، أو فى الركوع ، أو السجود ، أو التحيات ، أو يقولها حينما ذكرها ؟

قال : نعم .

وعن أبى المؤثر ـ وسألته عن التكبيرة إذا نسيها المصلى أو نسى قول، سمع الله لمن حمده ، ثم ذكر ذلك وهو فى التحيات الآخرة ، وبعد أن قضى التحيات الآخرة إلا أنه لم يسلم ، أيقولها ؟

قال : لا : وإنما يقولها مالم يتم التحيات الآخرة .

قلت : أفليس إذا قرأ التحيات الآخرة فلم يقلها عمدا ، أيلزمه النقض فى ذلك ؟

قال : قد قضى صلاته ، ولا أرى عليه نقضا فى صلاته إذا لم يقلها عمدا ، قال ، وإن ذكرها قبل أن يقضى التحيات ، فإن لم يقلها من حين ما ذكرها ، وأخذ فى قراءة شىء من التحيات فعليه النقض .

ومن غيره ـ قال : وقد قيل لا نقض عليه .

الإضافة ـ مسألة : وسألت عن من نسى أن يسبح فى سجوده ، هل عليه نقض ؟

ـ فقد قيل ، عليه النقض فى السجود الواحد ، وقد قيل ، لا نقض عليه .

ومن غيره ـ مسألة : قال أبو عبد الله فى رجل لم يسبح فى الصلاة ، فى ركوعه ولا فى سجوده ، حتى قضى صلاته ، وهو إمام ، أن صلاته وصلاة من صلى خلفه فاسدة .

ومن غيره ـ اختلف فى الذى خلف الإمام ، هل يقول ، سمع الله لمن حمده ، ويقول ، ربنا لك الحمد ، فعن أبى معاوية أن شبيبا كان يقول ، على الذى خلف الإمام أن يقول ، سمع الله لمن حمده ، ويقول ، ربنا لك الحمد .

قال أبو معاوية : وهو قول أهل أزكى ، وكان يقول ذلك موسى بن أبى جابر ، وأما غيرهم من أهل نزوى ، وغيرهم من الفقهاء فإنما يقولون ، ربنا ولك الحمد ، وهو قول أبى معاوية فيما يوجد عنه ـ هذه مكررة .

ومن غيره ـ قال نعم ، وقد قال من قال : إذا كان الإمام ثقة أجزاه عن قول سمع الله لمن حمده ، وإن كان غير ثقة لم يجزه ، وقال ، سمع الله لمن حمده .

قال غيره : وقد يوجد عن أبى إبراهيم الأزكوى ، أنه سئل ، كيف تقول؟ قال : أقول ، ربنا لك الحمد ، وقد جاء عن المسلمين إجازة ذلك كله ، أى ذلك قاله المصلى ، أجزاه خلف الإمام .

* * *

الباب الثالث والعشرون

فى التحيات

ومن جواب الشيخ أبى سعيد رحمه الله ـ ومن غير الكتاب ـ

وعن التحيات كلها ، فريضة أم كلها سنة ؟

ـ فقد قيل ، إنها كلها سنة ، ومن تركها متعمدا فسدت صلاته ، وكذلك إن تركها كلها على النسيان فسدت صلاته أيضا ، وقد قال المسلمون فى دينهم ، والتحيات التى لا تجوز الصلاة إلا بها ، إلا أنهم اختلفوا فى ثبوت التحيات عند الضرورة فى وقوع الحدث بالمصلى ، فقال من قال ، إذا قال التحيات ، نفس الكلمة . ثم أحدث ، فقد ثبتت له التحيات ، وتمت صلاته ، وقال من قال حتى يصل إلى قوله ، والطيبات ، ثم حينئذ يجزيه ، وقال من قال ، حتى يصل إلى قوله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، فإذا دخل فى التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته ، فإذا ثبت له ذلك فى الضرورة ثبت له عندنا فى النسيان ، لأن النسيان من الضرورة ، وذلك عندنا إذا ثبت له فى النسيان ثبت له فى الجهالة ، وأما التعمد فلا نحب له ذلك ، فلعل قد قال من قال ، إن له ذلك على التعمد ، ولا نحب له ذلك ، ولا يبعد ذلك عندنا من الحق ، والله أعلم بالصواب .

مسألة ـ قال غيره : وقد قال من قال ، ولو قعد لقراءة التحيات بقدر ما يقول فى التحيات ، ولو لم يقل منها شيئا ، ثم حدث له حدث فقد تمت صلاته ، وقال من قال فى هذا الحدث الذى يحدث للمصلى فى أمر هذه التحيات ، إنما هو

إذا كان الحدث من غيره ، وأما إذا كان الحدث منه فلا ، والله أعلم .

مسألة ـ وأما إذا سها فى التحيات الأولى ناسيا ، ودعا ، ثم علم أنها التحيات الأولى فعاد ، فقال ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، فمعى ، أنه إذا تعمد لتكرير ذلك وترديده وتكرره لغير سبب ولا عذر فقيل فى مثل ذلك ، تفسد صلاته ، وإن كان لمعنى سبب الكلمة ، أو لمعنى من المعانى التى يكون فيها العذر فصلاته تامة ، ويبنى عليها .

مسألة ـ قلت: وكذلك كتب لى تشهدى فى آخر الصلاة، فليس لذلك معنى فى حد محدود ، غير أنه ربما يفتح الله لى ، فأقول ، أشهد لله بما شهد به لنفسه ، وأشهد أن الله برىء ممن يبرأ منه ، وأشهد أن قول الله فى جميع الأمور حق ، وأن النار حق ، وأن الجنة ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأن الله يحيى ويميت ، وهو حى لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شىء قدير ، ومافتح الله من بعد ذلك ، أو أقل من هذا أو أكثر .

مسألة ـ أيضاً ، ورجل كان عليه قراءة التحيات الأولى ، فتركها ، فقام وقرأ، ثم ذكر ، ورجع ، وقعد وقرأ التحيات ، فقلت : أيجزيه ذلك أم لا ؟

ـ فمعى ، أنه إذا كان ذلك ناسيا، ورجع إلى ما نسى قبل أن يدخل فى الركوع ففى بعض القول ، أنه يعيد صلاته ، ولا يجزيه الركوع بعد ذلك إذا نسى .

قلت : ولو كان قد ركع ، أيرجع إلى الحد الذى كان عليه ، أم فسدت صلاته ، ويرجع يبتدئها ؟

ـ فمعى أنه يختلف فى ذلك ، ففى بعض القـــول ، أن له ذلك ما لم يدخل فى السجود ، وفى بعض القول ، أنه تفسد صلاته بدخوله فى الركوع .

ومنه أيضا مسألة : فإن أتم التحيات الأولى إلى قوله ، ولو كره المشركون ناسيا ؟

فمعى أنه يختلف فى فساد صلاته ، وذلك على الجهل ، وأما على العمد بعد العلم فأخاف أن يلحقه معنى الفساد على معنى الاتفاق . وقوله ، التحيات فى القعود الأخير ثم أحدث فمعى أنه قد قيل ، تمت صلاته ، وقيل ، عليه الإعادة .

وكذلك التحيات إلى المباركات والصلوات والطيبات ، وكل هذا يجزى فيه معنى الاختلاف إلا أن يقمها إلى،محمداً عبده ورسوله ، فإذا بلغ ذلك،ثم أحدث فقد تمت صلاته فى معنى الاتفاق عندى .

ومن غيره معروضا على أبى الحوارى ـ وعن من صلى الفريضة ، فلما بلغ إلى عبده ورسوله من التحيات فى الجلسة الأولى نسى حتى دعا بشىء من أمر الدنيا ، قال يتم ، ثم يعود يبدأ الصلاة ثانية .

قال أبو الحوارى : يتم صلاته ، وصلاته تامة ولا يضره دعاؤه ذلك إذا كان ناسيا .

ومن غيره ، ومن جامع الشيخ أبى الحسن : قال الله تعالى : « الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ » ، وذلك بالاتفاق ، واجب القعود فى الصلاة على النبى ﷺ وأصحابه ، فإنه كان يعلمهم التحيات كما يعلمهم القرآن

والقعود ، ولو لم يقعد فى الصلاة لم تتم صلاته ولم يجزه ، فدل ذلك ، أن فرض القعود واجب .

ومنه ـ وقد اختلفوا أيضاً فى التحيات ، فقال قوم فرض ، وقال قوم سنة ، والتحيات إن لم تكن فريضة فهى واجبة ، والتارك لها متعمداً تفسد صلاته ، وإن نسيها كلها فسدت صلاته .

ومنه ـ وقد روى عن بعض الفقهاء ، أن من لم يقرأ التحيات إلى والصلوات والطيبات فسدت صلاته ، فدل على وجوب ذلك وتأكيده فى الصلاة .

ومنه ـ ومن قرأ التحيات إلى عبده ورسوله فقد تمت صلاته من التحيات والتشهد ، ثم يصلى على النبى ﷺ ، وينتخب من الدعاء ما أعجبه ، وإن قال فى آخر التحيات إلى ولو كره المشركون ، ثم يصلى على النبى ﷺ ودعا لنفسه لأمر آخرته بما فتح الله ، وقد قيل ، وأشهد لله بما شهد به لنفسه ، وشهدت له به ملائكته ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ، ويسأله النجاة من النار .

ومنه ـ مسألة ـ وقال محمد بن محبوب رحمه الله : من كان فى الصلاة ، فقال : التحيات للمباركات لله ، والصلوات الطيبات فلا نقض بعد هذه الكلمات فيما بقى من التحيات عند حدث ينقض عليه صلاته ، أو شك يكون منه ، أنه لم يقل بما بقى منها ، وقال : فإن أخطأ من التحيات المباركات لله والصلوات والطيبات كلمة أو كلمتين فلا أرى عليه نقضا .

مسألة ـ وحفظ أبو عبد الله عن أبى بلال بحر بن قيس ، رجل من أهل حضرموت ، عن أبيه بحر عن أبى عبيدة مسلم ، أنه قال : إذا قال ، التحيات المباركات لله ، والصلوات والطيبات ، ثم أحدث حدثاً مما يفسد وضوءه فقد تمت صلاته .

ومن جوابات أبى سعيد رحمه الله ، أحسب أنه إلى أبى عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن زمام ، وعن المصلى إذا أحدث حدثاً قبل تمام التحيات ، فقد قيل إذا قعد بقدر ما يقول التحيات ، ثم أحدث حدثاً فقد تمت صلاته ، وأحسب أن فيها قولا إذا قال ، التحيات ، أو التحيات المباركات ، وعلى قول إذا قال والصلوات والطيبات، وهو فيما بلغنا قول محمد بن محبوب ، وبه نأخذ ، وعلى قول، إذا قال ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

وعن رجل صلى وتشهد إلى أن قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونسى أن يقول : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فهذا نقصان ، ولا تتم صلاته إلا بتمامها .

ومن غير الكتاب ـ ومن كان يصلى خلف الإمام فنسى ، فسلم قبل الإمام بعد أن قضى التحيات ، أو متعمداً لذلك، لعذر أو لغير عذر ، قلت: أيلزمه شىء؟

ـ فإذا فعل ذلك متعمداً أعاد صلاته ، ولا أعرف له فى هذا عذرا ، أما إذا فعل ذلك على النسيان فقد قيل فى ذلك ، أنه يبنى على صلاته ما لم يتكلم أو يدبر بالقبلة ، وقيل : يعيد صلاته ، والقول الأول أحب إلىّ ، وهذا إذا كان فى

التحيات الأولى ، أما فى التحيات الأخيرة فصلاته تامة ، ويستحب له ألا يسلم قبل الإمام إلا من عذر .

مسألة ـ وفى الإمام إذا نسى التسليم حتى انصرف فذكر، وقد تعدى الموضع الذى صلى فيه ، أعليه يرجع ويسلم أم لا ؟

ـ فمعى أنه إذا كان ذلك على النسيان فليس عليه الرجعة ويسلم فيما يؤمر، ولا أعلم عليه فساداً فى صلاته إذا نسى ذلك ، وللذين خلفه أن يسلموا وينصرفوا إذا قضوا التحيات ، ولا يضرهم عندى انصرافه، ولا يضره ذلك إذا رجع إلى الموضع وسلم فيه إذا كان قد قضى التحيات .

وعن بشير بن محمد بن محبوب ، رحمهما الله تعالى :

وسألته عن من سها فى صلاته وكان عنده رجل عن يمينه فسأله: صلاتنا تامة؟ قال : نعم ، أخبرنى بذلك ما ترى ؟

إذا كان معك صادقاً فالصلاة تامة .

قال أبو الحوارى رحمه الله : إذا كان يصلى بصلاته قبل قوله ولو لم يكن صادقاً ، وأما إذا كان لا يصلى بصلاته لم يصدقه حتى يكون صادقاً فى ذلك غير متهم .

ومن جواب أبى على إلى أبى عبد الله رحمه الله ـ وإذا سها المصلى فى صلاته وسلم على الغلط قام، فأتم الصلاة، ما لم يدبر القبلة، أو يوجه للغافلة، أو يحرم للغافلة.

* * *

الباب الرابع والعشرون

التسليم فى الصلاة

والتسليم سنة ، وقيل: يستحب ، وليس بلازم، واختلفوا فيه أيضاً إن تركه، فقول ، تفسد لأنه منها ، وقول ، إن ذلك يقع موقع إحلال الصلاة ، وإذن لا تفسد بتركها كإحلال المحرم .

مسألة ـ قال أبو عبدالله : بلغنا أن النبى ﷺ ، وأبابكر وعمر رضى الله عنهما سلموا تسليمة واحدة ، وسلم عثمان تسليمتين .

وإذا أطال الإمام التشهد والمأموم حاجة ، قال الربيع : إذا قضى تشهده فليسلم ويذهب ، ولا ينتظر الإمام .

مسألة ـ قال هاشم : من نسى التسليم وقام ثم ذكر سلم وهو قائم ، قال أبو الوليد : إن كان لم يتكلم فيسلم إذا ذكر ، وإن تكلم فلا سلام عليه ، وروى ذلك أبو عبد الله .

مسألة ـ ومن وهم خلف الإمام، ثم سلم الإمام قبله، أن يسجد قبل أن يقضى ما فاته ، وقيل : ليس له ذلك إلا بعد فراغه .

مسألة ـ فى من شك فى السجود ، أنه اثنتان أو ثلاث ، أو فى القعود الأول والأخير فزاد حتى استيقن أن عليه سجدتى الوهم .

مسألة : فى سجدتى الوهم ، قيل : لهما التشهد والتسليم ، وقيل : لهما التسليم بلا تشهد .

رجع إلى الكتاب ـ

مسألة ـ ومن بلغ إلى ، والطيبات ، ثم قام فى الأولى فعندى أن عليه البدل .

مسألة ـ فى من صار فى الدعاء ، ثم شك فى التحيات ، قال من قال : يرجع يقولها ، وقيل ، لا يرجع ، وقيل ، يرجع مالم يسلم ، وقيل ، ولو سلم ما لم ينحرف أو يأخذ فى غير أمر الصلاة .

مسألة ـ قيل لا يدعو لأمر الدنيا حتى يسلم ، قال أبومعاوية : قد قيل ذلك، وقد قيل ، لا بأس أن يدعو لأمر الدنيا والآخرة .

مسألة ـ ومن شك فى قراءة أول التحيات واستيقن أنه قد قرأ من موضع منها إلى آخرها ، أنه لا تتم له قراءة آخرها ، وهو شاك فى أولها ، وبعض يرى عليه قراءة ماشك فيه إلى موضع الذى استيقن عليه .

مسألة ـ فى المأموم إذا خاف أن يسبقه الإمام قبل أن يتم التحيات ، فلا يقوم حتى يتم التحيات ، فإن قام قبل أن يتمها ففى صلاته اختلاف .

* * *

الباب الخامس والعشرون

فى ترك الصلاة وما يلزم فيها من بدل وكفارة

فى من نام عن العتمة وهو يريد أن يقوم حتى قام آخر الليل ، فقال ، قد فات وقتها حتى أصبح ، فصلاها ، وصلى الوتر فعليه كفارة واحدة للوتر ، فإن صلى الوتر لما قام آخر الليل فلا شىء عليه ، لأنه إنما عليه بدلها ، وقد فات وقتها ، فإذا أصبح وأبدل العتمة فلا عليه بدل الوتر إذا جاوز وقته .

مسألة ـ ومن نسى صلاة حتى فات وقتها ، هل يسعه بدلها متى شاء ؟

ـ ففيه اختلاف وله أن يصليها فى جماعة ، ولا يؤم بها .

مسألة ـ من نسى صلاة فى السفر فذكرها فى بلده فإنه يصليها تماما ، وقيل قصرا صلاة السفر ، وله أن يصليها فى مقام واحد إلا أن يضعف ويستريح .

مسألة ـ وقيل فى الصلوات ، من لم يكفرها لم تجزه البراءة على ترك الكفارة.

مسألة ـ ومن نسى صلاة ثم ذكرها ، وقد فات وقتها ، أو نام عنها ، أو عنا بفسادها وقد فات الوقت فعلى قول بعضهم، أن هذا غير وقت لها، وعليه أن يصلى فإن لم يصل وأخرها لم يهلك ، وكان عليه البدل ولا كفارة عليه ، فإن لم يبدل حتى مات مات هالكا .

مسألة ـ وقيل ، ليس على الرجل وصية ببدل الصلوات ، وفيه اختلاف .

مسألة ـ أبو سعيد ، فى الصبى ، أنه يخرج فيه معانى الاختلاف فى بدل ما ترك من الصوم والصلاة وأطاق الصوم، ويعجبنى أن الإعادة عليه ، وأما المجنون بمنزلة المغمى عليه ، وأما السكران فلا يبين لى فيه اختلاف ، أن عليه الإعادة ، لأنه من فعله ، ويخرج أن عليه البدل لما ترك فى حال سكره ، وقيل : عليه البدل ولا كفارة ، وإذا ثبت عليه الكفارة فى الصلاة لحقه فى الصوم ، وإن أكل أو جامع أو شرب ولو كان سكران ، ويلزمه البدل لما أصبح من أيامه سكران ولو لم يأكل ولم يشرب ، لأنه لم ينعقد له الصوم ، وأما المجنون فى الصوم فلعله يلحقه معنى الاختلاف فيما أصبح من أيام الصوم مجنونا ، وأصح القول عندى أن عليه البدل ، وأما المرتد فيشبه عندى معنى الاختلاف ، وأصح القول عندى ، أن لا بدل عليه ، ولا ينساغ فى قول أصحابنا أن يكون عليه بدل الحج إذا كان قد حج قبل ارتداده .

مسألة ـ ومن ذكر صلاة فائتة أو منتقضة وقد قام لغيرها ، فإذا كان فى فسحة من الحاضرة بدأ بالفائتة ، وإن خاف فوت الحاضرة بدأ بها ثم بالفائتة، وقيل : يبدأ بالفائتة ما لم يدخل فى الحاضرة ، وقيل : ما لم يقدها فليبدأ بالفائتة ، وقيل : ولو أتمها فليصل الفائتة ثم يصلى الحاضرة ، وأما إذا فات وقت الحاضرة ثم ذكر الفائتة فليصلها وقد تمت الحاضرة ، وقيل : يعيدها .

مسألة ـ فى من قام مسفرا فمضى ، توضأ متمهلا لا يعجل ، وبدأ بركعتى الفجر فأشرقت الشمس فحالته التقصير ، وعلى مذاهب أصحابنا تلزمه الكفارة ،

وعلى قول بعضهم لا تلزمه كفارة ، ويعجبنى ، لا تلزمه كفارة ، وتلزمه التوبة من التقصير .

مسألة ـ فى من عليه صلاة منتقضة ، هل يبدلها فى جماعة ؟

ـ فليس له ذلك إلا فى الجماعة الذين فسدت صلاته معهم ، ولو كان الإمام منهم غير الأول ، فله أن يصليها معهم .

ـ انقضت الإضافة ـ

ومن جوابات الشيخ أبى سعيد ـ وأما الصلاة فلا يجوز معى تركها من خوف ولا محاربة من مواقف ولا مسايفة ، فإن ترك تارك الصلاة فى حال المسايفة فيما يكون فيه التكبير فقد قيل : إنه من جهل صلاة التكبير من مريض أو غريق فعليه التوبة والبدل ولا كفارة عليه ، وإن كان ذلك شغل عنها ، أو نسيان لها ، أو عجز عنها فلا شىء عليه إلا البدل ، فافهم ذلك ، ولا بد من القيام بالصلاة على كل حال ، فمن قدر عليها بالتمام من الوضوء فعليه ذلك ، ومن قدر عليها بالتمام وأعجز للماء فعليه التيمم والصلاة ، ومن عجز عن ذلك كله فعليه الصلاة ، وإن عجز عن حفظ الصلاة كبر للصلاة ، وإذا أعجزه حفظها بركوعها وسجودها والقيام بحدودها أو بشىء منها ولا عذر له فى تركها ، ولو قدرها فى نفسه أو نواها إذا قدر على ذلك ، ولو لم يقدر على الكلام ، فافهم ذلك .

وقلت : ومن ترك من ركعات السنة شيئاً متعمداً فعليه الكفارة كما عليه فى الفريضة ، أم لا ؟

ـ فأما سنة الوتر فقد قيل على من تركه الكفارة ، وفى بعض القول ، على التعمد منه ، وأما سائر ذلك من الركعات من ركعتى الفجر والمغرب فقد أساء .

ومنه ـ ومن ترك صلاة متعمداً بلا عذر فعليه التوبة والاستغفار والندم ، ويبدلها ، ويصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً .

ومن انتقضت عليه صلوات ، فقد قيل ، عليه الفرائض والوتر ، وقد قال بعض ، ركعتى المغرب والفجر .

مسألة ـ وأما الذى يتحدث ويظن أن الوقت بعد ، وقد علم بالوقت أنه قد دخل ، فلما خرج إذا الوقت ضيق .

ـ فإن فاتت الصلاة على هذا فقد قال من قال ، عليه الكفارة المغلظة ، وقال من قال : لا شىء عليه إلا التوبة والصلاة ، وقد قال من قام ، بصيام عشرة أيام ، وأحب إلىّ ذلك .

ومن غيره ـ وقال أبو عبد الله : ومن ترك صلاة متعمداً فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ، وإن ترك صلوات عدة متعمداً فقد قال من قال من المسلمين ، تجزيه كفارة واحدة ، وقال آخرون : لكل صلاة كفارة .

قال الناسخ : وجدت فى بعض آثار المسلمين قولا ، أن لا بدل عليه ولا كفارة إذا تاب وندم واستغفر وأخذ فى إصلاح ما استقبل من غيره ، من صلاة أو صيام أو غير ذلك من أبواب البر ، والله أعلم .

رجع إلى الكتاب ـ

ومن جامع الشيخ أبى الحسن ـ وسئل عن تارك الصلاة متعمداً ، ما يجب عليه ؟

ـ فاعلم ، قيل إن تارك الصلاة متعمداً يكفر بذلك وعليه التوبة وبدل الصلاة والكفارة ، ومن شرب حتى سكر فترك الصلاة فلا عذر له وعليه الكفارة .

ومنه ـ وقد اختلفوا فى من ترك صلوات كثيرة ، فقال قوم : كفارة واحدة مع التوبة وبدلهن جميعاً تجزيه ، وقال آخرون : لكل صلاة كفارة .

مسألة ـ ومن تشاغل عن الصلاة بشىء غيرها حتى تفوت وهو ذاكر لها فلا عذر له ، وعليه بدل الصلاة والكفارة ، ولا يترك الصلاة لذهاب المال ، ولا لعمل فى أمر الدنيا ، إنما يعذر من عذره الله .

* * *

البَابُ السَّادِسُ وَالعِشْرُوْن

أحكام المانع والممنوع من الصلاة

ومن غير الكتاب ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وعن رجل منع مملوكه لا يصلى صلاة حاضرة حتى فات وقتها ، قلت: ما يجب؟

ـ فقد قيل فى ذلك ، إن عليه الكفارة ، وقيل، عليه التوبة ولا كفارة عليه، وعلى العبد بدل الصلاة ، وهو أحب إلىّ .

مسألة : وعن من منع مملوكه لا يصلى صلاة حاضرة حتى فات وقتها ، قلت ما يجب عليه ؟

ـ فقد قيل بالكفارة ، وقيل عليه التوبة ولا كفارة عليه ، وعلى العبد بدل الصلاة .

قال المصنف : قد تقدمت هذه المسألة ، إلا أنى كررتها حيث وجدتها فى موضع آخر ، تأكيدا أو تثبيتا .

ومن غيره ـ قال أبو عبد الله فى رجل ضرب غلامه حتى أغماه ، فذهبت صلاته ، فإنه تلزم مولاه كفارة تلك الصلاة ، صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا .

ومن الضياء ـ

مسألة ـ قال أبو محمد رحمه الله : من حبس فى الحبس فليؤد فرضه على ما يمكنه

وكذلك العبد يحبسه مولاه فيطعمه ويقمطه وتحضره الصلاة ولا يطلقه ، فإنه يؤدى فرضه على ما يمكنه ، ولا كفارة على المملوك .

مسألة : ومن حضرته الصلاة فجاء رجل منعه من الصلاة ، فقال ، لا أتركك تصلى حتى تعطينى دينارا ، فإن كان يقدر على الدينار ولا يضرّ به ولا بعياله فعليه دفع الدينار إليه ويصلى .

فإن قال قائل : لم أوجبت عليه دفع الدينار وقد نهى النبى ﷺ عن إضاعة المال ، وهذا يطلب منه باطلا ، وكأنه بدفعه إليه كالمضيع لماله ؟

قيل له : ليس هذا مضيعا ، وهذا محرز لدينه مالا يضره ، والواجب عليه ألا يهلك نفسه وهو يقدر على فدائها . ولا شىء أكثر هلاكا من فساد الدين ، وهذا لا ينقص ماله دفع هذا المقدار الذى يطلبه إليه ، وعليه أن يفدى نفسه ودينه بما لا يضرّ به ، ولو طلب إليه أكثر مما ذكرناه إذا كان يقدر على ذلك ، لأن الله تعالى قال: « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » وهذا منهى أن يهلك نفسه بفساد دينه وهو يقدر على فدائه ، فإذا لم يكن معه إلا مايخاف أن يضر به وبعياله إن يسلم إليه ما يطلب فليس عليه ذلك ، وعليه أن يجاهده بما قدر ، وإن كان يخاف أن يغلبه حتى تعبت نفسه فإنه يصلى كما أمكنه بالإيماء وغيره .

مسألة ـ ومن منع عن الصلاة فلم يصل كما أمكنه جهلا منه لذلك ، ففى الكفارة اختلاف ، منهم من لم ير له عذرا ، ورأى عليه الكفارة ، ومنهم من عذره ، والكفارة إنما هى عقوبة المتعمد بها .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى صلاة الراكب والماشى وماجاء فى ذلك

والماشى والراكب فإنهما يومئان برأسيهما ، وليس عليهما حد فى موضع أيديهما، وأما الراكب والماشى فيصليان حيث كانت وجوههما إلا أنهما يصرفان وجهيهما إلى القبلة عند الإحرام ، وإن لم يمكنه صلى على وجهه ، قال: والذى معنا أنه لا يقطع صلاة الراكب والماشى ممر شىء مما يقطع صلاة المصلى ، إلا أن يقفا فى صلاتهما ، فإن القائم يقطع صلاته ، وأما الراكب فإذا كان مرتفعا ما يقطع قدر ثلاثة أشبار فلا يقطع صلاته ولو قام، إلا أن يكون كثيفا ، ففيه اختلاف ، وإنما قلنا لا يقطع صلاتهما ممر شىء ، لأنهما يصرفان وجهيهما حيث كانا وقبلهما، ليس هى فى حد واحد ، ولا هما ثابتان فى موضع واحد ، وأما القاعد والقائم والنائم فإنه يقطع صلاتهم ممر ما يقطع الصلاة .

مسألة ـ ومن كان على دابة لا يقدر على النزول عنها للصلاة والوضوء تصعد بغبار الأداة إذا ضربها بيده ، فإن كان أداة لا غبار فيها ، فليضرب ثيابه .

مسألة ـ ومن صلى على دابة تسير فزاغت عن الطريق فله ردها إلى الطريق، فإن وقفت فليحركها .

انقضت الإضافة ـ

ومن جوابات الشيخ أبى سعيد : وعن امرأة كانت راكبة جملا ومعها صبى، وطلبت من يحدره ، فلم تجد أحداً يحدره ، ولم يتهيأ لها أن تنحدر ومعها الصبى ،

قلت : هل فى ذلك عذر إن صلت فوق الجمل بالإيماء ، ولم يحضرها ماء وصلت ولم تتيمم ، قلت : فهل يجوز التيمم فوق الجمل ، وهل كان لها عذر إذا لم تنزل عن الجمل لأجل الصبى ؟

ـ فنعم ، لها فى ذلك العذر إذا خافت على الصبى التلف والهلاك ، ويلزمها فى ذلك الضمان صلت بالتيمم بالإيماء على الجمل ، فإن لم تتيمم وجهلت التيمم وصلت بغير تيمم فقد قيل عليها الكفارة ، وقال من قال : لا كفارة عليها ، وعليها البدل .

ومنه ـ وأما الراكب على الدابة مسافراً وتحضره الصلاة ، ويخاف فوتها ، فمى أنه إذا لم يقدر على الانحدار ، وخاف الضرر إن انحدر ، وخاف فوت أصحابه ، أو كان له عذر من وجه من وجوه الخوف فإنه يصلى راكباً ، ويومىء إيماء ، ولا يسجد على الدابة ولو قدر على السجود ، وإنما يصلى على الدابة قاعدا ، ولو كان فى محمل يمكنه فيه القيام .

ومن كتاب لأبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله :

مسألة ـ وسألته : هل يصلى الرجل النافلة وهو يسير راكباً أو ماشياً ؟ قال: نعم ، ولكن يحرم إلى القبلة ، وإذا أراد أن يركع ويسجد على الأرض إذا كان ماشياً .

مسألة ـ وسألته عن الذى يكون راكباً فيبدو له أن يصلى تطوعا ، قال : يضرب بكفيه أداة الجمل التى فوق ظهره حتى يعلق بيده الغبار ثم يمسح وجهه ،

ثم يضرب الثانية ، ويمسح ظاهر كفيه ، وإذا صلى على الدابة فليكن سجوده إيماء ، ولا يعلق جبهته إلى شيء .

ومن غيره — سئل أبو عبد الله عن رجل كان في سفر راكباً على دابة ، فلم يقدر ينزل عنها للصلاة خوفاً ، حتى جاوز وقت الصلاة ، قال : قد أساء فيما فعل ، وكان ينبغي أن يصلي وهو راكب ، فإذا لم يفعل فلا تلزمه كفارة ، ويصلي إذا نزل .

قيل : فإن كان ماشياً فلم يصل حتى فات وقت تلك الصلاة خوفاً ؟

قال : هذا يلزمه كفارة التغليظ .

* * *

الباب الثامن والعشرون

فى الصلاة فى الأماكن التى لا يمكن الركوع والسجود والقعود فيها

من جوابات الشيخ أبى سعيد : وعن رجل حضرته الصلاة وهو فى وقت غيث ، وهو فى موضع لا يجد مكانا يصلى فيه إلا الماء والطين فصلى قائما ، قلت : كيف يكون إيماؤه للركوع وإيماؤه للسجود ، وإذا أراد قراءة التحيات ، أين يقرؤها ، وهو قائم أو قاعد ؟ قلت ، وهـــل يلزمه سجود هاهنا وليس إلا الماء والطين ؟

ـ إن الصلاة فيه قائما ، ويومئ للركوع والسجود ، فإذا أراد الركوع جعل يديه على فخذيه للركوع وإذا أراد السجود جعل يديه على ركبتيه ، فافهم ذلك ، فهذا جاء به الأثر ، وأما مفسر فذلك على معنى التفسير إذا لم يمكنه القعود فيه ولا السجود ، وأما إذا كان يمكنه فيه القعود والسجود صلى بالسجود ، وإذا كان ماء أو طين يحول بينه وبين السجود ويمكنه القعود قرأ وركع قائما ، ثم قعد وأومأ للسجود قاعدا ، فإن لم يمكنه القعود إلا متعيا قعد متعيا للسجود والتحيات ، فافهم ذلك على حسب ما عرفنا .

ومن غيره ـ وإذا غمر المصلى الماء إلى صدره فهو سواء مثله إذا وارى ركبتيه ، وإذا كان إذا ركع مس وجهه الماء فليُومِ للركوع برأسه وللسجود أخفض ما يمكنه ، ولا يغيلن وجهه الماء ، وإذا كان الماء والطين ، أو الطين والماء يغمر ركبتيه

ولو وجد رجل راحلة يصلى عليها ، فإن كان رحلها نجسا ، ولو كانت صعبة ، فهو أحب إلى من أن يصلى فيما يرطب ثيابه . وقال أبو المؤثر رحمه الله : يصلى قائما فى الماء والطين ولو غمره الماء إلى صدره وأكثر ، ما لم يدخل فمه ، أحب إلى من أن يصلى على رحل نجس ، فإذا دخل فمه صلى على الرحل النجس .

قال غيره ، معى أنه يختلف فيه ، ما كان يقدر يومئ للركوع والسجود قائما ، فإن لم يمكن ذلك صلى راكبا ، وإذا دخل الماء فمه ولم يمكنه الإيماء لأنه لا يتكلم ، وبطل حكم الصلاة ، وإذا كانت ثيابه رطبة وخاف أن ينجسه رحله إذا مسته الرطوبة فلا بأس أن يصلى قائما فى الماء ، ولو وارى ركبتيه إلى صدره ، وأكثر ، ما لم يدخل فمه ، فإذا بلغ فمه فلا يجوز له أن يصلى على تلك الحال وهو يجد راحلة يصلى عليها ولو كانت نجسة ولو تنجست ثيابه .

قال غيره : حسن ، لأنه إذا بلغ فمه منعه من الكلام ، وبطل بذلك حكم الصلاة كلها ، لأنها لا تقوم إلا بالكلام ، وإذا كان إذا ركع نال فمه الماء أو منخريه فلا يجوز له أن يصلى على تلك الحال إذا وجد راحلة ولو تنجس وتنجست ثيابه ، ولو لم يجد راحلة أومأ برأسه ولا يبلغ رأسه إلى الماء .

قال غيره : يعجبنى أن يومئ برأسه ، ولا يدخل الماء فمه ، ولا يصلى على الرحل النجس ، ولا يخرج عندى من معنى الاختلاف ، ولو كان الطين يوارى ركبتيه لرأيت أنه يصلى على راحلته إذا كانت طاهرة وثيابه طاهرة ، ولا يصلى والطين غامر لثيابه ، والله أعلم ، وفى نفسى من ذلك .

قال أبو المؤثر : الله أعلم ، وقال غيره : معى أنه يخرج فى معنى الاختلاف كما ذكرنا ما لم ينل الماء والطين فمه ، وإذا غمر الطين ركبتيه ولم يجد شيئا يرتفع عليه فليصل كما هو ، وليضع يديه فى الركوع فى أعلى فخذيه ، وعند السجود أسفل من ذلك ، ولا يغمسهما فى الطين ، وإن غمسهما فى الطين لم يبلغ به عندى إلى نقض ، وكذلك الماء .

قال غيره : حسن إن شاء الله ، وإذا وارى الطين رجليه وصار إلى حقويه فإنه يومىء برأسه للركوع والسجود ، ويجعل السجود أخفض من الركوع ، لا يضع يديه على شىء يرفعهما إن شاء الله ، وإن غمر الطين يديه فليومىء أيضا برأسه ، ولا يضع يديه للركوع والسجود على شىء مما يؤمر أن يضعهما إذا كانتا رجلاه طاهرتين ، وإن وضعهما فلا بأس ، وإذا كانت معه ثياب فلا يجوز له أن يصلى فى الطين عريان ، ولابد من لبس الثياب فى الماء والطين ، ولا أرى لمن كانت له راحلة صعبة فى الطين تزيله عن القبلة أو عن الصفوف أن يصلى جماعة مع القوم ، ولكن يصلى وحده ، فإن صلى معهم وأخرته عن الصف انتقضت صلاته .

قال غيره ، ومن كانت راحلته صعبة وكان الماء والطين يغمره كما وصفنا فليصل وحده ويحرم إلى القبلة بعد أن يسكنها ما استطاع ، ويوقعها إلى القبلة ، وإن زالت به عن القبلة بعد الإحرام صلى كما هو ولم يلتفت ولم يصرفها عن وجهها إذا كانت تمنع ذلك ، فأتم صلاته ، فلا بأس عليه .

قال أبو المؤثر : إن كان الطين والماء لا يغمر ركبتيه فيصلى قائما ولا يصلى

على الراحلة الصعبة التى تزيله عن القبلة ، ولا تجوز الصلاة إذا زال عن القبلة ، وإن كان الماء والطين يغمر ركبتيه فيصلى على الراحلة الصعبة، ولا يصلى مع الجماعة، فإذا أحرم انصرف عن القبلة .

مسألة – ومن غيره – فإن أمكنه أن يردها ردها ، وإن لم يمكنه ردها صلى كما أمكنه ، وصلاته تامة ، ولا أرى لمن صلوا على رواحلهم فى الماء والطين أن يجمعوا ، فإن جمعوا ففى صلاتهم اختلاف .

ومن غيره – قال والذى معنا أنهم إن جمعوا تمت صلاتهم .

قال غيره ، ومعى أنه إن كان يريد جمع الصلاتين فى وقت واحد فليس له ! إلا أن يكون مسافرا ، أو يكون له عذر فى ذلك ، بمنزلة المرض أو المطر ، وإن كان يعنى الصلاة على رواحلهم فمعى أنه يختلف فى الصلاة جماعة على الرواحل ، وإجازة ذلك أثبت عندنا .

ومن كتاب الضياء –

وإذا أصاب الغيث المسافر فإنه يصلى قائما ويومىء لسجوده أخفض من ركوعه ، وتكون صلاته قائما كلها ، قراءته وتشهده ، ولا يسجد على جبهته ولا على حجر ، ويصلى قائما ، وأظن هذه المسألة إذا ابتلت الأرض بالماء وصارت طينا ، والله أعلم .

مسألة – ومن كان فى برية ذات ماء وطين ولا يجد حيث يسجد إلا طينا أو ماء فإنه يركع ويسجد قائما ، ولا يضع إليته فى الماء ، وقيل ، من صلى قائما

وهو يومئ في طين ولم يجد غيره فإنه إذا أراد الركوع جعل يديه فوق فخذيه ، وإذا أراد السجود جعل يديه فوق الركبتين، وجعل السجود أخفض من الركوع، ويقرأ التحيات قائما .

فصل

في سجدة القرآن

ومما وجدت بخط الشيخ عثمان بن عبد الله الأصم ، حفظه الله مسألة : ومن تعمد لترك سجودها في الصلاة ففيه اختلاف، والإمام إذا ترك في الصلاة سجودها وسبحوا له فلم ينتبه فيؤخر سجودها ، فإذا سلم سجدوا ، وإن أعلمه أحد في الصلاة فجائز أن يسجد بعد الكلام .

مسألة ـ ومن سجد السجدة ، وهو يضحك ، أعاد وضوءه وسجد .

فصل

[في السجدة] في غير الصلاة

وعن سليمان بن حنظلة ، أنه قرأ السجدة عند ابن مسعود ، ثم نظر إلى ابن مسعود ، فقال له ، ما تنظر إلي ؟ أنت قرأتها إن سجدت سجدنا ، قال ، فسجد وسجدوا .

مسألة ـ وإذا مر ما يقطع الصلاة قدام من سجد السجدة وهو ساجد لم يقطع عليه إلا أن يكون سجدها في الصلاة ، فإنه يقطع عليه ويبتدئ الصلاة ، كانت نافلة أو فريضة .

قالوا : وإذا سجد فى التكبير اختلاف ، فمن قال إنها صلاة أوجب عليه التكبير ، ولا يجوز أن يسجدها بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب ، ومن لم يقل إنها صلاة قال يسجدها فى كل وقت .

قال أبو محمد : إذا قرأت السجدة قبل طلوع الشمس ، فمنهم من يقول لا يسجد ، لأنه لاصلاة بعد صلاة الفجر ، وهذه السجدة من سبب الصلاة ، ومنهم من يقول يسجد لأن سجدة واحدة لا تكون صلاة .

مسألة من جامع الشيخ أبى الحسن البسيانى — قال : ومن قرأ من سجدة بعضها فلا سجود عليه .

ومن الكتاب — ومن قرأ من السجدة بعضها فلا سجود عليه حتى يتمها — انقضى .

وعن بعض الفقهاء قال ، قد يفعل ذلك .

* * *

تم القسم الأول من الجزء الخامس من كتاب المصنف

* * *

القسم الثانى من الجزء الخامس

فى الصلاة أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

فى صلاة الخنثى

من الكتاب ـ والخنثى لا يكون مؤذنا ولا إمام مسجد ، ويصلى وحده فى الجماعة ، ولا يصلى مع الرجال ولا مع النساء ، ونحب له أن يصلى الجمعة حيث تلزم الجمعة بلا أن نوجبها عليه ، ويصف وحده قدام النساء ، ولا يصف فى صف الرجال ولا فى صف النساء ، ولا يؤم الرجل بالخنثى ، ولا مشكل . انقضت الإضافة .

ومن غير الكتاب ـ أظن أنه من جوابات أبى الحوارى : ـ

ولا يصلى الخنثى إلا بإقامة .

ومن كتاب الضياء ـ ولا يصف الخنثى فى صف الرجال ولا النساء ، ويصف وحده قدام النساء ، ويكون بين الصف وحده عزلا ، ولا يفعل كما يفعل الصاف خلف الإمام، يلصق بالصف ويتأخر إذا ركعوا أو سجدوا، ولكن يكون وحده قائما فى مكانه .

قال غيره : معنى ذلك أن يصف خلف الرجال وقدام النساء ، لا يلصق بالرجال من قدامه ، ولا يكون بالنساء من خلفه ، بل صفا على حدة ، قائما بنفسه صفا وحده ، لا يشركه فى ذلك الصف غيره.

* * *

الباب الثاني

فى صلاة النساء

من الكتاب ـ وعن امرأة صلت وهى مكشوفة الرأس، جاهلة أو مستحبة، فقيل عليها النقض على حال ، وقيل ، ليس عليها النقض على حال ، وقيل ، عليها بدل ما صلت فى النهار فى كل موضع كان ، مستترا أو غيره ، أبصرها أحد أم لم يبصرها ، ولا بدل عليها فى صلاة الليل ، وقيل ، عليها بدل ما صلت فى النهار إذا أبصرها من لا يجوز له النظر إليها ، كانت فى موضع مستتر أو غيره ، وقيل، لا بدل عليها ما صلت فى موضع مستتر ولو أبصرها من لا يجوز له النظر إليها ، وعليها البدل إذا أبصرها فى موضع غير مستتر ، وقيل ، لا بدل عليها ، ويعجبنى لها الاحتياط بالبدل على معنى الاختيار منى لها لا على معنى اللزوم .

مسألة ـ الأشراف ـ

قال أبو بكر : أجمع أهل العلم على أن على المرأة البالغ أن تخمر رأسها ، وإذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها إعادة الصلاة .

قال أبو بكر ابن عبد الرحمن : كل شىء من المرأة عورة حتى ظفرها .

قاله أبو سعيد : معى أن فى بعض القول ، أن على المرأة أن تستر فى الصلاة جسدها ما خلا وجهها وباطن كفها ، فما عداها فهو منها عورة بمنزلة ما بين سرة الرجل وركبتيه ، إلا الفرجين فإنهما يجتمع على أنهما أشد من ساتر العورة من الرجال والنساء ، ومعى ، أنه قد رخص لها من رخص إذا كانت فى ستر ، إن بدا

منهما إلى موضع السوار من اليد ، وموضع الخلخال من الرجل ، وأحسب أن بعضا رخص لها إن بدا منها ما دون بضعة الساق من الرجل ، وموضع الدملوج من اليد ، وأحسب أنه قد رخص لها فى الصلاة فى الدرع ، لأنه الضيق السابغ بغير خمار ولا جلباب ، واختلفوا فى السابغ ، فقيل ، ما يستر الكعبين ، وقيل ، لو بدا الكعبان فهو سابغ إذا كانت فى موضع مستتر ، وقيل ، ما لم يبد أخمص ركبتيها إذا ركعت أو سجدت فلا فساد عليها ، كأنه يرخص لها فى الركبتين فى معنى ما يكون للرجل فى موضع الستر ، ولا أعلم فى هذا يجوز لها فى موضع من لا يجوز له النظر إليها ، وذلك فى معنى دينها ، وإذا ثبت لها هذا فى معنى الصلاة والستر فلا يتعرى من أن يجوز لها الصلاة لو أبصرها من لا يسعهما النظر ، ولو كانت آثمة بنظره إليها ، لأنها قد تكون بأشياء لا تفسد بها صلاتها .

مسألة ـ قال أبو بكر : واختلفوا فى عدد ما تصلى فيه المرأة من الثياب ، فرأت طائفة أن تصلى فى درع وخمار ، وقالت طائفة ، أقله ثوبان ، قميص ومقنعة ، وروينا عن طائفة أنها تصلى فى ثلاثة أثواب ، قال أبو بكر : على المرأة أن تخمر فى الصلاة جميع بدنها سوى وجهها وكفيها فى ثوب صلت أم فى أكثر .

مسألة ـ قال أبو سعيد نحو ما حكى عن عدد الثياب ، فقيل ، لا تصلى فى أقل من ثلاثة أثواب ، وهو إزار وقميص ، وخمار وجلباب ، وقيل ، أقله ثوبان ، قميص سابغ وخمار ، وقيل يجوز لها أن تصلى بقميص سابغ على ما مضى من تفسيره نحو ما قال أبو بكر ، عليها أن تستر بدنها كله إلا كفيها وظاهر وجهها ، وأن تستره بأى ذلك جاز إذا أمكن ، وقيل لها أن تصلى فى الثوب الواحد ، تلتحف به وترد

طرفه الذى يلى جانبها الأيمن على شق رأسها الأيسر بمنزلة الجلباب ، وتضم يديها فيه حتى يلجأ إلى بدنها ويغطيها إليه وبعده عندى أحسن من الدرع وحده .

مسألة ـ من كتاب الأشراف ـ

قال أبو بكر : ثبت أن عمر بن الخطاب قال لأمة رآها ، اكشفى رأسك ولا تتشبهى بالحرائر ، وقال أبو بكر : وحكم المدبرة والمكاتبة والمعتق نصفها كحكم الأمة ، وكان الحسن ، من بين أهل العلم ، يوجب عليها الخمار إذا تزوجت ، وإذا اتخذها الرجل لنفسه .

قال أبو سعيد : معى أنه ليس على الأمة ستر رأسها فى صلاة ولا فى غيرها ، ولا أعلم فى ذلك فرقا فى معنى اللازم ، اتخذها سيدها سرية أو كان لها زوج ، وإن سترت رأسها فليس بقبيح فى هذا الزمان ، لأنها إنما كان لمعنى فى أمرها ألا تخمر رأسها ، وينهى عن ذلك لئلا تتشبه بالحرائر ، إذ كن يؤذين بالتشبه بالإماء بالمدينة ، وقد زال ذلك عندنا ، والإماء والحرائر قد ظهر لى من الزى والعادة ما قد أجمعنا على ستر رءوسهن ألا يؤذين فى هذا الوجه ، وأحسب أن هذا من سبب منع عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الأمة أن تتشبه بالحرائر ، ومن ذلك فى فريضة كسوة العبد على السيد من الإماء والعبيد ثوب ، فلو كان ستر رءوس الإماء يجب لما كان يقصر المسلمون فى الحكم عن إبلاغها لذلك ، وهذا يخرج عندى من قولهم بمعنى الاتفاق ، وقد علموا أن الصلاة عليها .

مسألة ـ فى المرأة تصلى وشىء من رأسها خارج ، فقيل منه مثل الظفر فسدت ، وقيل حتى يكون قدر الربع ، وقيل ، حتى يكون الأكثر هو البادى ، وقيل ، حتى يخرج كله ، والرأس عندى أهون من الإلية والفخذ ، وقيل ، تؤمر المرأة فى الصلاة أن تستر بين فخذيها ولا تمس بعضهما بعضا، فإن عملت فلا أعلم عليها فسادا.

هذه المسألة منقولة من الكتاب فى هذا الباب ، إذ هو موضعها .

الإضافة :

مسألة ـ من جواب أبى سعيد : وعن المرأة تصلى ورأسها مفتوت ، فعى أن صلاتها تامة إن شاء الله ، إن كانت فارقته .

مسألة ـ وعن الدرع الذى يجوز للمرأة أن تصلى بها ، الجائز تصلى وحدها ، فقد قيل فى ذلك خلاف أيضا ، حتى يوارى الكعبين ، وقيل إذا سترت بضعة الساق جاز ذلك ، وقيل إذا سترت مخمص الركبة فى القيام والركوع والسجود جاز ذلك

مسألة ـ قلت ، وفى المرأة بم يصلى به ؟ قال: أقل ما تصلى به المرأة درع صفيقة وخمار ، وكذلك جاء عن عائشة ، قلت : فأين مبلغ الدرع من أسفل ؟ قال : إلى الكعبين ، قلت : فإن كان أعلى من ذلك ؟ قال : أرخص ما قيل ، أن تبلغ نصف الساق .

مسألة ـ وأما ثوب الحرير وحلى الذهب فلا أعلم أن أحدا منعه النساء إذا كان للمرأة فى لباسها فى ذلك نية صالحة ، وإذا كانت لابسة ذلك وصلت فصلاتها تامة ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا فى فسادها من طريق اللبس، فإنما منع ذلك الرجال إلا من عذر .

وأما الثوب الذى فيه تصاوير من ذوات الأرواح فمعى أنه لا فرق فى الصلاة فيه بين الرجال والنساء .

مسألة ـ وحفظ الوضاح بن عقبة ، أن النساء يؤمرن بالإقامة إلى الشهادتين، ثم يمسكن ، وقال بعض ، الإقامة عليهن .

مسألة ـ وعن المرأة، هل عليها تقيم الصلاة؟ قال:أدركنا شيوخنا ممن كان فى ليالى الجلندا ونساء المسلمات فإنما كن يقلن ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، حتى قال أبو عثمان ، يؤمرن أن يشهدن ، فأمرناهن بذلك . قال : وقد قيل ، الإقامة عليهن .

مسألة ـ ومن جواب أبى إبراهيم رحمه الله: وعن المرأة تظهر شعرها بلا فرق فصلاتها تامة ، وإن أرسلت شعرها بلا فرق وصلت فلا بأس .

مسألة ـ قلت فالمرأة بم تصلى ؟ قال: أقل ما تصلى به المرأة درع صفيقة وخمار، وكذلك جاء عن عائشة، قلت : فأين مبلغ الدرع من أسفل؟ قال : إلى الكعبين، قلت : فإن كانت الدرع أعلى من ذلك ؟ قال : استحب الإعادة عليها فى هذا .

قال غيره : ومعى أنه قيل إذا سترت الركبة وما يليها من ورائها وقدامها سابغ ، يعنى الدرع ، قلت : فإن كانت الدرع تشف فالتحفت بالإزار عليها وأمسكته بيدها ، أتجوز صلاتها ؟ قال : نعم ، إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : نعم إذا لم يمكنها إلا ذلك .

قلت : فإن برز صدرها وهو يشف من الدرع ؟ قال : لا بأس إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : إذا لم يمكنها إلا ذلك .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

فى سجدة القرآن

ومن غير الكتاب ـ من جوابات أبى سعيد ، رحمه الله :

وعن من كان يقرأ السجدة فى الصلاة ، فريضة كانت أو نفلا ولا يسجد ، قلت : هل عليه نقض ؟

ـ فقد قيل عليه النقض فى التعمد ، وقيل ، إنه أساء ولا نقض عليه ، وذلك عليه فى الفريضة ، وأما التطوع فهو أهون .

ومن غيره ـ وسألته عن من يقرأ السجدة فى صلاة الفريضة ، هل عليه أن يسجد ؟ قال : نعم . قلت : من أين ثبت ذلك ؟ قال : من طريق السنة .

قلت : فبيان ذلك عن النبى ﷺ مأخوذ من فعله ﷺ أو من قوله ؟

قال : من فعله ، ثبت أنه كان يقرأ الآية التى يسجد معها فيسجد ، وإن كان ورد فيها خبر من طريق منه بذلك فمثله بعد أن علقت عليه هذه المسألة .

سألته عنها ، فقال: إنما ورد الخبر من النبى ﷺ، كان يسجد إذا قرأ الآية أو سمعها وهو فى غير الصلاة ، وأما فى الصلاة فلا أعلم .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

سألت أبا معاوية عزان بن الصقر عن من قرأ السجدة ولم يسجد متعمدا ، أيكفر بذلك ؟ قال : لا. قلت : أفليس هى سنة ؟ قال : بلى ، ولكن ليست من

السنن الواجبة التي بتركها يكفر ، إلا أن يكون من ديانة بها ، وردا لما جاء عن النبي ﷺ فإنه يكفر برد ما قال النبي ﷺ .

قلت : وكفره كفر شرك أو غير شرك ؟ قال : بل كفره غير شرك .

مسألة ـ الأشراف ـ

قالت طائفة : إنما السجدة على من سمعها ، وقال مالك : ليس على من سمع سجدة من إنسان قرأها ، ليس هو بإمام ، أن يسجد .

قال أبو سعيد : في قول أصحابنا ، أنه لاتجب السجدة إلالمن قصد للإصغاء إليها والاستماع لها ، كأنه يريد على معنى الاستماع للسجود ، فمن استمعها على غير هذا المعنى لم يكن عليه سجود في بعض قولهم ، أن كل من سمعها ولو لم يقصد الإصغاء والإنصات إليها فعليه السجود ، حتى قال من قال منهم ، إنه إن كان في مجلس فيه ذكر ، وقرئت فيه السجدة ، فعليه أن يسجد بسجودهم لمعنى المشاركة لهم ، ويخرج أن ليس عليه أن يسجد لمن لا يكون إماما له ، مثل المرأة أوالصبي يقرآن السجدة كما حكى عن مالك ، وقيل عليه السجود بقراءة جميع من يسمعها منه من رجل أو امرأة أو صبي .

مسألة ـ من كتاب الأشراف ـ

قال أبو بكر في الرجل يسمع السجدة وهو على غير وضوء ، قالت طائفة : يتوضأ ويسجدها ، وروينا عن النخعي أنه يتيمم ثم يسجد ، وروينا عن الشعبي ، أنه كان يسجد حيث كان وجهه .

قال أبو سعيد: يخرج نحو ماحكى أنه يتوضأ ويسجد، ولا يسجد إلا على وضوء، وقيل، يتيمم ويسجد إذا كان غير جنب ولا حائض، وقيل، يسجد على كل حال، لأنها ليست بمنزلة الصلاة، وإنما هى ذكر، وكذلك قيل فى سجودها إلى القبلة، أن الساجد لها لا يسجد إلا إلا القبلة، وينحرف إلى القبلة حيث كان وجهه، وقيل، لأنها بمنزلة الصلاة، وقيل، يسجدها حيث كان وجهه، لأنها ليست بمنزلة الصلاة.

مسألة ـ قال أبو سعيد: معى أنه يخرج إذا سمع السجدة وهو فى الصلاة أنه لا يسجد، وذلك فى الاتفاق فى الفريضة والسنن اللازمة، ويخرج عندى أنه إن سجد أن عليه الإعادة، ومعى، أنه إن وافق سجوده للصلاة ولاستماع السجدة فسجد للفريضة أن ذلك يجزيه فى بعض القول، لأنه قد سجد عند استماعها، وأرجو أن يجوز له أن يدخل اعتقاده السجدة معا، ولا أحب له ذلك، فإن فعل رجوت أن يسعه، وأما فى النافلة فى الصلاة فيعجبنى أن تجوز السجدة له فى السجود، ويلحقه الاختلاف إن سجد فى النافلة سجدة القرآن، كان ذلك عندى فضلا.

ومعى أنه يخرج فى قولهم أنه إذا لم يسجد لمعنى الصلاة أنه إذا لم يسجد، فإن وجب عليه سجود الوهم سجد للوهم قبل سجود السجدة، وكذلك إن سجد للوهم احتياطا له سجد قبل السجدة، وإن كان لغير معنى يتعلق عليه سجد السجدة، ثم سجد بعدها للوهم.

مسألة ـ فى من سمع السجدة مرارا فأرجو أن فى بعض القول، عليه لكل مرة سجدة، وفى بعض القول أنه يجزيه مرة واحدة إذا اعتقد لما مضى.

مسألة ـ قال أبو سعيد : الاختلاف فى السجدة بعد صلاة الفجر والعصر ، ويعجبنى جواز ذلك لثبوت السنة فى سجودها ، وإطلاق القراءة على كل حال ، ويخرج ذلك فى معنى الصلاة ، وإنما هو على معنى الذكر والطاعة ، ولا نعلم الصلاة تقع بأقل من ركعة تامة .

مسألة ـ واختلفوا فى السجدة تكون آخر السورة ، قال ابن مسعود : إن شئت ركعت ، وإن شئت سجدت ، وقالت طائفة : يجزى أن تركع لها .

قال أبو سعيد : يخرج أنه يسجد ، ولا أعلم أنهم يأمرون بالركوع قبل السجود ، ولا يخرج أن الركوع يجزى عن السجود ، ولكن يخرج أنه يسجد ويقوم منه إلى الركوع ، وقيل ، يركع وليس عليه أن يقرأ بعد القيام من السجود ، وقيل ، لابد من القراءة ، لأن هذا الفعل يقعد ويقرأ ولو آية ، ثم يركع ركوع الصلاة .

مسألة ـ فى قارىء السجدة إذا لم يمكنه السجود لمعنى ، يقرؤها أم يجاوزها ؟

قال : بل يجاوزها .

* * *

الباب الرابع

فى السترة فى الصلاه وحدها

من الكتاب ـ جاء الحديث عن النبى ﷺ أنه قال : من صلى إلى سترة فليدن منها ، لئلا يمر الشيطان بينه وبينها ، وقال : لا يضره ما مر أمامه ، وقيل : إنه إن غرز عترة وصلى إليها ، والعترة كهيئة العصا فى طرفه الأسفل زج ، يتوكأ عليها الشيخ .

مسألة ـ واختلفوا فى القدر الذى يكون بين المصلى وبين السترة ، فقول ، ستة أذرع ، وقول عطاء ، أقله ثلاث أذرع ، وبه قال الشافعى .

ومن صلى إلى سترة فليقرب منها ولا يبعد ، لما روى عن النبى ﷺ أنه قال: إذا صلى أحدكم إلى شىء فليرهقه ، يريد فليغشه ، ولا يبعد منه ، يقال ، رهقت الشىء وأرهقته شرا أى أغشيته إياه ، قال الله تعالى وعز وجل : « وَلا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسرا » ، أى ولا تغشنى . وقوله : « وَلا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلا ذِلَّةٌ » . أى ولا يغشى .

وفى حديث ابن مسعود أنه قال : إذا صلى أحدكم فلا يصل وبينه وبين القبلة فجوة ، أى متسع ، ومنه قوله تعالى : « وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ » أى متسع ، وجمعه فجوات وفجاء ، أراد ألا يبعد من سترته .

مسألة ـ وإذا كان بين المصلى والكنيف سترة ، ثوبان أو جدار أو ثوب

خلف الجدار فالله أعلم، وقيل الثوب سترة ، وقيل،فى الثوب، يمد واحد بعد واحد للكنيف ، وهما سترتان .

مسألة ـ وإذا كان شجرة عيدانها فى الأرض ، عود بعد عود . فهى سترة للكنيف ، والثوب النجس ليس بسترة .

مسألة ـ روى أنه ﷺ أمر بالتقرب من السترة ، وألا يكون بين المصلى وبين السترة شىء بينهما وبين السجود ، فإن الشيطان يقعد هناك ، وأكد عنه فى أمر السترة حتى قيل ، لو يعلم المصلى إذا صلى إلى غير سترة ماذا عليه لما صلى ونحو هذا .

مسألة ـ وقيل إذا كانت السترة كقامة الرجل فهى سترة عن الكنيف إذا كانت أعلى أو أسفل ، وأما إذا كانت . . .[1]

الإضافة من غير الكتاب ـ

مسألة ـ من آثار المسلمين :

قال : إذا كان المصلى مرتفعا عن موضع وقدامه كنيف ، يكون ارتفاع ذلك الموضع الذى يصلى فيه قدر ما يزيد على قامة المصلى ، قليلا أو كثيرا ، فإن صلاته تامة ، يجوز له أن يصلى فى ذلك الموضع ، كذلك إذا كان الكنيف مرتفعا على موضع قدام المصلى ، يكون ارتفاع الموضع قدر ما يزيد على قامة المصلى ، فإنه تجوز الصلاة فى ذلك الموضع .

---

(١) كذا فى الأصل .

مسألة ـ وقيل : إن الثوبين يقومان مقام سترة الـكنيف كالجدارين ، وقيل ، بجدار واحد إذا كان بين المصلى وبين الـكنيف يجزى ، وأكثر القول أنه لا يجزى إلا سترتان ، ويقال إن الحضار لا يجزى عن السترة ولا الغمايان ، وأما إذا كانت الأرض مستوية فلا يجزى إلا سترتان ، جداران ، أو حضاران ، أو ثوبان ، أو خشبتان ، وقيـل : الحضار والخشبتان لا يجزى فى أكثر القول عن الـكنيف ، وقيل يجزى ، وأما سائر المفسدات فقيل يجزى فيه سترة واحدة ، والخشبة تجزى إلا من الـكنيف وما أشبهه .

مسألة ـ وأما الخط فقيل لا يكون سترة ، ورفع إلى أبى جابر ، أن الخط يجزى عن السترة ، وقيل : يكون سترة إذا لم يوجد غيره ، وقيل : يكون سترة على حال الممرات .

وقال الثورى : الخط أحب إلينا من الحجارة التى تـكون فى الطريق إذا لم يكن ذراع ، وأنـكر مالك الخط . وقال : ونحن نأخذ بقول من لم ير الخط يجزى ولا يقوم مقام السترة ، والسترة قيل شبر ، وقيل ذراع ، وقول ذراع وشبر ـ وفى نسخة ـ ذراع وثلاثة أشبار ، وقيل : كمؤخر الرحل ، وهو رحل البعير .

مسألة ـ وقيل ، إذا كان ارتفاع البيت مع انفساح الـكنيف عنه عن موضع المصلى أقل من خمس عشرة ذراعا ولم يكن بينهما سترة عن الـكنيف لم تجز صلاته ، وقيل ، إذا كان ارتفـــاع البيت أو الشىء الذى يصلى عليه فوق ثلاثة أشبار أو ثلاثة أشبار فصاعدا لم يضره وقام مقام السترة حيثما كان الـكنيف منه ، على قول من يقول ، إن السترة عن الـكنيف تجزى ثلاثة أشبار كالسترة عن غيره .

ومعنى ، أنه قيل ، إن السترة عن الكنيف لا تجزى إلا أن تكون قامة فى الرفع ، تستر المصلى كله ، عرضه وطوله ، عن وجهه جهة الكنيف فعلى هذا يكون ارتفاع البيت كذلك قامة .

ومعنى ، أن بعضا لا يذهب إلى الارتفاع ، وإنما ينظر إلى ما بينه وبين الكنيف من الأرض فى انفساح ، فإن كان خمس عشرة ذراعا فبينهما سترتان ، وإلا أفسد عليه . وهذا أشبه الشاذ فى القول ؛ لأن الارتفاع موجود فى الانفساح معناه ، وإن كان لا يبعد على قول من يقول ، إنه لا يضر فى الصلاة إلا أن يعلو الإمام ، أو يعلو ، كأنه لا يرى الرفع شيئا يبعد كبعد المسافة ، وأما إذا كان الكنيف أعلى والمصلى أسفل ، أو المصلى أعلى والكنيف أسفل على حيال المصلى فقد قيل حتى يكون ارتفاع السقف خمس عشر ذراعا ، ولا أعلم فى هذا اختلافا على قول من يقول يفسد الكنيف ، فإن كان الكنيف يتقدم الإمام فى علو أو أسفل عن موضع صلاته فقد لحقه معنى الاختلاف ، إذا كان الكنيف قدامه وهو فوق البيت فى السفل إذا كان الكنيف أسفل منه .

ويشبه معناه أن لو كان أعلا ، إن كنت لم أعرف ذلك نصا ، وقيل ، إن كان سقفان بين المصلى والكنيف ، قربا أو بعدا ، بينهما خلل فهما سترتان ، كان فوقه أو تحته ، لو كان أقل من خمس عشر ذراعا .

مسألة — اختلف فى الفلج الجارى ، هل يكون سترة ؟ فقول ، إن الماء الجارى سترة ، كان قليلا أو كثيرا ، وقيل إن كان كثيرا مثل حفوت أو ما أشبهه كان

سترة ، وإن كان دون ذلك لم يكن سترة ، وقول ، إن الماء لا يكون سترة قليله وكثيره .

قال : والماء القائم لا أعلم أن أحدا قال ، إنه سترة .

مسألة ـ وإذا كانت ساقية بين المصلى وبين الخلاء ، إذا قيست من ظاهر الساقية من أعلى الوجين إلى الوجين خمس أذرع ، وإذا قيس من رأس الوجين الذى فيه المصلى إلى قرار الساقية ، ثم إلى رأس الوجين آخر من هنالك كان أكثر من خمس عشرة ذراعا فقد قيل يكون القياس بهذا ، وقال ، وكذلك فى الكنيف إذا كان قدام المصلى والمصلى فوق بيته ، أنه إذا كان رفع الجدار خمس عشرة ذراعا أن ذلك يكون سترة ولو كان الكنيف قريبا من الجدار ، وقول ، حتى تكون المسافة من الجدار بنفسه إلى الكنيف خمس عشر ذراعا ، ولا ينظر فى أصل الجدار ، وإنما ينظر فى المسافة .

ورأيته يعجبه أن الجدار إذا كان يرتفع خمس عشر ذراعا أنه يكون سترة ولو كانت المسافة أقل من ذلك ، قال ، إنه إذا لم يكن على هذا الوجه فحسن فى القياس ، لأن الجدار قد يرتفع عن موضع الكنيف ارتفاعا كثيرا ، فلا يحسن أن تنقض صلاة من صلى فوق ذلك الارتفاع لهذا الكنيف ، قال ، وكذلك قيل فى الوادى بين البلدين على ما بينا فى القصر .

مسألة : وقيل خالف بعض أصحابنا فى الخط والسترة ، وقال ، إن الصلاة لا يقطعها شىء ، وليس هى كالحبل الممدود ، وقال أبو محمد ، وقد غلط من قال

منهم بهذا القول ، لما روى عن النبي ﷺ في العصا والخط ، وفي أمره بذلك دليل على أن الصلاة تفسد ببعض ما يمر بين يدى المصلى ، لأن أمره ﷺ لا يخلو من فائدة ، ولما روى عنه ﷺ من طريق آخر ، أنه لا يقطع الصلاة شيء ، فإن صح فليس بناقض للآخر ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام ، إن الصلاة لا يقطعها شيء إلا من أمرتكم بقتاله وصرفه ، وعلى كل حال فإن المار بين يدى المصلى من غير عذر أنه إذا لم يكن ممن يقطع مروره آثم ، والله أعلم .

مسألة ـ وجدتها معلقة في الحاشية :

ويوجد عن محمد بن محبوب أن الكنيف لا يصلى فوقه ولو كان بينه وبين المصلى ستور .

مسألة ـ وإذا صلى الرجل فإنه يستحب له أن يصلى إلى سترة تكون في قبلته ، وأقل ما يكون رفعها ثلاثة أشبار ، ولو كانت في نهاية الدقة إذا أبصرت ، ولو كانت كحد السيف ، وقال من قال ، ولو كانت كالشعرة فهي سترة ، قال : وقد قيل حتى تكون مقدار المسواك ، وقال من قال بقدر الأسلة ، وقال من قال : إذا كانت في الرفع ذراعاً أجزأ ، وقال من قال ، شبر ، وقد قيل : إذا لم يجد سترة فحجر يجعله في قبلته ، فإن لم يجد فيخط خطا .

قال بعضهم : خطًّا مستطيلا أمامه كالعود الموضوع ، وقال بعضهم : يكون خطًّا مستديراً ، وليعرضه أمامه ، فإن صلى ولم يفعل شيئاً من ذلك فلا نقض عليه ما لم يمر شيء يقطع عليه صلاته .

انقضى من الكتاب .

* * *

الباب الخامس

فيما يقطع الصلاة من الممرات وغيرها

وما لا يقطع

قال أبو محمد : الثوب الجنب يقطع الصلاة إذا كان تلقاء وجه المصلى لأقل من خمس عشر ذراعا ، فإن كانت الجنابة فى موضع منه وسترها ببعض الثوب ، وجعل بينه وبين الجنابة طاقاً من الثوب طاهراً فصلاته تامة .

قال أبو الحسن : الثوب الجنب فى قطع الصلاة تفرد به أصحابنا دون غيرهم ، وهم أيضاً مختلفون ، قال محمد بن محبوب : الجنب لا يقطع الصلاة .

مسألة ـ والطفل الصغير لا يقطع الصلاة ولو مر بين يدى المصلى وبين سجوده ، وإذا وطىء الصبى امرأة بالغا ، ثم مر بين يدى المصلى قبل أن يغتسل ولا سترة بينهما فعن أبى عبد الله أنه لا يقطع عليه .

مسألة ـ قال أبو الحسن : لا يقطع الصلاة شىء من الأنعام إلا أن يمر بين يدى المصلى وسجوده ففيه اختلاف ، ومنهم من قال : لا يعيد الصلاة إلا أن تكون بها شىء من النجاسة على بدنها فإنه يقطع عليه .

مسألة ـ أبو سعيد ـ إذا كان بين يدى المصلى والكنيف ساقية ، طول وعبها خمس عشر ذراعا ، وطول المسافة بينهما من أعلا أقل من ذلك فإنه يختلف فى هذا ، فقيل : إنه لا يكون طول الوعبين يعد فى السترة حتى يكون خمس عشر

ذراعا ، وقيل: يحسب الوعبان فى قرار الساقية إلى أعلى فى السترة ، ويجزى فى ذلك إذا كان خمس عشر ذراعا ، وكذلك إذا كان البيت رفعه خمس عشر ذراعا ، وكان الكنيف أسفل ، فبعض يذهب إلى الساقية ، وبعض يذهب إلى رفع البيت، ولعله ، يعجبه قول من قال بالرفع .

مسألة ـ وإذا كان بين يدى المصلى صليب ، معنا أن الصليب والوثن مقطعان للصلاة ، كما يقطع الكلب ، وكذلك ما أشبههما مما يتخذ معبوداً .

مسألة ـ وإذا كان بين المصلى وبين الكنيف أقل من خمس عشر ذراعا قطع عليه صلاته إلا أن يكون بينهما سترتان غير جدار الكنيف المبنى عليه ، ما كانتا إذا كان طولها ثلاثة أشبار ، كل واحد بينهما فرجة ، فإن كانتا لازقتين بعضهما ببعض لم يجز .

قال أبو المؤثر : إذا كان على الكنيف جدار أجزأه سترة واحدة من وراء جدار الكنيف ، إذا كان جدار الكنيف رفعه ثلاثة أشبار .

مسألة ـ وإذا اجتمعت العذرة فى موضع فهى بمنزلة الكنيف ولو لم يتخذ كنيفا فى الأصل، وقيل ، حتى يسمى بالكنيف ، ويتخذ ، وإنما يقطع إلى ثلاث أذرع إذا كانت رطبة على العمد من المصلى ، وقيل ، كانت رطبة أو يابسة ، ولا تفسد إلا أن تمس المصلى وتكون فى موضع صلاته ، وقيل تفسد إلى ثلاث أذرع على العمد ، كانت رطبة أو يابسة .

مسألة ـ وموضع مجتمع مياه البواليع ومجارى الكنيف الذى يجتمع من ماء

العذرة بمنزلة الكنيف ، وقيل ليس بمنزلة الكنيف وهو بمنزلة العذرة ، وإنما يقطع إلى ثلاث أذرع على العمد .

مسألة ـ وإذا كان الكنيف مرتفعا مقدار ثلاثة أشبار أو أكثر وهو فى القبلة وبينهما أقل من خمس عشر ذراعا فإنه يقطع عليه حتى يكون بينهما سترتان ، وقيل ، ينفعه ذلك إذا كان مرتفعا ثلاثة أشبار ، وكان قدامه ، ولم يكن أعلى منه أو أسفل .

مسألة ـ وفى الكنيف إن زال ، فإذا زال حكمه وغسل ولو لم يكبس جازت الصلاة فيه ، فإذا كبس مما كان قليلا أو كثيرا جازت الصلاة فيه .

مسألة ـ وقيل الجنب يقطع ، وقيل لا يقطع ، وأما المرأة الحائض فلا أعلم إلا إذا طهرت من حيضها ، فمعى أنه يلحقها ما قيل فى الجنب .

مسألة ـ فى الثوب النجس إذا كان على وتد فى قبلة المصلى ، فإن كان تلقاء وجهه دون خمس عشر ذراعا فصلاته فاسدة ، فإن كان مرتفعا عن رأسه فصلاته تامة .

مسألة ـ فى علة قطع الصلاة بمرور الكلب والحائض والجنب :

وقد صلى فى بقعة طاهرة ، قيل لموضع النجاسات ، قريب من النجاسة من المصلى شىء يدخل عليه أحكام النجاسة ، ولم نعلم أن أحداً يروى أن النبى ﷺ نهى عن الصلاة فى الحمام ، وفى قارعة الطريق بعد قوله : « جعلت لى الأرض مسجداً وترابها طهوراً » ، مما اعتلوا به فيها ، أنه ممر النجاسة وما يقرب منه ولو صح أنهما نجسان لما كان فى تخصيصهما فائدة ، فمر النجاسة بعينها أوكد .

وقيل عن بعض الصحابة،من يعتلّ فى إبطال الصلاة ، أنها ترفع إلى السماء ، وليست تمر فى الأرض ، فإنما يقطعها محور القلب ويتمها بِرّه .

مسألة ـ تكره الصور من ذوات الأرواح من كل موضع وإذا كانت فى القبلة دون ثلاثة أشبار فى الرفع أفسدت ، وإذا كانت منقطعة الرأس فلا بأس بذلك .

مسألة ـ فى الصبى الذمى ، هل يقطع ؟ قال : معى أنهم تبع لآبائهم فى قطعها .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الرجل الجالس مدبرا به ، أنه سترة ، فإن كان مقبلا فكروه ولا نقض .

مسألة ـ فى الخط يجزى فى بعض قولهم فى الممرات أنه يجزى ، وأما الكنيف فلا يخرج عندى أنه يجزى .

قلت : فما العلة ؟ قال : المار غير الساكن ، والممرات يجزى فيها العود ، مثل المسواك فصاعدا ، والكنيف لا يجزى منه إلا سترة ، تأخذ المصلى كله ، وقيل ، سترتان من حضار أو جدار .

مسألة ـ فى من طرحت عليه الريح ثوبا نجسا ، فإن مس المصلى النجس منه فسدت صلاته ، وإن مسه الطاهر وعزله عن نفسه ولم تمسه النجاسة أو يدخل فى

موضع صلاته فصلاته تامة ، ويدرؤه عن فساد صلاته بما قدر من رجله أو يديه أو بدنه أحب إلىّ إذا صارت النجاسة فى الثوب فى حال يكون حاملا لها فى صلاته فسدت صلاته ، فإن كانت فى الأرض فحكمها غير محمولة ، فصلاته تامة ، وإن كان لا يعرف موضع النجاسة من الثوب فحكمه كله نجس .

مسألة ـ وإن مس ثيابه أو بدنه كلب ، هل تنتقض صلاته ؟ قال : هكذا عندى ، وفى كلب الصيد اختلاف .

مسألة ـ أبو سعيد ـ أن لحم الكلاب والسباع ما سوى المحرمات من القرد والخنازير ، وما أشبه ذلك ، معى أنه لا يفسد الصلاة . إذا كان قدام المصلى على قول من يكره بلا تحريم ، وأما لحم القرد والخنازير ولحم الميتة أعضاء ، فمعى أنه يختلف فى نقض الصلاة فى قربه وبعده ، فقيل بمنزلة الكلاب ، يقطع الصلاة إلى خمس عشر ذراعا ، وقيل ، بمنزلة النجاسة إلى ثلاثة أذرع ، وقيل ، ما لم يمس المصلى .

مسألة ـ فى من لم يعلم أن قدامه خلاء حتى صلى ، فقيل ، عليه البدل إذا كان الخلاء دون خمس عشر ذراعا ، ما لم يكن سترتان ، وقيل ، لا بدل عليه ما لم يعلم حتى صلى .

مسألة ـ وقيل فى بعض القول ، إن النجاسة الرطبة أشد من العذرة اليابسة ، وأن العذرة الرطبة أهون من الميتة .

مسألة ـ أبو سعيد ـ النجاسة قليلها وكثيرها سواء فى قطع الصلاة ، وأنها

تقطع ما دون خمس عشر ذراعا ، كانت رطبة أو يابسة ، وقول ، إن كانت رطبة قطعت ، وإن كانت يابسة لم تقطع فى جميع النجاسات ، ولا تفسد ما لم تمس المصلى ، وقول ، لا تقطع جميع النجاسات رطبة كانت أو يابسة إلا العذرة الرطبة فإنها تقطع ، وقول ، إن العذرة الرطبة تقطع فيما دون ثلاث أذرع ، لا تقطع ماعدا ذلك ، وقيل ، إن الميتة مثل سائر النجاسات ، وقول ، إنها مثل الكلب . انقضت الإضافة .

وعن أبى عبد الله إلى بشير ، وحفظ جابر بن النعمان ، أن طالوت السموءلى سأل هاشم بن غيلان عن الرجل ، ما يقطع صلاته ؟ قال : الصلاة ليست هى حبلا ممدودا ، إنما يصلها بر القلب ، ويقطعها فجوره ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

مسألة ـ إن النار إذا كانت دون سبع عشر ذراعا أنها تقطع على المصلى ، وكذلك القبور أيضا .

وعن محمد بن محبوب ـ أنه لو صلى المصلى وقدامه نار موقدة أو ميتة فذلك يكره له ولا يبلغ به إلى فساد .

مسألة ـ وسألت عن امرأة تصلى قدام الرجل ، والرجل يصلى ، قلت : هل تقطع عليه صلاته ؟ وقلت : وهل لذلك حد ، ثم لا تقطع عليه صلاته ؟

ـ فإذا كان كل واحد منهما يصلى بصلاة نفسه فقد اختلف فى ذلك ، وأكثر القول عندنا أنها لا تقطع عليه صلاته ، ولو كانت من غير ذوات المحارم ، ما لم يمس منها محرما ، وإذا كانا يصليان بصلاة واحدة فقد اختلف فى ذلك ، وأكثر

القول عندنا أنها تقطع عليه صلاة مالم تكن ذات محرم منه .

وقد قيل إن الحد الذى لا يقطع فيه صلاته إذا كانت منه على رأس ست أذرع ، فإذا كانت على أقل من ذلك أفسدت .

مسألة — وعن من كان قائما يصلى ، وحملت الريح ثوبا له نجسا وطرحته على رجليه ، قلت ، هل يرفع رجلا بعد رجل حتى يخرجهما من الثوب ، أو يكبس ، فيخرج الثوب بيده والثوب نجس .

قلت : فما عندى فى ذلك ، فاعلم ، رحمك الله ، أن الثوب إذا كان نجسا فمس المصلى وهو نجس فقد أفسد صلاته ، إذا مسه موضع النجاسة ، وأما إذا مسه الطاهر من الثوب وعزله عن نفسه ولا تمسه نجاسة ولم يكن فى أحكام النجاسة من الثوب داخلة فى موضع صلاته فصلاته تامة ويدرأ عن نفسه فساد الصلاة بما قدر ، أن يرفع رجلا بعد رجل ، أو عزله بيده ، فكل ذلك جائز ، إن عزله بيده أحب إلى ، فإذا صارت النجاسة من الثوب فى حال يكون حاملا لها فى صلاته فقد فسدت صلاته ، وإن كانت النجاسة فى الأرض خارجة من موضع صلاته ، وكان حمله الطاهر من الثوب ، والنجاسة حكمها فى الأرض غير مجهولة فصلاته تامة على هذا ، إذا لم تكن النجاسة فى حدود صلاته ، فإن كان لا يعرف النجاسة فى هذا الثوب أين هى ، ولم يدر ما يمسه من هذا الثوب الطاهر والنجس ، فحكم الثوب كله نجس ، حتى يعلم أنه طاهر ، إذ فيه نجاسة ، لا تعرف أين هى ، فافهم ذلك .

ومنه — وعن رجل يمضى بين يدى المصلى يأثم الماضى بين يديه أم لا ؟ فإن

كان من غير عذر فقد قيل ، إنه يأثم ويستغفر ربه ، وأما القبور فقد قال من قال ، إنها تقطع صلاة المصلى إذا كانت قدامه إلى خمس عشر ذراعا ، وقد قال من قال ، إن ذلك يكره ولا يفسد الصلاة إلا أن يصلى على القبر نفسه ، فإن صلاته مفسدة .

مسألة ـ ولا يقطع صلاة المصلى ممر الكلب والضبع والذئب ولا الأرنب ولا الثعلب إذا كان بينهما سترة ، وإن مر بينه وبين السجود ـ السترة ـ انتقضت صلاته .

قال غيره من جواب أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله .

وسألته عن الرجل يصلى وتكون بين يديه نجاسة ، من دم أو بول ، أو عذرة تحاذى صدره ولا يمسها هو ولا شىء من ثيابه ، وهى بين ركبتيه وبين سجوده ، لا عن يمينه ولا عن شماله ، قال : عليه النقض ، وقال : إذا كانت النجاسة عن يمينه أو عن شماله ولا يمسها بيده ولا شىء من ثيابه أنه لا نقض عليه ، فإذا مسها شىء من ثيابه فعليه النقض .

ومن جوابات أبى سعيد ـ وإن صلى رجل وفى ثوبه بيضة دجاجة ، فهل عليه بأس فى صلاته ؟

ـ فبعض الفقهاء يرى ، أن البيض نجس حتى يغسل ، ففى هذا القول ، فصلاته فاسدة ، ويوجد عن بعض الفقهاء أن من صلى وهو فى ثيابه فلا فساد فى صلاته ، وكذلك يوجد عن أبى الحوارى فى جوابه ، فمن أخذ بهذا القول فهو صواب إن شاء الله .

مسألة ـ وسألت عن رجل يصلى ومرت بين يديه سنورة حاملة فأرة ميتة، قال ، أقول إن عليه النقض إذا مرت بين يديه ، ولم يكن بينها وبينه سترة .

مسألة ـ سألت أبا زياد الوضاح بن عقبة ، ما يقطع الصلاة ؟ قال : الجنب والحائض والذمى والسبع ، فقال محمد بن محبوب : والحمار ، فقلت : وعلى كم يقطع ؟ قال : دون سبع عشر ذراعا .

مسألة ـ قال أبو الحوارى : فيما يوجد عن من صلى وقدامه بول أو عذرة أو ميتة ، أو ثوب نجس فصلاته فاسدة ، وإن لم يكن علم بذلك فلا بأس وصلاته تامة ، ويكره له .

ومن غيره ـ قال أبو بكر الموصلى فى المرأة تمر بين يدى الرجل وهو يصلى، إنها لا تقطع عليه صلاته إلا أن تكون حائضا أو جنبا ، قال : قلت لأبى بكر ، فإنى لا أدرى حائضا أم طاهرا ؟ قال : لا تقطع .

من الكتاب :

* * *

الباب السادس

فى الكلام والإشارة والإيماء فى الصلاة

وإذا استأذن رجل على رجل وهو فى الصلاة فأحب أن يدخل ، فسبح له ، فلا بأس .

مسألة ـ من قال فى الصلاة الحمد لله واستغفر الله ، وصدق الله ، وأشباه ذلك انتقضت صلاته وإن كان ناسيا ، قال أبو معاوية : من قال الحمد لله فلا أرى عليه بأسا ، وأما إن قال أستغفر الله فعليه النقض ، وأما إن قال صدق الله فقد اختلف فى ذلك ، وأحب إلى أن يعيد .

وعن أنس أن رسول الله ﷺ أتى بنى عصية ورعل وذكوان ولحيان ، وزعموا أنهم قد أسلموا واستمدوا على قومهم ، فأمدهم سبعين رجلا من الأنصار ، فلما بلغوا بئر معونة غدروا بهم وقتلوهم ، فبلغ ذلك إلى رسول الله ﷺ ، [فمكث] شهرا سرا فى صلاة الصبح يدعو عليهم ، وبلغنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يقنت قبلها أو بعدها .

قال أبو الحسن : يروى عن ابن مسعود أنه قال ، لم يقنت رسول الله ﷺ فى شىء من الصلوات ، وكان إذا حارب قنت فى الصلاة .

قال بعضهم : قنت رسول الله ﷺ فى صلاة الغداة ثلاثين ليلة ، يدعو عليهم ،

على حى من بنى سليم ، ثم تركه ، وقيل ، كان يقنت حتى نزلت : ليس لك من الأمر شىء . الآية ، فترك القنوت .

وهذه الأحاديث تدل على أن القنوت كان دعاء منه على القوم الذين قتلوا الأنصار ، ثم ترك ، إن كان كذلك ، ولم يتم على قنوت ، ولا كان ابتدأ بقنوت ، والقنوت كلام ، وقد نهى عن الكلام فى الصلاة ، وقال لأعرابى : صلاتنا هذه لا يصلح فيها شىء من كلام الآدميين .

وعن أبى هريرة ، أول من قنت علىّ ، يدعو على معاوية ، فبلغ ذلك معاوية فقنت يدعو على علىّ ، فأخذ أهل العراق من علىّ ، وأخذ أهل الشام من معاوية .

مسألة — فى من ينعس فى صلاته فينتبه وهو يتكلم بغير القرآن ، فقال ، إن تكلم بغير ما هو فيه مما تجوز له الصلاة فعليه سجدة الوهم ، وإن تكلم بغير ذلك أعاد الصلاة .

ومن غيره — وذلك عندى إذا استيقن أنه تكلم ، كان ذلك فى نومه أو يقظته ، وأما إن كان ذلك حلماً رآه على وجه الرؤيا فمعى أنه قد قيل ، لا يفسد ذلك صلاته حتى يستيقن أنه قد قال ذلك .

مسألة — فى الإمام إذا سها ، فقيل ، لمن خلفه أن يسبح له فى أى حال كان ، وكان بعض لا يجيز ذلك ، ويجهر له بما هو فيه ، ومعى أن بعضا يقول ، إذا تكلم بشىء من ذلك من ذكر الله ، من قوله ، الحمدلله وسبحان الله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، لا بأس بذلك على التعمد لمعنى الذكر ، وقيل ، لا يجوز ذلك إلا لمعنى ما يذكر به الإمام .

مسألة ـ من الكتاب وجدناها فى غير موضعها فنقلناها هاهنا ، وهو موضعها:

وقد جاء الأثر ، أنه كان فى بدء الإسلام يجوز الكلام فى الصلاة ، ويعملون فيها بغير معانيها ، حتى أنزل الله عز وجل آية الخشوع فيما قيل ، فقدم إليهم النبى ﷺ ، وما قد رآهم بعد ذلك يفعلون ما كانوا يفعلون من الكلام والعمل ، فقال، إن الله قد قدم فيه ومفعه، وكان ذلك المعنى المنسوخ فيما مضى فلمعنى هذا ثبت وكان فى قول أصحابنا أن الدعاء يفسد الصلاة ، وأن قليله وكثيره بمنزلة القنوت .

مسألة ـ قال أبو عبد الله محمد بن محبوب فى الرجل يكون فى الصلاة فيعطس، قال، يقول، الحمد لله سرًّا فى نفسه ، فإن رجع عطس فيقول ، الحمد لله ولا يجهر بها. انقضت الإضافة .

ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله : ومن ذكر وهو يتشهد أو هو يدعو ، وهو فى التحيات الأولى ، فقال ، أستغفر الله قال : قول عليه النقض، وإن كان استغفاره فى دعائه وهو يرى أنه قضى الصلاة فلا نقض عليه وتم صلاته.

ومنه ـ مسألة ـ قال : فإن قلت : لا إله إلا الله ، إذا وهم الإمام فى صلاته ، أعيد الصلاة ؟ قال : قل سبحان الله .

قلت : فرجل كان فى الصلاة ، فقال : أستغفر الله وجهر بذلك القول ، أيعيد الصلاة ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان إماما ، أيعيد الذين خلفه صلاتهم ؟ قال : نعم ، لأنه انتقضت صلاته ، ثم أتم بهم الصلاة وقد انتقضت صلاته ، وعليه وعليهم النقض .

من الكتاب ـ

* * *

الباب السابع

فى التبسم والضحك فى الصلاة

الأشراف ـ أكثر أهل العلم لا يرون التبسم يقطع الصلاة ، وأجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة قال ابن سيرين: لا أرى التبسم إلا ضحكا .

قال أبو سعيد : فى قول أصحابنا إن الضحك يفسد الصلاة ، والتبسم ضحك، قال الله تعالى : « فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً من قولها » .

انقضت الإضافة .

مسألة ـ فى من كان يصلى ، ثم قهقه فى صلاته النافلة ، قلت : هل ينتقض وضوؤه ؟ فقد قيل ذلك ، أنه ينتقض .

مسألة ـ وحفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد بن أبى على، أنه إن ضحك المصلى فى صلاته ما دون القهقهة وكشر الأسنان فلا نقض عليه فى صلاته ولا وضوئه .

مسألة ـ ومن غير الكتاب ـ

وعن رجل عرض له ضحك ، فأمسك عن الصلاة ، فبقى لا يضحك ولا يصلى حتى ذهب منه الضحك ، ثم مضى فى صلاته ولم يضحك ولم يبتسم ، أنه لا بأس عليه ما لم يضحك ولم يبتسم .

قلت : فإن بقى ممسكا من الصلاة واقفا فيها ؟ قال : لا بأس عليه .

مسألة ـ أبو الحسن ـ ومن ضحك فى صلاته انتقضت ، وإن قهقه انتقضت وانتقض وضوؤه .

وروى أن أعمى دخل المسجد ورسول الله ﷺ يصلى بأصحابه ، فصرع ، فوقع فى بئر ، فضحك من كان خلف رسول الله ﷺ ، وقيل : إنه عمار بن ياسر ، فأمر النبى ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة .

* ☆ *

البَابُ الثَّامِنُ

فى البكاء فى الصلاة

الإضافة من غير الكتاب ، ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله :

ومن بكى فى الصلاة على ميت فليس عليه نقض إلا أن يكون حزنا على أحد فعليه النقض .

ومن جوابات الشيخ أبى الحسن :ومن بكى فى الصلاة على ميت نقض ، ومن بكى من خوف الله فلا نقض عليه .

ومنه ـ ومن تنشج أو بكى خوفا من الله فلا نقض عليه ، وإن بكى لغير ذلك نقض ، ومن خرجت منه دموع فمشها فى ثوبه إذا خاف أن تدخل فمه أو تشغله فلا بأس ، وأما إن تنشج لغير ذلك أو بكى على الميت فقيل عليه النقض .

مسألة ـ قال أبو عبد الله : إذا تنشج بحيث يسمعه من خلفه نقض .

ومن غيره : قلت له : فإن تنشج أو تنحنح لغير معنى أو حك رأسه لغير معنى ، أيكون هذا من العبث ؟ قال : نعم ، وهو أهون من العبث ، لعله العمل ، والتنشج أشد ، وأخاف أن يكون عملا .

ومن غيره : مسألة ـ وسألته عن رجل غلبه البكاء فى الصلاة بغير أمر

الآخرة ولم يستطع إمساكه ، هل تتم صلاته ؟ قال : معى أنه قد قيل ، إذا غلبه البكاء أن صلاته تامة ولو كان فى غير أمر الآخرة .

قلت له : ومعك أنه قيل ، إذا غلبه ، أعليه النقض ؟ قال : لا أعلم ذلك .

ـ من الكتاب :

* * *

الباب التاسع

فى البزاق والنخاع والمخاط وما يخرج من الفم والأنف فى الصلاة

والمصلى يبزق عن شماله وتحت قدميه ، قال أبو معاوية عزان بن الصقر رحمه الله : إذا وجد المصلى النخاعة بزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، يحفر له تحت قدمه ثم يبزق ، ثم يدفنه بقدمه ، وقال : يحفر مرة بعد مرة حتى يكون موضعها يستر نخاعته إذا دفنها ، وله وهو فى الصلاة ، ولا يبزق عن يمينه ولا عن أمامه ، فإن فعل فلا نقض عليه ، ويتفل عن يساره ، وله إن دفنها أن يعرض بوجهه .

مسألة ـ قال أبو على : من وجد فى صلاته ريحا أو تجشأ ، وإن ترك ذلك عناه ووجد أذى فلا بأس عليه .

مسألة ـ قال أبو عبـــد الله : إذا اجتلب الجشى نقض ، فإن جاءه ذلك فلا بأس عليه .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى المصلى إذا كثر به البزاق فى الصلاة فأراد بزقه فإنه يسلخ ذلك من فيه سلخا ولا يتفلها تفلا ، فإن تفلها مع أنه إذا كان يقدر على إخراجها بغير التفل أخرجها عند التفل على معنى العبث ، وإذا ثبت من طريق معنى العبث لم يبعد عندى معنى الاختلاف على المصلى .

مسألة ـ فى من يجيئه البزاق فى الصلاة ، قال ، يسرطه ، لأنه أقل الحركات عندى إن كان مما يجوز سرطه ، وإلا فيخليه على شفتيه ويدعه حياله ولا يمثه بثوبه ، فإن ، قيل عليه البدل .

قلت : فإن مثه بثوبه ؟ قال : إذا خرج مخرج العمل كان عليه البدل عندى فى النسيان ، والذكر ، قلت : فهذا عبث أم عمل ؟ قال : الله أعلم ، فيشبه العبث أكثر من العمل .

وقال محمد بن محبوب : من كان قائما فى الصلاة فبزق عن يمينه أو بين يديه فلا نقض عليه .

مسألة ـ فى من قعد لنخاعة قذفها فى نعله ، ثم قام ، قال: إن أمكن ألا يقذفها وهو قائم فليفعل،وإلا فأحب أن يكب على نعله ، يأخذها ، يقذف فيها وهو قائم، ثم يردها مكانها ، وإن لم يفعل وقعد لها فلا بأس .

انقضت الإضافة .

من غير الكتاب ـ مسألة ـ من جـــواب أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وسألته عن الرجل يجد النخاعة وهو فى الصلاة ، ويبزق ، فقال ، يبزق تحت قدمه اليسرى ويحفر بقدمه ، ثم يبزق ، ثم يدفنه بقدمه .

قلت : أيحفر مرة واحدة ، أم مرة بعد مرة ؟ قال : يحفر مرة بعد مرة حتى يكون موضع يستر نخاعته إذا دفنها .

قلت له : فهل له أن يدفنها وهو فى الصلاة ؟ قال : نعم .

قلت : فيبزق عن يمينه أو قدامه ؟ قال لا .

قلت : فإن فعل ؟ قال : لا نقض عليه .

قلت له : أفيتفلها ؟ قال : نعم يتفلها عن يساره .

قلت له : فإن سرطها وقد صارت على لسانه ؟ قال : عليه النقض .

قلت له : أله أن يرفع نعله إليه بيده ويبزق فيها ، ثم يضعها ؟ قال : نعم .

قلت له : فيرده إليها ، لعله ، على نعله الأخرى ؟ قال : لا .

مسألة — ومن غيره — وسألته عن الرجل يكون فى الصلاة فى المسجد فأتته النخاعة وهو قائم فيقعد فيقذفها فى نعله ، ثم يرجع فيقوم ؟

قال : إن كان أمكن له أن يقذفها وهو قائم فليفعل ، وإن لم يمكن له ذلك فأحب إلى أن يكب على نعله فيأخذها ، ثم يقذف النخاعة فيها وهو قائم ، ثم يردها مكانها .

قلت له : فإن لم يفعل ذلك وقعد بها ؟ قال : لا بأس إن شاء الله .

ومن غيره — وسألت أبا إبراهيم ، هل يجوز للمصلى إذا جاءته النخاعة إلى البزاقة وهو قائم ، أن يخر فيبزقها ثم يقوم ؟ قال : نعم ، يجوز له على قول أبى معاوية ، أن يخر فيجذب نعله العليا فيبزق على السفلى ، ثم يلقى النعل على النعل الثانية السفلى ، وقال : ارخص من هذا أن يخر فيحفر لبزاقته فيبزقها ثم يدفنها ، وقال بعضهم ، يحفر لها ولا يدفنها ، وقال بعض من ذهب إلى التشديد : يحفر قبل أن يدخل فى الصلاة ، وهو أحب إلى .

مسألة ـ قال أبو عبد الله ، قال أبو على : إذا قلع الرجل من صدره النخاعة حتى تكون على لسانه ، ويكون على اقتدار من لفظها فأساغها وهو فى الصلاة ، فإن صلاته تفسد .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن : وإن أساغ المصلى طعاما فى فيه والنخاعة بعد أن ظهرت على لسانه ، وصار على مقدرة من لفظها فعليه النقض ، وإن كان فى فيه طعام أو لفظة فيحطها على شفتيه بلسانه .

مسألة ـ والذى تجيئه نخاعة فى الصلاة أو مخاط ، يكبس يبزق فى نعله ، أو فى الأرض ، ويكره أن يبزق فى نعله ويضعها على الأخرى حتى تنقضى الصلاة إلا أن يردها كما كانت ، أو يبزق تحت قدمه اليسرى ، أو فى ثوبه فلا بأس ، وأما المخاط إنما يمث المصلى منه ما يخرج ولا يتعمد لقلع ما لا يخرج .

ومن جامع ابن جعفر ـ ومن جاءته نخاعة أو مخاط أو بزاق فكبس فتمخط فى نعله أو فى الأرض ، أو على حصير ، وأمكنه أن يرفعه ويبزق تحته فلا بأس .

ومن غيره ـ قال محمد بن المسبح : إن تقدم موضع سجوده نقض ، وان تأخر حتى يسجد موضع قدميه نقض ، هكذا قال محمد بن محبوب ، رحمه الله .

ومن غيره ـ وقيل ، إن تقدم فى صلاته أوتأخر بقدر خمس خطوات فلانقض عليه ، ولا يكون عليه أكثر من ذلك . لأن هذا يخرج فى أمر الصلاة .

ومن الكتاب :

* * *

الباب العاشر

العمل فى الصلاة، وما يجوز منه وما لا يجوز

وإن استرخى الإزار حتى تظهر العورة ابتدأ الصلاة ، والعورة الفرج ، مثل القضيب وما أشبهه من المرأة ، وإن انحل إزاره قليلا يتماسك تركه .

قال أبو المؤثر : لا يرفعه حتى يخاف سقوطه ، فإن أمسكه وهو مسترخ فلا أرى ذلك .

مسألة ـ ومن كان يصلى فوضع عليه ثوب نجس فليطرحه عنه ويبنى على صلاته ، قال أبو الحسن ، إن مسه ثوب نجس لم تتم صلاته ، كان مسه قليلا أو كثيرا .

مسألة ـ ومن كان فى ردائه رطوبة فرفعه عن التراب أو كان فى إزاره فأرخى الرداء على الإزار ليتقى التراب عنه فهذا مما يكره فى الصلاة ولا نقض فيه عليه .

مسألة ـ رجل يصلى والبعوض يأكل رجليه ، أله أن يمسح رجلا على الأخرى ؟

ـ فلا يفعل ، قال أبو معاوية: إن كان يعنيه من ذلك شىء يشغله من صلاته فليمسح ، وإن لم يشغله فلا يفعل .

مسألة ـ فى الذى يتثاءب فى الصلاة، أله أن يضع كفه على فيه؟ قال: قد قيل له ذلك على الإطلاق ، وقيل ، من تثاءب فى الصلاة فليجعل يده اليسرى على فيه ،

وقيل ، ليس له ، ويشد بين فكيه ، وقيل ، إنما له أن يجعل من يده اليسرى ظاهرها ولا يجعل باطنها ، ويعجبنى أن يشد فكيه فى التثاؤب إن أمكنه ، وإن لم يمكنه وجعل يده على فيه جاز له ذلك عندى .

مسألة — فى من أجحفت به فى الصلاة عقرب ، قبضها لينظر ما هى . قال ، أرجو ألا فساد عليه إن شاء الله ، لأنهم قالوا ، يدرأ المصلى عن نفسه ما استطاع بغير علاج يشغله ، فإن لم يشتغل هذا بذلك عن صلاته فلا فساد عليه .

مسألة — الحسن بن أحمد فى المصلى إذا طعنته سلاة ، أله أن يخرجها ويبنى على صلاته ؟

— فإن كانت تشغله أخرجها وبنى عليها ، وإن لم تكن تشغله فعليه الإعادة إذا خرج مخرج العمل فى الصلاة .

مسألة — أبو معاوية — فى من وقع عليه ذباب ، أو على عينيه فى الصلاة ، أله أن يطردها بيده ؟ قال : إذا كان يشغله عن صلاته طرده بما شاء ، فإن غمض عينيه ولم يخف أن يشغله ، أعليه نقض ؟ قال : لا ، فإن وقع على أنفه ونفخه فالنقض أحب إلىّ .

قلت : فإن وقع على ثيابه ؟ قال : يطرده عن بدنه إذا خاف أن يدميه فيشغله ، قال : إذا أراد أن يطرده أهوى يده مسحا ، ولا يضربه بيده ، فإن ضربه بيده أو مسحه كان عليه النقض ، قتله أو لم يقتله .

مسألة : قد جاء الأثر ، أنه كان فى بدء الإسلام يجوز الكلام فى الصلاة

ويعملون فيها بغير معانيها ، حتى أنزل الله عز وجل آية الخشوع فيما قيل ، فقدم إليهم النبي ﷺ وقد رآهم بعد ذلك يفعلون ما كانوا يفعلون من الكلام والعمل ، فقال ، إن الله قدم فيه ومنعه ، فكان ذلك بمعنى المنسوخ فيما مضى ، فلمعنى هذا أن ثبت فى قول أصحابنا أن الدعاء يفسد الصلاة ، وأن قليله ككثيره ، وهو بمنزلة القنوت .

مسألة ـ فى من خرج من ضرسه شىء من الطعام مثل حبة ذرة أو دخن أو أقل أو أكثر وهو فى الصلاة ، ثم عزقها ، قال : تنتقض صلاته .

قال أبو الحوارى : إن عزقها متعمدا نقضت صلاته ، قال غيره : ومعى أنه لو قيل لو تعمد لعزقها لم تفسد صلاته ، لأن ذلك بمنزلة العبث لا العمل .

قلت : فإن كان بين أسنانه شىء من الطعام فابتلعه ؟ قال : لا يضره ذلك .

مسألة ـ فى المصلى إذا سال من منخريه مخاط حتى دخل فمه فسرطه ، فإن صلاته منتقضة ، وكذلك لو فعل فى صيامه لانتقض صيامه ، قال ولو كان الريق هو الغالب ، لأنه لم يجىء مع البزاق من حيث يجىء ، وإنما دخل من خارج ، فإن كان مغلوبا ففيه اختلاف .

مسألة ـ الأشراف ـ أجمع على أن من أكل أو شرب فى صلاته الفرض عامدا عليه الإعادة ، واختلف فى الناسى غلطا ، تتم صلاته ويسجد لسهوه ـ أصحاب الرأى ، فيستأنف ـ أبو سعيد ـ هما عملان لا يختلف فيهما أنهما من غير معانى الصلاة ويفسدان على العمد ، وأكثر ذلك عندى فى العمد والنسيان ، وهو أقرب

إلى فى حال لا بد للمصلى من إحياء نفسه بذلك ، فقيل ، ويعجبنى إن كان يدرك الوقت ابتدأ ، وإن خاف فوت الوقت بنى ـ انقضى .

ـ فى المصلى إذا سال من منخريه مخاط حتى دخل فمه فسرطه فإن صلاته منتقضة ، وكذلك لو فعل فى صيامه لا ينتقض صيامه ، لعله ، تنتقض صلاته .

قال : ولو كان الريق هو الغالب لأنه يجىء مع البزاق من حيث يجىء ، وإنما دخل من خارج ، فإن كان مغلوبا ففيه اختلاف .

الإضافة من غير الكتاب ـ من جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله :

قلت له : فرجل وجد فى فمه لفظة وهو فى الصلاة ؟ قال : عليه النقض ، قلت : فإن أدخل يده فى أنفه أو فى أذنه وقد انتحى به أو لم ينتح فأدخل إصبعه ؟ قال : إذا كان نحاه يخاف أن يشغله عن صلاته فله أن يحك أنفه وأذنه ، ويدخل يده فى أنفه أو أذنه ، وإن كان لا يشغله ذلك عن الصلاة فلا أحب شيئا من ذلك ، قلت : فإن فعل ؟ ـ فلا نقض عليه .

مسألة ـ وسألته عن من وقع عليه ذباب وهو فى الصلاة ، أيطرده بيده ؟ قال : إن كان يشغله عن صلاته طرده .

قلت له : فإن وقع على عينيه فغمض عينيه ليطرده بذلك ؟ قال : إذا خاف أن يشغله عن صلاته طرده بما شاء .

قلت له : فإن غمض عينيه ولم يخف أن يشغله عن صلاته ، أترى عليه نقضا ؟ قال : لا .

قلت له : فإن وقع على أنفه ليطرده ؟ قال : هو معى نفخ ، والنفخ عمل ، والنقض أحب إلى ، وكذلك إذا خاف أن يدميه ، أن له أن يطرده .

قلت له : فإن رجع ووقع مرة ثانية ؟ قال : يطرده عن بدنه إن خاف أن يدميه أو يشغله عن صلاته ، وقال ، إذا أراد أن يطرده أهوى بيده ومسحها ولا يضربه ، فإن ضربه ولم يمسحه كان عليه النقض ، قتله ، أو لم يقتله ، فإذا مسح بيده يده فلا نقض عليه ، قتله أو لم يقتله . قال : وإذا أجحفت به الحية والعقرب وهو يصلى ؟ — أنه يقتلها ويمضى على صلاته ، ما لم يدبر بالقبلة ، فإذا أدبر بالقبلة ابتدأ الصلاة .

مسألة — وعن رجل يصلى واستأذن رجل آخر على الباب ، أيسعه أن يسبح له ويجهر بذلك . ليعلم الرجل أنه فى الصلاة ، والمرأة إن كانت هى تصلى ، كيف تصنع ؟ قال : المرأة تصفق بيديها ، والرجل يسبح .

مسألة — ومن جوابات أبى سعيد — وفى من يصلى وقد غطى وجهه أو شيئا منه أو لحيته أو فاه متعمدا أو ناسيا ، فى كثير من صلاته أو قليل ، قلت ، فما حال صلاته ؟

— فأما الذى غطى وجهه كله أو الأكثر منه فى حد من صلاته عامدا أو ناسيا ، فأما العمد فعليه الإعادة عندى ، وأما فى النسيان أخاف عليه ، وأما تغطية فمه عمدا فقد قيل عليه النقض ، وقيل ، لا نقض ، والنقض أحب إلى ، والنسيان فى مثل هذا يشبه العمد .

مسألة ـ قال أبو الحسن رحمه الله ، فى من صلى بتلثيمة ، فإن كان متعمدا للتلثيم فى صلاته ، قال من قال ، عليه النقض ، وأما إن كان سها أو نسى فحين ذكر نزع الثوب عن تلثيمه فلا نقض عليه .

مسألة ـ قلت: ومن لم يقلد عمامته وحلقه وهو يصلى، يجب عليه فى صلاته شىء أم لا ؟ وإن ذكر ذلك وهو فى الصلاة فنشر من عمامته من أعلى رأسه طرفا فألواه فى عنقه ، تنتقض صلاته أم لا ؟

ـ فإن كان جاهلا أو ناسيا وصلى على ذلك فقد تمت صلاته ، وإن أراد خلاف السنة فى ذلك، فقد قال بعض ، إن عليه الإعادة ، وبعض لم ير عليه إعادة، وقد قيل ذلك ، وقد قال بعض : إذا أراد بذلك مصالح صلاته فظن أن ذلك يلزمه فعله فلا إعادة عليه ، وأنا أحب أن يعيد صلاته .

ومن حك دبره من فوق الثوب وهو يصلى انتقضت صلاته ووضوؤه أم لا ؟ وكذلك ثقب قضيبه إذا انتخا فحكه من فوق الثوب وهو يصلى، فى ذلك نقض أم لا ؟

ـ فلا نقض عليه فى ذلك وصلاته ووضوؤه تام إن شاء الله ، إن كان ذلك من عذر .

وقلت : فى من انتخا ظهره أو بين يديه وهو يصلى ، فرد يده إلى خلفه إلى أقصى ما ينال فحكه وهو يصلى ، أعليه نقض فى ذلك أم لا ؟

ـ فلا نقض عليه فى ذلك إن شاء الله ، إن كان ذلك من عذر .

ومن كتاب أبى معاوية ـ مسألة : وقال من تمطى فى الصلاة متعمدا فعليه النقض وإن كان ناسيا .

ومن الإضافة ـ قلت : هل يجوز للمصلى أن يتقدم ثلاث خطوات أو يتأخر ثلاث خطوات، أو خطوتين ؟ قال ، فأما ما يجوز له من ذلك فى الأثر، أنه يتقدم ويتأخر فى مصالح صلاته الخطوة والخطوتين إذا كان ذلك فى مصالح صلاته، وقد عرفت على معنى ما عرفته عن الشيخ أبى الحسن رحمه الله أنه إلى خمس خطوات ، أو إلى قدر خمس خطوات ، ولم تستبعد إلى ذلك ولم يستفحش ، وكان معنى قوله ، أو أبعد من هذا أو أكثر فأحسن ، ومعنا أنه ما كان من مصالح صلاته ولم يخرج من حال الصلاة فلا نقض عليه ، لأنه قد جاء الأثر ، أن الإمام إذا فسدت صلاته بوجه من الوجوه قدم غيره ، أتم بالناس الصلاة . وقد جاء تفسير الأثر أن المتقدم يتقدم فى أى الصفوف ، كان من الصف الأول والثانى أو الآخر ، أرأيت أن لو كان فى الصف الآخر من مسجد أزكى يوما جامعا وقد امتلأ المسجد صفوفا ، هل كان هناك أكثر من خمس خطوات ، ولم يكن على هذا ضرورة إلى هذا دون غيره ، وكذلك قد أجازوا للداخل فى الصلاة أن يجر من كان على يمين الإمام فى الصلاة أو رجلا من الصف ، أرأيت لو جره أكثر من خمس خطوات ، فذا وأمثاله مما يثبت فى الأثر من المشى فى الصلاة لمصالح غير ما مضطر إليها الماشى فى صلاته ، فحال الضرورات عندى آكد .

ومن جواب أبى عبد الله ـ وعن رجل حرك خاتمه إلى الإبهام من أصابعه فى الصلاة من يده التى خاتمه فيها وهو فى الصلاة ، وقال : لا تفسد عليه صلاته إذا حرك خاتمه بإصبعه هذا ، وأما إذا حركه بيده الأخرى أو بإصبع منها نقض ذلك صلاته .

مسألة ـ عن أبى الحسن ـ قلت : فإن حرك الذى فى يده فى الصلاة بيده التى هو فيها ؟ قال : معى ، أنه قد قيل أنه قد أساء ولا نقض عليه .

ومن جوابات الشيخ أبى سعيد أيضا ـ مسألة :

رجل يصلى فانكشف الثوب عن صدره وهو راكع ، ولم يرتد به ويثبت ، حتى يمسكه بإحدى يديه فى ركوعه ، ولم يستمسك ؟ ـ فإن أمسكه بإحدى يديه جاز له ، لأن ذلك من مصالح صلاته .

قلت : فإن لم يستمسك عن صدره حتى يستوى قائما أو دون ذلك ؟ فعندى ، ذلك يثبت كيفما يفعل من عنى بذلك .

وهل عليه فى صلاته نقض ، وقلت : كذلك إن انكشف عن صدره ، وهو راكع فلم يرده حتى سجد وقام ، هل تنتقض صلاته ؟

ـ فإذا انكشف صدره من الثوب ولم يرده حتى جاوز حدا وهو منكشف الصدر لا لباس عليه فسدت صلاته ، وإن رده قبل أن يجاوز الحد فصلاته تامة إذا أتم الحد وهو لابس ، إذا سبح تسبيحة وهو لابس فقد أتم الحد .

مسألة ـ ومن لم يغط سرته وهو يصلى ، أعليه نقض صلاته أم لا ؟

ـ فقد قيل عليه نقض صلاته ، وقيل ، لا نقض عليه .

مسألة ـ وعن المنكبين والعضدين والمرفقين إذا لم يتغطيا فى الصلاة ، قلت : أينتقض ذلك الصلاة أم لا ؟

ـ فأما المنكبان فقد قيل، إذا لم يتغطيا مع الكتفين فسدت الصلاة ، لأنهما مجرى الكتفين، وهو الذى نحبه ، وأما المتفان فقد قيل أيضاً ، إذا لم يسترهما فسدت صلاته ، وقيل ، لا تفسد ، وهو أحب إلينا أنها لاتفسد ، وأما العضدان والمرفقان فلا نعلم أحدا قال بتغطية ذلك ، فإن فعل فحسن ، وإن لم يفعل لم يلزمه شىء معنا .

مسألة ـ من جوابات أبى معاوية ـ

وسأل عن رجل يغمض وهو فى الصلاة ، وهو فى القراءة ، قال : أكره له ذلك ولا نقض عليه ، قيل له ، فإن غمض فى الركوع والسجود ، قال : أكره أيضا له ذلك ، ولا نقض عليه ، وقال ، من قلب الحصا فى صلاته نقض .

مسألة ـ وقال : من تلثم فى الصلاة انتقضت صلاته ، ثم رأيته رجع عن ذلك القول ، وقال ، الله أعلم إذا تلثم فى صلاته تنتقض أم لا .

من الكتاب :

* * *

الباب الحادي عشر

فى العمل والعبث فى الصلاة

ومن أدخل يده فى أنفه فمن ابن محبوب لا نقض عليه .

مسألة ـ ومن ضم طرفى الرداء أو أحدهما من منكبيه فرفعهما ووضعهما ، وقد كانا مستمسكين عبثا منه ، أو نظر عمدا حتى نظر عن يمينه وشماله ، أو فى كتاب بين يديه ، أو عض بأسنانه على شفتيه فى خارجهما متعمدا ففى كل هذا عن ابن محبوب ، وأحسب أنه لا نقض عليه ، وغيره يرى النقض فيه .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله : من ذكر شيئا من أمر الدنيا وهو ـ لعله فى صلاته ـ فسها حتى سكت عن القراءة من أجله ، ثم ذكر ورجع يقرأ فلا نقض عليه ، وكذلك لو تأمل حسابا بقلبه وألفه وجمعه حتى عرف مبلغه ولم يشغله ذلك عن صلاته فلا نقض عليه ، وإن حسبه بيده فعليه النقض ، وكذلك إن كان فى يده خاتم فظن أنه قد ذهب فهوى بيده إليه فوجده فحركه فلا نقض عليه ، وهو بمنزلة من يجر ثوبه ، قيل ، أليس تراه طالبا ؟ قال : لا نقض عليه .

مسألة ـ ومن قعد فى موضع سجوده وشغله شىء فله إخراجه بيده حتى يسجد ، وهو عمل فى الصلاة .

مسألة ـ ومن رفع رأسه من سجوده ، ثم أقعى ساعة ولم ينتصب قائما من غير علة ولا معنى فلا نقض عليه .

مسألة ـ ومن قام من سجوده فعلق بحاجبه لفظة أو حصاة وأشباه ذلك ،

فرفع جلد حاجبه ، أراد سقوط ذلك من الحاجب فسقط فقد انتقضت صلاته ، وإن لم يسقط فلا نقض عليه .

وعن أبى الحسن ، لا نقض عليه إذا كان مما يخاف أن يدخل فى عينه ويؤذيه ، أو يشغله عن صلاته ، فأما إن كان عبثا فالعبث على قول ينقض ، وقول يكره ولا ينقض ، وكذلك إن كان فى يده أو ثوبه .

مسألة ـ فى من وضع قدمه على الأخرى فعليه النقض إذا كان متعمدا .

قال أبو معاوية : لا أرى عليه نقضا وإن كان متعمدا لذلك .

مسألة ـ فى من شك أنه لم يسجد فمس جبينه فإذا فيه تراب ، هل تنتقض صلاته ؟ قال : لا .

مسألة ـ وعن محمد بن محبوب فى الرجل يبل شفته بلسانه إذا جفت ، فلم ير بذلك بأسا إذا كان ذلك صلاحا لصلاته .

مسألة ـ موسى بن على ـ قال : رأيت رجلا معنا بأزكى فى ظهره علة ، وكان ربما ضرب ظهره بيده يتفرج بذلك ، فرأيته يضرب ظهره بيده وهو فى الصلاة وأخبرت موسى بن على رحمه الله بفعله ، قال : إذا كان ذلك من علة فلا بأس .

مسألة ـ قال محمد بن جعفر : سألت سليمان بن الحكم عن من يصلى فتقع حمائل سيفه عن عنقه وهو قائم حتى يقع . قال : يأخذه من على الأرض ويرده على عنقه .

مسألة ـ وقال من قلب الحصا فى صلاته انتقضت ، وقال أبو معاوية ، بلغنا أن رجلا من الفقهاء مر برجل وهو يقلب الحصا فى صلاته ، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ، ولم يبلغنا أنه أمره بالنقض ، والله أعلم .

قال أبو معاوية ، عليه سجدتا الوهم .

مسألة ـ من غير الكتاب ـ من جوابات أبى سعيد ، فى من آلمه البول فى الصلاة ، فوضع يده على ذكره من فوق الثوب ، قال :معى ، أنه إن كان يستعين بذلك على مصالح صلاته من غير معالجة فأرجو أن له ذلك على ما يشبه فى غيره .

قلت : ولو أمسكه إمساكا ؟ قال : كله سواء .

مسألة ـ وفى الأثر : أن للمصلى أن يتقدم ويتأخر فى مصالح صلاته ، الخطوة والخطوتين أو قدر ذلك من قول أبى الحسن،أنه إلى خمس أو قدرها ، ولم يستبعد ذلك ، وكان معنى قوله أبعد من ذلك فأحسن ، ومعى ، أنه ما كان من مصالح صلاته ولم يخرج من حالها فلا يضيق عليه ذلك لمجىء الأثر بجواز تقديم إمام يتم الصلاة إذا فسدت صلاة الإمام .

مسألة ـ فى من أخرج ثوبه من على رأسه مخافة أن يصيب الدهن ، أو رفعه لئلا يقع فى التراب ، قال : هذا من كف الثوب ، قال،وقد يوجد عن النبى ﷺ أنه قال ، من اتقى عن ثوبه فى الصلاة فما لله اكتساه .

انتقضت الإضافة .

ومن جوابات الشيخ أبى سعيد ـ وأما الذى تقع أصابعه أو بعض أعضائه

وهو فى الصلاة ، فأما إذا كان متعمداً لذلك فصلاته فاسدة ، وأما على النسيان ففى ذلك اختلاف ، وأحب أن يعيد على حال، وأما إن فعل ذلك فى الإقامة والتوجيه فلا إعادة عليه ، وذلك مكروه له ، وكذلك إن فعل ذلك بعد قراءة التحيات فلا نقض عليه،وهو مكروه،وكذلك إن فعل ذلك قبل أن يجاوز قوله والطيبات» وهو فى الصلاة ، وقد مضى الجواب فيه .

مسألة ـ وعن رجل يتنحنح فى الصلاة من غير علة أو تغير فى حلقه ، أو لغير تغيير ، وإنما يتنحنح هكذا ، قلت ، أعليه نقض أم لا ؟

مسألة ـ فإذا تنحنح لشىء فى حلقه لمصالح صلاته فلا بأس ، وإن كان لمعنى يدل عليه غيره بذلك التنحنح فذلك يعيد صلاته ، ولا تنحنح لغير معنى ، ولا عبث فى الصلاة ولا شىء يدل عليه فذلك مكروه ، ولا نقض عليه .

مسألة ـ وعن من جشأ فى صلاته فحمد الله بلسانه فهل تفسد صلاته ؟

ـ معى أنه قيل تفسد صلاته ، وقيل ، لا تفسد إذا حرك لسانه بالتحميد ، وإذا حمد الله فى نفسه بمعنى الاعتقـــاد ، فمعى أنه لا تفسد صلاته ، ولا يبين لى فى ذلك اختلاف .

مسألة ـ وسألت أبا سعيد ـ رحمه الله ـ عن رجل أراد أن يعمل فى الصلاة شيئاً مما لا يجوز له عمله فى صلاته من تحويل شىء من الأشياء عن موضعه أو غير ذلك فرفع يده ليفعل ذلك أو قد حركها ، ثم إنه ذكر ، وكان منه على سبيل النسيان ، فلما ذكر أن ذلك لا يجوز له فعله فى الصلاة أمسك عنه ، وقد كانت

منه تلك الحركة لشيء من جوارحه ، هل يكون ذلك بمنزلة العمل وتفسد صلاته ؟

ـ قال : معى أنه ما لم يحصل العمل وإنما هو أراده ولم يفعله فليس عندى أنه عمل ، وكأنى رأيته يذهب إلى أن ذلك بمنزلة العبث ، وهو أقرب من العبث .

مسألة ـ وأما الذى يراوح بين قدميه فى الصلاة بغير عذر فأرجو أن ينهى عن ذلك ، ولا أعلم فيه فساد إلا من طريق العبث إن كان عبثا ، ويختلف عندى فى صلاته على هذا ، وكذلك فى اليدين والركبتين إذا كان ذلك مراوحة ، وأما أن يكون اعتماده على أحد ذلك برفع الأخرى فمعى أن هذا أشد ، ويخرج عندى معنى الاختلاف فى صلاته إذا أتم على ذلك الحد الذى هو فيه ، فأما ركوعه إذا جعل إحدى يديه على ركبتيه ولم يجعل الأخرى فذلك مما يكره ، ولا أعلم ذلك مما يفسد على حال ، ولا يشبه فى ذلك عندى الاختلاف .

ومنه أيضا مسألة : وسألته عن رجل أخرج ثوبه من على رأسه مخافة أن يصيبه الدهن ، أو رفع ثوبه من قدامه أو من خلفه لئلا يقع فى التراب وهو رطب ، وهو فى الصلاة ، تنتقض صلاته ؟

قال : معى أن هذا من كف الثياب ، وقد قيل ، من كف ثوبه أو شعره فى الصلاة انتقضت صلاته ، وقال من قال ، إنه من كف شعره انتقضت صلاته ، ولا تنتقض إذا كف ثوبه ، وقال من قال ، إن ذلك مكروه ولا تنتقض صلاته بذلك .

وقد يوجد عن النبى ﷺ أنه قال ، من اتقى على ثوبه فى الصلاة فلا لله اكتساه .

قلت له : فإن فعل ذلك على النسيان ، هل تنتقض صلاته على قول من يفسدها بذلك ؟

قال : معى أنه مطلق فيه القول بالنقض .

قلت له : فهو عندك عمل أو عبث ؟

قال : معى أنه إذا كان لمعنى اتقاه على الثوب فيشبه عندى أنه عمل ، وإن كان لغير معنى فلعله يخرج مخرج العبث على معنى قوله .

ومنه أيضا مسألة : وأما الذى نقر أنفه بإصبعيه فى الصلاة حتى أخرج منه شيئا فقد قيل معى إن صلاته فاسدة .

ومن غيره — ومما يوجد عن أبى عبد الله فى رجل أحرم ودخل فى الصلاة ونعله فى رجليه وذكر ، فخلعهما برجله وهو قائم ، قال: ما أبلغ فى ذلك إلى فساد صلاته، ولو لم يخلعهما فصلى بهما جاز له ذلك .

قلت : فإن خلعهما بيده ، كان يرفع رجليه ويخلع النعل منهما بيده ، قال: هذا عمل وأخاف عليه نقض صلاته . قال غيره : وقد قيل فى مثل هذا بالاختلاف .

ومن غيره — وعن بشير معروض على أبى الحوارى :

وسألته عن من يصلى وهو كاشف رأسه ، أيجوز له أن يغطى رأسه ، أو يكشف رأسه ، أو يلتحف وهو يصلى، قال : لا يجوز فى الصلاة شىء من العبث، وهو عمل يفسد الصلاة .

قال أبو الحوارى : إن اضطر إلى ذلك جاز له ذلك من شدة الحر والبرد ، وكذلك حفظناه .

ومن غيره ـ قال: نعم ، وذلك الذى يدخل فى الصلاة كاشف الرأس ثم يغطيه، أو يكون ملتحفا مغطيا له ثم يكشف ، أو يكون مرتديا فيلتحف ، أو يكون ملتحفا فيرتدى ، فهذا لا يجوز إلا من ضرورة ، فإن فعله من الحر أو البرد فذلك جائز ، وقال من قال ، لا يجوز ذلك على ما فى المسألة ، فأما إذا كان مقنعا رأسه فانكشف قناعه فرده فلا بأس عليه ، ولا يستحب له ذلك إلا من ضرورة .

الإضافة من غير الكتاب ـ من جوابات أبى سعيد ، رحمه الله :

وقلت : وإذا قال الذى خلف الإمام سبحانك اللهم مكان سبحان الله ، هل عليه نقض فى صلاته ؟ قال : فلا نقض عليه إن شاء الله ، وقول سبحان الله أوجب .

مسألة ـ وعن رجل يصلى خلف الإمام فى بعض صلاته فتنحنح له الذى خلفه ولم يسبح له ، وجعل التنحنح بدلا عن التسبيح ، قلت، أتفسد صلاة الذى تنحنح تنحنحا يدل على شىء ؟

ـ فقد قيل تفسد صلاته ، وقيل ، لا تفسد صلاته ، وأنا أحب ، إذا كان يريد بذلك دلالة فى أمر صلاة الجميع لم تفسد صلاته .

مسألة ـ ومعى أنه قيل ، إذا تعمد المصلى لاشتمام رائحة ، أو سماع كلام ، أو نظر لشيء ، ليعرف ، ما هو ، أنه يفسد عليه ذلك ، وقيل : لا يفسد عليه إلا أن يشغله ذلك عن حفظ صلاته .

مسألة ـ وأما المصلى الذى يكرر التحيات ، فيقول ، التحيات التحيات ، فمعى أنه إن كان على التعمد بغير عذر أنه قيل عليه الإعادة ، وقيل ، قد أساء ولا إعادة عليه .

مسألة ـ ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله ـ

وعن رجل عطس فى صلاته ، فحمد الله ربه ، أتنتقض صلاته ؟ ، قال : لا .

مسألة ـ وسألته عن من جشأ فى صلاته ، فقال: الحمد لله ، هل تنتقض عليه؟ قال : نعم .

ومن غيره ـ وسألته عن رجل فى الفريضة ، كلمه إنسان ، فأومأ إليه برأسه، لا ، أو نعم ، فقال : يكره له ذلك ، ولا أعلم عليه بدلا .

ومن غيره ـ قال : وقد قيل، إن كل ما لم يكن من مصالح الصلاة فلا يجوز له الفعل ، وهذا فعل ، ويعيد صلاته .

* * *

الباب الثاني عشر

النعاس في الصلاة وأحكام ذلك

رجل يصلي فينعس في صلاته حتى أدبر القبلة ، هل يبني على صلاته ؟ قال : معي أن له ذلك على معنى قوله ، ولو ظن أنه قد أتم صلاته فنسي حتى أدبر القبلة ؟ قال : تنتقض صلاته إذا أدبر القبلة على النسيان .

مسألة ـ ومن غيره ـ سألت أبا زياد عن رجل صلى مع قوم ، فعناه نعاس وقد سبقوه بركعة ، ثم انتبه ولم يتموا صلاتهم ، قال : يهمل ما صلى ويدخل في صلاتهم ، ولا يعتد بما كان صلى ، ويبدله .

ومن جواب لأبي عبد الله ـ

وسألته عن رجل نعس خلف الإمام في الصلاة قائما ، فغاب عقله ، حتى فرغ الإمام من القراءة وركع ، قال : عليه النقض إذا كانت صلاة فيها قراءة ، لأنه كان عليه أن يستمع .

قلت : وكذلك في التحيات ، قال : إن كان دخل في قراءة التحيات فلما غلبه النعاس حتى سلم الإمام ولم يكمل هو التحيات فليرجع ويقرأها ويتم صلاته ، وإن كان لم يدخل في قراءتها حتى سلم الإمام فعليه النقض .

مسألة ـ وقال : حفظ أبو زياد رحمه الله في من نعس في الصلاة بعد أن رفع رأسه من السجود في التحيات الآخرة فنعس حتى سلم الإمام فعليه النقض ،

وحفظ أبو زياد الوضاح بن عقبة عن أبى على رحمه الله فى رجل مع الإمام فى الصلاة ، فلما قعد فى التحيات نعس الرجل الداخل حتى قام الإمام فلم ينتبه حتى قضى الإمام الصلاة ، قال : يقوم فيبنى على صلاته حتى يكملها وصلاته تامة ، وإن كان انتبه وقد سبقه الإمام بشىء من الصلاة ، وجاوز حدًّا آخر أهمل ما مضى من صلاته ، واستأنف الصلاة .

* * *

البَابُ الثَالِثُ عَشِرُ

فى النظر والالتفات فى الصلاة

وأحكام ذلك

من غير الكتاب ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله تعالى ـ

وقيل فى المصلى أنه لا يجاوز بنظره موضع سجوده ، وقال بعض : يرسل نظره خاشعاً ولا يتعمد موضعاً دون موضع ، فحيث وقع نظره فذلك موضعه ولا يجاوز به موضع سجوده ، وقيل : يجعل نظره فى قيامه موضع سجوده ، وفى ركوعه ما بين قدميه وموضع سجوده ، وقيل: يجعل نظره فى قيامه موضع سجوده وفى ركوعه ما بين قدميه وموضع سجوده ، وفى سجوده إلى أنفه وفى قعوده إلى ركبتيه .

مسألة ـ والمصلى إذا جلس لقراءة التحيات ، أين يكون نظره ؟ وإذا ركع بالتسبيح أين يكون نظره ؟ وإذا سجد أين يكون نظره ؟ وإذا قام للقراءة أين يكون نظره ؟

قلت : أعرفك بذلك ، فقد قيل فى ذلك باختلاف ، فقال من قال ، لا يقصد المصلى بنظره إلى موضع من المواضع يعتمده إلا أنه لا يجاوز بنظره على كل حال موضع سجوده ، وقال من قال ، إنه يجعل نظره موضع سجوده ، وقال من قال ، إنه إذا قام يجعل نظره حيال أثره ، وإذا ركع جعل نظره بين موضع سجوده وأثريه ، وإذا قعد جعل نظره موضع سجوده ، وأما إن سجد فلا أعرف فيه شيئاً ، إلا أنى أقول : إنه يكون حيث كان وجهه ، لا يزله على غير مسقطه من الموضع.

ومن غيره ـ وقد يوجد أنه يكون نظره إلى أنفه فى السجود .

انقضى جواب أبى سعيد .

ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ـ

مسألة ـ سألت أبا زياد الوضاح بن عقبة عن من ينظر إلى السماء وهو فى الصلاة ، فقال : إن رفع نظره إلى السماء فقد نقض صلاته ، أو إلى سقف ، وأما إذا هو مد نظره أمام وجهه إلى السماء فقد أساء ولا نقض عليه ، إن شاء الله.

ومن غيره ـ وقال فى المصلى إذا نظر إلى السماء من فوق رأسه ، أنه قيل عليه البدل إذا كان متعمداً ، وإن كان يصلى فى وسط المسجد أو فى بيت فنظر فوق رأسه أنه لا بدل عليه ، ولم يجعلوا النظر إلى سقف البيت كالنظر إلى السماء، وقال من قال ، إذا نظر المصلى فوق خمس عشر ذراعا إذا كان فى غير مسجد أنه تنتقض صلاته، وإن النظر فى وسط المسجد أو فى قبلة المسجد كالنظر فى غيره .

مسألة ـ وعن الذى يصلى فى مسجد أو بيت فيه نقش ، فنظر إليه متعمداً فهل يعيد ؟

ـ فليعد صلاته .

* * *

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فيما يجوز للمصلى قطع الصلاة له

قال أبو سعيد : وروى عن رجل يصلى ورأى رجلا يقتل رجلا ، هل عليه أن يقطع صلاته ويذهب ينكر ما رأى ؟

قال : معى أنه مخير فى ذلك ، لأنه لا يمكن أن يكون القاتل محقا .

قلت : فإن رأى صبيًّا مهدوفًا أو غريقًا أو نحو ذلك وهو فى الصلاة ، فهل عليه يقطع صلاته ويمضى إليه ؟

قال : معى ، أن هذا يلزمه ، لأنه ليس كالأول .

قلت : فإن مضى فى صلاته ، هل يضمن ؟

قال : عندى أنه لا قود عليه ، ويضمن الدية إذا كان يقدر ، وخصه دون غيره فى ماله .

قلت : فإن خاف فوت الصلاة ؟

قال : يمضى ويصلى كما أمكنه معالجته ، فإن لم يحفظ فله أن يكبر .

قلت : فإن رأى دابة منخنقة أو فى متلف فلم يخرجها حتى تلفت ، قال : معى أنه لا يضمن ، وأرجو فى بعض القول أنه يضمن .

انقضت الإضافة .

ومن جوابات لأبى عبد الله ـ

وسأله سائل : ما يجوز للمصلى أن يقطع فيه صلاته ؟

قال : إذا خاف على صبى أن يقع ، أو شىء يهلك فيه ، أو يصرف دابة تأكل طعامه ، أو لقتل حية أو لعقرب إذا أجحفتا به فى صلاته ، أو لدابة تنفر وهو فى سفر ، أو من مطر شديد يخاف على نفسه منه الضرر ، ففى كل هذا يجوز له أن يقطع الصلاة وما يشبهه ، فإن قطع الصلاة لم يبن عليها ، ولكن يرجع يستأنف الصلاة .

فقال جابر بن النعمان عند ذلك ، سألت هاشم بن غيلان ، قال : كنت أصلى فوقعت الشاة على عشائنا تأكله ، قال ، فقال لى : لو كنت مكانك لقطعت صلاتى فأحرزت عشائى .

مسألة ـ وقال جابر : سمعت هاشماً يسأل سليمان بن عثمان عن رجل يصلى وقد روّح حبًّا له فى الشمس ، فوقعت عليه شاة تأكل منه ، وهو فى الصلاة ، أيقطع صلاته ويطرد الشاة ، أو يمضى على صلاته ؟

فقال سليمان : لا بأس أن يقطع صلاته ويسوق الشاة ويرجع يصلى .

ومن كتاب الضياء ـ

وقال محمد بن محبوب : من كان يصلى ورأى عقرباً أو حية تريده فليقطع صلاته وليقتلها إن قدر على ذلك ، وليقطع ويستأنف الصلاة .

ومن كان يصلى ورأى ابنالله يريد أن يقع من فوق البيت أو من دابة ، أو دخل بيته دابة ، يخاف أن تكسر بعض متاعه ، أو تأكل شيئاً من طعامه ، أو غار الذئب فى غنمه ، ففى كل هذا يقطع الصلاة ويدرك ولده ويخرج الدابة من منزله ، ويدرك غنمه من الذئب ، وكيف يعقل صلاته وقلبه بذلك مشغول ، ويقطع إذا خاف على طعامه التلف ، أو خاف على نفسه الحريق ، أو عقربا أو حية أو صبيا يخاف أن يقع فى شىء يهلك فيه ، وإذا وقع صبى فى بئر ، أو سقط فى شىء يهلك فيه فللمصلى أن يدع صلاته ويفجيه ، ولو فات الوقت ، ويصلى كما أمكنه إن قدر على ذلك .

وبلغنا أن موسى بن على رحمه الله ، كان يصلى بالناس إلى أن وقع صبى فى بئر ، فقطع موسى الصلاة ومضى إلى البئر حتى أخرج الصبى من البئر ، وكذلك يقتل المصلى كل دابة تقرب منه يخافها ، ويستأنف صلاته .

مسألة ـ وللمصلى أن يقطع صلاته من المطر الشديد الذى يخاف منه الضرر ، أو دابة له تنفر فى السفر ، أو دابة تأكل طعامه ، وما أشبه ذلك .

* * *

البَابُ الخَامِسَ عَشَرَ

فى الشك فى الصلاة

من الـكتاب ـ سألت الفضل بن الحوارى عن رجل شك فى ركعة بعد ماقضى صلاته ، قال : قال محمد بن محبوب : عليه الإعادة مالم يتحول عن مكانه . قلت : ولو سلم ؟ قال : نعم ، ما لم يتحول عن مكانه ، قال أبو معاوية : إذا كان إنمـا شك بعد أن سلم فلا إعادة عليه . قال أبو المؤثر : لعله إذا كان شك بعد ما قضى صلاته ، سلم أو لم يسلم ، فلا إعادة عليه .

قال غيره : وقيل إذا أتم إلى عبده ورسوله فقد تمت صلاته ولا إعادة عليه.

مسألة : فى من يعنيه فى صلاته الشك والنقض ، هل عليه كلما نقض أن يقيم ؟ قال : لا ، فقلت ، فعليه أن يوجه ؟ موقف .

قال غيره : ومن شك فى صلاته فرجع إلى نقضها بعد أن يجاوز الإحرام فإنه يرجع إلى الإقامة والتوجيه ، وقيل ، حتى يجاوز إلى الركوع ، ثم يرجـع إلى الإقامة والتوجيه إن رجع إلى النقض بعد ذلك ، وقيل ، يرجع إلى التوجيـه ولا يرجع إلى الإقامة ، لأنه موقف واحد ، وقيل ، إنما يرجع إلى الإحرام لأنه قد أقام ووجه ، وهذا لم يفرغ من تلك الصلاة ، فإن جرت عليه أحكام تلك الصلاة ثم لزمه إعادتها بسبب فعليه إعادة الإقامة والتوجيه ولا نعلم فى ذلك اختلافا ، وإنما الاختلاف مادام لم يكملها .

مسألة — فى المصلى يقعد للتحيات فيشك أنه لم يكبر ، هل له أو عليه أن يكبر ما لم يدخل فى التحيات ؟

قال : هكذا عندى ، وهذا هو موضع التكبير ، ولو ترك ذلك متعمدا حتى كبر فى هذا الموضع لم تفسد صلاته ، قال : وهذا على قول من يقول ، إن الحد هو دخول التحيات ، وأما على قول من يقول ، إنه القيام من السجود والمزايلة له إلى القعود لا القراءة ، فليس له أن يكبر ، فإن فعل فسدت صلاته على قول من رأى زيادة تكبيرة ينقض .

مسألة — فى الذى يشك فى صلاته ، ويحفظ عليه غيره ، أنه إن أمر ثقة يحفظ عليه فليس عليه أن يسأله ، وله قبول قوله ولو لم يأمره ، وإن كان غير ثقة لم يقبل قوله إلا أن يكون أمره يحفظ عليه ، وإذا أمره فعليه أن يسأله ، ولا يكتفى بسكوته ، والله أعلم .

مسألة — فى الذى شك أنه صلى أو لم يصل ، فإذا شك فى وقتها فعليه أن يصلى حتى يعلم أنه صلى ، وإن كان قد فات وقتها فليس عليه أن يصلى حتى يعلم أنه لم يصل ، وذلك إذا لم يعلم أنه دخل فى الصلاة ، أو مضى إليها ، وإذا علم أنه دخل فيها أو مضى ليصليها واستيقن على ذلك وشك ، فمعى أنه لا بدل عليه حتى يعلم أنه لم يحكم ما دخل فيه ، أو لم يصل ما مضى عليه .

مسألة — فى من نسى سجدة حتى صار فى آخر صلاته ، فقيل : يسجدها حيثما كانت وقد تمت صلاته ، وقيل : إن نسى آخر سجدة وصار فى التحيات سجدها ،

ثم يقرأ التحيات ، فإن كان قد نسى الأولى أعاد الصلاة ، لأن ذلك حد آخر ، وقيل : كانت الأولى أو الآخرة فإنه يرجع يسجد ثم يقرأ التحيات ، فإن كان قد أخذ فى الدعاء فإنه يرجع يسجد ، ثم يقرأ التحيات ، وقيل : يسجد ولا يرجع يقرأ التحيات .

قال غيره : يخرج على هـذا أنه إذا نسى حدًّا من حيث ما ذكره أتى به ما لم يتم الصلاة ، وقيل : إن تعدى حدًّا أعاد صلاته .

مسألة ـ فى من شك فى حد قد جاوزه إلى غيره ، فقيل : يرجع إلى أحكامه ما لم يكن بينهما حدّ ثانٍ وهو فى الثالث ، ثم قيل : يمضى على صلاته ، وقيل : يعيدها ، وقيل : لا يرجع إذا جاوزه ، وهذا فى الحد ، وإن شك فيما يقال فى الحد فأرجو أنه قيل ، لا رجعة عليه ويبنى على صلاته حتى يستيقن أنه لم يقله .

وإن شك فى ركعات الصلاة فقيل : يعيد ، لأن الصلاة لا تؤدى على الشك ، وقيل : إذا أخرج له التحرى على أنه لا يكون زائداً فى صلاته احتاط فيها وأتمها .

مسألة ـ وقيل فى الذى يشك فى صلاته ، فقيل : يمضى على أقوى ظنه وفهمه إذا كان له فهم ولا شىء عليه ، وقيل : يبدل مرة ، وقيل : ثلاثاً ، وقيل : ما دام فى الصلاة ، وقيل : ما دام فى وقت الصلاة ، وقيل : لو فات الوقت ، وتكون نيته أن صلاته التامة منهن .

مسألة ـ فى من له أن يمضى على وهمه ، قيل : لمن ليس من أبناء الدنيا ، وإنما يعارضهم الوهم ، وقيل : سواء .

مسألة ـ فى من شك فى صلاته ، هل عليه أن يسلم ثم يبتدئ ، فلا نرى عليه تسليما .

انقضت الإضافة ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله .

مسألة ـ وعن من قرأ التحيات الأولى حتى أتمها إذا شك أنه لم يقرأها من أولها ، ما يلزمه ؟ قال : معى أنه يعيدها من أولها فيما يشبه عندى .

قلت له : فإن شك أنه لم يقرأ أولها إلى موضع منها ، واستيقن أنه قد قرأ من موضع منها إلى آخرها ، هل عليه إعادتها من أولها إلى آخرها ، أم يجزيه أن يقرأ من أولها إلى الموضع الذى استيقن أنه قرأه ؟

قال : معى أن بعضاً يرى عليه إعادتها من أولها إلى آخرها ، لأنه لا تتم له قراءة آخرها وهو شاك فى أولها . وبعض يرى عليه قراءة ما شك فيه إلى الموضع الذى استيقن له .

قلت : فعلى القولين جميعاً يكون له عندك قراءتها كلها ؟ قال : يشبه ذلك عندى على معنى الاحتياط .

انقضى جواب الشيخ أبى سعيد .

ومن جواب أبى معاوية رحمه الله : سألت أبا معاوية عزان بن الصقر رحمه الله عن رجل يصلى فيشك أنه زاد ركعة فى صلاته ، فقال : إن كان شك أنه زادها فى وسط الصلاة فعليه النقض ، وإن كان شك أنه زادها من بعد ما تمت الصلاة فصلاته جائزة .

وعنه ـ وسألته عن الرجل يصلى ركعتين فإذا صار فى التحيات الأولى ظن أنه قد قضى الصلاة فتشهد ودعا ثم سلم، ثم ذكر أنه إنما صلى ركعتين ، قال: نعم، يتم الركعتين الأخيرتين ما لم يدبر بالقبلة .

قلت له : فإذا سلم وقام يريد أن يصلى نافلة ، ثم ذكر ، قال : يتم ما بقى عليه من صلاته ما لم يكبر للنافلة أو يوجه للنافلة .

وعنه مسألة : وسألته عن رجل شك فى التكبيرة التى يرفع بها رأسه من السجدة فى التحيات بعد أن صار فى التحيات ، أعليه أن يرجع يكبر ؟ قال : لا .

قلت له : فإن رجع كبر بعد أن صار فى التحيات ؟ قال : قد أساء ولا نقض عليه .

مسألة ـ وعن رجل وهم فرفع رأسه قبل الإمام ، قال: الذى يؤمر به أن يعيد رأسه إلى الذى كان فيه الإمام وعليه سجدة ، قلت: فإن لم يعد ورفع الإمام رأسه؟ قال : إذا كان ذلك سهوا منه فلا نقض عليه ، وعليه سجدتا الوهم .

مسألة ـ ومن غيره ـ وسئل عن إمام قوم فى الصلاة أراد القيام من سجوده فلم يستيقن على ما يلزمه من القيام أو القعود ، ما يفعل ؟ قال : قد قال بعضهم إنه يتجافى للقيام ويلمح بعينه يمينا وشمالا ، فإن رآهم وثبوا للقيام مضى للقيام ، وإن رآهم لا يريدون القيام قعد إلى أن يسبحوا له ، وقد قال بعضهم : يعتمد على أغلب ظنه .

* * *

البابُ السَّادِسُ عشرَ

فى الصلاة

ومن غير الكتاب ـ من الزيادة المضافة ـ الإضافة من غير الكتاب من إملاء الشيخ عثمان بن عبد الله الأصم ، رحمه الله :

وكل من نسى صلاة من صلاة الفرائض ، من صلوات الليل وصلوات النهار ، ثم ذكرها فى ليل كان أو نهار ، فليصلها إذا ذكرها فى وقته ذلك فإن ذلك وقتها ، ولا يجوز له أن يؤخرها بعد وقته ذلك الذى ذكرها فيه ، إلا أن يكون ذكرها وهو قائم يصلى فريضة غيرها ، وقد ضاق عليه الوقت ، يخاف فوتها إن قطعها ، وإن ذكرها وهو يريد يصلى فريضة حاضرة ، فإن كان يخاف فوت الحاضرة صلى الحاضرة ، ثم يصلى التى نسيها ، وإن لم يكن يخاف فوت الحاضرة صلى التى نسيها ثم صلى الحاضرة ، ومن ذكر صلاة عليه فى وقت معلوم ولم يشغله عنها شاغل وتركها عمداً بعد أن ذكرها فعليه الكفارة . انقضى .

ومن غيره ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وعن من نسى حتى قرأ التحيات فى القيام ، أو قرأ القرآن فى موضع التحيات فلا نقض عليه فى ذلك ، فكل من نسى حتى فعل ذلك ثم ذكر فرجع إلى ما كان عليه ويسجد سجدتى الوهم إذا قضى صلاته .

قلت : فإن كان إماماً فقرأ القرآن فى موضع التحيات ونسى حتى سلم وسمعه

بعض من كان خلفه ، فإن ذكر ذلك قبل أن ينفلت إلى المشرق ويتكلم فيرجع يقرأ التحيات ويسجد سجدتى الوهم ، وإن لم يذكر ذلك حتى انفلت أو تكلم ولم يقرأ التحيات فأحب أن يبدل الصلاة ، ويفظر فى ذلك .

مسألة ـ من جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وسألته عن رجل صلى ركعتين فلما كان من السجدتين من الركعة الثانية نسى الآخرة منهما ويسجد واحدة وقرأ التحيات حتى فرغ ، ثم ذكر أنه نسى سجدة ولم يسجد إلا واحدة ؟ قال : يرجع فليسجد السجدة التى نسيها ، ثم يقرأ التحيات ويمضى على صلاته ، ويسجد سجدتى السهو إذا قضى صلاته ، وكذلك إذا قام من الجلوس ، وأما إذا نسى سجدة ثم ذكرها وهو قائم وقد كان عليه أن يسجد السجدة ثم يقرأ التحيات فذلك عليه النقض إذا ذكر وهو قائم ، لأنه قد صار فى حد ثالث .

مسألة ـ وعن من يصلى الفريضة فنسى ولم يقم ووجه حتى كبر تكبيرة الإحرام ، ثم ذكر أنه لم يقم ؟ قال : يمضى فى صلاته .

قلت : فإن كان لم يكبر تكبيرة الإحرام ؟ قال : يعيد الصلاة .

مسألة : وعن رجل وهم فى الصلاة فتورك بتكبيرة وهو عليه القيام ، ثم ذكر فقام أيضا بتكبيرة أخرى ، قال : لا نقض عليه ويسجد سجدتى السهو .

ومن غيره ـ مسألة ، وسألته عن رجل نسى أن يقرأ سورة بعد فاتحة الكتاب فى صلاة يقرأ فيها القرآن ، قال : إن ذكرها قبل أن يركع فليقرأ سورة ، قلت : فإن لم يذكر حتى قضى صلاته ؟ قال : فليعدها .

مسألة ـ ومن الأثر ـ سألت أبا عبد الله رحمه الله عن رجل نسى أن يقرأ قل هو الله أحد بعد فراغه من قراءة السورة من صلاة الفجر والركعة الآخرة ، فرفع رأسه من الركوع ، ثم قرأ قل هو الله أحد ، ثم ركع وسجد وأتم صلاته ، هل يفسد هذا صلاته أم لا؟ قال : لا، قال : وقد سمعت سائلا يسأل عن هذه العلاء ابن أبي حذيفة ، فقال : عليه نقض صلاته ، قال : ثم سألت عن ذلك أبا على رحمه الله ، فقال : صلاته تامة ، وعليه سجدتا الوهم .

مسألة ـ ومن غير الكتاب ، من جوابات أبى سعيد .

وعن رجل ذكر صلاة فائتة أو صلاة منتقضة وقد قام فى صلاة أخرى ، قال : إذا كان فى نسحة من الصلاة الحاضرة بقدر ما يصلى الفائتة فى وقت لا يخاف فوت الحاضرة بدأ بالحاضرة ثم يصلى الفائتة ، والفائتة بنسيان أو بانتقاض لازم يقع موقعا واحدا فى هذا الموضع ، وقد قال من قال : يبدأ بالفائتة ما لم يدخل فى الحاضرة، فإن دخل فى الحاضرة مضى فى الحاضرة حتى يتمها، وقال من قال: ولو دخل فى الحاضرة فما لم يتمها بدأ بالفائتة ثم بدأ بالحاضرة ثم أعاد الحاضرة ، وقد قال من قال ، ولو أتم الحاضرة، ثم ذكر الفائتة صلى الحاضرة إذا كان فى وقت الحاضرة ، وأما إذا فات وقت الحاضرة ثم ذكر صلاة فائتة فإنه يصلى الفائتة وقد تمت الحاضرة. وقال من قال، إنه يصلى الفائتة ولو فات وقت الحاضرة ثم يصلى الحاضرة .

قلت له : فما يعجبك من هذه الأقاويل ؟

قال : أكثر ما وجدناه ، أنه إذا ذكر الفائتة فى وقت فسحة من وقت

الحاضرة ما يصلى الفائتة ولا يخاف فوت الحاضرة بدأ بالفائتة ، وإن خاف فوت الحاضرة بدأ بها ، وكذلك يعجبنى أنه إذا دخل فى الحاضرة مضى على تمامها ولو كان فى فسحة من وقتها .

ومن غيره ـ وعن رجل نسى صلاة العتمة حتى طلعت الشمس ، بأى الصلاتين يبدأ ؟

ـ فإن كانت الشمس قد طلعت يبدأ بالعتمة ثم الوتر ، ثم ركعتى الفجر ، ثم صلاة الفجر والله أعلم .

ومن غيره ـ وسألته عن من جهل الصلاة حتى فات وقتها ، ثم مات من قبل أن يقضى ، أتراه كافرا ؟ قال : لا حتى ينقضى الوقت ، ثم قال ، لو أن رجلا قال ، لا أصلى ، أو قال لم يفرض الله علىّ الصلاة ينظر به إلى أن يذهب وقتها ، ثم يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل .

ومن غيره ـ قال قد قال من قال : من نعس أو نسى شيئا من الصلوات حتى فات وقتها فإن عليه أن يصنع معروفا ، وقال من قال ، ذلك فى النوم ، وأما النسيان فلا ، وقال من قال ، لا شىء عليه إلا الصلاة بالنوم والنسيان ، وقال من قال عليه أن يصنع معروفا فى صلاة العتمة والفجر ولا شىء عليه فى غير ذلك من الصلوات ، وقال من قال ، ليس عليه فى النسيان ، وقال من قال : ليس عليه فى جميع ذلك إلا الصلاة إذا ذكرها .

ومن غيره ـ قال من قال ، ليس عليه فى النسيان شىء وإنما عليه فى النعاس ،

وقال من قال : ليس عليه فى النعاس والنسيان فى جميع الصلوات ، وقال من قال : عليه أن يصنع معروفا فى جميع الصلوات ، وقال من قال : فى العتمة وحدها ، وقال من قال ، فى العتمة وصلاة الفجر ، وقال من قال : من نعس حتى فات وقتها فعليه الكفارة بالتغليظ .

* * *

الباب السابع عشر

فى سجدتى الوهم وأحكامها

الإضافة من غير الكتاب ـ من إملاء الشيخ عثمان بن عبد الله الأصم ، حفظه الله :

مسألة : سجدتا الوهم لازمتان لمن سها فى الصلاة ، فإذا سها المصلى فى صلاته ، كان وهمه فى أولها أو وسطها أو آخرها ، فكل ذلك سواء ، وعليه هاتان السجدتان .

مسألة ـ وصفة الوهم والسهو الذى يلزم المصلى به هاتان السجدتان عند وهمه وسهوه لذلك فهو أن يكون عليه القيام فقعد ، أو القعود فقام ، أو القراءة بالجهر فسكت فقرأ جهرا ، أو يكون عليه فى صلاة النهار قراءة الحمد وحدها ، فقرأ الحمد وسورة ، أو فى صلاة الليل عليه قراءة الحمد وسورة فقرأ بالحمد ، وكل ذلك إذا فعل أو إذا فعل شيئا منه فعليه سجدتا السهو ، لسهوه ذلك .

وقيل : إن من سها فى صلاته فكان عليه القيام فقعد ، أو القعود فقام فإنما يلزمه هذا السهو إذا أتم سهوه ، وأما إذا لم يتم سهوه بعد فلا سهو عليه ، وصفة تمام السهو أن يتم القيام ، فيقوم قائما وهو عليه القعود ، أو يتمكن قاعدا وهو عليه القيام .

مسألة : ومن كان خلف إمام فسها وهو خلف الإمام فقيل ، لا يلزمه

سجود ، لأنه تابع للإمام ، وقيل ، بل كل من وهم فعليه السجود لوهمه ، كان إماما أو مأموما .

مسألة ـ ويسجد هاتين السجدتين فى جميع الصلوات وعلى إثر صلاة العصر وبعد فريضة المغرب ، ومن ترك هاتين السجدتين ولم يسجدهما فلا يلزمه شيء .

انقضى ما أملاه الشيخ عثمان .

مسألة ـ رجع إلى الكتاب ـ قال أبو سعيد : لا سهو على المأموم بسهو الإمام ، وقال أبو سعيد : ويعجبنى أن يكون ما دام فى مجلسه ، ولو أدبر بالقبلة وتكلم بشيء من الكلام أن له أن يسجدهما لأنهما خارجتان من الصلاة .

عن النبى ﷺ : يسميان المرغمتان للشيطان ، المصلحتان للصلاة ، وقيل ، إنهما سجدتان على مايؤمر بهما رغما لذلك الشيطان ، وقيل ، إنه يعفر على رأسه التراب ، ويقول ، أمر بذلك كما أمرت .

انقضت الإضافة ـ ومن جوابات أبى سعيد :

وقلت ، أعرفك ما يسبح فى سجدتى السهو وكيف يسلم ، فأما التسبيح فى سجدتى السهو فقد قيل ، إنه يسلم كتسليم الصلاة ، وقيل، لا تسليم عليه ، وقيل، يسلم على النبى ﷺ ، ويجزيه ذلك .

ومن غيره ـ وسجدتا الوهم من السنة على من وهم ، فإن وهم الإمام ولم يوهم الذين من خلفه فلا وهم عليهم . ولا يلزم السجود للوهم إلا من وهم ، وموضع

الوهم إذا قرأ فى غير موضع القراءة ، وقرأ التحيات فى غير موضعها ، أو سلم فى غير موضع التسليم ، أو وجه بعد الإحرام ، أو تشهد قبل أن يقضى الصلاة ، أو ركع فى غير موضع الركوع أو سجد فى غير موضع السجود ، أو شك فى السجود، فسجد حتى صار على يقين من اثنتين ، أو شك من ثلاث ، أو قام فى موضع القعود ، أو شك فلم يدر أهو فى القعود الأول أو الآخر فزاد حتى استيقن على تمام الصلاة ، فأى شىء فعل من هذه فعليه فيه سجدتا الوهم ، إذا سلم سجدهما ، كسجود سجدتى الصلاة ، ويقعد بينهما كما يقعد بين السجدتين ، ويسبح فيهما كما يسبح فى سجود الصلاة ، ولا ينصرف الذى خلف الإمام حتى يقضيها وينصرف ، فإن انصرفوا فلم يكن عليهم شىء إلا أنه يكره لمن خلف الإمام الانصراف حتى يتحول الإمام ، أو يقوم من مجلسه .

مسألة ـ وليس على من سجد سجدتى الوهم تسليم ، إلا أنه قد استحب بعضهم أن يقول ، الحمد لله ، والسلام على رسول الله .

* * *

الباب الثامن عشر

فى صلاة الجماعة ووجوبها وأحكامها

من الكتاب ـ الدليل على أن الجماعة لا تنعقد إلا بالمخاطبين قوله ﷺ : إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكبركم ، وهذا يتوجه على المكلفين .

فإن قيل ، قد أثبت على الصبى حجا فما أنكرت أن تثبت له الصلاة ، قيل له : المرأة تثبت لها الصلاة ولا نجيز الائتمام بها .

مسألة ـ ولو كان المنفرد لاصلاة له لم يقل إن صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد عليها ، وقد أسقطها على النساء والمسافر .

مسألة ـ قال أبو الحسن : من لم يصل خلف رجل فى نفسه عليه عتب من قبل الدنيا ، وهو من المسلمين ، وهو يصلى وحده والآخر جاره ، فأرجو ألا يدخل عليه .

مسألة ـ قال أبو محمد : جائز أن يصلى الجماعة فى المسجد بغير أذان ، لأنها ليس بفرض .

مسألة ـ ومن أتى الجماعة وقد صلى تلك الصلاة وصلى معهم وعليه صلاة ففيه اختلاف ، فقيل : لا يصليها جماعة ، ومنهم من أجاز ، ومن صلاها احتياطا منه لم يقطع على المنقطع فى آخر الصف .

مسألة : أبو سعيد : هل لجار المسجد أن يتجاوزه إلى الأفضل إذا كان يعمر المسجد اثنان مع الإمام ؟ قال : نعم .

مسألة : فى من صلى الفجر والعصر ، ثم وجد جماعة ، هل يصلى فيها ؟ فقيل ، لا يجوز ، وقيل يجوز ، ويجعلها نافلة ، وقيل ، يجعلهما بدلا ، وأكثر القول ، أنه يطلبها ولا يفر منها .

مسألة ـ فى الذى يتأذى به أصحاب المسجد ، فإذا لم يكن منه ضرر وإنما التأذى على الاستخفاف فأولى به أن يلزم الجماعة ولو كره من كره ، وهم آثمون ، وأما إن كان منه على عمار المسجد وإنما يلزمون أنفسهم الصبر على المضرة ، أو يتركون عمارة المسجد فإن هذا لا يدخل الضرر عليهم .

مسألة ـ قيل إن على الرجل عمارة أقرب المساجد إليه ، ألا يتعداه ، وليس خرابه من البناء عندى مما يذهب حق عمارته إلا أن يكون له عذر فى ذلك ، إلا ألا يقدر على عمارته بخرابه ، لعذر من برد أو شمس فعمارة من لا يقدر على عمارته أولى من خراب الجميع .

ومعى أنه قد قيل يصلى فى المسجد الذى بقربه وبؤذن ولو صلى وحده أفضل له وألزم له من تعديه إلى غيره .

مسألة ـ وإذا فرغ الإمام من صلاة الظهر أو المغرب وأراد أن يصلى تطوعا فلا يصلى فى مكانه الذى صلى بهم خلف القوم أو حيث أحب من المسجد ماخلا مكانه ، فإنى أحب أن يتحول منه شيئا .

وقال النبي ﷺ : من كانت الوسوسة تشغله عن صلاته حتى لا يعقل ماصلى من زيادة ، فإذا دخل فى صلاته فليطعن فخذه اليسرى بإصبعه اليمين المسبحة ، ثم ليقل : بسم الله الرحمن الرحيم ، بسم الله وتوكلت على الله ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، فإنه يدحره ويطرده .

انقضت الإضافة ـ ومن جوابات محمد بن محبوب رحمه الله :

وذكرت ياأخى فى الذى ابتليت به من قرب هذا المسجد، وأنه لا يؤذن فيه أحد ، قلت : هل أرى لك أن تجاوزه إلى غيره ولا تصلى فيه بغير أذان ؟ إذا لم يكن فيه مؤذن أذنت أنت وأقمت وصليت مع من حضرك ، وإن لم يحضر أحد صليت وحدك .

ومنه ـ وقلت : ماترى إن أقمت وأذنت وصليت فى المسجد فصلوا جماعة فى المسجد فى الموضع الذى صليت أنت فيه ، وأنت أقرب الناس إلى المسجد ، أى الصلاتين أولى بالنقض ؟ فصلاتك أنت وحدك أو كنت إماما تامة ، وصلاة القوم جماعة من بعدك فى المسجد تامة ، وعلى الذين صلوا خلفك بصلاتك النقض .

ومن غيره ـ مسألة ـ الذى معنا أن فيها اختلافا ، فقال من قال : إذا صلى إمام المسجد وجهر بالقراءة والصلاة ، ولم يصل معه أحد ، ثم صلى بعده جماعة ، فلا يجوز ذلك ، وقال من قال : إن تلك ليست بجماعة ، وأما من صلى بصلاة الإمام الأول فصلاته على كل حال تامة ، والله أعلم .

والذى معنا أنه أراد فى ذلك الذى صلى معه فى حين صلاته بغير صلاته ، أن

صلاته منتقضة ، وقال من قال أيضاً إن صلاتهم تامة إذا لم يصل مع الإمام أحد، والله أعلم ، هذا هكذا ، أو غلط .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله ، وليحرص الرجل على صلاة الجماعة ، فإن حبسه شغل أو عناية فأرجو أن يأتى حظ النية فيما بقى على تكفير ذلك فيما مضى ، والمعذور من عذره الله ، ولا يجعل ذلك عادة بغير عذر .

ومن جوابات لأبى سعيد ـ أجاز لمن صلى العصر أن يصلى مع الإمام لفضل الجماعة ويجعلها نافلة، فدل معنى ذلك أن الجماعة غير صلاة النافلة، وأشبه هذا المعنى الجماعة ، والجماعة الاجتماع من اثنين فصاعدا ، وبالاثنين يثبت اسم الجماعة على ما يلوح لى من ذلك ، ولا يتعمد فى ذلك إلا ما وافق الحق .

مسألة : قلت له : قيل إنه يلزم الاثنين إذا كانا غير مسافرين صلاة الجماعة إذا كانا فى غير مسجد ؟ قال : إذا ثبت الخطاب على أهل الإسلام بقيام الجماعة كما كانا مخاطبين بأداء فرض الصلاة فبالجماعة يثبت القيام بها والأداء لها عند القدرة على ذلك ، والاثنان عندى جماعة ، وهما كالثلاثة ، والثلاثة كالعشرة ، والعشرة كالمائة إلى ما لا غاية له ، وهذا عندى على بعض القول الذى يذهب إليه بعض أصحابنا ، أنه لا يقوم البعض عن البعض فى قيام الجماعة .

وفى بعض القول ، إن قيام البعض من أهل المصر يجزى عن البعض ، فعلى هذا القول ، فإذا كان فى المصر ، وكان التظاهر من أهل المصر أنهم قد قاموا بالجماعة كانا عندى قد دخلا فى حكمه ، ووسعهما ما يسع غيرهما من قيام البعض عن البعض ، وفى نسخة ـ قلت له : فعلى قول من يقول ، إنه لا يقوم البعض عن

البعض ، وكانا اثنين ، هل تعلم أنه قد قيل إنه لا يلزمهما ذلك حتى يكونوا ثلاثة فصاعدا ، قال : لا أعلم ذلك .

ومن جواب موسى بن على إلى هاشم بن غيلان ، رحمهما الله .

وعن المساجد التى قرب منزلك أم الذى أبعد ، والبعيد أكبر ، فقد قيل ، لا يتعدى المسجد الذى يليه .

ومن كتاب أبى جابر : وقيـــل عن النبى ﷺ أنه قال : رهبانية أمتى الجلوس فى المساجد ، والمساجد هى بيوت الله فى أرضه ، وزوارها هم زواره . وقيل : من حافظ على الصلاة فى الجماعة فقد ملأ نحره عبادة .

وقيل فى رجلين ، بات أحدهما يصلى حتى أصبح ولم يصل العشاء الآخرة والفجر فى جماعة ، وأحدهما صلى العشاء الآخرة والفجر جماعة ولم يصل ليلته ، أنه هو الأفضل .

وقيل : الذاهب إلى صلاة الجماعة له بكل خطوة خطاها حسنات ودرجات ، ويكفر عنه سيئات ، وكذلك فى رجوعه إلى مـــنزله وكان بعض الفقهاء يقصر فى الخطا إذا أراد المسجد للصلاة .

مسألة ـ ومن كتاب نعمان بن حماد القرياتى قال : حدثنا سفيان عن مجاهد عن ابن عباس قال : جاءه رجل فسأله عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ، ولا يشهد جمعة ولا جماعة ، فقال : فى النار . وسأله شهرا ، فقال : فى النار .

وعنه ، شهدت ابن عباس ورجل يسأله،فقال:إن لى جاراً يقوم الليل ويصوم النهار ، ولا يصلى جمعة ولا جماعة ، فقال : ذلك فى النار ، من أهل النار .

قال الناظر فى هذا الكتاب : ولعل ذلك إذا كان من غير عذر ولم يتب حتى مات ، فإن صحت الرواية عن ابن عباس فلا يخرج عندى إلا على هذا المعنى ، وينظر فى ذلك ، ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب .

مسألة ـ ومن سيرة الإمام مهنا بن جيفر إلى معاذ بن حرب ، ذكر أنه كتبها أبو على موسى بن على رحمه الله ، وقد عظم الله أمر الصلاة ، فمن ذلك أنه مدح من حافظ عليها وذم من سها عنها ، قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » . وهم الذين يقومون إلى الصلاة ولا يبالون كيف يصلون ويراءون فى صلاتهم .

مسألة ـ من كتاب مكتوب عليه اسم هـــداد بن سعيد ، رضى الله عنه وأرضاه :

والإمام التامة صلاته له كثواب من صلى خلفه ، وكان بعض الفقهاء يوصى فى الصلاة أن المصلى لابد أن يصلى ، فليصـــل فى أول الوقت ، فإن أول الوقت رضوان الله ، وفى حديث آخر ، لو يدرى العبد ما يفوته من فضل أول الوقت لافتدى من ذلك بماقدر عليه من أهل ومال .

مسألة ـ والصلاة فى الجماعـــة هى السنة والعبادة العظمى ، وقيل ، الصلاة فى الجماعة الجهاد الأكبر والانتظار من الصلاة إلى الصلاة الرباط الأكبر ، وقيل ،

الذين يمرون على الصراط كالبرق الخاطف هم الذين يحافظون على الصلاة حيث كانوا وأين كانوا .

مسألة ـ وأخبرنا يحيى قال ، حدثنا يعلى بن عبيد عن أبى رجاء قال ، بلغنى أن الصلاة فى جماعة لاتفوت إلا بذنب،وأما من صلى بعد صلاة العصر وبعدصلاة الفجر قبل طلوع الشمس ، وترك صلاة الجماعة بلا عذر فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا برىء منه ، لأنه ترك السنة .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن : فإن من ترك صلاة الجماعة بلا عذر هو أيضاً خسيس المنزلة ولا يبرأ منه . وقد قيل ، يستتاب فإن تاب وإلا برىء منه .

ومن جواب محمد بن محبوب ـ رحمه الله ـ بلغنا عن ابن مسعود ـ رحمه الله ـ أنه قال : من يسرّه أن يلقى الله غدا مسلما فعليه بهؤلاء الصلوات الخمس ، حيث ينادى بهن ، فإن الله بين لكم سنن الهدى،لعل أحدكم أن يكون له مسجد فى بيته يصلى فيه ، فلو أنكم كلكم فعلتم ذلك كنتم تركتم سنة نبيكم، ولو أنكم تركتم سنة نبيكم لكنتم قد ضللتم ،وقد رأينا فى عهد رسول الله ﷺ لا يدعها إلا منافق باد نفاقه حتى إن الرجل يتهادى بين الرجلين حتى يقام فى الصف ، فإنه إن توضأ وأحسن الوضوء وغدا إلى المسجد كتب الله له بكل خطوة خطاها حسنة ، ومحا عنه بكل خطوة سيئة .

فصـــل

وبلغنا أن ثلاثة نفر أو أربعة يوم القيامة على كثبان من مسك ، لا يفزعون يوم القيامة ، رجل قامت الصلاة بتأذينه ، ومن قرأ القرآن وأقرأه ، وإمام عدل، وعبد مملوك ينصح ويطيع الله وينصح لسيده .

ومن كتاب الضياء ـ وعن أبى بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : عليكم بالصف المقدم فإنه على مثل صف الملائكة ، ولو تعلمون ما فيه لابتدرتموه ، ثم قال : صلاتك مع الرجل أزكى من صلاتك وحدك ، وصلاتك مع الرجلين أزكى من صلاتك مع الرجل ، وما أكثرت فهو أحب إلى الله .

وقال عمر رحمه الله : لأن أشهد العشاء والغداة فى الجماعة أحبّ إلى من أن أحيى الليل كله .

وقيل فى رجلين بات أحدهما يصلى حتى الصبح ولم يصل العشاء الآخرة والفجر فى جماعة ، وأحدهما صلى فى جماعة ولم يصل ليلته أنه هو الأفضل .

روينا على ما وجدنا ـ أن النبى ﷺ فقد عليًّا من صلاة الفجر ، فأتى فاطمة ، فقال ، ماشغل ابن عمك عن صلاة الفجر ؟ فقالت : يارسول ، بات يصلى ، فلما طلع الفجر صلى واضطجع ، قال : لو صلى فى جماعة لكان أفضل له .

وكان بعضهم يقصر الخطا إذا أراد المسجد للصلاة ، وفى الرواية أن ابن أم مكتوم قال : يارسول الله ، إنى رجل ضرير البصر شاسع الدار ، لا قائد لى ، هل لى رخصة أن أصلى فى بيتى ؟ .

قال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : أجب ، وقيل : إنه أمره أن يشد له حبل إلى المسجد ، وفى شد الحبل تفرد به أصحابنا ، وفيه نظر .

وروى عن النبى ﷺ أنه قال : من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر .

قيل : يا رسول الله : فما عذره ؟ قال : خوف أو مرض ، وقال ﷺ : إذا ابتلت النعال فالصلاة فى الرحال ، يعنى : إذا ابتلت النعال من الغيث فصلّ فى رحلك .

وعن عمر رضى الله عنه ، أنه فقد أقواما فى الصلاة ، فقال : ما بال أقوام يتخلفون عن الصلاة ، فيتخلف لتخلفهم آخرون ، ليحضروا الصلاة أو لنبعثن من يجأ فى أعناقهم ، ثم يقول لهم : أحضروا الصلاة .

* * *

الباب التاسع عشر

فى الصف خلف الإمام

من الكتاب ـ وقيل فى الاسطوانة إذا كانت فى الصف المقدم قاطعة بينهم ، أنها تقطع ، كانت دقيقة أو جسيمة ، فإن كانت فى الصف الثانى ، قيل ، تتم صلاتهم .

مسألة ـ ومن صف هو ورجل فأحرم هو وسجد قبل أن يحرم الذى معه فعن أبى عبد الله فيما أظن أن صلاته تامة .

مسألة ـ فإذا كان الصبى بين الرجلين خلف الإمام ، وكان ممن يحافظ على الصلاة فصلاتهم تامة ولو كان لم يراهق .

مسألة : أبو سعيد ـ يأمرون من انتهى إلى الصف وقد تم أن يجر رجلا ، فإن لم يتفق فقيل يصلى خلف الصف عن قفا الإمام ، وقيل يلزق بالصف فى قيامه ، فإذا أراد الركوع أو السجود زحف بقدر ما يركع ويسجد من أول قيام ، ثم يصلى هنالك بقية صلاته ، وقيل ، إنه يزحف كلما قام حتى يلزق بالصف .

مسألة ، وإذا صلى ولم يجر أحدا وهو يمكنه فقيل تفسد صلاته وقيل لا فساد عليه ، وإن صلى ناحية عن قفا الإمام فسدت صلاته إن أمكنه أن يكون عن قفا الإمام ، وقيل ، إنه سواء ، قفا الإمام وغيره .

مسألة ـ رجل يصلى معه رجلان فى موضع ضيق ، فيكون كل واحد منهما

جانبا ، قال ، لا بأس عليه ، وقال : قال بعضهم إذا كانا يسجدان عند ركبتى الإمام ، قال أبو سعيد ، يخرج معنا أن يكون أحدهما عن يمين الإمام والآخر عن شماله لمعنى الضيق أن يكون الذى لا يمكن فيه الصف خلف الإمام، وهكذا يعجبنى أن تكون الجماعة أولى من الفرادى ، ولو كان الإمام فى وسط الصف ، صف المأمومين ، وكانوا يمينا وشمالا صفا أكثر من اثنين وسبيلهم كما قيل فى الذى يكون عن يمين الإمام إن لم يكن غيره .

قال أبو سعيد : إنه يختلف فى الإمام ، فقيل يعلو ولا يعلى ، وقيل يعلى ولا يعلو ، وقيل ، لا يعلو ولا يعلى ، وقيل ، يعلو ويعلى ، وأحب العلو ثلاثة أشبار ، فإن صفوا على دكان خلف الإمام رفعه أكثر من ثلاثة أشبار ، هل لهم أن يأتموا به ؟ فإذا كان الإمام وحده ففيه اختلاف ولا يتعرى من الاختلاف ، ولو كان معه غيره فإن كان الدكان نحو ثمانية أشبار ، هل يدخله الاختلاف كالأول ، كان عند الإمام أحد أو لم يكن ؟ قال ، لا يتعرى من الاختلاف .

قلت: فيدخله الاختلاف حتى يكون الذين خلف الإمام فوق علو لا يبصرونه فى قيامه فى الصلاة ، ولا أحدا من خلفه ، قال : إذا كان السفل يبصرون من خلف الإمام فى العلو جازت صلاتهم ، فإذا لم يبصروا فى العلو كان ذلك فاحشا ، وأما إن كان دون الذى يفحش مما تقدم ذكره ، فسواء أبصروا الإمام وأبصروا من خلفه ممن يصلى معهم .

مسألة ـ قال أبو المؤثر فى الإمام يؤم الناس فى المسجد الحرام فإنه يجعل مقام

إبراهيم عليه السلام بينه وبين الكعبة ، ثم يصف الناس من خلفه ، ثم يتصل الصف حتى يدور بالبيت ، فيتصل الصف محيطا بالبيت فيصفون بعد ذلك كيف شاءوا ، ولو صفوا فى كل موضع رجلان فصلاتهم تامة ، قال ، فإن صلى مصل بصلاة الإمام على زمزم أو على ظهر المسجد فإن صلاتهم إذا كانا رجلين صافين أو أكثر ، وإن سمع الناس رجلا ، لعله جهر بتكبيرة الإحرام فليسمعهم إذا كبر الإمام فليجهر هو بالتكبيرة وصلاتهم تامة ، وكذلك صلاة العيدين .

مسألة ـ اختلف فى الواحد ، أين يكون من الإمام ، فقيل خلفه لأنه قام مقام الجماعة فى ثبوتها وصحتها ، والجماعة لا يصفون إلا خلف الإمام ، وقيل ، إن كان يحسن أن يصف عن يمينه صف عن يمينه وإلا عن قفاه ، وقيل ، لا يجوز إلا عن يمينه ، لقوله عليه السلام : ساووا بين صفوفكم ، فوجب عند الصف أن يصف مع الإمام .

مسألة ـ فى الاثنين إذا انقطعا فى طرف الصف الأول ، وجهلا أن يلصقا بالصف ، قال : فيه اختلاف على الجهل ، وعليهما النقض على العمد .

قلت : أفلأحدهما أن يدفر الآخر حتى يلصق بالصف ؟ قال : إن أومأ إليه بإشارة جاز ذلك ، وقيل إن نحسه وهو أشد ، وقيل ، يجوز ، وأحب أن يمشى هو حتى يسد الثلمة أحب إلى من هذا كله ، ويمشى زحفا من قدام صاحبه أو خلفه ، أيهما كان أقرب .

مسألة ـ ولو انقطع رجل عن الصف ، ثم لم يعلم حتى صلى ، أن صلاته تامة ،

فإن علم فى الركوع فظن أنه ليس عليه أن يزحف فى الركوع فركع فى موضعه وسجد ، فلما قام زحف فأرجو أن صلاته تامة ، وقيل : إذا أتم الحد ولم يزحف أن صلاته فاسدة .

مسألة ـ واختلف فى قيام الذى يكون عن يمين الإمام فقيل : يكون مساويا له صفا ، فإذا جاء فى الركوع والسجود تأخر منه حتى يكون ركوعه وسجوده لا يجاوزه منكبى الإمام ، وقيل : يكون قيامه متأخرا عنه ما يكون استفراغ أصابع المؤتم لا تخرج من كعبى الإمام ، وقيل : يكون قيامه من الإمام ما يكون ركوعه وسجوده دون منكبى الإمام ، وإن كان طويلا يجاوز سجوده سجود الإمام فالذى نقوله : أنه يقف من الإمام مقدار ما يكون ركوعه وسجوده دون منكبى الإمام ، فإنه سواء كان طويلا أو قصيرا فإنما يكون الصف منه بتقدير فى ذلك على ما يراه ما لم يخرج من الإمام ، والذى يقول : إنه يصف من الإمام ما يكون أصابعه بحذاء كعبى الإمام فلا ينظر أن يكون سجوده من الإمام ، كان طويلا أو قصيراً ، والذى يقول إنه يكون قيامه بحذاء الإمام صفا ، فإذا جاء فى الركوع والسجود تأخر بمقدار ما يكون ركوعه وسجوده دون منكبى الإمام ، وهو أيضاً سواء كان طويلا أو قصيراً ، وأما إذا كان قيامه سابقاً للإمام بشىء فى قيامه فذلك لا يجوز له إلا أن يكون تقدمه بطول قدمه إذا قام معه صفا وتقدمه فلا بأس بذلك .

مسألة ـ أبو معاوية ـ فى من معه متاع فى أقصى المسجد يخاف عليه ، هل له أن يصلى وحده بصلاة الإمام ؟ قال : لا ، فإن صلى فعليه النقض ، وقيل : له من الضرورة ، وقيل : لا يصلى ، فإن صلى فصلاته تامة .

مسألة ـ وإذا كان الصف المقدم من الإمام حيث يسمعون صوته فصلاته تامة، وإذا كان الصف المقدم لا يسمعون صوت إمامهم لم تجز صلاتهم بصلاته .

بكر بن ماعز ـ قال : بلغنى أنه إذا زاد فى الصف رجل زاد ملك .

مسألة ـ فى الذى عن يمين الإمام ، إذا همس رجلا دخل عندهم فتأخر إليه من غير أن يجره فلا نعلم يقينا أن صلاة المتأخر منتقضة ، وفى صلاة الداخل اختلاف ، وقيل : تنتقض صلاة الجميع إذا أتم الإمام على الجهر ـ انقضى .

مسألة ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ وعن رجل يصلى وحده فيصلى مع الإمام ، ما أجوز ، يكون عن يمين الإمام أو عن قفاه أو كلاهما جائز ؟ معى أنه يختلف فيه عن قفاه ولا يختلف فيه عن يمينه .

مسألة ـ ومنه : وأما الذى يصف وحده خلف الصف بعد أن جر رجلا فلم يتبعه ، فأحرم وحده ، ثم جاء آخر ووصف معه ، فإذا كان صف خلف الإمام فصلاتهما جميعاً تامة ، وقد قال من قال : صلاة الثانى تامة وصلاة الأول فاسدة ، وقد قال من قال : إن صلاتهما جميعاً فاسدة ، وأنا أحب القول الأول ، أن صلاتهما تامة .

مسألة ـ ومنه : وعن رجل يصلى مع رجل عن يمينه وهو إمام ، أين يكون مقامه، قصده على الاستواء مساوياً له أو متأخراً،قلت: وكذلك إن تأخر فى القيام قليلا ، وكان سجوده حذو منكبيه ، هل يضره ذلك ، وإن كان الذى يصلى قصده أطول من الإمام نحو السجود طال على الإمام ، هل يتأخر ليكون سجوده لا يجاوز منكبى الإمام ؟

ـ فعلى ما وصفت ، فأما قيامه فقد قال من قال : يكون مساويا له صفا ، فإذا جاء الركوع والسجود تأخر عنه حتى يكون ركوعه وسجوده لايجاوز منكبي الإمام ، وقال من قال ، يكون قيامه متأخراً عنه ما يكون استفراغ أصابع المؤتم تخرج من كعب الإمام ، وقال من قال ، يكون قيامه من الإمام ما يكون ركوعه وسجوده دون منكبي الإمام ، فسواء كان طويلا أو قصيراً فإنما يكون الصف منه بالتقدير فى ذلك على ما يراه ما لم يخرج من الإمام ، والذى يقول إنه يصف من الإمام ما يكون أصابعه بحذاء كعبى الإمام ، ولا ينظر أين يكون سجوده من الإمام ، طويلا كان أو قصيراً ، والذى يقول إنه يكون قيامه بحذاء الإمام صفا ، فإذا جاء الركوع والسجود تأخر بقدر ما يكون ركوعه وسجوده دون منكبي الإمام فهو أيضا ، كان طويلا أو قصيراً ، وأما إذا كان قيامه سابقا للإمام بشيء فى قيامه فذلك لايجوز ، إلا أن يكون تقديمه بطول قدمه إذا قام معه صفا بقدمه ، قال : لا بأس بذلك .

ومنه ـ وعن رجل يصلى فى طرف الصف ، وهو آخر رجل فى الصف إذا كان الذى يليه مما يلى الصف عليه ثوب نجس ، علم به المصلى الذى عليه الثوب أو لم يعلم ، وأخبر بذلك الذى كان فى آخر الصف وحده . قلت : هل تنتقض صلاته ولم يعلم بذلك حتى صلى ، وأخبره الذى صلى إلى جنبه .

قلت : فإذا كانت صلاة الذى صلى منتقضة ، هل تنتقض صلاة هذا الذى صلى إلى جنبه فى آخر الصف ، فنى بعض القول أنها لا تنتقض إلا أن يمس بدنه أو شيئاً من ثيابه تلك النجاسة ، ولو مسه الثوب الذى فيه تلك النجاسة من غير

موضع النجاسة لم تفسد عليه ، وقد قيل : إذا فسدت صلاة الذى يليه فسدت صلاته لسبب دخول الفساد عليه لموضع انقطاعه ، ولا يبين لى هذا ولا يعجبنى ، والله أعلم .

مسألة ـ وعن رجلين صفا خلف الإمام ، أحدهما ثوبه نجس وهو على غير وضوء ، هل تتم صلاة الذى صف معه أم لا ؟ ففعم تتم صلاته ما لم تمسه النجاسة .

قلت : وإن صليا خلف الإمام ركعة ثم مضى أحدهما وبقى الآخر ، كيف يصنع ؟ يدنو إلى الإمام أو يقف مكانه ، وإن دنا من الإمام حتى يكون عن يمينه فهو أحب إلىّ ، وإن أتم صلاته خلف الإمام عن قفا الإمام جاز ذلك ، إن شاء الله .

مسألة ـ وقيل ، جائز أن يصف رجل قد صلى مع رجل لم يصل ، وكذلك إن صف مع الرجل عبد أو غلام قد راهق الحلم وحافظ على الصلاة ، أو كان أحدهما مع الإمام عن يمينه ولم يكن رجلان يصفان معه .

ومنه ـ وإن كان الرجل خلف الإمام والمرأة خلف الإمام ، ولعله ، خلف الرجل .

مسألة ـ ومن صلى خلف من يوجه بعد تكبيرة الإحرام فمعى أنه يختلف فى صلاته ، إذا لم يكن معه ممن يرى ذلك الرأى الذى يراه الإمام .

مسألة ـ والرجل إذا كان وحده مع الإمام فمعى أنه إن كان عن يمين الإمام فذلك لايختلف فى تمام صلاته ، وخلف الإمام وحده يختلف فى صلاته ، أعنى الذى خلف الامام .

مسألة ـ وأما صلاة الرجل والمرأة فى صف واحد خلف الإمام ، وحدها ، وكانت عنده دون ست أذرع ، وهو خلف الإمام فعندى أنه يختلف فى صلاته وصلاتها ، فقيل تفسد عليه صلاته ، وقيل ، يفسد هو عليها ، وصلاتها تامة ، وقيل تفسد عليهما جميعا ، وقيل لا يفسد أحدهما على الآخر ، وصلاتها تامة .

ـ تدبر ما وصفت لك ولا تأخذ من قولى إلا بما وافق الحق والصواب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد النبى وآله وسلم تسليما .

ومنه أيضا ـ مسألة . والذى يصلى بصلاة الإمام فى منزله إذا كان فى قيامه وسجوده وقعوده بحذاء صف خلف الإمام ، فمعى أنه يختلف ، لا يصلى فى منزله إلا أن تتصل به الصفوف كاتصالها به أن لو كان فى المسجد ، إذا كان يصلى بصلاته ، ويكون معه من يصف معه من يصلح بصلاته إلا فى النافلة ، فإن النافلة أهون وكيفما صلاها إذا كان ذلك أنشط له ، أو يصلى جماعة فذلك جائز .

ومنه : مسألة ـ وكذلك إن كان له عذر فى حضور الصلاة إلى الصفوف التى عند الإمام فى المسجد ، وكان البيت متصلا بالمسجد ، فصلى فى بيته بالعذر العارض له ، كما يجوز للمصلى فى المسجد عن الدخول فى الصفوف . فمعى أن له فى ذلك ما لهذا إذا ثبت معناه .

ومن جوابات لأبى عبد الله ـ

وقال أبو عبد الله : بلغنى أن النبى ﷺ قال : الصف المقدم من الرجال أفضل ، والصف المؤخر من النساء أفضل ، وهذا عندنا فى صلاة الجماعة .

مسألة ـ وسألته عن رجل كان يصلى خلف الإمام فلم يزل ساجدا أول سجدة خلف الإمام حتى سجد الإمام السجدة الثانية ، وقام أو قعد ، فصارت سجدة بينهما تفسد صلاته أم يسجد الثانية ، ويلحق الإمام ؟ فلا تفسد صلاته .

مسألة ـ سألت أبا عبد الله عن الرجل يقوم فى الصف ويدخل فى الصلاة فيخلو موضع من الصف الذى قدامه ، أيتقدم إليه أم يثبت فى مقامه ؟ قال : يثبت فى مقامه أن يكون يبقى وحده فى الصف الذى هو فيه فليتقدم فى الصف الذى قدامه فى الخلوة منه التى بين يديه .

قلت له : فإن لم يكن وحده وتقدم فى الصف الذى قدامه ، قال : ما أحب له ذلك ، وما أبلغ به إلى فساد صلاته .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى قوم يصلون خلف الإمام وخرج منهم رجل وبقيت فرجة ، وانقطع بقية الصف عن يمين وشمال ، فجهلوا أن يراجعوا ، لعله ، يزحفوا ، فمعى أنه قيل ، إن صلاتهم تامة على معنى قوله ، وقال من قال ، منتقضة ، فهذا إذا كان فى الصف المتقدم .

مسألة ـ أحسبها من جواب لأبى عبد الله : قلت ، فإذا ازدحمت الصفوف من خلف الإمام ، فلما خر للسجود لم يكن لرجل أن يسجد على الأرض ، فأخذه الناس من جنبيه وبقى رأسه لم تصل جبهته إلى الأرض ، فسبح ، وأومأ برأسه ، فلما نهض القوم من السجود نهض معهم قائما ، ولم يسجد تلك السجدة بعد أن رفعوا رءوسهم جهلا منه ، فقال : ليعد صلاته ، وكان ينبغى أن يسجد إذا رفع القوم رءوسهم من السجود ، وقيل : يسجد ولو على ظهر رجل ، قلت ؛ فبأى

القولين تأخذ ؟ قال: أحب إلىأن يسجد إذا رفعوا رءوسهم من السجود ، قلت: أفلا يكون مخالفا لهم ؟ قال : إنما ذلك ، لعله ، إذا لم يمكن له السجود معهم .

ومن غيره ـ وعن رجل قام للصلاة فى الصف ، فلما وجه خلا موضع من الصف الذى بين يديه ، أيتقدم إليه ولا يرجع إليه ، فقال : إن فعل لم أر عليه بأساً . إن شاء الله ، وأحب إلى أن يثبت فى مقامه .

مسألة ـ وعن رجل دخل فى صلاة قوم فى الليل ، فصف فى قرنة المسجد فإذا هو قد صف حذاء الإمام عن يمين أوشمال ، ولم يعلم لحال الظلام حتى قضى صلاته ؟ أيبدل أم لا ؟ قال : لا أرى عليه بدلا لها إلا أن يكون دخل فى ركعتين قطعهما هو ، فإنا نحب أن يبدلها ، وإن لم يبدلها فلا بأس عليه .

مسألة ـ فى من صف وحده خلف الصف بعد أن جر رجلا فلم يتبعه فأحرم وحده ، ثم جاء آخر فصف معه ـ فإذا كان صف خلف الإمام فصلاتهما جميعاً تامة ، وقال من قال : صلاة الثانى تامة وصلاة الأول فاسدة ، وأنا أحب القول الأول ، أن صلاتهما تامة .

ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر ـ رحمه الله :

وسألته : هل يجوز لرجلين أن يصفا فى صف خلف الصفوف وراء الإمام ؟ قال : لا بأس بذلك .

مسألة ـ ويجوز فى الصف من الاثنين فصاعدا، قلت : فإن كان واحدا فى صف وراء الصفوف ، وكان خلف الإمام بحذائه ، فصلاته تامة ؟ قال : نعم ، فإن زل عن حذاء الإمام ولم يكن خلفه ، وكان زالا عن حذاء الإمام فصلاته فاسدة .

ومن غيره ـ وعن أبى عبد الله فى الرجل إذا جاء والإمام فى الصلاة ولم يجد فى الصفوف مكاناً ، فإن كان فى قفا الإمام لصق بالصف ، وإذا جاء الركوع والسجود تأخر ، وقال بعضهم : إذا كان من قفا الإمام ولم يلصق بالصف أنه لا بأس . قلت : فإن لصق من أحد الجانبين أيجوز له ؟ قال : أخاف أنه لا يجوز له .

ومن غيره مسألة ـ قلت ، أرأيت الرجل يصلى فى الصف وحده ، ويجزيه ؟ قال : نعم ، وإن تأخر رجل من الصف الذى بين يديه حتى يقوم معه فيكونان اثنين أحب إلىّ .

قلت ، ولم قلت صلاته وحده تامة ؟

قال : أرأيت لو كان معه رجل على غير وضوء ما كان ذلك يجزيه ، أو كانا رجلين فى صف أحدهما قبل الآخر ، ما كان ذلك يجزيه ، قلت : بلى ، قال : فهذا وذلك سواء .

قلت : أرأيت إن كان الطريق الذى بينه وبين الإمام قوم يصلون بصلاة الإمام صفوفا متصلة ، قال : بعضهم صلاتهم تامة إن كان الطريق نظيفا واتصلت الصفوف ، ما كان فى المسجد منهما ، وما كان فى الطريق .

* * *

البَابُ العِشْرُونَ

الاسطوانة والنقض والعقود والأبواب

والكوى والمارىق وأحكام ذلك

وقيل فى الاسطوانة إذا كانت فى الصف المقدم قاطعة بينهم ، أنها تقطع ، كانت دقيقة أو جسيمة ، فإن كانت فى الصف الثانى فقيل ، تتم صلاتهم .

ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله —

وقال : يكره أن يصلى الرجل وحده بين الاسطوانتين ، وإن صلى لم يبلغ به إلى فساد .

ومن غيره — وإذا كان فى الصف بين الرجلين اسطوانة أو شىء ثابت بينهما ، قال : يقطع بينهما ، قطع صلاة الذى ينقطع عن الإمام ، كان خشبة أو من الطين ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وإذا كانت بينهما فرجة فحتى تكون الفرجة مقام رجل .

والفرق فى ذلك أن السترة للمصلى عن ممر من يفسد صلاته تجزيه ، صغيرة كانت أو كبيرة ، رقيقة أو جسيمة ، إذا كانت رفع ثلاثة أشبار ، وكذلك تقطع صلاة القوم هكذا ، وأما إذا كانت تزول وتجىء وتذهب وليس بثابت مثل المنبر ، فقد قال من قال ، لا تقطع الصلاة . وفى بعض القول إنها سترة تقطع الصلاة ، وهو أحب إلىّ .

مسألة — فى الإمام إذا كان يصلى داخلا أو فى الصرحة ، فضاق المكان فصف قوم فى الصرحة أو داخل المسجد حيث تجوز الصلاة بصلاة الإمام ، أن لو اتصلت

الصفوف إلا أنه قاطع بينهم العقد لم يمكنهم أن يصفوا فيه ، فإذا لم يكن قدام المنقطعين شيء من الصفوف فلا تجوز صلاتهم .

ومعى ، أنه قيل يصفون فى العقد ويكون ركوعهم وسجودهم زالا عنه إذا لم يمكنهم ذلك على معنى قوله ، وإن كانت الفرجة أقل من مقعد رجل فإنه بمنزلة الاسطوانة ، إذا لم يمكنهم الصلاة فى العقد فقيل ، إذا كانت فى الصف الأول قاطعة بينهم ، إنما تقطع ، كانت دقيقة أو جسيمة ، وإن كانت فى الصف الثانى فصلاتهم تامة إن كان قدامهم الصف الأول .

* * *

البَابُ الحَادِي وَالعِشْرُون

فى الإمام والمأمومين وأحكام ذلك

وإذا كان الإمام ثقة جاز تقليده ، لأنه ضامن للصلاة ، ولا أعلم اختلافا ، وإن كان غير ثقة فقيل ، عليهم حفظها ، وليس لهم تقليده ، وقيل ، إذا لم يتهم فى المحافظة على الصلاة جاز تقليده .

مسألة ـ ومن صلى بخمسة ونوى أن يصلى بثلاثة منهم دون الباقين، ثم عرفهما بعد ذلك فصلاتهما جائزة إذا كان معروفا أنه إمام الصلاة فى ذلك المسجد، وليس عليهما قبول قوله بعد .

مسألة : أبو سفيان ـ أدركت أصحابنا وهم يكرهون الصلاة داخل المحراب، ولكن ليقم خارجا منه ويكون سجوده فيه .

مسألة ـ فإن كان أخبر الإمام أحد ممن يصلى خلفه أنه لم يكبر تكبيرة الإحرام ، فقيل : خبرهم عليه حجة ، كما كان له حجة ، مالم يكن متهما ولو كان واحدا ، وقيل ، حتى يكون ثقة .

قلت ، فهل قيل حتى يكون اثنان ؟ قال : لا أعلم ذلك مجردا .

مسألة ـ فى الإمام ، هل له أن يؤم برجل صح عنده نقض وضوئه ، فإذا كان حيث يجوز له الجهر ولو لم يصل معه أحد فذلك جائز . وفى غير هذا فلا يعجبنى ، ولو كان المصلى صلاته تامة عند نفسه ، لأن كلا عليه علمه حجة ، فإن

فعل وكان له عذر فى كتمان ذلك الذى رآه ، بمعنى يحتمل سلامته فيه ، فأرجو أن صلاتهما جميعا تامة .

مسألة : أبو معاوية ـ فى المأموم يحاذى الإمام ، فقال ، إن تقدم فعليه النقض ، وإن كان مقاصدا فلا نقض عليه .

ومن غيره ـ قد قيل هذا فى الركوع والسجود ، وأما فى القيام فقيل ، يقوم محاذيا له بمنزلة الصف ، فإذا جاء الركوع والسجود تأخر .

مسألة ـ عن سلمان الفارسى أنه قال : الذى يرفع رأسه قبل الإمام ويخفضه ، قيل ، ناصيته بين شيطان ، يخفضه ويرفعه .

مسألة ـ وجائز أن يؤم برجلين ، أحدهما يصلى جالساً أو يصلى قائمة .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى الإمام إذا شك ، هل عليه السؤال؟ فقيل ، ليس عليه سؤالهم ، من الثلاثة فصاعدا ، وعليه فيما دون ذلك ، وقيل ، حتى يكونوا سبعة ، وقيل : حتى يكونوا عشرة فصاعدا ، وقيل عليه على كل حال ولا ينصرف إلا عن يقين ، وقيل ، لا يسأل عن صلاته إلا الثقات ، وقيل ، يسأل ويقبل إلا من اتهم .

مسألة ـ عن الربيع ـ الرجلان ، هل لهما يصليان الفائتة بالنسيان جماعة ، قال : لا ، أبو سعيد يشبه الاختلاف ، ويعجبنى أن يجوز ذلك ، وكذلك اختلف فى المنتقضة إذا كان الوقت قد فات .

مسألة ـ فى الإمام إذا أحرم ثم أحرم ثانية ، ولم يسألوا عن نيته ، قال : لا يبين لى أن صلاتهم تامة ، وعليهم الإعادة ، لأنا قد علمنا أن الإحرام هو الآخر من التكبيرتين .

مسألة ـ فى المصليين إذا دخل معهما ثالث ولم يعلم الإمام ، فقيل ، صلاته تامة ولو لم يؤم به إذا كانت صلاة الجماعة قائمة ، وقيل، لاتجوز صلاته،ويعجبنى هذا فى غير المساجد ، والأول فى المساجد .

مسألة ـ فى المأموم يستعيذ ثم ينصت ولا يستبين الكلام ، قال : عليه البدل إلا أن يعلم أنه قد سمع آية .

قال أبو المؤثر : إذا وقف بمقدار ما يقرأ الإمام آية فصلاته تامة .

مسألة ـ فى من ركع قبل الإمام وأتمه فى ركوع الإمام ، فإذا لم يقم ويركع بعد فأحب له الإعادة ، لأن ذلك ركوع ليس بشىء ، وقيل ، إذا لم يعلم حتى ركع الإمام فمضى معه فصلاته تامة .

مسألة ـ فى المؤتم إذا تبع الإمام على خطئه على الاحتياط ، فقيل ، تتم صلاته إذا تبعه على احتياطه ولو علم خطأه ، وقيل ، لا تتم ويسبح ، فإن فعل فسدت صلاته .

مسألة ـ قد أجاز بعضهم لمن خلف الإمام إذا أبطأ الإمام فى قراءة شىء مما يقرأ فى الحدود من تحيات أو قراءة فاتحة الكتاب فيما يسر أن يسبح إلى أن يفرغ الإمام ، والتسبيح داخل فى أمر الصلاة ، خارج من معانى الدعاء ، وبعض يأمر بالسكوت ، ولا أعلم أحدا يأمر بالقراءة قبل الإمام فيما يجهر فيه ، بل يؤمر أن يكون تبعا للإمام ، وقيل ، إذا قرأ قبل الإمام فيما يجهر فيه أن عليه الإعادة ، وقيل ، قد أساء ولا إعادة عليه .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى الداخل مع الإمام المسافر فى صلاة العصر وهو ينوى الظهر ، فلما سلم الإمام قام الداخل فأتم الركعتين الأوليين ، أن صلاته تامة ، وقيل عليه الإعادة، وكنا معه بأثيل، فصلى معنا رجل ونحن فى آخر الركعة من العصر، ثم أتم بقية الظهر، فقال له ، أحب أن تبدل ، قلت : وقد قيل لا بدل عليه ، قال : نعم .

مسألة ـ فى الإمام إذا صلى وحده فى مسجده ، أنه إن شاء جهر ، وإن شاء أسر ، فإذا دخل معه أحد جهر ، فإن جهر ثم أسر فلا بأس ، ويستحب إذا أسر ألا يجهر حتى يدخل معه أحد ، وإذا جهر وحده ألا يسر حتى يتم صلاته .

مسألة ـ فى المأموم إذا نسى سجدة حتى قام الإمام أن له أن يرجع يسجدها ويلحق الإمام وصلاته تامة ، فإن سجد الإمام أو ركع قبل أن يقوم هو من السجدة ففى صلاته اختلاف .

مسألة ـ فى من صلى ثم وجد جماعة فصلى معهم ونواها عن صلاة فائتة، أوعلى أنه إن كان عليه صلاة فهذه بدلها ، ثم تبين له أنه كان عليه صلاة أنه لا تجزيه حتى يدخل وهو عالم بها .

مسألة ـ اختلف فى معنى قوله عليه الصلاة والسلام ، الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء ، فقيل ، معنى الضمناء هو القراءة إذا أدركه راكعا،ويسهو إذا سها المأموم، وليس فى المؤذن شىء من ذلك ، وقيل ، إنما هو بما يغيب عنا من أمره ، مثل النية وطهارة الثوب النجس والقراءة فيما يسر به والتشهد ، وما يتولاه المؤذنون فأمر ظاهر يشترك فيه الناس .

مسألة ـ فى الإمام إذا شك فى الإحرام وهو فى الحمد أو السورة ، قال: يمضى على صلاته حتى يعلم أنه لم يحرم ، أو لم يجهر إلا أنه يسأل الذى خلفه ، فإن قالوا ، إنه أحرم ، تمت صلاته .

وقيل له : فإن قالوا ، إنا لم نسمعك أحرمت ، أو لا تدرى ؟ قال : معى أنه قد قيل إن صلاتهم جميعا تامة ، فإن قالوا ، إنك لم تجهر فصلاتهم فاسدة، ولا أعلم اختلافا ، فإذا علموا أنه لم يجهر هو ففيه اختلاف ، فقيل ، صلاته تامة لأنه صلى على السنة عند نفسه ، وقيل فاسدة ، لأنه قد خالف السنة ، لأن من السنة الإحرام بالجهر ، فعلى قول من يقول ، عليه البدل فله أن يؤمهم ، وعلى قول من يقول إن صلاته تامة ، لعله فاسدة ، لا يجوز له أن يؤمهم ، قال : ويعجبنى ألا يؤمهم ويؤمهم أحدهم ويصلى هو معهم إن أخذ بقول من يقول أن لا بدل عليه .

مسألة ـ وبلغنا عن الربيع فى رجل صلى الفريضة وحـــده ، ثم صلاها بقوم ولم يعلموا ، قال : بئس ما صنع ، وليس عليه أن يعلمهم ، ولا إعادة عليهم أن لم يعلموا ، ولا يؤم الفريضة رجل يصلى نافلة ويجهر ، وقيل ، جائزة . انقضى .

مسألة ـ فى الإمام إذا وهم فى صلاته ، وقال بعض من خلفه صلاتنا ناقصة ، وقال بعض تامة ، فقيل ، يقبل قول الأكثر وقيل ، قول من يوثق به ، وقيل ، قول من قال بالتمام .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد :

وذكرت فى رجل يصلى خلف الإمام فرأى فى ثوب الإمام دما فلم يخبره ،

ونقض هو صلاته ، ثم أخبر الإمام من بعد أن قضى الإمام الصلاة . قلت له : هل يلزم الإمام نقض الصلاة ، كان ثقة أو غير ثقة ؟

ـ فإذا أمكن أن يحدث ذلك الدم فى ثوبه من بعد فراغ صلاته فلا أرى عليه حجة إلا أن يكون ثقة ، وإذا لم يمكن أن يحدث ذلك الدم من بعد فراغ صلاته فعليه النقض إذا كان الدم مما ينقض الصلاة .

مسألة ـ وفى الإمام إذا كان يصلى فى آخر المسجد ، وجاء رجل فصلى قدامه ، هل تتم صلاته إذا كان الإمام يصلى وهو يصلى أيضا ؟

ـ فإذا كانت صلاته هنالك من عذر مثل ركعتى الفجر ، أو بعذر يزيل عنه الصلاة فى الجماعة عند الإمام فلا بأس عليه ، وصلاته تامة إن شاء الله ، وإن كان بغير عذر فقد أساء فى ترك الجماعة والصلاة بصلاة الإمام ، ولا أعلم عليه فسادا فى صلاته إذا كان فى موضع حيث لا تجوز الصلاة بصلاة الإمام ، أن لو اتصلت الصفوف .

رجع ـ مسألة : عن أبى معاوية أن شبيبا كان يقول : على الذى خلف الإمام أن يقول ، سمع الله لمن حمده ، ويقول : ربنا لك الحمد ، وهو قول أهل أزكى ، وكان يقوله موسى بن أبى جابر ، وأما غيرهم من أهل نزوى وغيرهم من الفقهاء فإنما يقول ، ربنا لك الحمد ، وهو قول أبى معاوية فيما يوجد عنه . انقضى .

مسألة ـ ومن جواب أبى سعيد عن الرجل يصلى خلف الإمام ، فيقوم الإمام من السجود الآخر فى موضع قراءة التحيات ، فيقوم على سبيل الغلط ، هل لمن خلفه أن يقعد ويتورك ، ثم يسبح له ؟

قال : معى ، أنه يؤمر أن يكون الذى خلفه بين الحدين ، بين السجود والقعود ، ويسبح له .

قلت له : فإن قعد وتورك ثم سبح له ، هل تنتقض صلاته أم لا ؟ قال : إذا ظن أن ذلك يجوز له أو نسى حتى قعد فأرجو أن صلاته تامة إن شاء الله .

قلت له : فإن كان الذى خلف الإمام لما قام الإمام على السهو من القعود والقيام فظن أن ذلك جائز له ، هل تنتقض صلاته ؟

قال : يعجبنى أنه إذا كان فى ذلك الحال لانتظار الإمام ثم ، ولا يقعد إلى حال القيام على التعمد ، أنه لاتنتقض صلاته على معنى قوله .

مسألة ـ ومن جواب أبى سعيد أيضاً : وسألت عن الإمام إذا كان خلفه ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة ، ثم شك فى صلاته ، قلت : هل عليه أن يسألهم عنها إذا قضاها ؟

فقد قيل أن ليس عليه سؤالهم من الثلاثة فصاعدا ، وأما دون ذلك فعليه السؤال لهم ، وقيل : ليس عليه سؤالهم من السبعة فصاعدا حتى يكونوا عشرة فصاعدا . وقيل : ليس ذلك على حال ، ولا ينصرف عن شك إلا عن يقين ، كائناً ما كانوا ، وقد قيل : لايسأل عن صلاته إلا الثقات ، وقيل : إذا صلى خلفه فجائز أن يسأله ويقبل قوله فى ذلك إلا أن يتهم فى ذلك ، ويكون متهما ، فلا يجوز قول المتهم ، وأما إذا كان من الذين لايصلون خلفه فلا يجوز إلا على قول الثقة ، هكذا قيل .

وقد قيل : يجزىء أن يسأل واحداً ويقبل قوله ممن يصلى خلفه إذا كان غير متهم أو ثقة ممن لم يصل خلفه ، ويقبل قول الواحد فى ذلك .

مسألة ـ وقلت : ومن أدرك الإمام يصلى وقد قرأ الحمد وهو يقرأ السورة ، فوجه وأحرم .

قلت : ما أوجب له وأفضل ؟

يقرأ الحمد، فإذا أحرم أنصت واستمع إلى الإمام ، وقد قيل هذا، وهذا أحب الاستماع فى هذا الموضع .

ومنه ـ مسألة ـ فى الإمام إذا غلط فى الصلاة ، فاتبعه من خلفه على غلطه وهو يعلم غلط الإمام، مثل أنه قعد للتحيات الآخرة بعد الركعة الثالثة احتياطاً منه وما أشبهها ، والمؤتم قد علم خطأه ، فلم يسبح له ، هل تتم صلاته ؟

فمعى أنه قد قيل فيه باختلاف ، قال من قال : تتم صلاة المؤتم إذا اتبع الإمام على احتياطه ولو علم خطأه ، وقال من قال : لاتتم وعليه يسبح له ، وإن لم يفعل فسدت صلاته .

ومنه ـ مسألة ـ وذكرت فى رجل يصلى خلف الإمام هو وعنده رجلان ، فنسى حتى ركع قبل أن يركع الإمام ، ثم لم يرفع رأسه من ركوعه إلى أن كبر الإمام لركوعه وركع ، وهو بعد راكع ، حتى ركع بركوع الإمام ، قلت : أعليه نقض صلاته أم لا ؟

فإذا ركع قبل الإمام فذلك ركوع معى باطل ، فإذا أتم عليه ولم يقم ويركع

بعد أن ركع الإمام فأحب له الإعادة ، لأن ذلك الركوع ليس بشيء ، وقد قيل : إذا لم يعلم حتى ركع الإمام فمضى على ركوعه فصلاته تامة ، وأنا أحب له الإعادة فى مثل هذا .

مسألة ـ وعن الإمام ينسى فيحرم سرًّا قبل أن يحرم جهراً ، ثم يذكر فيحرم أيضاً جهراً بعد إحرامه سرًّا ، قلت : أتنتقض صلاته ويبتدىء بها أم لا ؟

فلا نقض عليه وصلاته تامة

وقلت : أرأيت إن كان نسى حتى قرأ أيضاً سرًّا مع إحرامه سرا ، ثم ذكر ، قلت : أتنتقض صلاته أم يحرم جهراً وتتم صلاته[1] ؟

مسألة ـ وعن رجل كان يفكر فى شيء فى نفسه فى الصلاة خلف الإمام حتى خر الإمام للركوع فى الركعة الآخرة ، فلم يكن ينبغى له ذلك ولا أرى عليه نقضاً فى ذلك إذا ركع مع الإمام ولو لم يقرأ أو يسبح فى الركعة الآخرة .

ومنه ـ وعن من كان خلف الإمام فلما أحرم ودخل فى بعض الفكر من الدنيا حتى لم يعرف ما قرأ الإمام فلا أبلغ به فى ذلك إلى النقض إذا تبع الإمام ، وينبغى له أن يقبل على صلاته ويشتغل بها .

مسألة : ومن أحرم خلف الإمام داخلا فى صلاته ، وقرأ آية من فاتحة الكتاب ثم ركع مع الامام ، فمعى أنه قد قيل ، تتم صلاته ، وقد قيل عليه إعادة القراءة إذا أتم الإمام صلاته فى صلاة الليل أو النهار ، فإن لم يبتدل إذا لم يدرك من قراءة الإمام بقدر آية من قراءة القرآن فما فوقها أعاد الصلاة ، وقيل ، ذلك فى صلاة

(١) كذا فى الأصل بدون جواب السؤال

الليل فى الإعادة ، وليس ذلك فى صلاة النهار ، وما ليس فيه القراءة من آخر صلاة الليل ، ومن كان لا يقرأ فى صلاة الليل والفجر إلا بفاتحة الكتاب بغير شىء من القرآن فمعى أنه قد قيل ، أن عليه الإعادة فى العمد لذلك. والنسيان والجهل والعلم فيختلف عندى فى الكفارة عليه فى العمد لذلك فى الجهل والعلم ، وأما النسيان فلا أعلم فيه كفارة على حال .

مسألة ـ وأما الذى سبقه الإمام بشىء من الصلاة فإنه يقوم بتكبيرة بدل ما سبقه به الإمام بشىء من الصلاة فيما عندى أنه قيل .

مسألة ـ وسئل عن رجل يصلى خلف الإمام وهو بعد فى قراءة فى التحيات ، وخاف أن يسبقه الإمام ، هل له أن يقوم قبل أن يتم التحيات ؟

ـ فمعى أنه قد قيل لا يقوم حتى يتم قراءة التحيات .

قلت له ـ فإن قام قبل أن يتم قراءتها إذا خاف أن يسبقه الإمام ، هل نفسد صلاته ؟

قال : هكذا عندى على قول من يقول بذلك ، قال وأرجو أنه يوجد فى بعض القول ، أنه إذا خاف أن يفوته الإمام يجعل له للعذر من العذر ما يجعل للحدث إذا قرأ إلى والصلوات والطيبات ، فقد تمت صلاته ، وكذلك لهذا إذا قرأ إلى هذا الموضع على قول من يقول بذلك .

قيل له : فإن ركع الإمام والذى خلفه بعد فى التحيات ، هل تنتقض صلاته ؟ قال : معى أنه يختلف فى ذلك ، قال من قال : إنها تنتقض وجعل القيام حدا بينهما ، ليس أحدهما فيه ، وقال من قال ، إن صلاته تامة . لا تنتقض حتى يسجد الإمام ، لأن هذا القيام ليس فيه قراءة ثانية .

* * *

الباب الثانى والعشرون

فى من أولى بالإمامة فى الصلاة

وأحكام ذلك

قال أبو سعيد : فى قول أصحابنا إن صاحب المنزل أولى بالإمامة ممن حضر، كذلك إمام الحى فى مسجدهم ، إلا أن يحضر إمام معقود له الإمامة ، فإنه إمام برعينه دونهم فى كل موضع ، من سفر أو حضر أو مسجد أو غيره ، إلا أن يقدم غيره فإنه يجوز أن يقدم من شاء ، ويصلى بهم إن شاء الله ، وكذلك عندى إذا حضر عالم من أعلام المسلمين من أئمتهم فى الدين ، أحببنا ألا يتقدم عليه، ويقدم، وكذلك قاضى المسلمين وأمثاله من أشراف أهل الدين أن يقدموا الأفضل ، لقوله ﷺ : لا تزال أمتى فى سفال ما أمهم دونهم .

مسألة ـ جاء الحديث : إذا صلى الرجل بقوم وخلفه من هو أفضل منه لم يزالوا فى السفال ، ومعنى قول المسلمين : من تقدم بقوم يصلى بهم وخلفه من هو أعلم وأقرأ منه فلا يزالون فى سفال، أن ذلك إذا أمكنهم أن يقدموا أفضلهم ،وقد خالفوا السنة ، ومن خالف السنة فى أمر قد لزمه فلا يزال فى سفال حتى يتوب .

قال أبو سعيد : يخرج فى قول أصحابنا معنى الاختلاف فى الصلاة خلف من هو دون الولى الموافق للطاعة بكمالها ، فى ظاهر الأمر . فقيل ، لا تجوز إلا خلف المسلم الولى ، لأنها أمانة تعيب بأشياء عندى فيها، وقيل ، تجوز خلف أهل الدعوة ما لم يتهموا فى الصلاة ، ولا تجوز خلف أهل الخلاف ، وقيل، تجوز خلف أهل القبلة ما لم يزيدوا أو ينقصوا .

مسألة ـ : وقيل صلاة الجماعة خلف أهل القبلة لإحياء سنة الجماعة أفضل من صلاة الفرادى إلا على قول من لا يجيزها إلا خلف المسلم ، وقيل : الصلاة فرادى أفضل إلا مع المسلم ، وقيل : الجماعة أفضل ما وجد من تجوز الصلاة خلفه إذا لم يزد فيها أو ينقص منها ما لا تجوز الصلاة إلا به . انقضت الإضافة .

من كتاب أبى جابر ـ وأولى بالإقامة من القوم أقرؤهم للقرآن وأعلمهم بالسنة ، فإن استووا فى ذلك فأفضلهم ورعا وأثبتهم صلاحاً ، فإن استووا فى ذلك فأكبرهم سناً .

ومن غيره ـ قال : وقد قيل : فإن استووا فى ذلك فأصبحهم وجهاً .

رجع إلى كتاب أبى جابر ـ وقد قيل إن أبا سعيد الأنصارى صنع طعاما ، فدعا أبا ذر وابن مسعود وحذيفة . فحضرت الصلاة ، فتقدم أبو ذر ، فقال له حذيفة : وراءك ، صاحب البيت هو أحق بالإمامة ، فقال أبو ذر ، كذلك يا ابن مسعود ؟ قال : نعم ، فتأخر ، وتقدم صاحب البيت ، فصلى بهم .

مسألة ـ قال محمد بن جعفر : الرواية عن النبى ﷺ : ليؤمكم خياركم ، فإنهم قربانكم بينكم وبين ربكم ، فلا تقدموا بين أيديكم إلا خياركم ، وقال النبى ﷺ ليلينى فى الصف الأول أولو النهى منكم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، فكان لا يترك الفاجر فى الصف الأول ولا الثانى ولا الثالث ، فكيف يطمع أن يكون إماما ، وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبى ﷺ ، وأن عليا لما وجه وفده إلى معاوية قال لهم : صلوا فى رحالكم واجعلوا صلاتكم معه نافلة ، فإن الله لا يتقبل إلا من المتقين .

ومن الضياء ـ وعنه ﷺ : يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله ، فإن كانوا فى القراءة سواء فأكبركم سنا، فإن كانوا فأقدمكم هجرة ، ومن جمع بين العلم والقرآن فهو أولى .

رجع إلى كتاب المصنف ـ

مسألة ـ وقيل ، لا يصلى خلف أهل الخلاف إذا وجد أهل الدعوة ، وقيل ، يجوز خلفهم فى سلطانهم إذا كانوا عالمين ، ولا يجوز فى سلطان المسلمين ، وقيل الصلاة جماعة خلف جميع أهل القبلة لإحياء سنة الجماعة أفضل من الفرادى إلا على قول من لا يجيز إلا خلف المسلم .

مسألة ـ أجاز المسلمون الصلاة خلف من يفرد الإقامة ، ومن يسر بسم الله الرحمن الرحيم ، وخلف من يرفع يديه فى الصلاة للتكبير، وخلف من يسلم مرتين ، ولم يروا ذلك زيادة فى الصلاة ولا نقصانا فيها ، وليس ذلك من أفعال المسلمين الذين هم يفعلونه ، وقد جامعوا على ذلك فى الفعل بالصلاة خلف من يفعله، وهذه الأربع لا نعلم أن أحدا من المسلمين قال فيهن : ينتقض على من صلى خلفه .

وأما من ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من فاتحة الكتاب فقيل ، تفسد صلاته ، وقيل ، صلاته تامة ، فإن صلى خلفه وهو يعلم أنه يتركها فعليه الإعادة ، وإن لم يعلم فصلاته تامة ، وأما الذى يحرم قبل التوجيه فقيل صلاته وصلاة من خلفه فاسدة ، وقيل ، صلاة من صلى خلفه تامة ، وقد أجاز بعض المسلمين الصلاة خلف من يحرم قبل التوجيه ، ولم يجز ذلك بعضهم ، والذى أجاز يقول ، إنه لم يزد فى الصلاة شيئا ولم ينقص ، وإنما هو قدم وأخر ، لأنه لو ترك التوجيه على

العمد وصلى كانت صلاته غير تامة ، والآخر يقول ، إنه قد جاء بكلام فى غير موضعه .

مسألة ـ وإن صلى خلف رجل يدين بالقنوت فى الصلاة ، ولم يقنت إلا أنه وقف ولم يظهر قنوتا فصلاته تامة ، قال ، والذين يرون القنوت إنما يقنتون فى الفجر والوتر ، وقال ، أهل مكة والمدينة لا يقنتون ، وأما أهل البصرة فيرون القنوت .

انقضت الإضافة .

ومن غير الكتاب .

* * *

الباب الثالث والعشرون

فى من تجوز إمامته فى الصلاة

ومن لا تجوز

من غير الكتاب ـ قال محمد بن جعفر عن موسى بن على رحمه الله :

وعن رجل اطلعت عليه وهو يسرق فلا تصل خلفه ، قال أبو المؤثر مثل ذلك ، قال أبو المؤثر : ولو صلى خلفه لم أر عليه إعادة فى صلاته ، ويصلى وحده أحب إلىّ من أن يصلى خلف من يسرق إلا أن يتوب .

مسألة ـ قال محمد بن جعفر ، سألت محمد بن محبوب رحمه الله عن إمام مسجد اطلعت عليه على حدث ، هل أصلى خلفه ؟ قال لا تهجر من أجله .

الإضافة ـ وعن أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله :

وعن من كان معه مال شاهر مع الناس أنه حرام ، إذا صح معهم فساده ، والرجل مصر عليه يأكله ، هل تجوز الصلاة خلفه وهو مصر على الحرام ؟

ـ فأعلم أنه لا يحل لمسلم أن يأمر هذا بعد علمه بإصراره أن يتقدم الناس فى الصلاة ، صلاة فريضة ولا نافلة ، وأما إن اضطر هذا المسلم إلى الصلاة خلف هذا المصر فجائز للمسلم .

مسألة : ومن غيره ـ قال ، وقد قيل إن الصلاة خلف قومنا أفضل لإحياء الجماعة ما لم يزيدوا فى الصلاة أو ينقصوا منها .

مسألة ـ ذكر قاسم بن يوسف عن من ذكر عن عمر أنه قال : لا يصلى خلف الولاة من قومنا ، السلطان .

رجع إلى الكتاب :

مسألة ـ جاء الحديث : إذا صلى الرجل بالقوم وخلفه من هو أفضل منه لم يزالوا فى سفال .

مسألة ـ اختلف فى إمامة العبد فقال موسى بن على تجوز ، وقال محمد بن محبوب ، لا تجوز ، لأنه غير مخاطب ، وقال أبو المؤثر : تجوز إن أذن له سيده بالحضور ، ولو لم يأذن له فى الإمامة ، وقيل ، لا يجوز إلا أن يؤذن له فى الإمامة .

مسألة ـ فى الإمام إذا قال آمين ، هل تنتقض صلاة من صلى خلفه ؟ قال : يختلف فيه ، قال : ويعجبنى أن يكون هذا كله على التعبد إذا كان الفاعل من أهل التعدية ، أن يكون على المصلى خلفه إعادة إذا احتاج لإحياء سنة الجماعة .

مسألة ـ فى الخصى ، هل يؤم ؟ قال ، إن قال فيه أحد شيئاً فإنما ذلك من قبل النقصان ، لأنه قيل مجملا ألا يؤم الناقص بالتام ، وإنما عندى الناقص الذى ينقص عن الفرائض من القاعد ، وإن كان أعور العين فلا أعلم أنه يفسد ، وأما مقطوع الرجل فيختلف فيه إذا كان يصح له القيام إلا أنه ناقص ، وأما إن كان فيه علة فى رجله إلا أنه لا ينقصه ذلك عن القيام ، وكأنه لم ير ذلك يوجب عليه شيئا ، والأعمى يختلف فيه ، والذى لم يجز يقول ، لأنه يصلى على التحرى ، والمأموم على الحكم ، وأما الأنف أو الأذن أو شىء غير ذلك مما لا يقع به نقصان ، وكأنه

لم يلحقه شيء إلا أنه غيره أولى به ، وأما اليد إذا قطعت فيختلف فى ذلك عندى من قبل الطهارة على معنى قوله .

مسألة ـ فى المقعد ، هل يؤم ؟ قال : لا يبين لى فى ظواهر قول أصحابنا أنه لا يجوز إلا بمن هو مثله ، أو النائم ، ويوجد فى قول أصحابنا ، من أهل خراسان أن ذلك جائز .

انقضت الإضافة من غير الكتاب . من جوابات لأبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وعن الصلاة خلف رجل لم تعلم منه إلا خيرا ، غير أنه كرهه أهل المسجد وكرهوا الصلاة خلفه ، وأبى أن يقلع عن ذلك وهو يصلى فى المسجد وهم له كارهون كذلك ؟

قال : إن صلى خلفه فلا بأس بذلك إلا أن يعلم منه سوءا .

مسألة ـ وعن الصلاة المفروضة خلف من لا أتولى ، أو يكون متهما ، أو قد اطلعت عليه وهو مواقع نهيا من نهى الله ؟

قال : استتبه ، فإن تاب وإلا فلا تصل خلفه .

ومن غيره ـ وقلت ، هل تجوز الصلاة خلف الذى يعشى بالليل ولا يبصر فى الليل والذين خلفه يبصرون ، فأقول لا تجوز الصلاة خلفه بالليل ، وتجوز الصلاة خلفه بالنهار .

مسألة ـ وقلت : هل تجوز الصلاة خلف مقطوع اليد ، وأشل الرجل ، فنعم تجوز الصلاة خلفه .

مسألة ـ وإذا صلى رجل بقوم وهو لا يحسن إذا سئل ، فيصلى بهم ، ولم يحفظ، فصلاته تامة إلا أن يكون لا يقرأ التحيات ولا يعرفها ، ولا يعرف مالا تتم الصلاة إلا به فلاتجوز الصلاة خلفه إذا علموا بذلك ، وإنما تجوز الصلاة خلف المراهق الحلمى المحافظ للصلاة إذا كان مختتنا ، وإن كان أقلف فلاتجوز ، وكذلك الذى يصف مع الرجل .

مسألة ـ ومن غيره ـ وقال بعض الفقهاء ، الصلاة خلف الأعمى جائزة ، قلت: فلو صلى أحد خلف الأعمى والعبد ، هل كنت تأمره بالنقض؟ قال : لا، ولكنى إذا عنيت أنا بذلك انتقضت صلاتى ، لأنى قد اخترت هذا الرأى .

مسألة ـ قال أبو عبد الله ، بلغنى أن حاجبا كان يقول ، تجوز الصلاة خلف العبد إذا كان صالحا، قال، وإنما أكره أن يكون إماما للمسلمين ، قال أبو عبدالله: وخالفه فى ذلك عامة الفقهاء ، قال ، ويكره أن يؤم المقيد فى الصلاة بالذى ليس بمقيد .

مسألة ـ ومن الكتاب ـ فى الصلاة خلف من يقنت ، فأصحابنا لا يرون الصلاة خلفه إذا علم أنه يقنت فقنت ، فمعى ، أنه قيل ، لا إعادة عليه ، قلت له ، وإن علم فى الصلاة بذلك ، قال : معى ، أنه كذلك فى معنى هذا القول ، ولو علم فى الصلاة حتى يصلى خلفه صلاة .

قال غيره : وذلك فى دار تقية أو غير دار تقية ، كذا وجدت .

قلت : والذى يحرم قبل أن يوجه ، هل تجوز الصلاة خلفه ؟ قال : معى أنه

يختلف فى ذلك ، فبعض يجيز الصلاة خلفه ، وبعض لايجيز الصلاة خلفه ، والذى لا يجيز الصلاة خلفه ،علم أنه يفعل ذلك ، أو لم يفعل ، وفى القنوت إنما يذهب من ذهب إلى فساد صلاته إذا صلى بعد علمه،فثبت معنا التوجيه بعد الإحرام أنه أشد.

مسألة ـ ومن صلى بقوم وهو لايحسن حدود الصلاة إن سئل ، ولم يحفظ شيئاً ، فصلاتهم تامة إلا أن يكون لايقرأ التحيات ولا يعرفها مالا تتم الصلاة إلا به ، فلا تجوز الصلاة خلفه .

وسأله أبو المؤثر عن رجل صليت خلفه الفجر ثم سألته عن التحيات فلم يقمها على وجهها ، وزاد فيها أو نقص منها ، أو خلط فيها ، فقال : لم يكن عليك أن تمتحنه عن ذلك ، فإذا فعلت فأحب أن تنتقض ، فنقض صلاة الفجر فى مسجد أبى عبد الله بمحضره ، وأمره أن يعيد ركعتى الفجر . ولو صلى خلفه العتمة لأمره بإعادتها ، والوتر معها ، وقيل ، يعيد ركعتى الفجر إذا عاد الفجر .

مسألة : فى من صلى فى مسجد جامع متعلميا عليه ، فلا أحب لأحد أن يصلى معه .

مسألة ـ ومن تورك على الجانب الأيمن من علة فلا يتقدم بالناس ، وذلك من نقصان الصلاة ، وقيل ، بإجازة ذلك ، وقيل ، إن عزان بن الصقر رحمه الله كان يصلى خلف رجل يقال له صالح فى مسجد العتق من عقر نزوى ، وكان فى رجله علة ولا يمكنه التورك عليها على ماينبغى .

وقيل إن أبا المؤثر أجاز الصلاة خلف رجل يقال له الوليد ، وكان يمد

رجله ولا يقدر أن يتورك عليها ، وكان يمدها إذا أراد أن يتورك ، فقد قيل ، لانقض على من صلى خلف هؤلاء .

مسألة ـ وقال الوضاح ، إن الرجل إذا كرهه الرجلان من الصالحين ، أو قال من المسلمين ، ممن يحاضر المساجد ، فإنا نحب ألا يصلى بهم .

مسألة ـ وإذا كان إمام مسجد فى يده مال على غير وجهه ، أو مخالط ماله شىء على غير وجهه ، أو يجوز فى حدود الأرض ويضايق طريق المسلمين فلا تجوز الصلاة خلفه .

مسألة ـ فى الخصى ، هل يكون إمام قوم فى الصلاة ؟ قال : إذا كان مقطوع الذكر جاز ، لأنه قد صار بمنزلة المختون وتؤكل ذبيحته وتقبل شهادته ، وإذا مدقوق الذكر لم يجز ، لأنه لا يكون بمنزلة المختون ولا تؤكل ذبيحته ولا تقبل شهادته .

مسألة ـ فى الصلاة خلف من لايقدر إلا مقعى ، فالإقعاء يكره ، ولا أعلم أن أحدا يفسد صلاته ، وإن المقعى يكون عقباه تحت إليته ، وتكون ركبتاه على الأرض .

مسألة ـ فى من أمره قوم يصلى بهم فى المسجد الجامع إذا مات إمامه ، فالجامع أمره إلى عماره وإلى كبار الصالحين من البلد فليس للعمار أن يقدموا دون كبار صالحى أهل البلد ، وكذلك كبار صالحى البلد لايقدموا إلا برأى عماره ، فإن كان هذا يتقدم الصلاة والصلاتين إذا حضر ، وأجاز ، وأما إماما دائما فلا .

مسألة ـ قال محمد بن خالد ، سمعنا أن رجلا مريضا فى حد يسعه أن يصلى قاعدا فيتكلف يصلى قائما بالقوم ، فإن صلاتهم جائزة .

مسألة ـ فى من يصلى بجماعة صلاة العصر ، ثم ذكر أنه لم يكن صلى الظهر ، فقيل ، يقطع صلاته ، فإن مضى بهم فسدت صلاتهم جميعا ، وقيل ، إذا دخل فى الصلاة ثم ذكر مضى على صلاتها فأتمها .

مسألة ـ فى من صلى برجل قد صلى ، قال ، إن كان الإمام يؤم فى ذلك المسجد فصلاة الإمام تامة ولا اختلاف فى ذلك ، وإن كان لايؤم فيه فمختلف فيها .

انقضت الإضافة .

* * *

الباب الرابع والعشرون

فى صلاة الجماعة بعد الجماعة ، أو فى وقت واحد

فى مسجد وغير مسجد ، وما جاز من ذلك

ومن دخل مسجدا يريد الصلاة ، ولم يعلم صلى فى المسجد جماعة بعد ، فأراد أن يصلى بجماعة ، فرأينا ليس لهم ذلك ولا تتم صلاتهم إن فعلوا ذلك ، لأنهم صلوا على شبهة ، وإنما الاختلاف فى من صلى جماعة بعد إمام ذلك المسجد ، فأما فى وقت واحد فلا اختلاف فى ذلك ، وهى فاسدة ، وفى موضع ـ فأما بعد الصلاة فذلك جائز ، ولا نعلم فيه اختلافا ، وأما فى حين الصلاة فلا نحب إلا من عذر ، فإن فعل بغير عذر جازت صلاتهم ، ولا أعلم أنه يخرج اختلاف .

قال بشير بن محمد بن محبوب فى قوم صلوا جماعة فى مسجد ، ثم جاء إمام المسجد فصلى جماعة ، أن صلاة الذين صلوا قبل الإمام فاسدة ، وأما غيره فيجوزها .

مسألة ـ فى المسافر يصلى الظهر بحذاء الإمام قدام الصف الأول ، منفسخا عن الإمام قدر مقام رجل ، ويسجد بحذاء الإمام ، ثم يدخل مع الإمام فى العصر ، فإن كان حيث تجوز صلاته بصلاة الإمام بحال فلا تتم صلاته ، وإن كان يتقدمه حتى يصير بحد من لاتجوز له الصلاة بصلاة الإمام فى إجماعهم ، فعندى أنه تتم صلاته ، قال : لا ، قال : وإن كان قيامه بين سجود الإمام ومقامه ، وسجوده متقدما جازت صلاته حيث لاتجوز بصلاة الإمام .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الإمام يصلى وحده فى مسجده الذى يؤم فيه فريضة ولا يجهر ، أنه يجوز أن يصلى بعده جماعة فى موضعه ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وإن جهر فقيل : يجوز يصلى بعده جماعة ، وقيل : لايجوز .

مسألة ـ وإن كان مسجد جامع له إمام معروف فى كل الأوقات ، وله آخر يصلى فيه يوم عرفة وليلة النحر ، قال بشير : كل من كان لشىء فهو له ، فإن صلى إمام ومعه جماعة أناس آخرون تلك الصلاة فينبغى له أن تكون صلاة الرجل المعروف به تلك الليلة هى الصلاة ، وعلى الآخرين النقض ، على قول من يرى النقض .

مسألة ـ فى المأموم عن يمين الإمام تنتقض صلاته ، هل للإمام أن يمضى على الجهر ؟ قال : فهو على صلاته الأولى ، فإن جاء آخر فليقل إنى أدخل معكما ، ثم يوجه ويجر الذى على يمين الإمام ، فإن جره بعد أن يحرم قال : تفسد صلاته ، وفى موضع قال : لا أرى عليهما فساداً ، فإن فسدت صلاة أحد المأمومين ما يصنع الآخر ؟ فإذا خرج من عنده يزحف حتى يكون على يمين الإمام ويمسك عن القراءة حتى يقف عن يمين الإمام ، فإن سمع رجلا يريد أن يدخل فتأخر إليه ، أو قام الرجل وراءهما ولم يجره إليه فتأخر هو إليه فلا فساد فى صلاته .

مسألة ـ عن أبى سعيد ـ فى صلاة الجماعة يؤم بعضهم ببعض فى موضع واحد ووقت واحد، بعضهم خلف بعض، فلهم ذلك فى غير مسجد أو مسجد لا إمام له، وقيل إذا كان بين كل إمام دون خمس عشر ذراعاً فلا يجوز لهم إذا كانوا خلفهم .

ومن غيره ـ قيل عليهم التباعد خمس عشر ذراعاً إن كانوا حذاءهم على حال ، لا يجوز دون ذلك ، وقيل : ليس عليهم على حال ، وقيل : عليهم إذا كانوا خلفهم ، وأما إذا كانوا حذاءهم فليس عليهم تباعد ، والله أعلم .

مسألة ـ فى الجماعة الذين فسدت صلاة إمامهم فأتموها فرادى ، هل لغيرهم أن يصلى فى ذلك المسجد جماعة ؟ قال : لا ، لأنه حين أحرم بهم ثبتت جماعة ، وكان لهم أن يتموها جماعة .

مسألة ـ فى المصلى وحده إذا أحرم الإمام فوقف عن صلاته ، ثم فسدت صلاة الإمام ، هل له أن يتم على صلاته ؟

فليس له ذلك ، وقد فسدت حين أحرم الإمام .

مسألة ـ فى الجماعة إذا فسدت صلاة إمامهم فأتموها فرادى ، أن لغيرهم أن يصلى فى ذلك الحال فرادى ، لأن حكم الجماعة قد زال ، والله أعلم .

الإضافة ـ ومن جوابات أبى سعيد ـ وعن المسجد إذا كان له إمام معروف فصلى من صلى معه صلاة وانصرفوا ، ثم جاء جماعة أخرى فصلوا أيضا جماعة ، فأقام بإمام تلك الصلاة فى ذلك المسجد ، قلت : أتم صلاتهم إذا صلوا جماعة والإمام الأول فى المسجد ، كان الأول قد قضى هذه الصلاة أو بعد فى الصلاة ؟

فأما إذا كان الإمام يصلى بالجماعة الآخرة فى موضع كانت الصلاة فيه

تجوز بصلاة الإمام الأول ، وهو إمام المسجد فلا تجوز صلاتهم هنالك بعد تمام الصلاة ، ولا قبل تمام الصلاة ما دام الإمام الأول فى الصلاة ، وأما إذا كانت هذه الجماعة يصلون فى موضع لاتجوز فيه الصلاة بصلاة الإمام فى أى موضع كان على هذه الصفة ، فأما بعد الصلاة وتمام الإمام فذلك جائز ، ولا نعلم فيه اختلافا من قول أصحابنا ، وأما فى حين الصلاة فلا نحب ذلك إلا من عـــذر وسبب يوجب ذلك لمعنى من المعانى ، فإن فعلوا ذلك لغير معنى جازت صلاتهم على حال، ولا أعلم أنه يخرج فى صحيح قول أصحابنا اختلاف فى هذا ، فافهم ذلك .

وقلت : وكذلك هل لهم يصلون خلف الإمام بإمام ثان جماعة إذا كان بين الإمام الآخر وبين صفوف الإمام الأول خمس عشر ذراعا أو أكثر. وقلت هل لذلك حد ؟ ويجوز ذلك كما يجوز لمن يصلى ركعتى الفجر وحده خلف الإمام فى المسجد الواسع الـكبير .

فأما الحفظ فالذى عرفناه الذى وصفته لك، أنه لايجوز ذلك فى موضع تجوز فيه الصلاة بصلاة الإمام فى وقت الصلاة ولا بعدها ، وأما على القياس فإن قال قائل من أهل العلم لم أقل إنه أخطأ القول فى ذلك ، والله أعلم، والله أسأله التوفيق للحق والصواب .

مسألة ـ وعن الإمام يصلى جماعة فى غير مسجد فى الفلاة أو غـير الفلاة ، قلت : هل للإمام الثانى أن يصلى جماعة هذه الصلاة جماعة خلف هذا الإمام ، أو عن يمينه أو عن يساره ، وهل لذلك حد فى القرب ؟ فنعم يجوز له ذلك ، وقد

قيل : وعن بعض أهل العلم أنه يستحب له أن ينفسخ عنه بقدر خمس عشر ذراعا فإن فعل ذلك فهو معنا حسن ، وإن لم يفعل لم يضره شيء إن شاء الله تعالى .

قلت : وكذلك هل لإمام ثان أن يصلى جماعة فى موضع قد صلى فيه هذه الصلاة جماعة فى غير المساجد ؟ فنعم يجوز ذلك ولا نعلم فى ذلك اختلافا إلا أنا نحب إن كان هذا الموضع متخذاً مصلى لقوم قد عرف بهم بمنزلة المسجد أن ينتكب منه فى ذلك الموضع ماينتكب من المسجد مثل موضع الأولين الأولوية من موضع إمام العدل وأمثال ذلك مما قد أدمن فيه صلاة الجماعة من أولئك القوم فى التعارف ، فإن فعل ذلك فاعل لم يضق عليه ذلك معنا ، لأن ذلك الموضع على حال لايلحقه أحكام المسجد فى هذا الباب ، فافهم ذلك .

ومن جوابات أبى الحوارى رحمه الله ـ وعن إمام مسجد صلى العتمة بمن كان معه فى رمضان ، وصلى أيضا بهم الوتر جماعة ، ثم إن قوما من بعدهم جاءوا وصلوا القيام وأوتروا أيضا جماعة فى الموضع الذى كان الإمام صلى فيه جماعة ، هل على هؤلاء المتأخرين نقض فى وترهم ؟

فعلى ما وصفت فنقول إن على المتأخرين النقض فى وترهم ، فإن كان الإمام ومن معه لم يصلوا الوتر جماعة جاز لهؤلاء المتأخرين أن يصلوا الوتر جماعة ، لأن الوتر غير العتمة .

مسألة ـ وقال أبو معاوية فى الرجل يصلى فى المصلى ، فيأتى قوم وهو فى الصلاة فيقيمون الصلاة ويؤمهم أحدهم ، ويكون الرجل الذى دخل فى الصلاة من

قبل أن يأتوا بحذاء الإمام أو بحذاء القوم ، قال : يقطع صلاته ويدخل معهم فى صلاتهم .

قلت : فإن لم يقطع ، صلى وأتمها وحده ؟ قال : إن كان حين دخل القوم فى الصلاة ، وقد كان هو صلى أكثر صلاته ، ثم أتم الصلاة وحده ولم يدخل مع القوم فى صلاتهم فلا أرى عليه نقضا ، وإن كان حين دخل القوم وقد صلى هو أقل صلاة وأتم الصلاة وحده فأحب إلى أن يعيد الصلاة .

قال أبو المؤثر : الله أعلم إذا لم يكونوا فى مسجد ، فإن قطع صلاته ودخل فى صلاتهم فحسن ، وإن صلاها وحده وصلوا هم وحدهم فلا أرى عليه ولا عليهم نقضا ، كان فى أول الصلاة أو آخرها .

قال غيره : مسألة ـ قال : ومعى أنه قد قيل : ولو كان فى مسجد ، وليس المصلون فيه جماعة بإمامه أو بإمام لعمارة على وجه ما يكون إماما فلا بأس بذلك فى المسجد وغيره ، وإن دخل فى الجماعة فهو أفضل وأوجب .

* * *

الباب الخامس والعشرون

فى صلاة النساء والصبيان

من الكتاب ـ

رجل أم بامرأة غير ذات محرم ، فإذا كان إماما للمسجد فأرجو أن تتم صلاتهما ما لم تعارضه الشهوة ، وإن عارضت أحدهما الشهوة فى الصلاة ومسها من فوق الثوب فأرجو ألا يخرج من حال الاختلاف ، وعليه التوبة ، فإن مست بدنه أو مس بدنها فلا يبين لى أن يلحقه الاختلاف إذا كانت غير محرم منه . فإن أم بها فى غير مسجده فلا يبين لى أن يلحقه الاختلاف ، إذا كانت غير ذات محرم ، ومعى ، أنه لايؤم النساء ولو كثرت الفريضة إلا فى مسجده .

مسألة ـ أبو سعيد ـ وزوجة الرجل إذا صلت بصلاته فإنها تقوم عن قفاه ، وإن قامت عن يمينه ولم تساوه ففى فساد صلاتها اختلاف ، فقيل تفسد صلاتهما وقيل لاتفسد ، وقيل تفسد صلاتها ولا تفسد صلاته ، وهذا كله فى النافلة ، وأما المفروضة فى غير مسجده فصلاته وصلاتهن جميعا فاسدة .

مسألة ـ وقيل ، تؤمر المرأة فى الصلاة أن تستر بين فخذيها ولا يمس بعضهما بعضا ، فإن فعلت فلا أعلم عليها فسادا .

مسألة ـ فى المسجد إذا كانت صرحته نعشى أو سهيليا وله باب إليها ، هل للمرأة أن تصلى بصلاة الإمام ، فعلى قول من يقول ، ليس عليها صف يجيز صلاتها

ولو كانت محاذية صف الرجل إذا كان بينها وبين الرجل أقل من ست أذرع ، وقيل ، عليها الصف . فعلى هذا فلا تجوز صلاتها إذا كانت خارجة من الصف منقطعة عنه بصلاة الإمام على هذا ، ولو كان بينها وبين الرجل أقل من ست أذرع فى المحاذاة على قول من لا يرى عليها الصف ، وقيل ، تفسد صلاتها وصلاة من يليها من الرجال ، وقيل ، لا يفسدن ولا يفسد عليهن ، وإن كان فى الباب سترة تجىء ويذهب فقيل ، لا يجوز أن تأتم بالإمام فى صرحة المسجد على قول من يرى عليها الصف ، ولا لها أن تصلى بصلاة نفسها ، لأنها قاطعة . وقيل ، إذا لم تكن ثابتة فليس بسترة ، ولا يمنع الائتمام فى هذا الموضع للرجال والنساء .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى الصبى إذا كان ممن يعقل الصلاة ويحافظ عليها فلا يقطع على من على يمينه ولا شماله ، وإن كان ممن ليس كذلك قطع ، وقال من من قال ، لا يقطع على أى حال ، كان صغيرا أو كبيرا ، يحافظ على الصلاة أو لا يحافظ .

قلت : ولو كان عن قفا الإمام فكله سواء فى الاختلاف ؟ قال : وقد قيل ، يختلف فيه ، ويعجبنى إذا كان من أولاد أهل القبلة أن يكون سواء .

قيل له : ولو كانا صبيين مصطفين ؟ قال : كله سواء عندى .

قلت : إن كان لا يعقل الصلاة ولا يعرف ما هى إلا أنه رأى الناس يقومون فى الصفوف ، فقام عندهم هكذا ؟ قال : إنه إ ا لم يكن فى الصلاة لم يلحقه الاختلاف .

قلت : فما حد عقله ومحافظته ؟ قال: إذا عرف حدودها التى لاتصح إلا بها .

ومعى : أنه إذا صار بحد من يعقل معرفة حدودها أن لو علمها فهو ممن يعقلها ولو لم يعلمها .

مسألة ـ والصبى إذا كان لايحافظ على الصلاة وينقضها وهو فى الصف المقدم وهو مثل المجنون ، وقد اختلف فيه ، فقيل يقطع وقيل لايقطع ، وكذلك إن كان رجل جنب أو فى ثوبه نجاسة فقد اختلف فيه أيضا، فقيل يقطع وقيل لايقطع، وكذلك انقضى .

مسألة : ومن جواب لأبى عبد الله :

وسألته عن رجل يصلى هو وامرأته فى مصلى جماعة وحدها ، كيف يكون سجودها ؟ قال : يكون سجودها مع ركبتيه ، وتقوم متأخرة عنه ، قال : وأقل ما سمعت أنه لايجاوز سجودها منكبيه ، قلت: فإن جاوز سجودها منكبيه تفسد صلاته ؟ قال : أخاف عليه ذلك .

قال : وأخبرنا هاشم بن الجهم عن ذلك ، قال : أخبرنى الأزهر بن على ابن عزرة أن والده على بن عزرة كان يصلى ومعه والدته ، يعنى والدة الأزهر . فكان يسبق رأسه على رأسها فى السجود بشىء ، قال هاشم : ولم يحد الأزهر فى ذلك حدا .

ومن كتاب الشيخ أبى الحسن : وقد قيل : إذا صلت امرأة مع زوجها فلا يجاوز سجودها منكبيه ، فإن جاوز سجودها منكبيه فسدت صلاته ، وسل عن ذلك .

وإذا صلت امرأة مع رجل ، فصلت بحذائه كانت صلاته منتقضة ، وسل عن ذلك .

قال أبو سعيد محمد بن سعيد : معى أنه يختلف فى الإمامة لمن لا تلزمه صلاة الجماعة من النساء والعبيد فى كل موضع ، فقال من قال : جائز أن يؤم الرجل بهؤلاء فى كل موضع على الإطلاق ، لا يشترط شيئاً . وقال من قال : لا يجوز ذلك إلا فى المسجد الذى يؤم فيه ، لأن هؤلاء لا جماعة عليهم .

ومن غيره — والمرأة إذا صلت بالنساء فى الصف ويقمن عن يمينها أكثرهن ، ومن غيره — قال : وهذا معنا فى النافلة ، وأما فى الفريضة فلا يجوز أن تؤم المرأة بالنساء ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا ، لأن الجماعة لا تلزمهن أن يقمن بها كالرجال

ومن غيره — قال أبو الحوارى فى صلاة الصبيان فى الصف لا يقطع ولو كان صبيا لا يحافظ على الصلاة إلا أن يكون رجل واحد وصبى فلا يجزيه إلا أن يكون صبى يحافظ على الصلاة .

وعن من يصلى وبينه وبين الرجل فى الصف قدر ما يكون رجل ، قال : تنتقض صلاته ، يعنى المؤخر ، قلت : فإن كان بينهما صبى يحافظ على صلاته ، وإلا فلا يغنى عنه ، وصلاة المؤخر منتقضة .

ومن غيره — وسألت عن امرأة تصلى قدام رجل ، والرجل يصلى ، قلت : هل تقطع عليه صلاته ؟ قال : إذا كان كل واحد منهما يصلى بصلاة نفسه فقد اختلف فى ذلك ، وأكثر القول عندنا أنها لا تقطع عليه صلاته ولو كانت من غير

ذوات المحارم ، ما لم يمس منها محـرما ، وإذا كانا يصليان بصلاة واحدة فقد اختلف فى ذلك ، وأكثر القول عندنا إنها تقطع صلاته ، ذات محرم منه ، وقد قيل إن الحد الذى لاتقطع عليه فيه صلاته إذا كانت منه على رأس ست أذرع ، وإن كانت على أقل من ذلك فسدت عليه .

مسألة – وعن رجل يصلى فجاءت امرأة فصفت عن يمينه أو عن شماله وصلت قلت ، هل تنتقض عليه صلاته ؟

فمعنى أنه إذا كانت تصلى بصلاة نفسها وهو يصلى بصلاة نفسه ففى بعض القول أنها تفسد عليه إذا كانت قريبة منه دون ست أذرع ، وقيل ، لاتفسد عليه على حال ، وإن كانت تصلى بصلاته فى جماعة فهو أشد ، وفى بعض القول سواء ، ويجرى فى جميعه الاختلاف عندى .

قلت : وكذلك إن كان خلف إمام فصفت المرأة عن يمينه أو عن شماله ، هل يلحقهم فساد فى صلاتهم ؟

فمعنى أنه قد مضى القول فى مثل هذه الإضافة .

* * *

الباب السادس والعشرون

فى الصلاة خلف الجبابرة وأهل الظلم

ومن غير الكتاب ـ قال محمد بن جعفر : هذا ما اختلف الناس فيه من الصلاة خلف الجبابرة وأهل الظلم من الناس ، ومن ليس له ولاية .

قال محمد بن جعفر : قال من قال ، يصلى خلف البار والفاجر من أهل القبلة ، وقال من قال : أهل البر وأهل النفاق . وذلك مالا اختلاف فيه ، وقال من قال، إنما يصلى خلف الجبابرة إذا ملكوا الأرض ، وقال بعض المسلمين : قد أجمعتم على أن تصلوا خلف أهل الظلم وأهل التقى ، واختلفتم فى الصلاة خلف الفاجر ، وكذب بعضكم بعضا ، فما أجمعتم عليه فهو الحق فخذوه، وما اختلفتم فيه ففى أخذ ذلك الباطل والضلال فدعوه .

وقال أبو المؤثر : قد أجاز المسلمون الصلاة خلف من لا يتولاه إذا صلوها فى أوقاتها وأتموا الصلاة ولم تعلموا منهم نقصانا فى ظهورها ، والمسلمون لا يكذب بعضهم بعضا ، ومن برأ من المسلمين على ذلك ، ونسبهم إلى الضلال والكذب فليس بمسلم .

مسألة ـ ومن غيره ـ وقال : لا بأس بالصلاة خلف المنافق ومن فى يده الحرام لمن اضطر إلى ذلك، وقيل : إن الصلاة خلف من لا ولاية له صلاة واحدة

فإن كان يصلى فى مسجد فالصلاة عنده على حال لعمارة المسجد أفضل من صلاة الرجل وحده ، وقال من قال ، صلاته وحده أفضل .

مسألة ـ وقد صلى جابر بن زيد رحمه الله خلف الحجاج بن يوسف الجمعة ، وقد رأى المسلمون أن الجمعة واجبة خلف الجبابرة فى الأمصار التى تجب فيها الجمعة .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى العمار والانتظار للصلاة

من الكتاب ـ وقيل إن الإمام إذا احتبس عن الجماعة أو عن حضور أو عن إحضار المسجد بمقدار ما احتبسوا له أن يصلى ولا ينظرهم ، كان لهم أن يقدموا من يصلى بهم ، ولا يخاطروا بالانتظار له فى تلك الصلاة ، والإمام على إمامته لأن الحاضر يقوم مقام الغائب ، فالواحد إذا قام مقام الجماعة بمن تقوم به الجماعة فهو يقوم مقام الجماعة ، وليس لمن حضر أن يسابق الإمام فى الصلاة .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى العمار الذى يجب على الإمام نظرهم ، ما صفتهم ؟ قال : الذين يحافظون على الخمس إلا من عذر بين لهم ويظهر ، فإن حافظوا على الفجر والعشاء ، ولم يحافظوا على الخمس فإذا لم يكن لهم عذر فليس هم العمار . وإن كان لهم عذر فهم عمار فيما عرفوا بالمحافظة به . وليس على الإمام نظرهم فى غيرها ، فإن خفى عذرهم اعتبروا فيما يحافظون عليه ، وإن كانوا لا يتركونه إلا من عذر ثبت لهم اسم العمار .

مسألة ـ فى قدر ما ينتظر الإمام الجماعة ـ قال : بقدر ما يقوم المنتظر من منزله أو موضعه ويتوضأ ويصل إلى المسجد ، وذلك إذا كان الأذان فى أول الصلاة ، أو فى وقت لا يتعدى فيه الإمام أول الصلاة إلا من عذر ، فإن لم ينتظروا من غير عذر فلا آمن عليه الإثم ، لأن هذا يأتى عليه تعطيل الجماعة ، فإن نظر بعضهم ولم ينتظر الباقين فإقامة الجماعة التى يحط بها الفرض ، ولم يقصد إلى المسابقة واحد من

العمار فهو أهون ولا أحب ذلك ، فإن أراد أن يسابق أحداً فلا آمن عليه الإثم .

ومن غيره ـ وقد قيل إن على الإمام أن ينتظر الجماعة إلى ثلث الوقت وتكون صلاته فى حد هذا الثلث ، وأن على الجماعة انتظار الإمام إلى ثانى الوقت ، وتكون صلاتهم أيضا فيه .

* * *

الباب الثامن والعشرون

فى الإمام إذا تعايا أو نسى أو سها

من الكتاب ـ أبو سعيد : وما دام الإمام يطلب ويتردد فلا يجوز له أن يفتح عليه حتى يسكت ، ويظهر من أمره أنه أعيا ، فإن فتح عليه وهو فى طلبه وتردده فلعل بعضا يفسد صلاته ، وبعضا لا يفسدها ، وعند قراءة السورة فالفتح فيه آكد . انقضت الإضافة .

ومن جواب أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وسألت عن إمام قوم صلى بهم ، فلما استفتح القراءة اختلط عليه ، فقطع السورة وترك بعضها ، هل يكون عليه بأس فى الصلاة ؟ قال : لا بأس عليه وصلاته تامة .

مسألة ـ قلت : فالإمام يتعايا فى القراءة وأنا خلفه أفتح عليه من غير أن يضطر ، قال : لا بأس أن تفتح عليه من دون ما يتعايا وإن لم يضطر .

مسألة ـ ومن غيره ـ وسئل عن رجل فتح على الإمام فى فريضة وهو يتردد ولم يسكت بعد ، قال : أخاف عليه النقض ، لأنه قيل ، لا يفتح عليه مادام يطلب وهذا فتح عليه فى موضع ليس له أن يفتح عليه .

مسألة ـ ومن جامع أبى الحسن ـ والإمام يجوز لمن خلفه أن يفتحوا عليه إذا تعايا ، وسكت ، ولا يفتحوا عليه قبل ذلك .

* * *

الباب التاسع والعشرون

فى انتقاض صلاة الإمام وغير ذلك

وتقديم إمام على إمام

ومن نسى الوتر فذكرها وهو متقدم بقوم فأحب له أن يتأخر ويقدم رجلا يتم بهم ، ويرجع هو يصلى الوتر ، ثم يصلى بهم إلا أن يخاف فوت الفجر فليمض على صلاته .

أبو المؤثر — فى الإمام إذا انتقضت صلاته ، فقدم أحد المأمومين الذى عن يمينه ، قال : يمشى حتى يقوم فى مقام الإمام ، ويمشى الآخر من خلفه حتى يكون عن يمينه .

رجع — قال غيره : وإن مشى قدام صاحبه حتى يجعله عن يمينه فجائز ، وإن قدم الذى عن يساره أتم مكانه ، وقيل إن مشى الذى عن يساره مشى من خلف صاحبه زحفا حتى يكون عن يمينه ، وإن مشى الذى قدم مشى من قدام صاحبه حتى يكون عن يسار صاحبه .

مسألة — فى الإمام إذا أسر فى موضع الجهر ، ثم رجع إلى الجهر ، فقيل ، عليه الإعادة ، وقيل ، صلاته تامة ، وصلاتهم هم فاسدة ، ويدخلون معه إذا رجع إلى الجهر فليصلوا ما أدركوا معه ويبدلوا ما فاتهم .

مسألة — فى الإمام يضعف عن القيام ، وإن تكلم أو أشار إشارة تفهم كان

بمنزلة الكلام وتنتقض صلاته ، وأما إن سبح الإمام وأتم صلاته معهم على هذا وهو على صلاته لم تنتقض ، فأرجو أن فيه اختلافا ، فقيل ، يتمون فرادى وقيل : لا يمنعون من الجماعة .

مسألة ـ فى من أتم بمسافر بلا علم . ثم علم عند تسليم الإمام من ركعتين ، فإذا اعتقد أنه يصلى بصلاة الإمام فلا يعتقد قصرا ولا تماما فيتم صلاته . وإن كان يعتقد التمام فصلاته فاسدة .

مسألة ـ مقيم صلى بمسافر ، ثم ذكر أنه على غير وضوء أو ثوبه نجس فليمض المسافر على صلاته صلاة المقيم .

مسألة ـ وللمسافرين أن يصليا الأولى جماعة ثم يصليا الآخرة مع المقيم جماعة فى غير مسجد ، أو يصليا مع المقيم جماعة ، ثم يصليا الآخرة جمعا إذا اتفقوا على ذلك .

مسألة : وإذا صلى مسافر آخر الأولى إلى الآخرة مع جماعة فى يوم غيم فتحروا الوقت ، ثم ظهرت الشمس ، وتبين لهم أنهم قد صلوا قبل الوقت فصلاة المسافر تامة .

مسألة ـ ورجل جفف حجامته ، ونسى أن يغسلها حتى صلى بقوم ، قال : عليه النقض وحده .

مسألة ـ وإذا علم المأموم أن الإمام غير مقيم وقد صلى تماما بديفوية أعاد ما صلى خلفه .

مسألة ـ فى الإمام إذا ذكر فى الصلاة أنه جنب فعلى قول من يتم صلاتهم فهم مخيرون فى تقديم إمام ، أو يتمون فرادى ، فإن قدم لهم الإمام إماما منهم فعليهم اتباعه ، وإذا لم يأتموا به لجهل أو تعمد فصلوا فرادى فصلاتهم فاسدة .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الاختلاف فى الذى يقدمه الإمام إذا أحدث والذى خلفه فى الركوع ، فقيل ، يزحف على هيئته إلى موضع الإمام ، وينهى أن يسبح حتى يصل إلى الموضع ، وكذلك فى القراءة حتى يصل ، ولا يحدث فى زحفه شيئاً من الأعمال فى الصلاة ، فإذا وصل إلى موضع الإمام رفع رأسه ، يقول ، سمع الله لمن حمده ، قيل ، يقول فى مقامه ربنا ولك الحمد ، وزحف إلى موضع الإمام إذا كان قد سبح ما يكمل به حده قبل حدث الإمام ، ولا بأس إن زل فى تقدمه بالصفوف عن مقام الإمام ، من يمين أو شمال ، فإن قدمه قبل أن يسبح للركوع ، فقيل إذا دخل فى حد فله أن يكمله فى مقامه ، وقيل ، يزحف على هيئته إلى موضع الإمام ، لأنه لا يجزيه القيام خلف الإمام بلا قراءة ، كان فى الليل أو النهار ، وإن كان الأول قد قرأ ما يجزى فجائز لهذا أن يقرأ ، لأن الأول كان له أن يزيده ، وإن قدمه وقد قرأ من التحيات ولو شيئا فله أن يزحف ويهل فى مقام الأول .

مسألة ـ فى الجماعة متى يقدمون إماما إذا لم يقدم لهم إماما يتم بهم صلاتهم ، فقيل ، لا يكون إلا بعد خروجه من المسجد ، وقيل : إذا خرج من حال الصلاة وأيس منه جاز .

مسألة ـ وإن قدم من قد خفى عليه ما بقى من الصلاة فإنه بمنزلة الإمام إذا خفى عليه .

مسألة : والذى قدمه الإمام لتمام الصلاة ولم يعلم أين بلغ الإمام من القراءة ، فقيل ، يبتدىء من حيث بلغ ، وقيل ، يبتدىء بفاتحة الكتاب لأنه لا يعلم أين الإمام .

مسألة ـ فى إمام قطع صلاته من غير علة ، قال : تفسد صلاة من خلفه .

مسألة ـ قال أبو المؤثر : كنا فى صلاة العصر وراء محمد بن محبوب ، فلما كان فى الركوع عناه أمر انتقضت به صلاته ، فرفع رأسه ولم يقل : سمع الله لمن حمده وهو فى قيامه ، وسمعته يقول لزياد بن مثوبة ، تقدم يا أبا صالح ، فلما قضى أبو صالح الركوع رفع رأسه ، وقال سمع الله لمن حمده ، وهو فى قيامه ، ثم مشى وكان فى موضع الإمام ، ثم سجد ، وسجد الناس معه .

والإمام إذا كان ساجداً وانتقضت رفع رأسه وأمر من يتم بهم ، فيقضى الرجلى الحد الذى هم فيه ، فإذا كان ساجداً ، فإذا قضى السجود ورفع رأسه بتكبيرة وهو فى موضعه ، ويجهر بها ، ويكون إماماً للناس ، ثم زحف إلى مكان الإمام فيتم السجدة الثانية فيه ، هذا إذا كان فى السجدة ، وإن كان فى الثانية من الركعة الأولى فإذا رفع الإمام رأسه قام معه حتى يكون فى موضع الإمام ثم يقرأ ، فإذا زحف وكان فى السجدة الثانية فليزحف وهو مقورك للصلاة ، فإذا رفع ركبتيه وزحف فلا بأس كما أمكنه إلا التربع ، فإنه لا يتربع ، فإذا كان المكان قريبا فمشى فلا أرى عليه نقضا فى صلاته .

وإذا انتقضت صلاة الإمام وهو جالس وأمر أن يتم بهم التحيات فإن المأموم

يقضى التحيات وهو فى مقامه فى الصف، وإن كان فى الجلسة الأولى قام بتكبيرة فى موضعه ذلك ، ثم يمشى إلى موضع الإمام ، فإن كان فى الجلسة الآخرة قرأ التحيات ، وما زاد من بعد ذلك فى موضعه ، فإذا أراد أن يسلم زحف إلى موضع الإمام ، فسلم بهم ، وإن سلم بهم فى موضعه ذلك فلا بأس بذلك .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى مسافر صلى بمسافرين ومقيمين ، ثم رعف ، وقدم رجلا من المقيمين فتوضأ وأدرك الركعة الثانية ، فقول إن له الخيار ، إن شاء بنى على صلاته ولم يأتم بالإمامة ، وإن شاء دخل مع الإمام فيما أدرك وفسد عليه ما كان صلى قبل الحدث ، كالمتشاغل حتى فاته الإمام بحد على من قال بذلك ، وقول : إن له أن يدخل مع الإمام ويبدل ما فاته من صلاة الإمام ، ويثبت له ما كان صلى قبل الحدث به .

مسألة ـ فى الإمام يؤمر إذا انتقضت صلاته أن يأمر من يتم بهم ، وعليهم اتباع الثانى ، فإن صلى أحدهم وحده فرادى فعليه البدل ، قال : وإن ترك الإمام الصلاة لغير حدث وقدم غيره ففيه تشديد أنه لا يكون إمامان فى صلاة واحدة إلا أن يحدث ، وقول إن ذلك حدث منه هو ، وإن قدم من يتم بهم الصلاة فإنه يتم بهم صلاتهم . فإن تأخر الأول إلى الصف وقدم رجلا يتم بهم الصلاة ويصلى هو خلفه فلا يبين لى إجازة ذلك ، ولا أعلم فيه اختلافا .

مسألة ـ ومسافران صليا جميعاً فانتقضت صلاة المأموم فإن الإمام يتم صلاته على ما كان عليه من السر والجهر ، والله أعلم .

* * *

الباب الثلاثون

الدخول فى الصلاة مع الجماعة

من الكتاب ـ رجل أدرك الإمام وهو فى التحيات الأولى أو الآخرة من بعد مايحرم فلا يقعد بتكبيرة ، وقيل ، يقعد بتكبيرة .

مسألة ـ فى المأموم إذا أحرم والإمام فى حد فدخل فيه بعد أن خرج الإمام منه فقيل صلاته تامة ، وقيل فاسدة ، والذى يؤمر به ألا يدخل فى حد قد خرج الإمام منه ، ويدخل فى الحد الذى هو فيه .

مسألة ـ فى الداخل مع الإمام وهو راكع ، فقيل ، يستعيذ ، وقيل يحرم ويركع ، ويؤخر الاستعاذة إلى القراءة .

مسألة ـ فى الداخل مع الإمام إذا فاتته الركعتان الأوليان ، فلما أخذ فى تمامهما نوى أنه مبتدىء بالثانية فعليه الإعادة .

مسألة ـ فى الذى أدرك الركوع فى صلاة النهار ، قيل فى الأوليين الإعادة وقيل ، لا إعادة عليه ، وذلك فى صلاة النهار فى الأوليين ، وقيل يجزيه فى الأخيرتين التسبيح .

قلت : فإن بدأت بالحمد فى الركعة الأولى والثانية ، ثم ركع الإمام ، قال : بادره ، قلت : فإنه سبقنى ، وقلت : أرأيت فى رجل قرأ من الحمد بعضها وركع الإمام فركع معه ، من أين يستأنف ؟ قال يبتدئ بالحمد .

مسألة ـ فى الداخل أخذ أن يركع مع الإمام قبل أن يصل إلى الصف، هل له أن يركع فى أول المسجد ، فإذا قام الإمام من الركوع والسجود زحف إلى الصف وهو يقرأ ، قال : قد قيل ذلك ، أنه فعله بعض أهل العلم وأجازه ، ولا أعلم فى البعد حدا إذا كان حيث تجوز بصلاة الإمام ، وأحسب أن بعضاً لا يجيز ذلك .

مسألة ـ فى من دخل فى صلاة قوم وهم فى الركوع فأحرم ، وقد أتم وقرأ ، ثم ركع ، أنه إن كان ركعة لا يقرأ فيها سورة فلا إعادة عليه فى القراءة ، وإن كان ركعة فيها سورة فعليه بدل القراءة ، وهى التى قرأها وهم ركعوا ، فإن لم يعد انتقضت صلاته وعليه البدل .

مسألة ـ فإن أدرك الإمام فى التحيات فأحرم وقرأ الحمد جهلا منه ، وقعد فقرأ التحيات ، فقيل ، تفسد صلاته ، وأرجو أنه إذا كان يظن أنه جائز له ألا يتعرى من تمام صلاته فى بعض ما قيل ، وإنما قال البعض ، إن القراءة حد وليس بإجماع .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى من أحرم وركع الإمام فليس له أن يقرأ ولو رجا أن يدرك الركوع ، فإن فعل وقرأ ثم أدرك الركوع فقيل ، صلاته تامة ، وقيل ، لا عذر له وعليه البدل ، فإن كان على العمد قال عليه البدل ولا أعلم اختلافا .

مسألة ـ فإن أحرم والإمام فى القراءة فلم يدخل معهم فى القراءة حتى ركع الإمام فقرأ هو بعده ولحق الإمام ، أنه يختلف فى ذلك ، فقيل تامة ، وقيل يعيد .

مسألة ـ قال محمد بن محبوب : يقال إن عبد الله بن مسعود دخل مسجدا

والإمام راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف حتى إذا رفع الإمام رأسه مشى حتى لحق الصف .

مسألة ـ فى من أدرك مع الإمام آية، ثم قام ليبول قال سليمان : إذا أدرك آية أجزته ، وقيل : من أدرك من المغرب آية أجزته ، ومن العتمة آيتين ، ومن الفجر ثلاثاً .

مسألة ـ اتفق أصحابنا على أن من لحق الإمام وهو راكع فقد ثبتت له الركعة، واختلفوا فى من لحقه فى سجود أو قعود ، فقيل : قد لحق ، وقيل : لا يلحق .

مسألة ـ قيل أتى هاشم بن غيلان وموسى بن أبى جابر المسجد فأدركا السجود ولم يدركا الركوع ، فلما سلم قاما ، فركع موسى ، وقال : سمع الله لمن حمده ، ثم حمد الله قائما ، ثم انصرف .

قال هاشم : فبلغ ذلك بشيراً فقال : لا ينصرف إلا عن قعود ، فرجع موسى إلى قول بشير ، وأظن عن أبى زياد ، قال: تمت صلاته ، ولكن يؤمر بالقعود ، ثم يسلم .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى من سبق الإمام بشىء ، فلما قعد للتحيات ظن أن الإمام قد قضى التحيات ، فقام ، فقرأ ، فقبل أن يتم السورة سلم الإمام فمضى على صلاته ، فقول: إنه كالناسى ما لم يتعمد إلى حد ، أجزى أن يتم صلاته إلا أنه قيل يرجع يبتدىء الصلاة من أول ما قرأ فيها كأن عمله ذلك لم يقع ، وقول : يبتدىء الصلاة .

الإضافة من غير الكتاب ـ من جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

وسئل عن رجل جاء إلى قوم وهم يصلون جماعة ، فجاء والقوم ركوع ، فأحرم معهم وقرأ فاتحة الكتاب ، وركع معهم بعد ركوع ، قال : قد أساء ، إذا لم يركع معهم حين أحرم فلا نقض عليه فى صلاته .

وعنه ـ مسألة : وسألته عن رجل دخل فى صلاة قوم والإمام يقرأ سورة ، فقرأ هذا الرجل بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم ركع الإمام ، ولم يدر أقرأ الإمام مذ أحرم هو آية أم لا ، قال : أحب أن يعيد القراءة .

قلت : فإن قرأ آية بسم الله الرحمن الرحيم ثم ركع الإمام فعليه أن يعيد القراءة ؟ قال : أرجو أن يجزيه ذلك إن شاء الله ، ولا يعيد القراءة ، قال : ينبغى له أن يسمع ولا يقرأ إذا جاوز الإمام قراءة فاتحة الكتاب .

ومن غيره ـ سألته عن رجل أدرك مع الإمام الركوع بعد أن أحرم ولم يدرك القراءة فى صلاة النهار ، هل عليه يبدل القراءة فى الصلاة ، وهل له أن يبدل القراءة إذا سلم الإمام؟ قال: لا ، لأنه قد قيل ، من أدرك الركوع فقد أدرك الصلاة .

قلت : وسواء ذلك فى الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ قال : نعم ، وأنا أبدل القراءة .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله رحمه الله : وإذا صلى الرجل فى جماعة ، ثم جاء

إلى قوم يريدون الصلاة ، فليصل معهم ولا يفر عن الصلاة ، وصلاته تلك نافلة ، فإن لم يكن دخل المسجد وأراد القوم الصلاة فلا يسارع إليها ولا يدخل المسجد إليهم . وكل ذلك سواء بعد صلاة الفجر والعصر وغيرها .

ومن غيره ـ قال ، وقد قيل ، إنه لا يفر عن الصلاة بعد صلاة الفجر والعصر ولا يطلبها ، وقال من قال ، إنما لا يطلب الصلاة بعد صلاة الفجر والعصر ، وأما غيرها فإن طلب ذلك كان وسيلة وفضيلة، لأن ذلك من إحياء السنة ، وأما صلاة الفجر والعصر فقد قال من قال ، لا يصلى بعدها ولو حضر صلاة جماعة ، لأنه لا صلاة بعدها .

ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله :

سألت أبا معاوية عن رجل يصلى خلف الإمام صلاة العشاء الآخرة ، وكان إذا قرأ الإمام السورة قرأ حتى يقمها معدا مع الإمام ، يرى أن ذلك جائز له ؟ قال : بئسما فعل ، ولا أرى عليه نقضا إن شاء الله .

قلت له : فما تقول إن كان لا يقرأ خلف الإمام فاتحة الكتاب ولا غيرها ؟ قال . بئسما صنع ، ولا أرى عليه نقضا ، والله أعلم .

ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله ـ

وعن الذى يصلى وراء الإمام فيقضى الإمام صلاته وقد نسى ما قرأ من القرآن وهو فى موضعه ، يبدل صلاته أم قد تمت ؟

فعلى ما وصفت فليس عليه حفظ ذلك ، فإنما عليه أن يستمع ، فإذا استمع شيئا من قراءة الإمام فصلاته تامة .

ومن جواب لأبى عبد الله ، فقال : إذا قام الرجل بالصلاة فى المسجد ونوى أن يكون إماما لمن يأتيه فليجهر بالتكبير فى صلاة النهار ، وبالقراءة والتكبير فى صلاة الليل ، فإن لم يجهر فلا نقض عليه ، إذا جاء الداخل معه فيخرج ، وإن لم ينو أنه إمام بمن يأتيه فدخل معه أحد تمت صلاة الإمام وفسدت صلاة الداخل ، وإذا جاء الثالث إلى الرجلين وهما يصليان ، أحدهما إمام لصاحبه فلا يتقدم الإمام ، ولكن يتأخر الرجل إلى صاحبه ، فإن تقدم الإمام لم تفسد صلاته ، وقيل ، لا يضر أن يكون الإمام إماما لرجل قد صلى تلك الصلاة ، فأما أنا فلا أحب أن يجهر بالصلاة مع رجل يصلى نافلة إلا أن يكون معه رجل غيره .

ومن غير الكتاب ـ

الباب الحادى والثلاثون

فى نية الإمام والمأموم فى الصلاة

فى من صلى الظهر ونيته إن جاء الإمام صلى معه الفريضة وهذه نافلة ، وإن يجىء فصلاته الفريضة ، قال . لا يجزيه وعليه الصلاة ، فإن الصلاة لا تؤدى بالشرائط .

مسألة منقولة من الكتاب إلى هذا الباب :

ومن صلى بخمسة ونوى أن يصلى بثلاثة منهم دون الباقين. ثم عرفهما بعد ذلك فصلاتهما جائزة إذا كان معروفا أنه إمام للصلاة فى ذلك المسجد ، وليس عليهما قبول قوله بعد .

مسألة : أبو سعيد ـ فى الداخل مع الإمام المسافر فى صلاة العصر ، وهو ينوى الظهر ، فلما سلم الإمام قام الداخل فأتم الركعتين الأوليين ، أن صلاته تامة ، وقيل ، عليه الإعادة ، وكنا معه بأثيل ، فصلى معنا رجل ونحن فى أخرى الركعة من العصر ، ثم أتم بقية الظهر ، فقال له ، أحب أن يبدل ، قيل ، ولا بدل عليه ، قال : نعم ـ انقضت الإضافة .

ومن جوابات أبى سعيد رحمه الله : وقلت : إن كان إماما فنسى أن ينوى أنه إمام بمن يصلى معه جماعة ، هل تكون صلاته تامة ؟ فنعم صلاته تامة إذا كان إمام المسجد فى المتقدم وإلى ذلك قصد حين يقوم أو حين قام أو حين يؤم ، ولم نعلم أنه استحال ذلك إلى غيره حتى أتم صلاته .

ومن جوابات لأبى عبد الله : وقال إذا قام الرجل بالصلاة فى المسجد فنوى أنه يكون إماما لمن يأتيه فليجهر بالتكبير فى صلاة النهار ، وبالقراءة والتكبير فى صلاة الليل ، فإن لم يجهر فلانقض عليه ، فإن جاء الداخل معه فجهر ، وإن لم ينو أنه إمام لمن يأتيه فدخل معه أحد تمت صلاة الإمام،وفسدت صلاة الداخل، وإذا جاء ثالث إلى الرجلين وهما يصليان ، أحدهما إمام لصاحبه فلا يتقدم الإمام ولكن يتأخر الرجل إلى صاحبه ، فإن تقدم الإمام فسدت صلاته .

مسألة ـ وسألته عن من يصلى الفريضة ثم قام ولم ينو أنه يوتر ، فلما صلى الركعة حول نيته لها ، قال : لا بأس بذلك .

قال أبو الحوارى : لا يجوز ذلك له حتى ينوى الوتر فهو أحب إلىّ .

مسألة ـ وقال إذا قام رجل للصلاة وحده ، ثم جاء رجل آخر فدخل معه فى الصلاة ، أو أكثر من رجل ، ولم ينو إن جاء أحد أنه إمام لهم ، ويجهر لهم، ثم يصلى بهم من غير نية ، فقال ، صلاته هو تامة ، وصلاتهم فاسدة ، والله أعلم ، وبغيبه أدرى وأحكم .

تم الجزء الثانى من الخامس من المصنف فى الصلاة وأحكامها ، والحمد لله رب العالمين .

ومن غير الكتاب مما أحسب أنه عن الشيخ أبى محمد رحمه الله فى النيات ، وجدته فى حاشية الكتاب مما أضيف إليه .

ـ وإذا أراد الإنسان أن يطهر للصلاة فيعتقد فى نفسه النية قبل أن يتمضمض

أنه يتطهر للصلاة ، كذا وكذا ، طاعة لله ولرسوله ، وإن قال بلسانه ، أتطهر الساعة لصلاة كذا وكذا فحسن ، فإن قام يتطهر من الجنابة يقول : أتطهر لغسل الجنابة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، وإذا نوى الغسل يقول ، أغتسل من الجنابة الفريضة طاعة لله ولرسوله ﷺ . ومن لم يجد ماء ولا ترابا نوى الطهارة فى نفسه وصلى ، لعله ، ولا ينوى بالتيمم فريضة ولا صلاة تطوع ، ولكن ينوى به طهارة للصلاة ، أو لرفع الحدث ، وإذا أراد المصلى أن ينوى لصلاته فإنه يقول : أصلى فى مقامى هذا الفريضة التى افترضها الله علىّ ، وهى صلاة كذا وكذا إلى الكعبة ، الفريضة طاعة لله ولرسوله ﷺ .

وإذا أراد المؤذن أن يقيم للصلاة ويعتقد الإقامة لصلاته فإنه ينوى أن يقيم لصلاة الجماعة التى اعتقد أنه يصلى بها ، ما كانت من الصلوات .

وإذا أراد الإمام أن يصلى بمن خلفه من الجماعة صلاة الجمعة أو غيرها فإنه ينوى ، ويقول ، أصلى الفريضة التى افترضها الله علىّ ، صلاة الجمعة أو غيرها بصلاة الإمام ، إذا كان وليا ، وإذا كان غير ولى نوى أن يصلى بصلاة الجماعة .

قال : والمسافر ينوى فى صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات أنه يصلى بصلاة الإمام ، وليس عليه أن ينوى إلا أنه يصلى بصلاة الإمام ، وإذا أراد المسافر تأخير صلاة الأولى إلى الآخرة فى السفر فإنه يقول قد أخرت صلاة الظهر الحاضرة إلى صلاة العصر الآخرة ، اقتداء برسولك وإحياء لسنتك واتباعا لرخصتك ، وقبولا ، وهى الحق ، وكذلك يقول فى صلاة المغرب والعشاء الآخرة ، وإذا حضرته الأولى

وهو فى حال السفر وأراد أن يصلى الظهر فى وقتها ويجر إليها صلاة العصر فإنه يقول ، أصلى فى مقامى هذا صلاة الظهر الحاضرة ركعتين ، وأضيف وأجر إليها فريضة العصر الآخرة ، أصليهما جمعا صلاتى سفر إلى الكعبة الفريضة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، وإذا نوى تأخيرهما وصلاهما فى وقت الآخرة يقول ، أصلى فى مقامى هذا فريضة صلاة الظهر الفائتة ركعتين إلى صلاة العصر الحاضرة، أصليهما جمعا ، صلاتى سفر إلى الكعبة الفريضة طاعة لله ولرسوله، ويقدم الأولى، وكذلك فى صلاة المغرب والعشاء الآخرة على هذه الصفة ، والله أعلم .

وأما إذا أراد الإمام أن ينوى فى صلاة الجنازة بمن خلفه ، فإنه يقول، أصلى على الجنازة التى أمر بها رسول الله ﷺ إماما لمن يصلى بصلاتى أربع تكبيرات إلى الكعبة طاعة لله ولرسوله ، وينوى المأموم ، ويقول ، أصلى على الميت صلاة السنة اتباعا للإمام ، أصلى بصلاته طاعة لله ولرسوله ﷺ .

وينوى المصلى فى صلاة العيد إذا كان غير إمام ، أداء للسنة صلاة العيد بصلاة الإمام ، طاعة لله ولرسوله ، ثم يوجه ثم يكبر ، وإذا كان إماما فإنه ينوى ويقول ، أصلى السنة صلاة العيد ركعتين إلى الكعبة طاعة لله ولرسوله، إماما لمن يصلى بصلاتى .

وينوى المصلى إذا أم فى صلاته قيام شهر رمضان ، ويقول ، أصلى قيام شهر رمضان أداء للسنة إماما لمن يصلى بصلاتى إلى الكعبة طاعة لله ولرسوله ، والمأموم يقول ، أؤدى السنة قيام شهر رمضان اتباعا للإمام ، أصلى بصلاته .

مسألة ـ والصائم إذا أراد أن يعقد النية لصيام شهر رمضان كله فإنه ينوى من أول شهر رمضان، أصوم شهر رمضان المفترض علىّ صومه، من أوله إلى آخره، واستغراق طرفى المفترض منه فريضة واحدة، وتكون النية من أول الشهر، ويكفيه فى بعض القول ، وأما من يقول ، إن كل يوم فرض جديد فإن النية يجددنها فى كل ليلة ، ويستحب أن يكون عند السحور قبل الفجر ، فإنه يقول ، غداً إن شاء الله أصبح صائما الفريضة من شهر رمضان طاعة لله من طلوع الفجر إلى الليل ، فمن عقد النية لصيام الشهر أول الليلة ، ثم سها عن النية بعد ذلك ينوى .

ومن لزمه شهر رمضان والكفارة ، وأراد أن يقضى البدل والكفارة فإنه ينوى ، غداً إن شاء الله أصبح صائما بدل ما لزمنى من فساد صوم شهر رمضان ، طاعة لله ولرسوله .

تم ما وجدته من النيات .

ومما وجدته فى بعض الأجزاء مضافا إليها ، ونقلته منها ، وأضفته فى هذا الجزء .

* * *

البَابُ الثَّانِي والثلاثون

أسماء أوقات الصلاة واشتقاقاتها

حكى عن الهروى أن النهار اثنتا عشر ساعة، فأول ذلك البكور، ثم الشروق، ثم الرأد، ثم الضحى، ثم البلوغ، ثم الحور، ثم الهجير، ثم العشى، ثم العصر، ثم الطفل والأصيل، والعشاء.

قال النابغة:

وقفت فيها أصيلا كى أسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد

ويروى أصيلا لا، وروى الأصمعى أصيلانا، وهو تصغير أصيلات، وأصلان جمع أصل، والواحد أصيل، وهو العشى، وقد قيل أصيل وآصال فى أدنى العدد، وأصل للكثير.

قال الخليل: هو العشى والجمع أصل، وتصغير ذلك الأصيلال.

مسألة ـ وقد جمعت العرب أصيلا، ثم جمعوا فقالوا أصايل وأصايل جمع الجمع، قال الأحوص يخاطب عمر بن العزيز:

وقبلك من أعطى الهنيدة خلة على الشعر كعبا من سديس وبازل

رسول الإله المستضاء بنوره عليه الصلاة بالضحى والأصايل

الهنيدة مائة من الإبل معروفة، ولا تجمع، والخلة لا صغار فيها.

مسألة ـ وقيل، إن أول الأوقات من الليل والنهار أوقات الصلوات.

الباب الثالث والثلاثون

ما يؤمر من الصلاة فى أوقاتها من التعجيل والتأخير له

أوقات الصلاة ثلاثة، أول وآخر ووقت بينهما، لقول جبريل عليه للنبى ﷺ حين صلى به وعلمه أوقات الصلاة ، هذا أول الوقت وهذا آخره ، وفيما بينهما ، وروى أن رجلا سأل النبى ﷺ عن أوقات الصلاة ، فقال له : صلّ معنا ، فصلى الظهر أول يوم حين زالت الشمس ، والعصر حين ذهب وقت الظهر ، والمغرب حين غربت الشمس ، والعتمة حين غاب الشفق، والفجر حين طلع الفجر، وفى اليوم الثانى أبرد حتى كاد يفوت وقت الظهر ، والعتمة قبل ثلث الليل أو نصفه ، ثم قال للسائل : الصلاة ما بين هذين الوقتين .

مسألة ـ وروى عن النبى ﷺ أنه قال: فضل أول الوقت على آخره كفضل الآخرة على الدنيا ، وفى الحديث ، أن فضل أول الوقت على آخره سبعون ضعفا .

مسألة ـ وتأخير الظهر فى الصيف أفضل؛ لخبر أبى هريرة وأبى ذر أن النبى ﷺ قال : أبردوا بالظهر ، قال بعض قومنا ، الإبراد بها أمر بإيقاعها وقت الإبراد .

مسألة ـ عن أبى ذر قال، كنا فى سفر، فجاء بلال ليؤذن للظهر فقال النبى ﷺ أبرد ، ثم جاء ليؤذن ، فقال له ، أبرد ، ثم ذهب ثم جاء ليؤذن فقال ، أبرد ، فذهب حتى رأينا الفىء فى الآكام والتلال ، جمع تل، والرابية من التراب مكبوس ليس خلقة ، والآكام جمع أكمة ، وهى تل من القف ، والقف ما غلظ من الأرض وارتفع .

مسألة ـ جاء فى الحديث عن النبى ﷺ: ومن الناس من لا يأتى الصلاة إلا بردا ، كذا يقول المحدثون ، وقال أبو زيد : والصلوات الأبرد بفتح الدال ، والمعنى فى آخر الوقت .

مسألة ـ قال بعضهم : الأخبار فى صلاة العصر التأخير فى الزمان كله إلا أنه يصليها والشمس نقية لم تدخلها صفرة ، لقوله تعالى : أقم الصلاة طرفى النهار .

مسألة ـ قال بعض قومنا ، إن وقت المغرب وقت واحد، وهو مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات ، وقال أبو حنيفة ، إن لوقتها أول وآخر ، قال أبو محمد : قال الشافعى : وقت للمغرب واحد ، فخالف الناس بقوله هذا ، لأن الوقت الواحد لا يمكن أن يؤدى فيه الصلاة ، قال بعض الصحابة ، أراد مقدار ما يتطهر الإنسان فى عادة الناس .

مسألة ـ وعنه : وقال بعض أصحابنا إذا غربت الشمس مقدار التطهر وثلاث ركعات ، فما كان فوق هذا فهو قضاء لها .

مسألة ـ وقد قيل ، إنه إذا حضر العشاء وأقيمت العشاء فابدأوا بالعشاء ، وهذا يبطل أن يكون وقت واحد ، وهو مقدار يؤقت . وهو فعل الصلاة ، ولو كان لها وقت واحد ما جاز تأخيرها عنه وتقديم العشاء عليها .

ومن طريق معاذ أنه قرأ فيها البقرة وآل عمران، ولو كان وقتها واحدا لما جاز إطالة القراءة فيها ، وتأخيرها عن وقتها .

مسألة ـ اختلف الناس فى صلاة الصبح ، أن النبى ﷺ كان يصلى الصبح

مسفرا ، وعن أبى حنيفة أن الإسفار لصلاة الصبح أفضل من النعاس ، لخبر محمد ابن لبيد أن النبى ﷺ قال ، أسفروا بالفجر أعظم للأجر ، وقول ، بل كان النبى ﷺ يصلى مغلسا ، فأخذ أصحابنا بخبر التغليس ، وقالوا له ، كلا الخبرين لنا ، لأن الإسفار الانكشاف ، يقول ، سفرت إذا كشفت عن وجهها القناع ، وأسفر الصبح إذا أضاء ، قال ذو الرمة :

غـراء تزداد إبهاجا إذا سفرت وتخرج العين منها حين تنقلب

والإسفار إسفاران ، إسفار فجر ، وهو حين طلوعه وانتشاره فى الأرض ، وإسفار النهار ، وهو الذى تضىء به الدنيا ، والسفور سفور المرأة قناعها عن وجهها ، قال الشاعر :

وكنت إذا ما جئت ليلى تبرقعت وقد رابنى منها الغداة سفورها

وذلك أن الجارية منهم لم تكن تسفر قبل التزويج .

وكذلك التغلس من بعد الصبح ، والله أعلم .

مسألة ـ أجمعوا أن أول الوقت أفضل وأوفر على المصلى ثوابا ، وإن كان قد خالفنا فى ذلك بعض العراقيين فى أن آخر وقت الصلاة أفضل ، وقد خالفهم من مخالفينا من غلط فى ذلك لغلطهم فى أول الوقت كآخره أداءه الفرائض واستيفاء الأمر .

مسألة ـ الدليل على صحة قول أصحابنا أن من لزمه فرض فليسارع إلى أدائه كان أوفر لثوابه أن قد أبانوا على من أخره أن يجبر منه المرء قبل الأداء إلا فى وقت أن النبى ﷺ بتأخير الصلاة . لقوله ﷺ ، وعنه ، قيل فى قوله

تعالى: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ، ما ينامون ، يعنى عن صلاة العتمة : وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ، يصلون الغداة ، لأن الصلاة دعاء يجرى عليه اسم الصلاة ، والاستغفار أيضا دعاء ، كما قال سبحانه : وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ .

مسألة ـ دلوك الشمس زوالها عن كبد السما ، تدلك دلوكا إذا مالت . قال ذو الرمة :

مصابيح ليست باللواتى تقودها نجوم ولا بالآفلات الدوالك

مصابيح يعنى الإبل التى لا تبرح أعطنتها حتى تطلع الشمس ، واحدها مصباح ، وقوله مصابيح أى مقيمة ، والدوالك الزوائل والآفلات الغاربات .

مسألة ـ يقال دلكت براح أى زالت ، فإذا جعلت اسما للشمس فلا تصرفها فى الجر والنصب والرفع ، مكسورة غير منونة ، مثل قطام وجذام ورقاش غير مصروفات ، وقوله براح ، وهو راحة الكف إذا نظرت إليها عند زوالها ، أمسكت براحتك دونها لتنظر إليها ، أزالت أم لا ، قال العجاج :

والشمس قد كادت تكون دنفا أدفعها بالراح كى ترى أحلفا

أى كالدنف الذى قارب الموت ، لأنها همت بالغروب .

كان النبى ﷺ يصلى الظهر إذا دحضت ، يريد إذا زالت ، وأصل الدحض الزوال . ابن مسعود ، دلوك الشمس المغرب ، حين دلوكها غروبها .

مسألة ـ غسق الليل يغسق بسواده على الأرض يحضره لسفره ، قال عمر : لا تصلوا العشاء حتى تروا الليل يغسق على الضراب ، يعنى الجبال الصغار .

مسألة ـ ويقال ، ألقت الشمس يدها فى المغيب إذا بدت فى المغيب . قال لبيد :

حتى إذا ألقت يدا فى كافر وأجن عورات الثغور ظلامها

ألقت يعنى الشمس أضمرها ولم يذكرها ، ومنه قولهم ، وضع فلان يده فى كذا ، أى بدأ فيه ، وأخذه ذو الرمة فقال :

* وأيدى الثريا جنح فى المغارب *

وليس للثريا يد ولا للشمس يد ، وأخذ لبيد من بلبة ، وهو جاهلى أقدم من لبيد شعرا :

فتذكرت بعلا زنيرا بعدما ألقت ذكاء يمينها فى كافر

وذكاء هى الشمس ، وسميت ذكاء لأنها تذكو النهار ، والكافر الليل ، لتغطيته الأشياء بظلمته ، ويقال الكافر البحر .

* * *

الباب الرابع والثلاثون

معرفة أوقات الصلاة بقياس الظل وطلوع الليل

وإذا أردت أن تقيس الظل لتعرف زوال الشمس فانصب عمودا وقم قائما فى موضع مستو ، ثم اعرف موضع الظل ومفتهاه ، فخط على موضع الظل خطا ، ثم انظر ، فإن كان الظل ينقص فإن الشمس لم تزل بعد ، فإذا وفى الظل فذلك نصف النهار ، فإن زاد فذلك الزوال ، وهو أول وقت الظهر ، وإن زاد الظل بعد ذلك فقد دخل وقت العصر .

مسألة — وإذا قمت لتقيس الظل فإن كان طولك سبعة أقدام سوى قدمك التى تقوم عليها ، فإذا قام الظل فاستقبل الشمس بوجهك ، ثم مر أناسا تعلم طرف ظلك بعلامة ، ثم قس من عقبك إلى تلك العلامة ، فإن كان بينهما أقل من سبعة أقدام سوى ما تزول عليه الشمس من الظل الذى زالت عليه الشمس فاعرف ذلك وقس عليه .

مسألة — أبو سعيد — اختلف أصحابنا فى الظل بعد الزوال ، فقول ، إذا صار ظل كل شىء مثله ، وقول ست أقدام وثلثا قدم ، وقول ست ونصف ، وقول سبع ، وإنما قال كل منهم على ما عرف من طوله ، لأن الناس يختلفون ، فواحد يجىء ستا ونصفا ، وآخر ستا وثلاثين ، وآخر سبعا .

وقيل : نجدة بن الفضل يقول ، أما المصلى يحتاط بقدم عند القياس ، وعنه فى كتاب الأشراف فى بعض قول بعضهم ، أنه لا يصلى بالظل ، وإنما يصلى بالاعتبار

بالشمس ، فإذا صارت على جانب الأيسر بعمان فى الشتاء إذا استقبل القبلة فذلك آخر وقت الظهر ، وأول وقت العصر إذا صار فى وجهه إذا كان مستقيما فى استقباله فى الحر فذلك آخر وقت الظهر وأول وقت العصر .

مسألة ـ وفى الضياء ـ ومن توضأ للظهر فى وقت القيظ فى أول الوقت ، ثم استقبل بعمل له متعمداً ، أو يقول ، ها أنا ذا فى الوقت حتى صار الظل سبع أقدام ونصفا ، ثم صلى ، فعن أبى محمد أن عليه الكفارة .

قال يحيى بن آدم : إذا أردت أن تعلم طلوع الفجر وغيبوبة الشفق فاعلم أن من وقت غروب الشمس إلى اختلاف قبل طلوع النهار والليل وقضى الآخرة ، وإذا أردت تعرف متى يطلع الفجر تتفقد نفسك فإنه إذا طلع الفجر يكون نفس الإنسان من المنخر الأيمن أقوى من المنخر الأيسر ، وإنما يفطن لهذا أهل العلم والمعرفة .

* * *

الباب الخامس والثلاثون
فى المواضع التى نهى عن الصلاة فيها

روى عن النبى ﷺ، أنه نهى عن الصلاة فى المجزرة والمنحرة وظهر الكعبة والمقبرة والمزبلة ومعاطن الإبل، وقارعة الطريق، والحمام، فأما المجزرة فحيث يصل موج البحر ثم يجزر، والجزر مجزوم لبقاع مدّ البحر والنهر فى كثرة الماء، وفى الانقطاع جزراً جزراً، وهما يجزران.

مسألة ـ قال أبو محمد: وقد جوز المجزرة قوم ولا تجوز الصلاة فى المنحرة ولا المزبلة ولا المقبرة.

قال ابن محبوب: جائز الصلاة فيها، لا نحو مد من البحر إذا ثبت القدمان، ومن صلى فى جرير البحر ولم يكن فى المجزر فلا نأمن إلا أن يكون طريقا للناس، فلا يجوز. هذه المسألة مؤخرة.

وأما المزبلة فهى مجتمعة الكناس، وهى أيضاً السرقين، والمزبلة السرقين.

مسألة ـ وأما المنحرة فمنحرة الإبل وغيرها من الدواب، ويقال هى مزبلة بضم الباء وفتحها.

مسألة ـ وأما المقبرة فالموضع الذى يقبر فيه، يقال، مقبرة ومقبرة بفتح الباء وضمها، وهى المقبرى، والمقبر المصدر، والمقبرى موضع القبر، يقول، قبرته فأنا أقبره قبرا ومقبرا.

مسألة ـ واختلف قومنا فى الصلاة فى المقبرة ، قال أبو سعيد: جاء الكراهية فيها ، وقول : يأمرون بذلك إلا من ضرورة ، وإن صلى مصل فقول : صلاته تامة، وقول : عليه الإعادة ، وأثبت ذلك إجازة صلاته ، لأنها من سائر الأرض ، والأرض كلها طاهرة ما لم تصح نجاستها ، وأما فى التنزيه للفاعل فإن صلى على قبر فالأشبه أن عليه الإعادة إن لم يكن من عذر ، ويخرج إجازة صلاته ، فإن كانت من معنى الميت أن سترة تحول بينهما لو كان طاهرا ، ويعجبنى المصلى إلى قبر أن يعيد ، ولا يصلى على قبر حتى يكون بين المصلى ..

مسألة ـ وتجوز الصلاة على الجنائز فى المقبرة ولو استقبلها ، وتجوز الصلاة فى القبور . . .

مسألة ـ قال ابن محبوب : ويكره له ذلك ، وجاء عنه ﷺ أنه قال : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة ، وأنه قال ﷺ : اجعلوا فى بيوتكم نصيباً من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبورا .

مسألة ـ الأشراف ـ أجمعوا على إباحة الصلاة فى مرابض الغنم ، أما الشافعى فإنه قال : لا أكرهها فى مرابض الغنم إذا كان سالما من أبوالها وأبعارها ، أبو سعيد : أكثر الكراهية من أصحابنا من مواضع الأنعام ومعاطن الإبل ، ولا أعلم ترخيصاً كغيرها ، وأما مرابض الغنم والبقر فأرخص ، ولا أعلمهم يفسدون شيئاً من ذلك ما تعلق إلا أن تصح نجاسته ، وتخرج كراهيته فى الصلاة فى معاطن الإبل إذا كان يحول بين المصلى ، وأما إذا كان مثل البعر وأشباهه

مما يكون فى بعض الأرض ولا يكون فى بعضها فلا أجد بين ذلك وبين سائر الأنعام فرقا ، وعلى كل حال فلا أعلم منها فسادا لشىء من أرواث الأنعام ولا أبعارها ، وما كان أثره عن المكية وأبعد من الريبة كان أفضل .

مسألة ـ وفى الضياء ـ وجائز الصلاة فى مرابض الغنم ولا تجوز فى معاطن الإبل للرواية الثابتة عن النبى ﷺ : إذا حضرت الصلاة فى مرابض الغنم .

فصل

وإذا حضرت الصلاة وأنت فى معاطن الإبل فلا تصل ، والله أعلم ، لأنها وجه الحكم فى افتراق حكمها فى باب التعبد .

مسألة ـ ويروى أنه ﷺ سئل عن الإبل فقال : إنها جن من جن خلقت، فإن الحافظ من الناس من يزعم أن فى الإبل عرقا من سفاد الجن ، ذهب إلى الحديث أنهم كرهوا الصلاة فى أعطان الإبل ، لأنها من أعيان الشياطين ، وأن على ذروة كل بعير شيطانا ، فجهل المنافى المجاز وحملوا الكلام على غير جهته . قال ابن قتادة :

فلما أتانى ما تقول محارب بعثت شياطينى وجن جنونها

قال الأصمعى : المأمور من السيوف الذى يغال ، والحيزوان البعرة التى تضاف إلى ذلك ، وهو منحى .

* * *

الباب السادس والثلاثون

فى القبلة وفسحها وصفتها

القبلة مأخوذة من القبالة ، وهى المحاذاة والمقابلة ، واستقبل فلان القبلة إذا وقعت بحذائها ، وكأن القبلة فى كل بقعة ، وسميت بذلك لأنها بحذاء الكعبة، ويقال الكعبة نفسها قبلة ، لأنها لأهل الأرض ، وسميت بذلك لأن من استقبلها متوجه إلى الله عز وجل، قال الله تعالى: « فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ، فسماها قبلة لأن الله يتقبل صلاة من توجه إليها ، كأنها من قبل قبلة ، كما يقول : جلست جلسة وجلوسا ، وقعد قعدة وقعودا ، والشطر التلقاء والتجاه والوجاه لغتان ، والقصد والنحو كله بمعنى وإن اختلفت الألفاظ ، قال لقيط الإيادى :

وقد أظلكم من شطر ثغركم هول له ظلم تغشاكم قطعا

مسألة ـ قوله تعالى : « لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ » يعنى فى الصلاة ، لأن اليهود اتخذت المغرب قبلة ، والنصارى المشرق، وزعم كل فريق منهم أن البر ، الآية ، أى فى الصلاة ، والبر ها هنا التقوى والدين ، يقال رجل بر وقوم أبرار .

مسألة ـ ابن عباس ـ قال : إنى لأعلم خلق الله لم اتخذت النصارى المشرق قبلة ، (قوله تعالى) « فَانْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا » ، فاتخذت مولده قبلة .

وفى الرواية عن النبى ﷺ أنه ، فرض عليه الصلوات الخمس قبل هجرته بنحو سنة ، وصلى رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس نحو سنتين قبل قدوم النبى ﷺ ، وكان ﷺ بمكة إلى ثلاث سنين إلى أن عوج به إلى بيت المقدس ، ثم تحول إلى بيت المقدس لئلا تتهمه اليهود ولا تكذبه ، لما كانوا يحدثون بصفته ونعته فى التوراة ، فقالت اليهود : يزعم محمد أنه نبى وقد استقبل قبلتنا واستن سنتنا فما نرى أحدث فى نبوته شيئا، وكانت الكعبة أحب القبلتين إلى النبى ﷺ، وهى قبلة إبراهيم عليه السلام ، فكره النبى ﷺ قبلة اليهود ، فسأل جبريل أن يسأل ربه تعالى أن ينقله إلى قبلة إبراهيم ، فقال ، إنما أنا عبد مثلك ، فانصرف من عنده ، وكان ﷺ يقلب نظره إلى السماء ، فأنزل الله تعالى ، قد نرى تقلب وجهك فى السماء . . الآية .

مسألة ـ وقيل خرج ناس من أصحابه ﷺ فى سفر فحضرت الصلاة فى يوم غيم ، فتحيروا فى القبلة ، منهم من صلى إلى المشرق ، ومنهم من صلى إلى المغرب ، ثم استبان لهم القبلة فسألوا النبى ﷺ ، فنزل فيهم « ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ، إن الله واسع عليم » .

مسألة ـ قال الكلبى : كانوا فى سفر فأصابهم غبار غطى الشمس ، فصلى قوم نحو المشرق وقوم نحو المغرب ، فلما طلعت الشمس علموا أنهم أصابوا القبلة ، وكان هذا قبل تحويل القبلة إلى الكعبة ، فذكروا ذلك للنبى ﷺ فنزلت : ولله المشرق والمغرب .

قال الحسن : ذلك اختلاف اليهود والنصارى فى القبلة ، وجهت اليهود إلى المغرب ، ووجهت النصارى إلى المشرق، فقال : أينما تولوا فثم وجه الله ، وجوهكم إليه ، ويقال ، وجهت العمل له ، قال الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

مسألة ـ يقال إنه ﷺ صلى ركعتين من الظهر فى مسجده، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار واستدار المسلمون فاستقبل الميزاب ، فسمى المسجد القبلة، فقال عند ذلك كفار قريش : مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ، ماذا إلا أنه قد التبس محمد حتى تحول إلى قبلتهم ، ويوشك أيضا أن يدع دينه إلى دين آبائه ، فنزل ، قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ .

* * *

الباب السابع والثلاثون

حدود أوقات الصلاة أول وآخر

قال أبو محمد : وقت الظهر زوال الشمس ، وهو انحطاطها من كبد السماء ، وكبدها وسطها الذى تقوم فيه عند الزوال ، يقال عند انحطاطها زالت وزاغت ـ من الأشراف ـ وآخر وقتها إلى أن يصير ظل كل شىء مثله بعد الزوال ، وفى خبر، ذلك حين تهجر والمهجر فى السماء حين تربع الشمس حتى تكون عند الحاجب.

مسألة ـ فأول وقت العصر إذا زاد ظل كل شىء عن مثله ، ولا يكون آخر وقت الظهر أول وقت العصر على حد ما ذهب إليه بعض مخالفينا ، لقول النبى ﷺ : ليس فى النوم تفريط ، إنما التفريط فى اليقظة ـ وفى موضع ـ وقيل إن حد الظهر داخل فى حد العصر ، فمن فرط فى الظهر حتى دخل وقت العصر فلا كفارة عليه ، وقول من قال بالكفارة أكثر ، وبه نأخذ .

مسألة ـ وآخر وقت العصر أن يدرك المصلى ركعة قبل غروب الشمس ، وكذلك كل صلاة إن لحق منها ركعة والوقت قائم فأدركها ، وقول عمر بن الخطاب رحمه الله فى الضياء، إن آخر صلاة الظهر إذا صار ظل كل شىء مثليه، وآخر وقت العصر إذا صار ظل كل شىء مثليه بعد الزوال ، وأخذنا بذلك ، وقول ، وقت العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية ، وقول ، يدرك فى صلاة العصر إذا بقى من الشمس قدر ركعتين من المغرب .

مسألة ـ اتفق أصحابنا أن المصلى للعصر يدرك وقتها ما دامت الشمس بيضاء نقية فيما روى عن بعض الصحابة، أنا صلينا مع النبي ﷺ والشمس بيضاء نقية .

واختلفوا فى من صلى بعد ذلك ، فقول ، يدركها إلى أن يغيب من الشمس قرن ، وقول ، حتى تصفر الشمس ، لما روى بعض الصحابة أنه صلى مع النبى ﷺ والشمس على رءوس الجبال كعمائم الأنصار صفرا ، وقول ، غيبوبة الشمس هو صفرتها وتغيير ضوئها .

واختلف أصحاب هذا القول الأخير على قولين ، فقول، المصلى فى هذا الوقت مؤد لفرضه ، كان ذاكرا أو ناسيا أو نائما ، وقول ، هذا وقت للناسى والنائم ، وأما الذاكر فآخر وقته قبل اصفرار الشمس وغيبوبتها ، لما روى ذلك من الرواية عن النبى ﷺ أنه قال : صلاة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا صفرت الشمس للغروب ، وفى خبر آخر حتى إذا انتضعت الشمس للغروب ، يعنى مالت للغروب ، قام فيقرأ أربعا ، لا يذكر الله فيها إلا قليلا ، وهذا يدرك على أن المدرك لذلك الوقت الناسى والنائم ، لأنه لو كان وقتا لهذا لم يقل إنها صلاة المنافقين ، وكان يقول ، صلاة المضيعين ، وهؤلاء يحتجون لما روى عنه ﷺ ، أنه من أدرك من صلاة العصر ركعة فقد أدرك الصلاة ، ومن أدرك من صلاة الصبح ركعة فقد أدرك الصلاة ، وحجتهم أيضا هى الخبر الأول ، أحب إليها .

مسألة ـ روى عن النبى ﷺ أنه قال : لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس، وقرأ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، وهذا خبر له

تأويل ، وفيه دليل على تفاوت المعبرين قبل غروب الشمس ، ويدل على هذا قوله ﷺ يوم الخندق : شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر ، حتى غربت الشمس ، ملأ الله بيوتهم وقلوبهم نارا ، وقوله تعالى : أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ ، يعنى بذلك ، والله أعلم ، صلاة الصبح وصلاة العصر ، ويدل على أن وقتها إلى آخر وقتها ، والله أعلم .

مسألة ـ وعن ميقات صلاة العتمة ، وآخرها بعد نصف الليل ، قال : جميع من سمعنا من أصحابنا يقول بذلك إلا أبو المهاجر ، أنه قال إلى ثلث الليل .

مسألة – وقوم يصلون العشاء الآخرة والحمرة قائمة فلا أدرى ذلك إلا لمسافر مضطر أو مريض ، ذلك هو أحسن وأجمل إلا أن يخالف ، وإن فعله إنسان وقد اشتبكت النجوم فلا أراه إلا قد صلى ، ولكن إذا توارى الشفق أجمل .

مسألة ـ قومنا ـ ثبت أن النبى ﷺ صلى صلاة الفجر حين طلع الفجر ، وأجمع أهل العلم أن أول وقت الفجر طلوع الفجر ، وأجمعوا على أن من صلى الصبح قبل طلوع الشمس فإنه مصليها فى وقتها ، واختلفوا ، لعله ، فى الذى أدرك منها ركعة قبل طلوع الشمس اختلافا كثيرا ، فقال مالك والشافعى يضيف إليها أخرى ولم تفته الصلاة ، واحتجوا بحديث النبى ﷺ أنه قال : من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، وقول أبى ثور ، إنما ذلك لمن نام أو سها .

قال أصحاب الرأى : يفسد ، ويستقبل الفجر إذا ارتفعت الشمس ، فإن نسى العصر حتى صلى ركعة أو ركعتين ثم غربت الشمس أتم صلاته .

قال أبو سعيد : يخرج الاتفاق أن أول صلاة الفجر منذ يطلع الفجر ، ما بين طلوع الفجر إلى أن يطلع شعاع الشمس ، فإن غفل عنها حتى تطلع الشمس فلينظر حتى تطلع وترتفع .

وعن عمر — رحمه الله — أنه قال : الصلاة لها وقت ، شرطه لا تصلح إلا به، فوقت الفجر حين ينفجر الصبح ويحرم على الصائم طعامه ، وشرابه ، وفى خبر ، صلاة الفجر والنجوم بادية مشتبكة ، وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس ، لا تنازع بين العلماء فى ذلك ، وقال آخر : وقتها أن يغيب الشفق ، لما روى عن ابن عمر أنه قال ، وقت المغرب إذا غابت الشمس إلى أن يغيب الشفق .

مسألة — وأول وقت العشاء الآخرة من مغيب الشفق إلى نصف الليل ، وقال بعض أصحابنا إلى ثلث الليل ، وبعد ذلك صلاة الوتر إلى طلوع الفجر ، لقول النبى ﷺ ، إن الله زادكم صلاة سادسة خير لكم من حمر النعم ، ألا إنها صلاة الوتر ما بين العشاء الآخرة إلى الفجر ، قال الخليل : الشفق الحمرة التى بين غروب الشمس إلى وقت صلاة العشاء الآخرة ، قال أبو محمد : الشفقان ، أحدهما أحمر ، والآخر أبيض ، يرى فى المغرب ، والأبيض يكون بعد الأحمر ، ويكون بعد سواد يكون بينهما كالظلمة الساطعة ، ثم المغرب فيكون الشفق الثانى والناس مختلفون فى مقدار ما بين الشفقين .

مسألة — اختلف الفقهاء فى وجوب صلاة العشاء الآخرة ، قول إذا غاب الشفق الأول وجبت ، لأنها تجب بغيبة الشفق ، وهى تراعى وجوبا ، وتعلقوا بقول من قال : تأويلا ، وقول ، لا تجب الصلاة إلا بعد غيبة الشفق الثانى ، لأنا

أمرنا بفعلها عند غيبة الشفق، وما كان الشفق قائما فنحن ممنوعون من الصلاة حتى يغيب ، والله أعلم بالأعدل من القولين ، وفى الأخذ بالثانى احتياط ، وفى الأول مخاطرة ، والثانى عليه الانفاق ، وفى موضع آخر ، أن الشفق الأول هو الأحمر ، وتجوز صلاة المغرب إلى أن يغيب، فأما صلاة العتمة فإذا غاب الشفق جازت صلاة العتمة ، وفى موضع عنه ﷺ أنه قال : المغرب مالم يذهب الشفق ، وهو البياض المعترض فى الأفق .

وعن ابن مسعود أن صلاة المغرب والشفق أسود الأفق .

مسألة ـ قال : والذى عندنا للمسافر أفضل صلاة المغرب عند طلوع الشفق حتى إذا فرغ منها غاب ، وكان ذلك ليلا للمسافر .

* * *

الباب الثامن والثلاثون

مواقيت الصلاة من كتاب الله

ولغة العرب

قال الله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ، يعنى زوالها ، عن النبى ﷺ ، أنه قال : صلاة الأولى والعصر : « إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ » ، يعنى ظلمة الليل ، صلاة المغرب والعشاء ، « وَقُرْآنَ الْفَجْرِ » ، يعنى صلاة الغداة : « إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً » ، يعنى يشهدها حفظة الليل والنهار .

مسألة ـ وقال الله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ » يعنى صلاة الفجر الأولى والعصر ! « وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ » ، يعنى صلاة المغرب والعشاء الآخرة .

مسألة ـ وقال عز وجل : «فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» ، يعنى صلاة المغرب والعشاء الآخرة ، وحين تصبحون ، يعنى صلاة الغداة ، وَعَشِيًّا ، يعنى صلاة العصر ، « وَحِينَ تُظْهِرُونَ » ، يعنى صلاة الأولى ، فهذه الصلوات الخمس مكتوبات خاصة دون التطوع .

مسألة ـ وقال سبحانه : « وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ » ، يعنى الإخلاص فى الصلاة « بُكْرَةً » ، يعنى صلاة الغداة ، « وَأَصِيلاً » يعنى صلاة الأولى والعصر ، وقوله : « وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ » ، يعنى فصلّ صلاة المغرب والعشاء ، وذكر التطوع ، فقال : « وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا » ، يعنى ، صل له بليل طويل .

مسألة ـ وقوله : « فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ » يعنى ، فصل بأمر ربك ، « قَبْلَ

طُلُوعِ الشَّمْسِ » ، يعنى صلاة الفجر « وَقَبْلَ الْغُرُوبِ » يعنى ، صلاة الأولى ، والعصر .ومثلها فى الطور ، « وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْه » يعنى ؛ فصل له المغرب وصلاة العشاء الآخرة ، ثم ذكر التطوع فقال : « وَإِدْبَارَ النُّجُومِ » .

تم ما وجدته من الزيادة ، والله أعلم بصحة ذلك ، والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على خير خلقه محمد ﷺ تسليما كثيرا .

* * *

الباب التاسع والثلاثون

فى معرفة نحوس السنة كل يوم من شهر

وهى أشد من أيام الشهر

مُحَرَّمٌ ثَانِى عَشْرِهِ اجْتَنِبْ ... وَاجْتَنِبِ الْعَاشِرَ مِنْ صَفَرْ
وَمِنْ رَبِيعٍ رَابِعاً وَثَامِنَ عَشَرْ ... وَأَخِيهِ وَجُمَادَى فِى الْأَثَرْ
وَمِنْ جُمَادَى وَكَذَا أَوْ مِنْ رَجَبْ ... كِلَاهُما فَاجْتَنِبِ الثَّانِىَ عَشَرْ
وَسَادِسِ الْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ ... مَعَ أَرْبَعَ عَشَرَ رَمَضَانَ الْأَغَرّْ
وَثَانِياً مِنْ شَهْرِ شَوَّالَ وَذِى ... الْقَعْدَةِ فِى عَشْرِهِ خُذِ الْحَذَرْ
وَثَامِناً مِنْ شَهْرِ ذِى الْحِجَّةِ لَا ... تَبْتَدِ الْأَعْمَالَ فِيهَا مَنْ شَكَرْ

وقال آخر :

تَوَقَّ مِنَ الْأَيَّامِ سَبْعاً كَوَامِلَا ... وَلَا تَتَّخِذْ فِيهِنَّ بَيْعاً وَلَا سَفَرْ
وَلُبْسَكَ لِلثَّوْبِ الْجَدِيدِ فَخَلِّهِ ... وَنَسْكَحَكَ لِلنِّسْوَانِ وَالْغَرْسَ لِلشَّجَرْ
وَإِحْفَارَ بِئْرٍ أَوْ شِرَى الدَّارِ يَا فَتَى ... وَقُرْبَكَ لِلشَّيْطَانِ فَالْحَذَرَ الْحَذَرْ
فَهَذَا بِتَرْجِيزِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِى ... حَوَى الْعِلْمَ وَالْآدَابَ وَالدِّينَ وَالسُّوَرْ
ثَلَاثٌ وَخَمْسٌ ثُمَّ ثَالِثُ عَشْرَةٍ ... تَوَقَّاهُما يَا صَاحِ السَّادِسَ الْعَشَرْ
وَوَاحِدُهُ الْعِشْرِينَ فَهِىَ مَشُومَةٌ ... وَرَابِعَةُ الْعِشْرِينَ وَالْخَمْسُ فِى الْأَثَرْ
وَكُلَّ رُبُوعٍ لَا تَدُورُ فَإِنَّهَا ... مَدَى الدَّهْرِ وَالْأَيَّامِ نَحْسٌ قَدِ اسْتَمَرّْ

مسألة ـ والمستعير الدابة والمؤتمن إذا ادعيا ذهاب تلك الدابة من أيديهما فالقول فى ذلك قولهما مع يمينهما بالله ، لأنهما مؤتمنان على ذلك ، والله أعلم .

مسألة ـ وأما المستأجر الدابة إذا ادعى ذهابها فلا يقبل قوله فى ذلك إلا ببينة عادلة ، لا يستأجر عليها ، وكل عامل بأجرة فى أكثر القول ، والمعمول به عندنا ، والله أعلم .

مسألة ـ من منثورة أبى محمد ، وسألته عن الرهن بما عليه كان ، كان عليه قليل أو كثير ، لأن الراهن قال : خذ هـذا الرهن وأعطنى كذا وكذا فصار الرهن بما عليه ، وقال بعض : الرهن يذهب بلا شىء والحق على الراهن ، لأن الراهن قال : خذ هذا الرهن عندك كذا وكذا ، فصار الرهن وديعة ، ذهبت الوديعة وبقى الحق على الراهن للمرتهن ، وقال بعض : يحسب من الرهن ما عليه ، فإن بقى من الرهن فهو للراهن ، وإن بقى على الراهن شىء فهو للمرتهن على الراهن ، وكل هذا أقوال المسلمين . وما أخذت منه فجائز .

قلت : أريد أوفق القول ، قال الله تعالى : « الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ » ، خذ بما أحوط ، والله الموفق .

تم ما وجدته من الحواشى من النسخة التى نسخت منها ، والحمد لله رب العالمين .

مسألة ـ من جواب القاضى أبى عبد الله محمد بن عبدالله بن جمعة بن عبيداز ، رحمه الله :

سأله سائل عن امرأة ولدت أول ولد ، وزعمت أنه اختلط قبلها ودبرها عند الولد ، وظنت أن جميع الوالدات كلهن هكذا ، وأوطأت نفسها زوجها ولم تخبره بما حدث بها ، ثم أخبرته بعد ذلك وادعت الجهالة بالحرمة ، ما يكون حالها ، وهل على الزوج تصديقها ، وإن لم يلزمه تصديقها وافتدت منه ، أتحل له فديتها ، ويكون سالماً أم تكون معذورة بالجهالة ويحل لها المقام معه ، أم كيف الحكم فى ذلك ؟

الجواب وبالله التوفيق -

إن الزوج ليس عليه تصديق زوجته على صفتك هذه ، والزوج سالم ومعذور إذا لم يعلم عند الجماع أن زوجته مختلطة ، وإن أرادت الزوجة أن تفتدى من زوجها فلا بأس عليه إذا لم يكن مضاراً بها وكان محسناً إليها ، وأما هذه المرأة إذا التحم الفرج وداوت نفسها ولم يكن الدبر مختلطاً بالقبل فى ذلك الوقت وأرادت المقام مع زوجها فلا تخرج الإجازة من أقوال المسلمين ، وفيه قول لبعض المسلمين ، أنه لا يجوز لها المقام عنده إذا كانت صادقة فى قولها ، وأما إذا تمت هذه المرأة مختلطة وعلم الزوج بذلك فلا يجوز لزوجها ، والله أعلم .

تم القسم الثانى من الجزء الخامس من المصنف ،

ويليه القسم الثالث منه فى الصلاة

* * *

القسم الثالث

البَابُ الأوّلُ

فى النية لصلاة السفر

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

من غير الكتاب ـ من جواب عزان بن الصقر ، رحمه الله :

قلت : فما تقول إذا نوى رجل أن يصلى الظهر والعصر وهو مسافر ، فلما أحرم ولم ينو عند الإحرام أنه يجمع إلا أنه على نيته قبل الإحرام وبعد الإحرام ، إلا أنه سها عن نية الجمع عند الإحرام ؟ قال : هو على نيته عند الجمع .

قلت : فإن حول نيته عن الجمع بعد أن صلى بعض صلاته ؟ قال : لا يجوز له أن يجمع إذا حول نيته عن الجمع .

قلت له : فإن رجع حول نيته إلى الجمع ؟ قال : لا تنفعه نيته فى الجمع ، ولا يجوز له أن يجمع إذا حول نيته عن الجمع وهو فى الصلاة ولا ينتفع بهذه النية ، ولا يجوز له أن يجمع .

مسألة ـ وعن أبى المؤثر رحمه الله ـ عن مسافر إذا أراد الصلاة فقام يصلى ونيته أن يتم الصلاة ونسى القصر ، وظن أنه يتم واعتقد نية التمام ، فلما جلس الجلسة الأولى ذكر أنه مسافر وينوى القصر .

قال : صلاته تلك منتقضة فليستأنف الصلاة قصرا .

مسألة ـ ومن جواب لأبى عبد الله : سألت أبا عبد الله حفظه الله عن رجل مسافر كان فى بلد يقصر فيها الصلاة إلى أن نوى المقام فيه ، ثم حول نيته إلى الخروج منه ، أو إلى نيته الأولى من قبل أن يصلى الصلاة ، أيلزمه التمام حتى يخرج من ذلك البلد ، أم يلزمه القصر ؟

قال: يلزمه التمام بنية المقام حتى يخرج من ذلك البلد ولا يرجع إلى قصر الصلاة وقد كان أحدث نيته للمقام ، والتمام لا ينهدم عنه بتلك النية التى رجع إليها ، أنه لا يقيم فى هذا البلد ، ولكن يلزمه التمام حتى يخرج ، وسواء ذلك رجع إلى نية السفر وأنه لا يتخذه داراً من بعد أن يصلى صلاة واحدة أو أكثر بالتمام ، أو من قبل أن يصلى ، أو وهو فى وقت صلاة ، كل ذلك عندى سواء ، ويلزمه التمام بتلك النية التى كان أحدثها أنه يتم الصلاة ويتخذ هذا البلد داراً .

ومن غيره ـ وعن أبى المؤثر رحمه الله ـ وعن مسافر أراد الصلاة فقام يصلى ونيته أن يتم الصلاة ونسى القصر وظن أنه يتم ـ تقدمت قريباً .

ومن غيره ـ قال أبو الحسن رحمه الله : وقد وجدنا عن بعض الفقهاء ، وأحسب أنه هاشم بن غيلان رحمه الله ، أنه خرج فى بعض أسفاره وكان يقصر الصلاة فى قوله ، أنه قال له بعض : إنما ذلك رخصة والتمام أفضل ، فرجع يتم الصلاة فى سفره ، ثم سئل بعد ذلك فألزموه البدل .

وقد وجدنا فى بعض الآثار فى رجل أسلم ثم خرج إلى الحج وكان يصلى تماما ، وذلك من جهالته بالقصر ، فقد قيل : لا بدل عليه ، وقد قيل : لا يسع جهل القصر ، وهذا صواب .

قال أبو المؤثر : والذى استحب أنه إذا علم ذلك وهو فى الوقت أنه يعيد الصلاة التى هو فى وقتها، فإن لم يعلم حتى فات الوقت فلا إعادة عليه ، وليصل قصرا فيما يستأنف .

قلت : فإن فعل ذلك متعمداً ، ما يلزمه ؟ فات الوقت أو لم يفت ، قال : يعيد الصلاة ، وقال : لأنه يكون صلى تماماً وقد جاوز الفرسخين متعمداً ولم يعد حتى فات الوقت وهو يعلم أن صلاته فاسدة ، فإن عليه الإعادة والكفارة إلا أن يكون أعادها فى وقت الصلاة التى تليها وجمعها فلا أرى عليه الكفارة ، كنحو الرجل يذهب وقت الهاجرة وهو فى السفر فيصليها أربعاً متعمداً على ترك ما أمر الله به من القصر ، ومن سنة رسول الله ﷺ ، فلما حضر وقت العصر ندم على ما فعل ، فتاب وأعاد الصلاة ركعتين ، وأضاف إليها العصر جمعاً بينهما فى وقت العصر فلا أرى عليه كفارة، وإن تركها فلم يعدها حتى دخل الليل فعليه الكفارة، فإذا فعل ذلك غير متأول ولا دائن ، وإن فعل ذلك متأولا أو دائنا فما أعزم عليه بالنقض ، ثم يصلى العصر .

وقيل : يجزيه أن يصلى العصر وحدها إذا لم يتباعد ذلك ويكبر ، وإن تباعد ذلك أعاد الظهر ، وقيل : لا إعادة فى الظهر على حال ، لأنه صلاها على السنة .

قلت : فإن كان فى وقت الأولى ، أعليه إعادة الظهر ؟ قال : لا أعلم فى ذلك اختلافاً فى قول أصحابنا ، لأنها وقعت فى وقتها بالاتفاق .

مسألة ـ أبو الحوارى ـ فى من كان يجمع فصلى الهاجرة ثم شك أنها فسدت

عليه ، أو لم يتمها ، وإذا شك فى الظهر أعادها ثم صلى إليها العصر ، وهذا إن كان شك فى الظهر قبل أن يصلى العصر ، وإن شك من بعد أن صلى العصر فقيل : يعيد الظهر وحدها ثم يصلى العصر ، وهذا القول أحب إلينا فى ذلك ، وهذا إذا كان فى وقت تلك الصلاة التى جمع الصلاتين ، إلا أن تكون غربت الشمس، ثم دخل فى نفسه ، ثم أحب أن يعيد الظهر فإنما عليه أن يعيد الظهر وحدها ، شك فيها أو نسيها .

مسألة ـ فى المسافر يجمع الأولى والعصر فى وقت الأولى ، ثم ذكر فى وقت صلاة الظهر من حينه أن الظهر فاسدة ، فعليه إعادة الظهر والعصر ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وأما إن ذكر فى وقت العصر بعد فوات الظهر فيشبه فيه معانى الاختلاف ، فلعل بعضاً يقول: إن العصر تامة وعليه إعادة الظهر وحدها ، ولعل بعضاً يقول: عليه إعادة الجميع، وإن ذكر ذلك بعد فوات العصر فقيل: يعيد الجميع، وقيل : يعيد العصر وحدها ، وقيل : إنما عليه إعادة العصر إذا ذكر ذلك فى وقت العصر ولا إعادة عليه إذا ذكر بعد وقت العصر ، وأما إذا كان جمع فى وقت العصر أعاد الأولى وحدها فى بعض القول ، لأن هذه قد وقعت ، وقيل يعيد الجميع لأن الجميع إنما هو على الترتيب .

مسألة ـ الإضافة من جواب الشيخ أبى سعيد :

وفى مسافر يصلى بصلاة الإمام ، ثم تبين له أن صلاته منتقضة ، وقد فات وقت الصلاة التى صلاها مع الإمام ، ما يصليها ، قصراً أم تماماً ؟

قال : معى أنه قيل يصليها قصراً ، وقيل يصليها تماماً ، وكذلك إن علم أنها منتقضة .

ووقت الصلاة بعد ، يصليها قصراً أم تماماً ؟ قال : معى أنه يصليها قصراً صلاة نفسه .

ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر :

وسئل عن رجل مسافر صلى مع مقيمين ، انتقضت صلاته ، ما يبدل ، تماماً أم قصراً ؟

- إن كان فى وقت الصلاة صلى قصراً ، وإن كان فات الوقت صلى تماماً .

ومن غيره - قال زياد بن الوضاح عن موسى بن على رحمه الله فى رجل مسافر اعتقد أنه يصلى تماماً ، فلما صلى ركعتين حول إلى نية القصر وانصرف . قال : لا ينتفع بذلك ، يصلى ركعتين غيرهما وينوى بهما القصر .

مسألة - ومن غيره - سألت أبا عبد الله عن رجل كان عليه بدل صلاة صلاها فى سفر ، وكان صلاها فى ثوب جنب ، وذكر ذلك وهو فى موضع التمام ، أيعيدها تماماً أم قصراً كما صلاها فى موضع القصر ؟

قال : يصليها قصراً .

قلت: فإن صلاها فى ثوب جنب فى موضع التمام، ثم ذكرها فى موضع القصر؟ قال : يصليها تماماً .

ومن غيره — مسألة — ومن يجمع فيصلى الأولى ثم يصلى العصر أو يصلى العشاء ثم يصلى العتمة فيشك فى العصر بعد ما صلى الظهر ، أو يشك فى العتمة بعد ما صلى العشاء وقد قعد فلا يدرى قد صلى ركعة أو ركعتين ، أو شك وهو فى القيام فلا يدرى ، أواحدة أو اثنتين ، أله أن ينقض حتى يصح عذره ، ولا بأس على فى ذلك ، أم تفسد عليه صلاته للجمع ؟

— فينقض ولا بأس عليه فى الأولى منهما ، فعليه أن ينقض الأولى .

مسألة — أحسبها عن أبى معاوية — فى من أخر الصلاة الأولى وقد قدم من سفره ، وحانت له الصلاة فى حد السفر ، فأخرها حتى دخل بلده ، وقد فاتته إلا أنه يعد فى دبر الآخرة .

قال : بئسما فعل ، فإن كانت فائتة وهو بعد فى حد السفر صلى قصراً ، وإن فاتته بعد أن دخل قريته صلاها تماماً ، فإن كان إنما فعل هذا بجهالة فأرجو ألا تلزمه الكفارة .

مسألة — وقال : إذا صلى مسافر خلف مقيم ، ثم فسدت صلاته تلك ، فإن ذكر وهو فى وقتها صلى ركعتين صلاة نفسه ، وإن ذكرها من بعد ما فات وقتها فليصل أربعاً ، كما صلى خلف الإمام .

ومن الضياء — وإذا انتقضت صلاة الإمام المسافر وخلفه مقيمون ومسافرون ، فإن تقدم بعده مسافر صلى حتى يتمضى صلاة المسافر ، ثم سلم ، وأتم المقيمون

صلاتهم فرادى ، وإن تقدم إمام مقيم فقد قال من قال من الفقهاء : إذا تقدم هذا المقيم صلى ، فإذا انتقضت صلاة المسافرين جروا واحداً منهم سلم بهم ، ثم قام المقيم فأتم صلاته ، ومن بقى من المقيمين فرادى ، وإن لم يجره وسلم سلم بهم واحد منهم فهو أحب إلىّ ، وإن بقوا على حالهم حتى يتم هذا المقيم الصلاة سلم بهم جميعاً .

* * *

الباب الثانى

القصر فى الصلاة فى السفر

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

من جوابات الشيخ أبى الحسن - رحمه الله - :

وذكرت فى قول الله تعالى: «يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ» .

قلت : من هاهنا جاء فرض القصر فى السفر، أو من موضع غير هذا؟ وقلت: إذا ضربتم فى الأرض ، فما هذا الضرب فى الأرض ، هو السفر أو غير ذلك ؟

ـ فعلى ما وصفته فالذى وجدناه فى تفسير صلاة السفر تقصيرها قول الله تعالى « إذا ضربتم فى الأرض ، يقول ، إذا سفرتم فى الأرض ، فليس عليكم جناح » يقول : ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ما خلا المغرب ، وصلاة المغرب ليس فيها قصر ، إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، أى خشيتم أن يقاتلكم الذين كفروا ، إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا .

وقلت : أرأيت إن قال قائل ، إنما ذلك كما قال الله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » فما الحجة ؟

ـ فعلى ما وصفت ، فالحجة القرآن والسنة، وإذا ضربتم فى الأرض فهو السفر، وإن خفتم فهو الخوف ، وصلاة الحرب، والضرب فى الأرض المسير فى الأرض .

مسألة ـ وقصر الصلاة فريضة فى قول فقهائنا ، ليس بينهم اختلاف فى ذلك، وقال غيرهم أقاويل لا يلتفت إليها .

وعن ابن عباس : أن النبى ﷺ أقام بمكة ثمانى عشر ليلة يقصر الصلاة المكتوبة ، ويقول ، يا أهل مكة ، أتموا الصلاة ، وفعل ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد النبى ﷺ ، وقال لأهل مكة ، أتموا صلاتكم أنتم ، إنما نحن قوم مسافرون .

مسألة ـ وقيل كان عبد الله بن عمر لما بعثت إليه زوجته ، إذا سار جمع الصلاتين بالقصر ، وإذا مكث قصر ، وقال ، هكذا كان يفعل من نزلت عليه سورة البقرة ، ولا يغررك قول أهل التمويه والعمى ، فإن القصر جاء به التنزيل ، والجمع جاءت به السنة . ومن حجتك ما احتج به غيرك .

فيما وجدنا ـ قال : سافرت إلى مكة فكنت أصلى ركعتين ركعتين ، فلقينى رجل من أهل مكة ، هذه الناحية ، فقال ، كيف تصلى ركعتين ركعتين ؟ وقال : أسنة أو قرآن ؟ فقلت : كل ذلك سنة وقرآن ، صلى رسول الله ﷺ ركعتين ، قال ، لأنه كان خوف .

وقلت : قال الله تعالى: « لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ » . وقال : « إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ» وكانت حجته أن رسول الله ﷺ صلى ركعتين غير خائف . ولا توفيق إلا بالله ، والله أعلم .

البَابُ الثَّالِثُ

فى من جهل فصلى القصر فى موضع التمام

أو صلى التمام فى موضع القصر والمتعمد لذلك

وما جاء فيه

الإضافة من غير الكتاب ـ

قلت : فما تقول فى من جهل أن صلاة السفر ركعتان وصلى وهو مسافر أربع ركعات ، أهو هالك أم يسعه ذلك ؟

قال : أرجو ألا يكون هالكا ، إن شاء الله ، لأن هذا اختلف الناس فيه ، فمنهم من قال : إنما هى رخصة ، قلت : فعليه البدل ؟ قال : نعم ، يبدل ركعتين ولا كفارة عليه ، وقال من قال ، إنه لا يسع جهل القصر .

مسألة : ومعى أنه قد قيل هذا ، لأنه لا يسعه جهل القصر ، وهو على قول من يقول بذلك يرى عليه الكفارة .

مسألة ـ قال أبو المؤثر : قد سمعنا أنه لا بدل عليه إذا فعل ذلك جهلا بالقصر .

مسألة ـ قلت : فإن جهل فدخل قريته من السفر فصلى قصراً وهو يرى إذا دخل قريته فعليه على ما يؤمر به القصر ما لم يدخل منزله ؟ قال : لا يسعه ذلك وعليه الكفارة .

قال غيره : ومعى ـ أنه قد قيل : إذا صلى قصراً وقد دخل القرية فظن أن له

ذلك ما لم يدخل منزله ، ولم يتعمد لذلك على التجاهل أو الجهل بالتأويل فعليه الإعادة والكفارة عليه وعليه التوبة .

قلت : فإن حان عليه وقت الصلاة وهو فى حد السفر ثم دخل قريته وهو فى وقت تلك الصلاة ، أعليه كفارة ؟ قال: لا كفارة عليه ولا هلاك ، والله أعلم، ويعيدها تماماً .

قال غيره : أما الكفارة فأرجو أن يختلف فيها ، وأما الهلاك فأخاف عليه إذا كان فى وقت تلك الصلاة ، وإن كان الوقت قد فات فى السفر فإنما عليه أن يصلى تلك الصلاة قصراً ، وقد قيل تماماً .

مسألة ـ ومن غير الكتاب أيضاً ـ ومن جوابات الشيخ أبى سعيد :

وأما الذى جهل فقصر فى عمران بلده فقد قيل : إن على من جهل فقصر فى موضع التمام أن عليه التوبة والكفارة ولا عذر له فى الجهالة إلا أن يكون ثَمَّ سبب اتبعه ولم تذكره فى مسألتك ، والله أعلم .

ومن جهل فصلى التمام فى موضع القصر أن عليه البدل بلا كفارة .

رجع إلى جواب أبى سعيد رحمه الله ـ

مسألة القصر للصلاة ، فإذا نوى القصر وعلى أنه يترك الآخرة إلى وقتها فتطاول ذلك لم نحب له أن يجمع على هذا ولا يعود إلى الجمع. فإن كان ذلك الكلام لغير معنى يلزمه ولا لمنافعه ، وإنما هو عبث فأحب له أن يصلى جمعاً على هذا ويترك الصلاة إلى وقتها . انقضى كلام أبى سعيد .

ومن جواب عزان بن الصقر رحمه الله قلت :

ما تقول إن كان يقصر الصلاة فصلى مع إمام قوم يتم الصلاة بهم ، هل يجوز له أن يصلى العصر إذا سلم الإمام من صلاة الظهر ؟ قال: نعم ، إذا نوى أن يجر إليها العصر .

قلت : فإن انتحى من مقامه إلى آخر المسجد فصلى العصر ، قال: صلاته جائزة ولو كان صلاها فى مقامه ذلك كان أحب إلىّ من غيره .

مسألة ـ وقال أبو عبد الله فى الذى يصلى فى السفر تماماً يدين بذلك ، فصلاته وصلاة من صلى خلفه فاسدة .

مسألة ـ ومن جواب أبى الحسن رحمه الله :

وصل كتابك تذكر فى رجل خرج إلى موضع من المواضع فكان يجمع فيه الصلاة ، وظن أنه قد صار فى حد السفر ، وكان يجمع الصلاة من قريب من سنة أو يزيد أو ينقص إلى أن يتبين له أنه لم يتعد الفرسخين ، وأنه ذلك الموضع الذى كان يجمع فيه الصلاة لا يجوز له فيه الجمع ، قلت : ما يلزم من فعل هذا ؟

ـ فعلى ما وصفت فنحن نلزم هـــذا عندنا أن يبدل تلك الصلاة بالتمام ، ويكفر كفارة واحدة ، بصيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا ، والله أعلم .

مسألة ـ ومن غيره ـ قلت : فما تقول إن جهل فصلى فى أحد التمام قصراً ، وفى حد القصر تماماً ؟ قال : يعيد صلاته ولا كفارة عليه .

قال غيره : قد قيل عليه الكفارة فى كلا الوجهين ، وقال من قال : إذا جهل التمام فصلى قصراً كان عليه الكفارة وإذا جهل القصر فصلى تماماً فعليه الإعادة ولا كفارة عليه .

ومن جوابات أبى الحسن رحمه الله — وكذلك الذى يجمع بالجهالة إلى أن تبين بعد جهالته ؟ أن قصر فى الصلاة فى موضع التمام كان عليه البدل والكفارة ، كفارة واحدة ، وقد قيل : إذا كان يشك فى الفرسخين فالتمام أولى به حتى يستيقن على ما يلزمه فيه القصر ، فإن كان هذا لم يبن له أنه قصر الصلاة فى موضع التمام ، ولا يبين لى أنه فى موضع القصر ، فإن أبدل الصلاة بالتمام فالتمام أولى به . وأما الكفارة فإن احتاط بها على نفسه فهو الحجة له فى هذا لأنه إذا كان على شبهة كان التمام أولى به ، فإذا كان التمام أولى به وكأنه قصر الصلاة فى موضع تمامها لجهالته ، ومن قصر الصلاة بجهالته فى موضع تمامها فعليه الكفارة والبدل ، فانظر فى هذا ، والله أعلم بالصواب .

من الكتاب :

* * *

الباب الرابع

فى ذكر اتخاذ الأوطان ، فى المسافر كم يجوز له من الأوطان إذا أراد تمام الصلاة

فقيل ، لا يجوز له إلا واحد ، وقيل يجوز له أن يتخذ وطنين ، وقيل ، يجوز له أن يتخذ ثلاثة ، وقيل ، يجوز له أن يتخذ أربعة وقيل يجوز له أن يتخذ ما شاء من الأوطان ، ولا حد لذلك ، وأكثر قول أصحابنا السائر ، أنه أكثر ما يجوز له أن يتخذ وطنين ، ويروى عن النبى ﷺ أنه قال : المسافر يقصر حتى يعزم على المقام ، ولم يحدّ حدًّا فيما يوجد .

قلت له : فأنت متخذ نزوى وسلوتا وكدم وطنا ، وتتم فيهن الصلاة ؟ قال : هكذا معى ، إنى على ذلك ـ انقضت الإضافة .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله رحمه الله عن البادى ، إذا كان له وطن متخذا ذلك وطنا ، فإن صار حيث لا يسمع الأصوات ، يريد من ذلك مجاوزة الفرسخين قصر هنالك ، رجع .

مسألة ـ فى من كان مولده وماله فى قرية ، ثم تزوج فى غيرها وسكن بها ، ما يصلى ؟ قال : يصلى قصرا إلى أن ينوى المقام ، فإن نوى المقام فيصلى تماما .

قلت : فإن نوى أن يقيم فيها ما دامت امرأته حية فإذا ماتت رجع إلى بلده ، قال : ليس هذا مقيما فيصلى قصرا .

قال : وقد قيل عن جابر أنه سئل عن قوم يخرجون فى تجارة فيقيمون الخمس والعشر ، وإنما ينوون متى تخلصوا خرجوا قال : هم سفار ، وعليهم أن يصلوا قصرا ـ انقضت الإضافة .

وسألته عن رجل له أرض ونخل وزرع على رأس فرسخين أو أكثر من ذلك ، وله فيها قرية تسكنها المرأة ومنزل لنفسه وامرأة يسكنها إذا أتى ضيعته فإنما هو مسافر فلا يتم الصلاة إلا أن يتخذها منزلا ويجعلها وطنا ، فيتم فيه الصلاة فى ضيعته التى اتخذها وطنا ومنزلا ، فإن لم يتخذها منزلا ولا وطنا ، وإنما يقيم الشهر والشهرين وأقل وأكثر فليقصر الصلاة .

من الكتاب .

* * *

الباب الخامس

حدود الفراسخ فى بيان التى يلزم فيها المسافر وصلاة السفر وأحكام ذلك

اختلف أصحابنا فى الموضع الذى يجب قصر الصلاة فيه للمسافر ، فقال بعضهم: إذا خرج من منزله يريد سفرا قصر الصلاة .

وقال بعضهم: إذا ابتدأ بعمران بلده، حتى يخرج من العمران، والنظر يوجب أن اتصال العمران لايسمى المرء به مسافرا ، من طريق اللغة ، لأن السفر مأخوذ من الأسفار ، ومن كان فى العمران لا يقال له قد أسفر ، ألا ترى أن المرأة إذا كشفت عن وجهها الغطاء يقال : أسفرت ، ويقال : أسفر النهار إذا زالت ظلمة الليل عنه ، والذى اخترناه هو قول علىّ بن أبى طالب وغيره من الصحابة .

مسألة ـ ومن كان بيته على حاجر الوادى وخرج مسافراً فتخطى الوادى مسافراً فوق الفرسخين وجب عليه القصر والجمع إن شاء الله .

ومن كان يسمع كلاماً فى بيته فإن الوادى قد قطع بين العمران ، ولو مد له العمران فى سفره لكان يصلى تماماً ، ولو مد به إلى خراسان ، والعمران الذى هو لا يقطع بينهما واد المتصلة بعضها ببعض، وإن لم يكن العمران وادياً وكان العمران غيراً ليس هى من العمارات ، مثل الغاف والعرين وغير ذلك ملتف متصل بالعمار ، فإن هذا يقطع بين العمران كما الأودية تقطع ، وقيل عمران الباطنة مجرى الوادى الذى يقطع بين القرى إلا واديا معموراً ، فلا يقطع مثلا وادى يسمى وادى قيقه .

مسألة ـ وقال أبو عبد الله : إن حد صحار وادى صلان من غربى ، ووادى مجز من شرقى ، وأنا شاك فى وادى مجز ، فلعله واد دون ذلك ، فانظر فى الكتب تجده .

مسألة ـ وقال الفضل : إذا كانت قرية فى وسطها واد قاطع ، والقاطع على الحاجرين ، فخرج رجل من أحد الحاجرين يريد سفرا ، فقطع الوادى ودخل فى الحاجر الآخر ، فلا يقصر بينهما ، لأنهما قرية واحدة .

مسألة ـ وقالوا : من خرج من نزوى يريد سفوا ، فخرج إلى سمد ، أنه لا يقصر إلا من حيث يقصر أهل سمد ، وكذلك أهل سمد والوادى قاطع بينهما ، ومن خرج من نزوى يريد سفرا فإن مر من طريق فرق فإنما يقصر إذا خلف المجازة ، وقطع الوادى ، وإن مر من الطريق الأخرى قصر إذا خلف المسجد وصعد على الجفاة ، ومن خرج إلى الروضة قصر إذا خلف المجازة العليا ، ومن خرج يريد بها قصرا إذا بلغ اللجمين ، وهذا حدود انقطاع العمران ، وقال أبو زياد : من خرج من نزوى يريد سفرا فمن طريق عملا قصر إذا صعد جناة رشد ، وإن مر من طريق فرق قصر إذا جاوز المجازة ، وقد كان زياد بن الوضاح قاس ما بين نزوى وعملا ، فدخل شىء من النخل فى الفرسخين من نخل عملا ، قال : فخرجنا مع محبر بن محبوب فكنا إذا أردنا أن نصلى خرجنا من النخل إلى واد غربى القرية ، ثم قصرنا .

مسألة ـ وموضع القصر من نزوى إلى خرج المصلى إلى بهلا إذا دخل السور ، ومن سمد المجازة إذا أراد كدم أو الرستاق أو غيرها مما يجاوز الفرسخين ، وإن أراد مغربا من وادى قطى إذا خلف النخل ، وإذا أراد أزكى أو منح أو غيرها ،

الوادى الأبيض الذى منه يصعد إلى فرق ، قيل : فما بال هذا الحد بعد ، قال : زعم أن النخل من نزوى كانت إلى الوادى الأبيض ، وكذلك حفظ الوضاح ابن عقبة بن سليمان .

مسألة ـ قال أبو عبد الله : من كان فى بلده الباطنة وأراد سفراً ، فإذا خلف منازل الحى الجامع لهم قصر ، وأما البيوت الشاذة فى الركايا فلا يقتدى الناس بها ، ولا ينظر فى عمارة الزراعة ، وإنما الحد فى ذلك المنازل .

مسألة ـ وإذا كانت النخلة متصلة مع انقطاع التسمية ، مثل الباطنة ، وقيل : ما لم تنقطع النخل ، ولو سار فى ذلك كثيراً ، وقيل : إذا وصل من بعد أن يخرج من تسمية بلده ، وانقطاع تسمية بلده فرسخين ، ولو فى العمران فإنه يقصر ، ولا يلتفت إلى اتصال العمران ، لأنه إذا سافر فرسخين فى غير بلده فقد صار مسافراً ، وقيل : حتى يسير فرسخين من بعد أن يخرج من تسمية بلده ، وقيل : انقطاع البلدان بالتسمية مع ما يقطعها من الوديان بانقطاع التسمية ، وهو قاطع لها ، وكذلك إذا انقطعت بخراب بين القريتين قليلا أو كثيراً ، فإذا عرف انقطاع القرية بالتسمية بعد الفرسخين مذ خرج من بلده بانقطاع التسمية لبلده فقد جاوز الفرسخين ولم ينقطع العمران ، فإذا انقطعت التسمية وخرج من حد البلد الذى جاوز فيه الفرسخين ولزمه القصر ، وهذا القول أوسط ما قيل فى ذلك ، والله أعلم .

مسألة ـ من الحاشية ، قال أبو عبد الله : من أراد سلوت من نزوى ، فإذا خلف الجناة من وادى قطى قصر ، وقال أبو زياد مثل ذلك ، وقال : هى الجناة المعروفة بجناة رشد . رجع .

مسألة ـ قال موسى بن مخلد : خرج أبو سعيد إلى سلوت حتى إذا صرنا فى الشرجة التى عند ثقاب عين الشجب، وكان ذلك فى وقت صلاة العصر، فصلى بنا العصر ، وقصر هو ومن كان يريد الخروج عنده إلى سلوت ، وأتممنا ركعتين بقية الصلاة ، فقلت له : إلى ها هنا يكون حد القصر ؟ قال : نعم .

مسألة ـ فى من يخرج من البصرة ، أين يصلى السفر؟ قال : إذا جاوز الخندق فيصلى ركعتين حتى يرجع إلى الخندق .

مسألة ـ فى القرية إذا كانت صغيرة قليلة العمران، ثم اتسعت ، فإذا اتصلت البيوت والنخل لم يقصروا حتى يجاوز القرية .

مسألة : فى من يطلب الصيد من البحر لا يعرف أين يجده ، ونيته أن يطلبه حيثما وجده ؟ قال : يتم حتى يجاوز الفرسخين .

قلت : فإن خرج من جانب صحار فى البحر ، يسافر فيه فرسخين وهو فى جانب صحار ، وإنما السير فى البحر حيال صحار ، قال : يقصر الصلاة ، قلت : وكذلك إن سار خارجا من عمران البلد ، فسار ، أنه إنما يسير محاذيا للبلد أيصلى قصراً ؟ قال : هكذا عندى ، وجعله مثل البحر .

مسألة ـ قال أبو سعيد : أرأيت إن نوى أن يتعدى الفرسخين فى مشيه ذلك فى الخراب حول القرية ، هل له أن يقصر من حين أن يخرج من العمران ، فرأيته يجعل هذا كذلك .

مسألة : فى من خرج مسافراً على أنه إن وجد أصحابا وإلا رجع حتى يتعدى العمران ، فهذا يتم حتى يجاوز الفرسخين .

مسألة ـ وقيل : إذا كانت القرية عن يمين وشمال ، ولم يكن خلف منها شيء فقيل : له أن يقصر ، وقيل : ليس له أن يقصر هنالك حتى يجاوز ذلك ، قيل : ولو كان عن يمين وعن شمال لايجوز القصر حتى يتعدى ذلك .

مسألة ـ من غير الكتاب ـ الإضافة من جواب الشيخ أبي سعيد رحمه الله.

قلت له : والقرى التي تكون قرب البحر إذا أراد مجاوزة الفرسخين ، فمن حين ما يدخل البحر قد خرج من عمران البلد . قال : هكذا يشبه عندي ، لأن البحر عن البلد .

قلت له : فإن كان خوراً داخلا في القرية . والقرية عن يمينه وشماله ، هل يجوز له هنالك القصر ؟

قال عندي إذا كانت القرية إنما هي عن يمين وشمال ، ولم يكن خلفه منها شيء فعندي أنه يختلف في قصر الصلاة هنالك للمسافر ، فقال من قال : إذا كان عن يمينه وشماله شيء من البلد أو هو عمرانه وهو بلده ، لم يكن له أن يقصر هنالك حتى يجاوز ذلك . وقال من قال : ولو كان إنما ذلك عن يمينه أو عن شماله بإحداها لايجوز القصر حتى يتعدى ذلك ، وقال من قال : إنه إذا لم يكن خلفه شيء من البلد ، وإنما هو عن يمينه وشماله فله أن يقصر على معنى قوله .

ومن غيره ـ مسألة ـ قال أبو عبد الله قال المهلب بن سليمان رحمه الله . قال بعض الفقهاء : إذا خرج الرجل من بلده يريد سفراً يجاوز الفرسخين ، فصار في موضع يسمع أصوات من كان في القرية فلا يقصر حتى يصير حيث لاتسمع الأصوات .

مسألة ـ وقال : أخبرنى أبو صفرة رحمه الله أن جابر بن زيد رحمه الله كان فى سفر فلما قدم يريد البصرة وصار بالجيش بلغه أن بالبصرة بيعة ، فكره أن يدخل البصرة ، وأقام بالجيش أياما وهو يقصر الصلاة ، وذلك الموضع يسمع منه الأصوات بالبصرة .

قال أبو عبد الله : إن العمار المتصل بين القرى فى تمام الصلاة ، وهو اتصال النخل بالنخل والمنازل بالمنازل ، وأما اتصال الزراعة فلا يلتفت إليه .

ومن جواب أبى الحسن رحمه الله :

وأما المسألة التى يصلى فيها المسافر على رأس الفرسخين فذلك على ما عرفنا ، أيصلى تماماً حتى يصل على رأس الفرسخين ، ثم يقصر الصلاة .

مسألة ـ ومن خرج من عمران بلده ، يريد مجاوزة الفرسخين فمعى أنه فى بعض القول ، أنه يتم حتى يجاوز الفرسخين ، وقيل : من حين ما يخرج من عمران بلده .

مسألة ـ ومن تعدى الفرسخين قصر الصلاة ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا . فإذا لم يرد مجاوزة الفرسخين ، أو كان على رأس الفرسخين فقد قيل يقصر حتى يكون فيهما ، وقيل : يتم حتى يتعداها .

ومن غيره ـ وعلى حسب ما أخذنا عن الشيخ رحمه الله أنه قال : هذه المسألة ضيقة ، فإذا رجع عن رأس الفرسخين إلى منزله صلى صلاة السفر حتى يدخل عمران بلده .

ومن جواب الشيخ أبى سعيد رحمه الله ، وعن رجل خرج من منح يريد إلى فرق ، لا يريد مجاوزة الفرسخين ، ثم أراد أن يخرج إلى نزوى، وكان يقصر بنزوى ، ثم خرج إلى فرق فقعد فيها ، وهو لا ينوى المقام بفرق ، قلت : كيف تكون صلاته بفرق ؟

ـ فصلاته بفرق بالقصر على ما وصفت لك .

ومن غيره ـ وعن أبى معاوية رحمه الله :

وعن رجل بقار ، يرعى بقراً فى مكان على رأس فرسخ وله بها حضيرة وبقرة ترعى مرة من حضيرته فرسخاً أو فرسخين ، وتأوى بقرة كل ليلة إلى حضيرته ، قال : راعى البقر مقيم ، وهو بينه وبين أهله مسافر .

رجع إلى الكتاب ـ

مسألة ـ فى المسافر يقدم فينزل تحت جدار بيت متصل بالعمران واتكأ به ، وعلا قبة ما احتاج إليه مما يلى الخراب ، هل يقصر الصلاة ؟

قال : قد قيل ذلك .

قلت : فإن صعد نخلة ، هل له أن يقصر فى الخراب إذا انحدر منها على قول من يرى عليه التمام بالمحاذاة ؟ قال : نعم .

قلت : فإن صعد من جانب منها يمينا أو شمالا ، هل يلحقه الاختلاف ؟ قال: هكذا عندى .

مسألة ـ وقيل فى البلدين إذا كان بينهما واد ، يكون هبوطه أكثر من فرسخ وصعوده أكثر من فرسخ وهما فى استوائهما أقل من ذلك ، أن يقصر الصلاة .

من الأثر ـ وأرجو أنه من الأثر عن أبى الحسن رحمه الله : فى مسافر اطمأن قلبه أنه قد جاوز الفرسخين ، فقيل : إذا كانت شبهة فالتمام أولى به ، قلت : فالشهرة أن أهل بلد كذا يقصرون فى بلد كذا ، أيكون مجزيا لمن أدرك فى ذلك كذلك ؟ قال : نعم .

قلت : ولو أدرك الناس على ذلك وهم غير ثقاة ، يقصرون الصلاة ؟ قال : نعم .

قلت : ولو صلى فى بلد على الجهل به قصرا ، ثم أخبره غير ثقة ، أن الموضع فرسخان ، أيجزى ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : فإن صلى تماما فى موضع على غير معرفة ، أنه موضع تمام ولا قصر ، ثم أخبره ثقة أن ذلك الموضع تقصر فيه الصلاة فرأى عليه الإعادة ، قال : وإذا أخبره أنه أقل من فرسخين صلى تماما ، فإن صلى تماما على الأثر ، أنه كان شبهة فالتمام أولى ، ثم أخبره ثقة أن ذلك الموضع فرسخان كان عليه الإعادة ، وكذلك إن صلى قصرا ثم أخبره الثقة أن ذلك الموضع أقل من فرسخين فعليه الإعادة .

مسألة ـ قال أبو الحسن فى من صلى تماما وشك فى الفرسخين، ثم قيس الموضع فإذا هو فرسخان أو أكثر ، أو أعلمه ثقة أنه فرسخان أو أكثر فلا أرى عليه إعادة لأنه قد صلى على الأثر ، وكذلك عن أبى معاوية .

قلت : فإن أخبره غير ثقة أنه فرسخان ، هل يقصر فيما يستأنف ؟ قال : لا ، حتى يخبره ثقة ، ولا تنازع فى الشهرة .

مسألة ـ عن أبى معاوية ـ فى من صلى تماما فى موضع ، ثم صح أنه فرسخان أو أكثر ، أنه لا إعادة عليه فيما مضى ، لأنه صلى على الأثر ، وإذا كان قد صلى قصرا بغير علم فعليه الإعادة بالتمام ، ولو صح أن ذلك يجاوز الفرسخين ، لأن الصلاة مضت على غير الأثر ، وكان الواجب عليه أن يصلى تماما فصلى على غير الواجب فعليه أن يصلى تماما ، ما صح ذلك ، أو لم يصح .

* * *

الباب السادس

فى صلاة من خرج مسافرا ثم بدا له أن يرجع

وغير ذلك

وقيل فى من خرج من بلده يريد بلدا يلزمه فيه القصر ، فصلى الأولى قصرا ، ولقى حاجته دون الفرسخين ، فإن كان على نية السفر فهو يقصر ما كان هنالك ، ومن نوى الرجعة لزمه التمام ما أقام هنالك ، فإن عزم على السفر فهو على حال يصلى تماما لحال تلك النية ما أقام هنالك حتى يخرج ثم يقصر .

وعن أبى عبد الله . أنه إذا كان حول نيته إلى الرجوع وقد خرج من عمران بلده ، وهو فى بلده يصلى فهو يصلى تماما حتى يخرج من عمران ذلك البلد ، فإن كان إنما حول نيته فى خراب من الأرض ، ليست فيه عمارة من النخل والمنازل فإنه يتم حتى يدخل ، فإذا رحل وسار فى موضعه قصر ، وإن تعدى ذلك الموضع فى طلب دابة أو ماء وهو بعد فى المنزل ونيته يرجع إليها فإنه يتم مالم يتعد الفرسخين ، فإذا رحل وسار مسافرا فمن حين ما يسير لزمه القصر ، وكذلك إن سار متقدما لأصحابه من المنزل ، فإذا كان مسيره ذلك لزمه القصر ، ولو رجع من بعد ما سار إلى بلده قبل أن يجاوز الفرسخين ، وكان قد صلى من بعد أن اعتقد الرجعة إلى بلده ، فسار إلى بلده ، فإن بلغ إلى عمران بلده فقيل يعيد ماصلى قصرا ، لأنه قد انتقض عليه ذلك السفر ، وقد قيل صلى على السنة وتمت صلاته ، فإن عاد وأراد الخروج من بلده يريد أيضا سفره ذلك فمتى خرج من عمران بلده فإنه يقصر وقد انتقض عنه ذلك بدخوله عمران بلده ، فإن لم يكن فى رجوعه دخل

بلده حتى رجع حول نيته إلى السفر فلا نعلم اختلافا أن صلاته تامة ، وهو على جملة سفره ، فإن حضرت الصلاة قبل أن يجاوز الفرسخين الموضع الذى اعتقد فيه الرجعة إلى بلده فإنه يصلى تماما حتى يتعدى الفرسخين لذلك الموضع ، لأن ذلك الموضع قد لزمه فيه التمام وفيما بين ذلك وبين بلده .

مسألة ـ وقال فى الذى يخرج من قريته يريد سفرا وقد أدرك وقت الصلاة وهو فى قريته فلم يصل حتى كان فى حد القصر قال : يصلى تماما .

قال أبو سعيد ، قد قيل هذا ، وقد قيل يصلى قصرا ، وقيل هو مخير ، إن شاء صلى قصرا ، وإن شاء صلى تماما ، وقيل ، إن كان قد ارتحل وهو يسير فى بلده فخانت عليه الصلاة فى ذلك الوقت فلم يصلها حتى صار فى موضع القصر فى وقتها صلاها بالقصر فى وقتها ، وإن كان إنما ارتحل وسار من بعد حضورها أتمها ، وحفظنا أنه مخير فى ذلك فى هذه الأقاويل .

مسألة ـ ولو حضر وقت الصلاة فى السفر فلم يصل حتى دخل القرية وقد بقى شىء فليصل تماما .

مسألة ـ فى من خرج مسافرا فأخر الأولى إلى الآخرة ، فلما كان وقت الآخرة بدا له الرجعة ، ولم يكن تعدى الفرسخين فالذى وجدت ، أنه إذا نوى الرجعة من بعد أن فات الوقت فإنه يصلى الظهر ركعتين .

مسألة ـ فى المسافر يجمع الصلاتين فى وقت الأولى ، ثم يدخل بلده فى وقت الأولى ، هل له ذلك ؟ فبعض يجيز له ذلك ، وبعض يقول ، إن دخل بلده ونزل

فى وقت الأولى كان عليه أن يصلى الآخرة ، وإن لم ينزل حتى فات وقتها فلا إعادة عليه ، والنزول أن ينزل ويطمئن ـ انقضت الإضافة .

من جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ـ

مسألة ـ وسألته عن الرجل يسافر إلى قرية فينوى بها المقام ، ثم حوله نيته إلى الخروج عنها ، مايصلى ؟ قال : يصلى تماما حتى يخرج منها .

قلت له : فإن خرج فى حاجة له فتعدى الفرسخين ، ثم رجع ، مايصلى ؟ قال: يصلى قصرا إلا أن يرجع ينوى المقام ، فيصلى تماما .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذى يخرج من عمران بلده ليجاوز الفرسخين فصلى هنالك بالقصر ، ثم حول نيته عن السفر ، فقال من قال ، إن صلاته تلك تامة لأنه قد صلاها على السنة ، وقيل عليه الإعادة .

قلت له : فهل يصلى بالقصر على القول الأول مادام خارجا من العمران قبل أن يدخل بلده ؟ قال : لا أعلم أنه قد قيل هذا فى قول أصحابنا ، وإنه لعجب كيف جاز للمسافر القصر قبل أن يتعدى الفرسخين .

قلت : فكيف جاز له أن يصلى بالقصر إذا تعدى العمران ولم يجز له أن يتم على قصره قبل أن يدخل العمران إذا رجع عن نية السفر .

قال : المعنى النية وحضور السفر الذى قد أخذ فيه ، فإذا رجع عن النية والسفر لم يبق متعلق به عندى ، فإن أعاد نوى السفر وسار سيرا يجب فيه القصر فى بعض القول .

ومن جواب لأبى عبد الله رحمه الله إلى بشير —

مسألة : وعن رجل خرج من بلده يريد بلدا يلزمه فيه القصر . فصلى صلاة الأولى قصرا ، فلما كان بينه وبين بلده أقل من فرسخين لقى حاجته فأقام فى ذلك البلد يوما أو يومين وقد ترك نية السفر وأحدث نية الرجعة إلى بلده ، أيتم الصلاة أم يقصر حتى يرجع إلى بلده ؟

— فعلى ما وصفت فإنى أرى أن يتم الصلاة حين أحدث النية أنه يرجع إلى بلده ولم يكن يجاوز الفرسخين من بلده .

ومن غير الكتاب — مسألة وجدتها من الحاشية ، بخط الشيخ محمد ابن عبد الله القرن .

مسافر خرج من وطنه يريد يتعدى الفرسخين فبدا له أن يرجع من دون فرسخين إلى وطنه وحضرته الصلاة فإنه يصلى بالتمام مالم يتعد الفرسخين ولو بشسع نعل فإن تعدى الفرسخين ولو بشسع نعل صلى بالقصر ، وإن كان قد صلى قبل عزمه على الرجوع فلا بدل عليه ولا إعادة لصلاته ، والله أعلم .

كتبت هذه المسألة كما وجدتها .

رجع — ومن الكتاب

الباب السابع

فى الذى يجمع الصلاتين فتفسد عليه صلاته

أو يشك فيها

وإذا صلى الرجل الجمع ، وقد جر الأخيرة إلى الأولى ، ثم فسدت عليه الثانية أعاد الثانية وحدها ، إذا كان فى مقامه مالم يخرج من الصلاة وهو متشاغل بها ، وقال بعضهم ، إن فسدت عليه وهو فى مقامه أخرها إلى وقتها ، وقد صحت له الأولى ، ومن يقول بهذا القول إذا دخل فى الصلاتين على نية الجمع ، ثم بدا له فينوى الإفراد فجائز له ذلك ، وإذا أخر الأولى إلى الآخرة ففسدت عليه الأولى وقد صلى الآخرة معها ، فإن يصلى الأولى والثانية ، فإن فسدت الأخيرة وهو فى مقامه ذلك أعادها وحدها ، وإن خرج من مقامه ذلك أعاد الأولى ثم الأخيرة ، ومن صلى الأولى فى السفر يريد يجمع إليها العصر ، ثم انتقض وضوؤه فقد تمت صلاته إن كان صلاها لوقتها ويؤخر الآخرة لوقتها ، وإن كان جر الأولى إلى الآخرة ، فإذا توضأ ابتدأ صلاها .

مسألة : وإذا جمع المسافر الصلاتين فدخل فى الثانيـة وانتقضت فإن كان فى وقت الأولى وقد تمت ، ويؤخر الثانية ، وقد قيل ، يحكمهما ، فإن كانت فى وقت الآخرة من الصلاتين ففيه اختلاف ، منهم من قال يبتدئ بالصلاتين ، ومنهم من قال : يحكم الثانية ، وقول آخر ، إن صلاهما فى مقام واحد أبدل الآخرة ، وإن صلاهما فى مقامين أبدلها جميعا ، لأنهما صلاة واحدة .

مسألة ـ فى من صلى الظهر ، ثم انتقض وضوؤه فى وقت العصر ، فقيل ، يعيد الظهر .

انتقضت الإضافة .

* * *

الباب الثامن

فى صلاة المقيم بالمسافر

والمسافر بالمقيم

ومن غير الكتاب ـ .

وصلاة المقيم بالمسافر جائزة .

مسألة ـ وإذا أراد المسافر الدخول فى صلاة الإمام المقيم نوى أن يصلى بصلاة الإمام ولا يقول قصرا ولا تماما ، فإن كان دخوله مع الإمام فى الأولى صلاها بصلاة الإمام المقيم ، كأنه مقيم ، لاقول فى ذلك من زيادة ولا نقصان ، وإن أراد الدخول فى صلاة المقيم فى الثانية ولم يكن صلى الأولى بعد قدّم صلاة الأولى ركعتين ، وإذا قرأ إلى عبده ورسوله سلم وقعد ساكتا لا يتكلم ، ولا يتحول حتى يقيم الإمام المقيم ، وتقوم جماعته فيقوم فى قيامهم ، يأتى بالصلاة الثانية تماما بصلاة الإمام المقيم ، يجمعها إلى الأولى التى صلاها أولا بصلاة السفر قصرا ، وإن شاء صلى كل صلاة فى وقتها مع الإمام المقيم ، كأنه مقيم مع مقيمين ، وكل ذلك لا يفوى فى دخوله فى صلاة الإمام أنه يصلى تماما ولا قصرا ، صلاة حضر ولا سفر ولكن ينوى أن يصلى بصلاة الإمام

رجع إلى الكتاب ـ

مسألة : مقيم صلى بمسافر ثم ذكر أنه على غير وضوء وثوبه نجس فليمض المسافر على صلاته صلاة المقيم .

مسألة : وإذا صلى مسافر قد أخر الأولى إلى الآخرة مع جماعة فى يوم غيم ، فتحروا الوقت ، ثم ظهرت الشمس ، وتبين أنهم قد صلوا بعد الوقت فصلاة المسافر تامة .

انقضت الإضافة .

من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ وذكرت، رحمك الله، فى مسافر صلى بمقيمين صلاة المقيم ونوى القصر ويتم القوم صلاتهم ، فلما قعدوا قرأوا التحيات ، لعله ، وأتموا هم فرادى ، فزاد فى صلاته ركعة أو أقل ، ولا سبح القوم له ، فلما ذكر سلم هو وأتم القوم صلاتهم ، قلت : ما حال صلاتهم ؟

ـ فمعى أنه إن صلى بصلاته على زيادته فى الخطأ على التعمد منهم لذلك ، فإذا أتموا به فى ذلك فأخاف أن تفسد صلاتهم ولم يسبحوا له أن صلاتهم تامة ، وإن تركوه وخطأه فى زيادته ومضوا فى صلاتهم .

مسألة ـ ومن غيره ـ وقال : إذا صلى مسافر خلف مقيم ثم فسدت صلاته تلك ، فإن ذكر ، وهو فى وقتها ، صلى ركعتين صلاة نفسه ، وإن ذكرها من بعد ما فات وقتها فليصل أربع ركعات ، كما صلى خلف الإمام .

مسألة ـ ومن غيره ـ وسألته عن المسافر، صل له أن يصلى خلف من لا يعرفه موافقه ولم ير منه خلافاً له فى الصلاة فيما يجهر فيه الإمام أو فيما يسر فيه الإمام إلا رفع اليدين وترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، فيما يجهر فيه الإمام فى الصلاة، قال : نعم ، له أن يصلى خلفه على هذه الصفة إذا كان منه على معنى التدين .

قلت : أليس قد قيل بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد ؟ قال: نعم قد قيل، وقيل ، إنها استفتاح كل سورة .

ومن غيره ـ مسألة ـ وروى لنا الفيض بن اليمانى عن أبى عثمان وعبد المقتدر قالا : خرجنا مع الإمام غسان وهو يريد غضفان ، فصلى بالناس بعمق أربع ركعات ، فاجتمع رأى من حضر من المسلمين على أن يعيدوا الصلاة ويصلوا ركعتين ، فنقضوها وصلوا ركعتين ، وأمروا أهل عمق فأعادوا الصلاة ، ولم يروا صلاتهم تلك صلاة إذا انتقضت صلاة الإمام بخلاف السنة .

رجع إلى الكتاب ـ

مسألة ـ ولا يكون المسافر إماماً للمقيمين إلا أن يكون المسافر فى موضع متول فيه الصلاة ، أو يكون هو أولى بالإمامة فى فضله وعلمه ممن حضر من المقيمين فهو أولى بالتقديم ولو لم يكن فى موضعه ، فإذا سلم قام المقيمون فأتموا صلاتهم فرادى بغير إمام .

مسألة ـ قد قيل إنه من الاجتماع صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم، ويتم المقيم صلاته بالتمام ، وأما الإمام الأكبر نفسه فهو أولى بالإمامة والتقديم إذا حضر ، فإن كان مسافرا ، فإذا قضى صلاة السفر أتم الذين خلفه من المقيمين صلاتهم فرادى بلا إمام .

مسافر صلى مع مقيمين فانتقض وضوء الإمام فقدم المسافر وقد كان أحرم فيصلى تماماً لأنه أحرم معهم ، وقيل : إذا أدرك المقيم ركعة من صلاة المسافر التى

يقرأ فيها ، فإذا سلم الإمام قام المقيم فأتى بركعة ثانية بقراءتها، ثم قعد قدر ما ينيل مجلسه الأرض غير ماكث ، ثم يقوم فيصلى الركعتين اللتين هما آخر صلاته .

وقال من قال : بل إذا سلم الإمام قام هذا المقيم فأتم صلاته ، كأنه مع مقيم ، وهو أن يصلى ركعتين بما بينهما من القراءة ، ثم يقعد ويقرأ التحيات ، ثم يقوم فيصلى ركعة أو أكثر حتى يدرك الإمام، ويكون الذى أدرك مع الإمام هو آخر صلاته هو ، والذى يبدله مما لم يدركه مع الإمام هو أول صلاته .

مسألة ـ تفسير قولهم : إن المقيم إذا صلى بصلاة المسافر كان عليه الإعادة ، أنه إذا لم يتم بقية صلاته ، وصلى به المسافر صلاة المقيم ، المعنى صلى خلف المسافر الإمام .

مسألة ـ فى من ائتم بمسافر بلا علم منه تسليم الإمام من ركعتين ، فإذا اعتقد أن يصلى بصلاة الإمام لا يعتقد قصراً ولا تماماً فيتم صلاته تماماً، وإن كان اعتقد التمام فصلاته فاسدة .

ومن جوابات الشيخ أبى سعيد :

وعن المسافر يصلى خلف المقيم فلما قضى الصلاة نظر فإذا فى ثوبه نجاسة، نقضت صلاته، قلت: كيف يبدل ؟ فقد قيل يبدل صلاة السفر، كان فى وقت الصلاة وبعد الوقت ، وقيل : يبدل صلاة السفر إن كان فى الوقت ، وإن انقضى الوقت أبدل صلاة الإمام .

ومن غيره ـ مسألة ـ أظنه عن أبى زياد رحمه الله .

ولا يؤم المسافر بالمقيم إلا أن يكون إماماً أو وليا .

مسألة ـ ومن صلى خلف مسافر فعليه الإعادة .

ومن غيره ـ مسألة ـ قال : إن صلى خلفه صلاة القصر كان عليه الإعادة وكذلك إن صلى المسافر بالمقيم تماماً أعادا جميعاً ، وأما إذا صلى المسافر بالمقيم صلاة السفر ، وأتم ذلك المقيم فصلاته تامة ، وقيل : أجمع على ذلك الأمة .

ومن جواب أبى إبراهيم محمد بن سعيد بن أبى بكر فى المسافر يصلى بصلاة المقيم ، فقال : إن اعتقد التمام رأيت عليه البدل ، ولكنه يصلى بصلاة الإمام ، وهكذا جاء الأثر من قول المسلمين .

مسألة ـ ومما يوجد عن أبى عبد الله فى المقيم يكون خلف المسافر فيحدث الإمام ، فيقدم المقيم ، أنه يتم صلاة السفر ، وليجر رجلا يسلم بالقوم ، ويتم هو صلاته ، فإن لم يكن وراءه قريبا منه رجل ممن يقصر الصلاة فليتم هو صلاته ويترك القوم .

ومن غيره ـ وقد قيل إن الجر فى الصلاة عمل ، ولكن إذا أتم صلاة المسافر تأخر وتقدم رجل من القوم يسلم بهم ، فأتم هو صلاته فرادى ، ولا يتم لمن بقى من المقيمين صلاة التمام من كان ممن يتم ، وأما المسافرون فلا يقمون معه الصلاة .

مسألة ـ وقال : أخبرنى الرامى قال : كان محمد بن عبد الله يعيب على المسافر أن يؤم بالمقيمين حتى فعل هو ذلك ، صلى بأهل الغابة فقال له سعيد بن محمد فقال : يا سعيد إنك تعيب هذا فقال : إنى أنا شيخ فجائز لى ذلك .

ومن غيره ـ ومما يوجد عن أبى زياد رحمه الله .

ولا يؤم المسافر بالمقيم إلا أن يكون إماماً أو والياً .

ومن غيره ـ مسألة ـ ومن صلى خلف مسافر فعليه الإعادة، ومن غيره قال: إن صلى خلفه صلاة القصر كان عليه الإعادة وكذلك إن صلى المسافر بالمقيم تماما، وأما إذا صلى المسافر بالمقيم صلاة السفر وأتم ذلك المقيم فصلاته تامة ، وقيل أجمع على ذلك الأمة .

مسألة ـ ومما يوجد عن هاشم : وإذا دخل رجل صلاة فى قوم يقصرون وعليهم التمام ، فإن أدرك أول صلاتهم فإذا مضوا على التحيات والتشهد إلى الدعاء والاستغفار فليكف بعد أن يتشهد حتى إذا سلم إمامهم فلينهض ، فليتم صلاته ، وإن كانوا سبقوه بشىء من صلاتهم وأدرك آخرها ، فإذا قال التحيات وتشهد فليكف حتى يسلم إمامهم ، وإذا سلم فليقم فيلحق ما سبق من صلاتهم ، ثم يصلى آخر صلاته ، ولا يبتدىء بآخر صلاته قبل أولها .

ومن غيره ـ قال : وقد قيل يقوم يبتدىء صلاته من أولها ، وتكون آخر صلاة القوم آخر صلاته إذا لم يدرك معهم الصلاة كلها ، فإذا أدرك الصلاة كلها كانت صلاتهم أولا ، لأنه بها ابتدأ وعليها بنى ، وأما إذا فاته منها شىء ، أخر صلاته آخر صلاة القوم ، هكذا قيل .

ومن غيره ـ مما يوجد عن بشير بن محبوب ، رحمه الله ، معروض على أبى الحوارى رحمه الله :

وسألته عن من يصلى مع قومنا وهو على غير وضوء، فيكون فى الصف بقية منهم ويخاف إن خرج يبعد منهم ، قال: ما أحب ذلك فليقيمهم فى المسجد، ويصلى ويجعلها بدل صلاة فائتة .

ومن غيره ـ مسألة ـ وعن مسافر صلى مع مقيمين، فلما صلى الإمام الركعتين الأوليين انتقضت صلاته فتقدم المسافر فأتم بهم الصلاة فذلك جائز إذا أحرم المسافر خلف المقيم . وقد دخل فى صلاته، ووجب عليه التمام فى تلك الصلاة ، فإذا انتقضت صلاة الإمام ، ثم قدم المسافر وقد دخل فى صلاتهم فأتم بهم الصلاة جاز ذلك ، وهكذا جاء الأثر .

ومن الكتاب ـ

* * *

الباب التاسع

فى الجمع فى السفر

وإذا صلى مسافر الأولى ، ثم رأى قوما مسافرين يجمعون الأولى والعصر فلا يصلى معهم العصر .

قال غيره: وذلك إذا كان فى وقت الأولى، وأما إذا كان فى وقت الآخرة فجائز.

مسألة : ومن أهل النية فى تأخير الصلاة فى الجمع إلى أن فات الوقت ، ففى الكفارة اختلاف ، بعض أوجبها ، وبعض أسقطها ، وقال أبو الحسن : لا كفارة عليه .

مسألة : قال محمد بن محبوب: الجمع أفضل من القصر، لأنه سنة أماتها الناس ، وقيل القصر أفضل ، لأنه فريضة والجمع سنة ، وقيل فى المسير فالجمع أفضل ، كفعل النبى ﷺ .

مسألة : فى الذى يجمع فيقدم الظهر ، ثم أبطأ القوم فى الإقامة بالعصر ، قال ، إن لم يكن هنالك بطاة طويلة فلا بأس أن ينتظرهم .

قال أبو سعيد : عرفنا أنه إذا كان فى وقت العصر فصلى الهاجرة أن له أن يصلى العصر متى أمكنه ، ولو شغله عن ذلك شىء من غير أسباب الصلاة .

وقد بلغنا أن محمد بن محبوب صلى الهاجرة فى وقت العصر فى مسجد الصاروج على العقنق من نزوى ، ثم خرج فى طلب الجماعة يريد صلاة ، أو لغير طلب الجماعة

الشك منى ، حتى صلى العصر جماعة فى مسجد بنى أبى حذيفة ، قال ، وكذلك العتمة والعشاء .

مسألة - فى الذى يؤم القوم جمعا ، هل عليه أن يعلمهم أن هذه الهاجرة أو هذه العصر ، قال : إذا كانوا كلهم جميعا وأرادوا الجمع فقد علموا ذلك ، فليس عليه إعلامهم .

قال أبو سعيد : وذلك إذا كان فى وقت الآخرة ، وأما فى وقت صلاة الأولى فنحب له أن يعلمهم ، لأنهم يجوز لهم الجمع والقصر ، فلا يكونون يدخلون على نية القصر ، وهو يريد الجمع بهم ، فمن دخل على نية القصر فليس له أن يجمع ، فمن أحرم على نية الجمع من الذين خلفه ، إن جمع معه فصلاته تامة ، وكذلك من أحرم على أنه تبع للإمام فصلاته تامة إن جمع معه ، ومن أحرم على نية القصر ليس له أن يجمع .

مسألة - فى وتر المسافر الذى يجمع ، ما أفضل له ؟ واحدة أم ثلاث ؟ قال : أيما فعل جاز له إن شاء الله ، وقيل ، وتر الذى يجمع ركعة ووتر الذى يقصر ثلاث ، ويستحب للذى يجمع أن يصلى الوتر مسرعا بعد جمعه ، ولا يؤخره ، فإن فعل غير ذلك فلا أعلم عليه بأسا ، إن شاء الله ، وله أن يتنفل ما شاء قبل صلاة الوتر وبعدها ، فى الحضر أو السفر ، جمع أو قصر .

مسألة : فى من أخر الظهر والعصر حتى همت أن تفوت ، فخاف أن بدأ بالظهر فاتت العصر ، ثم يبتدئ ، قال : يختلف فيه ، كان ناسيا أو متوانيا ، فقيل ، يبتدئ بالظهر ولو فاتت العصر ، وقيل ، يبتدئ بالعصر إذا خاف الفوت .

مسألة ـ أبو سعيد فى المسافر يجمع ، هل له إذا قضى التحيات من الأولى أن يدعو بما فتح الله له من الدعاء ؟ قال : بعض يجيز له الدعاء ، وبعض لا يجيز له ذلك ، ويعجبنى إن دعا أن يخفف ، فإن طول فلا يعجبنى له ذلك ، فإن فعل فيعجبنى على ذلك القول الذى يجيز له الدعاء ، ألا تفسد صلاته ولو كان بقدر صلاة ركعتين ، وأما أكثر من ذلك فعندى يطول ، وقول ، إن فعل فعليه الإعادة .

مسألة ـ والمسافر إذا كانت نيته أن يفرد الصلاة فتوانى حتى فات وقتها ودخل وقت الأخرى ، ثم أراد أن يجمع فجائز ذلك ، وجمع المغرب والعتمة إلى ثلث الليل للمسافر ، قال أبو زياد ، لا يستأخر بعد ذلك ، وإن أخر إلى نصف الليل فلا بأس عليه إن شاء الله .

مسألة ـ من جوابات أبى سعيد ـ

فى الذى يجمع الصلاتين فيتم التحيات الأولى ويتشهد ويسلم على التعمد ، ويأتى الآخرة فمعى أنه يختلف فى صلاته ، وأكثر القول عندى أن صلاته تامة .

مسألة ـ وأما الذى حضرته صلاة الظهر أو المغرب فى بلده ولم يصل حتى صار فى حد السفر ، ثم لم يصلها حتى انقضى وقتها ، وصلاها مع الآخرة جمعا ، فعلى قول من يقول أن يقصرها فلا بأس بذلك إذا أخر ذلك للجمع ، ولا نأمره بذلك ، وعلى قول من يقول بالتمام فيها ، فليس له ذلك عندى فى قولهم ، وعليه البدل لها ، ولعله ، يلحقه معنى الاختلاف فى الكفارة .

ومن غيره ـ ذكر سعيد بن جعفر أن أباه اختلف هو وعلى بن عزرة والأزهر بن على فقال ، الجمع أفضل ، وقال الأزهر بن على الإفراد أفضل ، وذلك فى طريق دما ، فلحقوا بموسى ، فسألوه ، فقال: لو علم رسول الله ﷺ ، أن الإفراد أفضل لأفرد ، ولكن رسول الله ﷺ يجمع فى الأسفار .

مسألة ـ قيل ، وقال من قال الجمع إلى ثلث الليل ، وقال من قال إلى نصف الليل ، فإذا لم ينقض نصف الليل الأول وصلى فيه قبل انقضاء نصف الليل فجائز ، وقال ، الليل من المغرب إلى الفجر ، مثل ما للصائم ، ثم يطرح من الفجر إلى الشروق أثرين ، ويقسم بقية الليل على نصفين .

مسألة ـ عن أبى عبد الله رحمه الله ، أنه قال . صلاة العتمة إلى نصف الليل ، وأما الجمع فى السفر ونحوه يقول ، إلى ثلث الليل ، وقال بعض الفقهاء إلى نصف الليل ، وهو عندنا قول ضعيف .

مسألة ـ من منثورة الشيخ أبى الحسن رحمه الله ـ من الحاشية ـ

وعن امرأة مرضعة وولدها يقلح عليها وهى مسافرة إلا أنها لابثة ، لها بلد ، إلى وقت صلاة الجمع وهو عليها ، أترى عليها الجمع أم تقصر ؟ قال: صلاة السفر لها جائزة ، إن شاءت تجمع ، وإن شاءت تفرد ، ولا تنوى أنه أهون عليها . ولكن مؤدية مايلزمها .

رجع ـ ومن غير الكتاب .

* * *

الباب العاشر

فى العمل والقول بين صلاتى الجمع

ومن صلى الهاجرة والعصر وصلى بينهما سنة الهاجرة جهلا منه أو عمدا وفات الوقت فعليه البدل ولا كفارة .

وقال أبو محمد : وفى بعض الآثار يوجد أنه جائز .

مسألة ـ ومن خرج مسافرا ونيته أن يتعدى الفرسخين فأخر الأولى إلى الآخرة ، فلما كان فى وقت الآخرة وبدا له أن يرجع فلم يكن تعدى الفرسخين فالذى وجدت أنه إذا نوى الرجعة من بعد أن فات الوقت فإنه يصلى الظهر ركعتين

مسألة ـ ومن جمع الصلاتين فعن موسى أنه لابأس عليه فيما تكلم بين الصلاتين . ومن صلى بين صلاتى الجمع ركعتين فيكره ذلك له وإن فعل لم يضره ذلك .

مسألة ـ ومن جمع الصلاتين فنفرت دابته أو كلمه إنسان ، أو دعى إلى طعام فالتفت إلى أخذ دابته أو إلى كلام صاحبه أو أخذ طعام من بعد أن صلى الظهر أو المغرب ، فإن تعجل إلى أن يصلى الثانية من الصلاتين من حينه صلاها ، وجمع إن شاء الله ، وإن طول فى ذلك أخر المؤخرة من الصلاتين إلى وقتها ، قال هذا هاشم برأيه .

مسألة ـ وقال أبو معاوية : من كان مسافرا فأراد أن يجمع فصلى الظهر ،

ثم تنحى من ذلك الموضع لحاجة فإنى أكره له ذلك ، ولا أرى عليه نقضا إلا أن يذهب مكانا بعيدا ، فإن كان فى مسجد فصلى الظهر ثم تنحى إلى آخر المسجد فصلى العصر فقد أساء إذا تنحى من مقامه وصلاته تامة ، وإن كان يقصر الصلاة صلى مع إمام يتم الصلاة فله أن يصلى العصر إذا سلم الإمام من الظهر إذا نوى أن يحر إليها العصر ، فإن تنحى من مقامه إلى آخر المسجد فصلى العصر فصلاته جائزة ، ولو صلاها فى مقامه ذلك كان أحب إلىّ .

وعن أبى عبد الله ، أن بعضا قال ، لايفرق بين الجمع بكلام ولا خطبة ولا صلاة حتى يتمها ، وإذا صلى المسافر الجمع فقرأ فى الأولى إلى ولو كره المشركون فجائز ، وقال أبو الحسن : من فعل ذلك مرارا ناسيا فلا إعادة عليه ، وإنما اختلفوا إذا كان الذى يجمع يتعمد لذلك ، فأوجب قوم البدل ، ولم يلزم آخرون البدل ، ومن صلى بين صلاتى الجمع ركعتين فيكره له ذلك ، وإن فعل لم يضره ذلك .

ومن جامع ابن جعفر ـ

والذى نحب للذى يجمع ألا يقطع بين الصلاتين بشىء من الصلوات ولاغيرها ولو ركع بينهما ركعتين أو أكثر بجهالة أو أكل أو شرب أو قعد قدر ساعة فلا نقض عليه ـ انقضى .

مسألة ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ رحمه الله ـ .

وعن المسافر إذا كان يجمع بين الصلاتين وصلى الأولى منهما فتكلم بكلام

كثير كان أو قليل ، من حوائج عرضت له ، ثم أقام وصلى الآخرة ، تتم له صلاته أم لا ؟

- فإذا كان الكلام من أمر الصلاة ومن شيء يخاف فوته وضياعه من ماله ، أو من أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر ، فلا بأس ما لم يتطاول ذلك حتى يشتغل عن أمر الصلاة ، أو ذكرها إلى حال الترك لها ، فإن صلى بعد هذا كله فصلاته تامة ما لم ينو ترك ذلك .

مسألة - وقلت : أرأيت إن صلى الأولى منهما فى المسجد ، وصلى الآخرة فى حجرته ، أتتم صلاته على هذا أم لا ؟

- فلا بأس بذلك إذا كان ذلك لمعنى ، وأما لغير معنى فلا نحب له ذلك، فإن فعل فلا إعادة عليه .

ومنه .- مسأله : وأما الذى يصلى الجمع فيصلى إحدى الصلاتين ، ثم يكلم رجلا ، ثم يصلى الثانية فإنه تتم صلاته ، ويتم له الجمع ، وقد أساء فيما فعل ، والناسى والجاهل أعذر من المتعمد على ذلك بعد العلم، ولا نقض عليه على حال، ما لم يتطاول ذلك بقدر ما لم يشتغل بذلك عن الصلاة ، ويدع الصلاة - انتقى كلام أبى سعيد - رحمه الله - .

مسألة - ومن جوابات عزان بن الصقر - رحمه الله - .

وسألت عن رجل يكون مسافراً ، فيريد أن يجمع ، فيصلى صلاة الظهر ، ثم يقنحى - تقدمت .

قال سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب رحمه الله : سألت والدى عن الرجل إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين، أله ذلك ، أن يصلى كل واحدة فى مكان، ويتكلم بينهما بشىء من عرض الدنيا ؟ قال : لا أرى ذلك .

* * *

الباب الحادى عشر

فى صلاة الإمام الأكبر وعماله

وأصحاب السجن فى السفر وأحكامه

فى من بعثه الإمام يرابط ولم يحد له حدًّا ، ما يصلى ؟ قال : قصرا ، وإنما يكون التمام على من بعثه الإمام وأمره أن يحكم بين الناس .

مسألة ـ قال أبو عبد الله فى صاحب الوالى ، نوى فى نفسه ، إن لم يأذن الوالى فى بعض الولايات فإنه يخرج منها بلا إذن منه له ، قال : إن كان من أصحاب الوالى وممن تلزمه طاعته ، ونوى أن يخرج إلى وقت وقته ، ثم يخرج ، أذن له الوالى أو لم يأذن له صلى قصرا .

مسألة ـ فى أصحاب السجن ، ما يصلون ؟ قال : يصلون قصرا ، وقيل ، يصلون بالتمام ، لأنهم لا يدرون متى يخرجون ، وقيل ، من كان سجنه ثقيلا طويلا فالتمام أولى به ، والذين يحبسون على الدين وكان يذهب أنهم يقصرون .

قال المؤلف : عرفت أن أصحاب الدَّين إنما يحبسون فى مواضعهم ، فلعل هذا إذا كانت ولاية الحاكم متفرقة فى قرى .

مسألة ـ فى الوالى يوليه الإمام فى مثل الشرق كله أو الجوف كله ، أيتم الصلاة فى تلك القرى كلها ؟ قال : يتم فى القرية التى يقيم فيها ويقصر فى سائر القرى من ولايته .

قلت : فالشراة فى تلك القرى التى لا يخرجون إلا بإذنه ، أيقصرون فى تلك القرى وعنده إذا خرجوا إليه ؟

قال : نعم ، وهو يقصر إذا خرج إليهم .

انقضت الإضافة .

مسألة ـ وسألت أبا معاوية عن وال ولاه الإمام ، وأمره بقبض الصدقة ، هل له أن يتم الصلاة إذا تعدى الفرسخين من ولايته ؟ قال : يقصر الصلاة إذا تعدى الفرسخين من ولايته ، وإن كانت تلك ولايته ، وكذلك أصحاب الولاة إذا ولاهم الإمام الأعظم فإنهم يقصرون فى ولايتهم إذا أرادوا سفرا إلى واليهم الأعظم ، وبينه وبينهم أكثر من فرسخين قصروا فى سفرهم وأتموا معه الصلاة ، وكذلك يقصرون الصلاة فى ولايتهم .

* * *

الباب الثانى عشر

فى صلاة البادى والسائح وقاطع الأوطان

وما أشبههم

وقال الربيع : الراعى وطنه غنمه ، يصلى أربعا .

مسألة ـ قال أبو سعيد : أما من قطع الأوطان على نفسه ، يطلب المعاش فصلاته على وجهين ، أحدهما ، يقصر أبدا حتى يتخذ وطنا ، والآخر أن يكون حيث نزل لغير غاية إلا صلح معاشه فإنه يتم ، وما كان قعوده محدودا فإنه يقصر ، ويعجبنى هذا فى طلب المعاش من أمور الدنيا ، وأما الضارب فى الأرض فى عبادة الله تعالى فتخرج صلاته على وجهين ، أن يتم حيث توجه حتى يتخذ وطنا يقصر فيما سواه ، وأما الآخر ، أنه يقصر حيثما توجه حتى يتخذ وطنا يتم فيه ويقصر فيما سواه .

مسألة ـ أبو الحوارى : فى من خرج سائحا ليس له دار يتخذها سكنا فإنه يصلى قصرا .

مسألة ـ وأما الحيق ومن قطع نفسه عن الأوطان ـ وسار فى الأرض ليطلب المعاش ، وقد قطع نفسه عن الأوطان إلا حيث أصاب معاشه فقيل ، يصلون قصرا حيثما نزلوا ، وسبيله سبيل السائح الذى لا يتخذ وطنا ، وقيل صلاة هؤلاء بمنزلة البادى ، إذا قعد لمعاشه أتم ، وإذا سار قصر ، وكذلك إذا حضر القرى لقضاء

حاجة إذا فرغ منها خرج فإنه يقصر ، مثل أن يحضر فى القيظ ، أو قاض على عمل معروف مسجد أو بيت ، ولو أجر نفسه عشر سنين ، ونيته إذا انقضت يخرج فإنه يقصر ، ولو نوى أنه مادام يصيب الرفق فيه قعد فهذا يصلى تماما ، لأنه بمنزلة البادى ، ولو فرق له الخروج من بعد أن صلى تماما ، ولو صلاة واحدة ، فهذا على تمامه حتى يخرج من ذلك البلد ، ولو أنه لزمه التمام ولم يتم ألا أنه اعتقد ما يلزمه به التمام فهو شبيه بالتمام حتى يخرج من ذلك البلد .

ومن كان له من جميع هؤلاء وطن ثم لم يعتقد تركه فلا يجوز لأحد منهم التمام فى مسير ولا مقام ، انقضى .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ، من جوابات أبى سعيد أيضا :

والأعرابى إذا ضرب عموده فى حال ما يلزمه التمام ، ثم خرج فى طلب بعير أو حاجة ، لا يريد سفر القصر ، فإنه قيل ، إنه يصلى تماما حتى يعلم أنه تعدى الفرسخين ، لأن أصل الصلاة تمام حتى يصح القصر ، وقيل يصلى تماما مالم يدخل عليه الريب فى أمره فإذا استراب فإنه يصلى قصرا وتماما جميعا حتى لا يشك أنه تعدى الفرسخين ، ثم يصلى قصرا حتى يرجع إلى وطنه . وما لم يرد فى شىء من خروجه عن وطنه ذلك مجاوزة الفرسخين ، أو يجاوزها فى خروجه فهو يصلى تماما بمنزلة الحاضر فى سفره وخروجه .

مسألة ـ قال أبو سعيد رحمه الله فى البادى ، أنه إن كان له وطن يسافر فيه ويرجع إليه فهو عندى بمنزلة غيره من الناس الذين لهم الأوطان ، إذا سافر قصر ،

وإذا رجع إليه أتم ، قال : وإن كان قد قطع على نفسه الأوطان فلا ينوى وطنا معروفا ، وإنما هو حيث وجد العشب والرعى قعد بماشيته ، فهذا عندى ، أنه قيل ، إذا سافر قصر ، وإذا قعد لذلك أتم ، إذا كان قعوده لذلك لغير غاية ، وإن كان قعوده بشى محدود، مثل مبيت ليلة أو مقيل يوم ، فمعى أنه قيل يقصر الصلاة.

قلت له : فإن قعد فى ذلك الموضع على أنه يقيم فيه عشرة أيام .

قال : معى إذا كان محدودا فهو لمحدود .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله رحمه الله ، أن البادى إذا كان له وطن ، متخذ ذلك وطنا، فإذا صار حيث لا يسمع الأصوات، يريد من ذلك مجاوزة الفرسخين، قصر هنالك .

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

فى صلاة الزوجة

والمرأة تتبع لزوجها فى الصلاة إلا أن يكون لها شرط سكن فى موضع ، فهى تتم فيه ، وتقصر مع زوجها إلا أن تدع شرطها وتنوى المقام .

مسألة : قال محمد بن المسبح : المرأة تصلى صلاة زوجها فى السفر والحضر إلا فى موضع سكنها فعليها التمام فيه ، زائرة أو حاضرة .

مسألة ـ فى المقيم يتزوج امرأة متى تتم بتمامه ؟ فقيل ، إذا رضيت به زوجا ، وقيل ، حتى يوفيها عاجلها ، أو تجيزه على نفسها ، فإن جاز بها على الكراهية قبل أن يوفيها عاجلها ، أو تجيزه على نفسها فلا سبيل له عليها .

مسألة ـ فى الزوجة إذا كان لها شرط سكن فإنها تقصر فى وطن زوجها إلا أن تتخذه وطنا ، وليس عليها أن تشاوره فى ذلك ، وليس لها أن تتخذ غير وطنه وطنا وتتم فيه إلا أن يكون لها ذلك شرط فلها أن تتم فيه بالشرط إلا أن تشترط السكن فى بلدين فلها أن تتخذهما وطنا جميعا ، وليس لها أن تتخذ أكثر من ذلك، فإن كان لها شرط السكن فى بلد معروف ، وكان زوجها متخذا وطنا غير ذلك فلها أن تتخذه وطنا إذا كانت مع زوجها فيه وتتم ، فإن كان لزوجها وطنان فليس لها أن تتخذهما جميعا ومع شرطها إلا أن تترك شرطها فتكون تبعا لزوجها ، تتم بتمامه ، وليس لها أن تتبع زوجها فيما لا يجوز لها من أمر الصلاة ،

للقصر والتمام، وذلك أنه لو كان يرى التمام حيث أقام ثلاثة أيام، أولا يرى القصر إلا فى الحج والغزو فليس لها ولا عليها اتباعه ، وعليها القصر فى موضع ما يوجب المسلمون عليه القصر ، وكذلك لو اتخذ أكثر من وطنين لم يكن لها تبع له فى الأول والثانى للقصر فيما سوى ذلك ، إلا أن يعلم أنه قد تحول من أحدهما ورجع إلى هذا أو أحدهما أو إلى واحد ، وكذلك أن لو كانت تعلم أنه متخذ وطنا يتم فيه ، ثم رأته يتم فى غيره وهو عالم بما يلزمه من أمر الصلاة ذاكرا لذلك جازلها أن تتم ، لأنه مما يجوز له ، وأما إذا كان جاهلا ، أو ممن يرى رأى الخلاف فليس لها أن تصلى تماما حتى يعلمها أن قد اتخذ ذلك وطنا ، فإذا أعلمها ذلك لزمها التمام ولا يلزمها فى غيره إلا أن تترك أحد هذين ، وتتخذ غيرهما ، وكذلك العبد فى هذا بمنزلة المرأة لايكون تبعا لسيده إلا فيما هو جائز .

مسألة ـ وصلاة امرأة المرتد صلاة نفسها لأنه لايملك رجعتها فى عدتها ولا بعد انقضاء عدتها . وإن رجع إلى الإسلام قبل أن تتزوج فصلاتها صلاته لأنه يدركها بالنكاح الأول ، فإذا ارتد وله وطن قد اتخذه ، وهو وطنه فى حال ارتداده فيتم فى ذلك البلد إذا صحت رجعته إلى الإسلام ، ولو لم تعلم أنه على نيته تلك ، لأنه على تلك النية حتى يعلم غير ذلك ، إلا أن يكون قد اتخذت وطنا فى حين ما كانت مالكة لنفسها ، فإنها تصلى تماما فى ذلك الموضع حتى تخرج منه إلى حد السفر ، ثم ترجع منه من بعد رجعته إلى الإسلام قصرت فيه وتحولت إلى صلاته ، ولو رجعت إلى بيتها .

مسألة ـ وكل امرأة طلقها زوجها طلاقا يملك فيه رجعتها فصلاتها صلاته ،

ولو خرجت من بيتها وعصت ربها أو أخرجها ، وإن كان طلاقا لا يملك رجعتها أو خلعها ، أو ملاعنة ، أو بانت محرمة فصلاتها فى العدة صلاة نفسها ، وفى صلاة المختلعة عن إساءة اختلاف على الأصل فى الأجل .

مسألة ـ وأما المولى عنها والمظاهر منها فصلاتها فى الأجل صلاة زوجها ، وأما التى وطئها فى الدبر أو الحيض وهو عالم بذلك وهى عالمة ، ثم أنكرها أو أقر لها بذلك فصلاتها صلاة نفسها ولا ميراث بينهما ، وإن وطئها وهى عالمة وهو لا يعلم فإن لم يقبل فديتها فصلاتها صلاته وتستغفر ربها ، وبينهما الميراث .

مسألة ـ وفى صلاة زوجة الصبى البالغة إذا دخل بها فى حال صباه ، فإذا اتبعته وألزمت نفسها اتباعه اتباع الزوجية فلا تخرج عندى بالشبهة من أن تكون صلاتها صلاته على حسب بعض ما عندى أنه قيل فى الصبية عند زوجها البالغ أنها تبع له دون والدها ، وأحسب أنه قيل صلاتها صلاة والدها مالم تبلغ وترضى به زوجا ، ولا ينظر فى اتباعها له ، وأرجو أن البالغة مع الصبى بحسب هـذا ، إن البالغة فى إلزامها لنفسها حكم الزوجية للصبى أشبه من الصبية مع البالغ .

مسألة : والأمة إذا زوجها سيدها ثم عتقت فلها الخيار .

مسألة ـ فى صلاة الأمة المزوجة ، فإذا آواها سكن زوجهـا ، وقطعها معه الليل والنهار بمنزلة الحرة كانت صلاتها صلاة زوجها بمنزلة الحرة ، وإن لم يؤوها بيت زوجها ولم تجعل له السبيل عليها كالحرة أعجبنى أن تكون صلاتها صلاة سيدها ، وإن تركها عنده إلى حد معروف فصلاتها صلاة سيدها .

مسألة ـ والصبية إذا زوجها أبوها فى بلد يقصر فيه الصلاة ، والزوج يتم ، فصلاتها صلاة زوجها إذا عاشرته واتبعته وجاز بها ، وأغلق عليها بابا ، وأرخى عليها سترا وكانت بمنزلة الجائز بها ، لأن بذلك استحلال فرجها، ومعانى مايشبه الزوجة منها ، وفى الأصل أن الزوجة تبع لزوجها دون والدها، وقول، إن صلاتها صلاة والدها حتى تبلغ وترضى بالتزويج ، فتكون تبعا لزوجها ، انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ

وفى رجل مقيم تزوج امرأة مسافرة ، قلت : فما القول فى صلاتها ؟

ـ فعلى ما وصفت فالذى عرفنا أنه إذا ملكها ورضيت به زوجا فقد قال من قال إنه يلزمها التمام من حين ما رضيت به زوجا ، وقال من قال ، لا يلزمها التمام حتى يجوز بها عن رأيها ويؤدى إليها عاجلها ويكون له السبيل عليها، وهذا القول هو الأكثر ، إن شاء الله .

وقلت : إن فارقها بعد أن دخل بها .

ـ فإذا فارقها بعد أن يدخل بها أو من بعد أن يلزمها التمام فهى تتم فى البلد الذى لزمها فيه التمام حتى تخرج منه مجاوزة الفرسخين ، فإذا كان الطلاق الذى طلقها من بعد الدخول طلاقا يمكن فيه رجعتها فصلاتها صلاته ، تتم حيث يتم ، وتقصر حيث يقصر حتى تنقضى عدتها ، فإذا انقضت عدتها فصلاتها صلاة نفسها ، ولا تبع عليها له فى ذلك ، فافهم ذلك ، إن شاء الله ، واعلم أنه إذا لزمها التمام فى هذا البلد بوجه من الوجوه فهى تتم فيه أبدا حتى تخرج منه مجاوزة الفرسخين ، ثم هنالك ينحل عنها التمام إذا صارت فى حد ذلك ، فافهم ذلك ، إن شاء الله .

مسألة : ومن جوابات لأبى عبد الله — سألته عن الرجل يتزوج المرأة من بلد غير بلده ، ويشترط عليه وليها عند عقدة النكاح أن يسكنها فى بلدها ، ثم يطلب إليها زوجها الخروج معه إلى بلده ، فأجابته وتابعته ، وخرجت معه ، ولم تهدم عنه شرط السكن ، أتصلى تماما أو قصرا فى بلد زوجها ؟

قال : ما لم تهدم عنه شرط السكن فإنها تصلى مع زوجها فى بلده قصرا . وإذا رجعت إلى بلدها صلت تماما ، وإن نوت أن تتخذ بلدها دارا ، أو بلد وجها دارا أتمت الصلاة فى جميعها .

قيل له : فإن كانت قد صلت تماما ولم تنقض شرط سكنها ولا اتخذت داره دارا ؟

قال : عليها أن تبدل تلك الصلاة قصرا .

* * *

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فى صلاة المملوك فى الحضر والسفر

ومسافر اشترى عبدا يتم، صلى العبد ساعة يرجع فى ملك الرجل المسافر القصر إلا أن يكون اشتراه بعد حضور وقت الصلاة وهو فى ملك من يتم .

مسألة ـ قال أبو الحسن : وجدت فى بعض الكتب ، أن من استأجر عبدا مملوكا إلى غير مدة معلومة ، أنه يكون فى الصلاة تبعا لمن استأجره .

مسألة ـ فى عبد بين رجلين ، أحدهما مسافر والآخر مقيم ، فصلاة العبد تماما أولى ، لأنهم قالوا ، إذا وقعت الشبهة فالتمام أولى .

وفى موضع ـ ولو كان الشركاء مائة ألف كلهم يقصرون إلا واحدا ، لأن الصلاة لاتتفرق الأحكام فيها ، وفرضها واحد ، وليس كالخدمة بالأيام والأشهر .

قال غيره : فإن خرج مع المسافر فى خدمته برأيهما صلى معه بصلاته .

مسألة ـ وإذا كان المشترى اشترى العبد وشرط الخيار ثلاثة أيام ، فإن كان الخيار للبائع فالصلاة لاشك للسيد البائع ، ولا يتحول عن ذلك إلى غيره حتى يتم البيع أو ينقضه ، فإذا نقضه فالعبد له ، والصلاة صلاته ، وإن أتم البيع كانت الصلاة من حين أتم البيع صلاة السيد الآخر وإن كان الخيار للآخر ، وكذلك الصلاة لاتتحول من الأول حتى يستحقه الآخر بالخيار ، لأن الخيار حجة ، إلا أنه إن كان البائع الأول يقصر والآخر يتم ، ثم اشترى العبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام كان فى الاحتياط أن يصلى تماما ، لأنه قد دخلت هنالك الشبهة ، وإذا دخلت

الشبهة فالتمام أولى به ، وإن صلى قصرا على أصل صلاته حتى يستحقه الأخير فنرجو أن ذلك واسع له، لأنه لم يستحقه المشترى إلا أنه قد وقع له فيه سبب البيع وهو منه على مقدرة الملكة . والله أعلم .

وقد قيل ، إن صلاة العبد صلاة البائع ولو كان شرط الخيار للمشترى ، لأنه لم يزل من ملك البائع ببيع ثابت .

وأما المدبر فصلاته عندنا صلاة من دبره ، لأنه لمن دبره .

مسألة : وصلاة عبد المرأة المتزوجة تبع لصلاتها ، وهى تبع لزوجها .

مسألة : وصلاة عبد المرتد إذا لحق بالمسلمين ، وفر من المرتد صلاة نفسه لأنه بمنزلة الحر إذا فر منه ، وصلاة عبد الذمى إذا كان العبد مسلما صلاة نفسه ، لأنه لا يكون تبعا للذمى فى الصلاة ، وهو ما لم يبعه ، وكان فى ملكه فصلاته صلاة نفسه إلا أن يكون للذمى وطن يتخذه وطنا أحببنا أن يتم فى وطن سيده ، لأنه ليس له أن يخرج إلا برأيه من ذلك الموضع، وأما فى الصلاة فليس له عليه سبيل ، إلا أنه إذا أمره بالإقامة فى موضع لم يكن له أن يخرج منه إلا برأيه ما لم يحكم بيعه ، فإذا حكم ببيعه وبيع كان تبعا لسيده المسلم .

مسألة : وقيل : لو أجر السيد عبده فى بلد غير بلده الذى هو وطنه ، أو أسكنه فى بلد وأمره بالإقامة فيه . وأن يتخذه سكنا ووطنا لم يكن ذلك مما يحول صلاته ، وصلاته على كل حال صلاة سيده ، وليس للعبد أن يصلى بغير صلاة سيده ولو أمره بذلك سيده ، لأنه ليس لسيده فى الصلاة أمر ولا نهى ، وإنما الصلاة لزمت السيد فى الحكم ، وكذلك لزمت العبد بالحكم ، وكذلك المرأة

ليس لزوجها أن يأمرها أن تتخذ وطنا عن وطنه وإن اتخذته ، إلا أن يكون هو قد اتخذه وطنا ، إلا أن يكون لها شرط فإن لها شرطها ، وليس عليها أن تتم حيث يتم إلا أن تتخذ ذلك وطنا ، وليس عليها أن تشاوره فى ذلك ، لأنها بمنزلة المالكة لنفسها فيه .

مسألة : وقيل ، إن العبد تبع لسيده فى قصر أو إتمام إذا ملك ، وليس هو كالحر إذا دخل على سبيل التمام ، ثم حول بيته إلى القصر لم يجز له ذلك ، وكان عليه التمام ، إلا أن عندى ، أن العبد يختلف فيه إذا دخل فى صلاة التمام ، وقد صلى ركعتين قبل أن يتمها فاشتراه من يقصر ، فأحسب أن بعضا قال ، يتم الصلاة تماما ، لدخوله فى هذه الصلاة تماما ، لأن التمام أولى ، ويشبه ذلك عندى دخول الذى يقصر بالتمام فى صلاة الإمام ، أنه إذا أحرم خلف الإمام لزمه التمام ، ولو انتقضت صلاة الإمام كان عليه هو التمام ، بمعنى لزومه له ، ولو قدمه الإمام جاز له أن يكون إماما فى التمام ، أحسب أنه يخرج أنه تجزيه الركعتان الأوليان عن صلاة القصر ، لأنه قد انحل عنه حكم التمام قبل أن يدخل لما يلزمه من صلاة التمام بخروجه من صلاة القصر إلى التمام ، ويشبه عندى معنى الاتفاق ، أن المقيم يصلى بصلاة المسافر ركعتين فيثقبتان له عن صلاة التمام ، ويلزمه أن يصلى ركعتين لتمام التمام ، فقد دخل القصر فى التمام فى معنى الأحكام والتمام فى القصر ، ويعجبنى إن كان لم يقع البيع والرضا حتى دخل فى الركعة الثالثة أن يتم صلاته على التمام ، لأنه قد دخل فى معنى التمام على التمام ، ولا يبعد على حال إذا كان قد صلى ما يجزيه عن صلاة القصر ، ثم يثبت له أحكام صلاة القصر أنه يجزيه قبل أن يفرغ من

صلاة التمام إن يكن القصر قد أجزى عنه ، لأنه قد ثبت له القصر قبل أن يتم صلاة التمام ، وإذا صلى فأتم صلاة التمام على سبيل ثبوت التمام عليه ، ثم اشتراه من يقصر فى وقت الصلاة ، ثم علم أن صلاته فاسدة بوجه من الوجوه فى وقت الصلاة كان معى عليه الصلاة بالقصر ، لأن تلك الصلاة قد بطل حكمها وهو فى الوقت فإنما مخاطب عندى بما يلزمه من صلاة القصر فى الوقت ، وإن لم يعلم فساد صلاته حتى انقضى الوقت وقد صلاها وهو فى حال التمام ، ثم لم يعلم حتى انقضى الوقت وقد كان وجب عليه صلاة القصر ، وعليه فى وقت مالو علم كان عليه صلاة القصر ، ثم علم بعد انقضاء الوقت ، حسن فى هذا عندى معنى الاختلاف ومن يلزمه معنى بدل التمام لدخوله فيه ، وإن لم يجد معنى القصر لثبوته له ، وعليه فى الحال التى كانت صلاته غير تامة .

قلت : وكذلك إن كان لم يقصر الصلاة ثم أعتقه وقد دخل فى الصلاة ، ولما علم بالعتق فى الصلاة حول نيته إلى التمام ؟

قال : معى أن عليه التمام ويبنى على ما مضى من القصر حتى يتم صلاة التمام لما مضى ، مالم يكن أتم صلاته على القصر . ثم أعتق ، فهنالك لا يبين لى عليه تمام ، لأنه قد صلى على السنة .

قلت : فإن أعتق فى بلد سيده يقصر فيه ، ما يصلى ؟ قال : لا أعرف فيه شيئا موكلا ، ويعجبنى أن يكون له نية حتى ينوى المقام ، ويشبه أن يكون مالم يثبت له فى السفر بحكم نفسه من بعد عتقه أن يكون عليه لزوم التمام ، لأنه أولى إذا وقعت الشبهة .

البَابُ الخَامِسُ عَشَرَ

فى صلاة الصبى فى السفر

قال أبو سعيد فى عبد الصبى أنه تبع له ، والصبى تبع لوالده فى الصلاة ، فإن مات الوالد كان حكم الصبى فى الصلاة حكم والده يقصر ، وعبده تبع له ، وفى بعض القول ، إذا مات والده ، وكان هو بحد من يعقل الصلاة كان حكمه فى الصلاة حكم نفسه فى التمام والقصر ، فى النية منه ويثبت له . وعليه ذلك بمنزلة البالغ ، لأن الصلاة تلزمه إذا عقلها على بعض القول ، وعبده تبع له فى ذلك ، وقول ، إن عبده يصلى صلاة نفسه حتى يبلغ الصبى إذا لم يكن له أب .

مسألة — فى الصبى يسلم وأبوه مشرك ، قال : يعجبنى أن يصلى تماما لأن الصلاة تمام حتى يعرض القصر له ، لقوله تعالى « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » فإن بلغ فى بلد والده مسافر فيه وأسلم هو ووالده مشرك قال : يعجبنى أن يصلى تماما وينوى المقام حتى يخرج إلى مالا شبهة فيه ، وإذا لم ينو المقام فلا يصير له معنا قصر لثبوت سفر من بعد بلوغه ، لأنه من قطع الأوطان عن نفسه ، واعتقد أن لا يتخذ وطنا لم يبعد عندى أنه يجوز له القصر إذا لم يكن يثبت له بعد البلوغ ، ولا عليه حكم مقام ولا سفر ، وإذا كانت الصلاة فى موضع المقام تماما ، وفى موضع القصر قصرا ، وما لم يثبت حكم المقام فلا يبعد ثبوت حكم السفر لثبوت الصلاة تماما أو قصرا . لا غير ذلك .

قلت له : وكذلك الصبى الذى لا أب له ، وهو يدور القرى . إذا بلغ فى بعض القرى أنه يكون مثل الأول ؟

قال : هكذا عندى ، ويعجبنى أن ينوى المقام ويصلى بالتمام ليخرج من الريب ، فإن جهل وكان يصلى قصرا على اعتقاد وطن غير هذه البلدة بلده الأول ، أو غيره، أو اعتقد ذلك بعد بلوغه أسباب التمام فى هذا البلد، فقد وافق الصواب، وهذا مسافر فى هذا الموضع، وكذلك العبد فى المسألة الأولى، والصبى إذا كان على هذه النية ، وإذا كان على غير اعتقاد وطن غيره ، ولا هو يثبت عليه ذلك بلوغه واعتقاد أن له وطنا ، فلا يعجبنى أن يلزمه البدل ، لأنه قد صلى صلاة تشبه القصر إن لم يكن موضع التمام باعتقاد الوطن ، أو المقام كتقاطع الأوطان .

* * *

الباب السادس عشر

فى الصلاة فى السفينة

وإذا أحرم أصحاب السفينة إلى القبلة ، ثم تحولت ، فهم فى صلاتهم لا يتحولون ، وإذا أراد أحد أن يدخل معهم فى الصلاة وقد تحولت فلا يدخل معهم وهم مدبرون بالقبلة إلا أن ترجع فيكونوا مقبلين ، ثم يدخل معهم ، ويجوز أن يصلوا فى السفينة جماعة بعد جماعة ، وإما أن يصلى قوم فى صدر المركب ويصلى آخرون فى مؤخره فلا يفعل ذلك .

قال غيره : وقد قيل ، جائز ، وكذلك للواحد أن يصلى وحده وهم يصلون ، فإن صلى رجل وحده أو جماعة ، ثم دارت فصاروا مقبلين إلى غير القبلة فليصلوا حيث كانوا ولا يتحولوا .

قلت : فإن تحولوا عليهم نقض ؟

قال : هكذا معى ، وقيل ، صلاته تامة ، وقيل ، له أن يلتفت إلى القبلة ويتم صلاته ، فإن وقف حتى رجعت إلى القبلة فإن يعيد ، إلا أن تدور قبل أن يحرموا فلا يحرمون إلا إلى القبلة ، فإن حولوا وجوههم إذا دارت فأقول ، إن عليهم النقض .

مسألة — ولا يصلى المصلى وقدامه مشرك ، إن وجد عن ذلك بدا ، وإن لم يجد ورجا أن يتحول المشرك عن قبلته انتظر إلى آخر الوقت ، فإن زال المشرك صلى هو ، وإن لم يزل صلى هو إن لم يقدر على غير ذلك ، وإن لم ينتظر وصلى وهو قدامه فلا نقض عليه إلا أن يتحول المشرك عن قبلته وهو فى تلك الصلاة ، فإن

تحول بعد أن مضى وقتها فلا إعادة عليه ، هذا إذا كان المشرك تلقاء وجهه ، ينال منه شيئا ، مثل أن يكون حدا منكبيه تلقاء وجهه أو شيء من جسده ، وإن زال يمينا أو شمالا عن قبلته فلا نقض عليه .

مسألة ـ والصلاة فى السفينة ليس كغيرها ، لأن أهلها ليس عليهم صفوف ، ولو أن امرأة كانت بين رجلين صلوا جميعاً جماعة بصلاة الإمام فى السفينة فلا بأس، ولو كان الإمام عن يمين الرجل ، والرجل عن يمين المرأة فلا بأس بذلك، مالم يمسوا جسدها فى الصلاة من فوق الثياب ، ولو مسوا الثياب ما رأيت عليهم بأسا ، فإن كانوا ذوى محرم فلا نقض عليهم ولا عليها ، وغير ذى محرم ينقض هي وهم إذا كان مسهم لها من تحت الثياب إذا كان عمداً ، وإن كان خطأ أومن فوق الثياب فلا نقض عليهم .

مسألة ـ ولو كان رجل يصلى فوق دقل السفينة بصلاة الإمام ما كان عليه بأس إذا كان يستطيع الصلاة هنالك قاعدا أو قائما إذا كان خلف الإمام ، أو عن يمينه أو عن شماله ، وقال أبو المؤثر : نعم .

مسألة ـ أبو معاوية ـ قلت أللنساء أن يصلين بصلاة الإمام فى البلاليج حيث يسمعن القراءة والتكبير ؟ قال : نعم : إذا كن خلفه ، وكان بينهن وبين الإمام باب البليج ، وأما إذا كان باب البليج لا يكون خلف الإمام فلا يصلين بصلاته ـ انقضت الإضافة .

مسألة ـ ومن جوابات الشيخ أبى سعيد رحمه الله .

وذكرت فى السجود فى السفينة على القفعة ، وغيرها مثلها ، وقد وضع عليها حصيرا ، أو لم يجعل يسجد على ذلك ، أم لا يسجد ويومئ فى الصلاة ؟

ـ فإذا صلى قائما يسجد على جميع ما أنبتت الأرض إذا أمكن له ذلك .

قلت : والذى يمكنه السجود فى السفينة ولم يسجد وصلى بالإيماء ، وإن أمكنه القيام فلم يقم وصلى قاعدا وأومأ ، أو يسجد إذا أمكنه السجود ؟

ـ فقد اختلف فى الصلاة فى السفينة ، فقيل ، إن الصلاة فيها مثل الصلاة فى البر ، يصلى قائما ، ويسجد على جميع ما أنبتت الأرض حتى لا يمكنه ، ثم يصلى قاعدا على ما يمكنه ، ويومئ إذا صلى قاعدا ، إلا أن يحدث مصلى ، حصيرا أو منظفا يصلى عليه فإنه يسجد عليه ، ولو صلى قاعدا ، وكذلك يسجد ، ولو صلى قاعدا على الدعون المثبتة والألواح المثبتة فإن صلى قاعدا وسجد على جميع ما أنبتت الأرض جاز ذلك ، ولا نقض عليه ، وإن صلى قائما ، وأومأ إيماء وهو يمكنه السجود عليه فعليه الإعادة ، ولا يجوز له ذلك ، وإن صلى قاعدا ، وأومأ على جميع ذلك تمت صلاته إن شاء الله .

ومنه ـ مسألة ـ عن الذى يصلى فى السفينة وهو مستقبل القبلة ، فدارت السفينة إلى غير القبلة ، قلت : أتتم صلاته أم تنتقض إذا أدبر القبلة ؟ فقيل ، تتم صلاته .

وقلت : وكذلك إن علم أنه صلى على غير القبلة بعد أن أتم صلاته ، أو علم وهو فى الصلاة فأتم صلاته على حالته تلك ، ما يلزمه فى ذلك ؟

ـ فإذا تحرى القبلة ولم يكن معه من يدله على القبلة من أهل العلم بالقبلة ، ثم تبين له من بعد ذلك القبلة بعد فراغه من الصلاة فقد قيل ، صلاته تامة ، وإن علم

قبل أن تتم الصلاة فيتحول إلى القبلة فى تمام صلاته ، فإن لم يفعل فسدت صلاته، ولو بقى منها حد واحد كان عليه التمام، تمام ذلك، وإن أحرم إلى القبلة ، ثم دارت السفينة فعلم بذلك ، أو لم يعلم فيتم صلاته على تلك الحال ، وذلك جائز له .

مسألة ـ وإن كان المركب فى البحر فلم يقدر على القيام، فإنه يصلى قاعدا بالإيماء ولا يسجد ، وقال من قال ، يسجد على ما أنبتت الأرض إن أمكنه ذلك .

مسألة ـ من جواب لأبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله .

سألته : عن الصلاة فى السفينة ، فقال ، إن أمكن له أن يصلى قائما فليصل وإلا فليصل قاعدا ويومىء. وإذا صلى قائما سجد على ما أنبتت الأرض، ولا يسجد على صوف ولا شعر، ولا يسجد على خشبة ولا عود مرتفع عن قرار السفينة خلوة.

قال : وقال : لا يسجد إلا على قرار السفينة .

قلت : فهل يسجد على الجواليق والبواسيم .

قال : أما ما كان من شعر وصوف فلا يسجد عليه ، وأما ما كان من قطن أو كتان أو ما أنبتت الأرض فليسجد عليه. قلت: فهل يطرح على جوالبق الصوف أو الشعر المنظف أو الحصير يصلى عليه ؟

قال : نعم .

قلت : فالثوب ؟ قال : والثوب أيضاً يطرحه ويصلى عليه إذا كان من نبات الأرض .

الباب السابع عشر

فى صلاة الجمعة وعلى من تجب

يقال : المسجد الجامع ، لأنه نعت ، ولا يقال : مسجد الجامع ، فإنه خطأ .

مسألة ـ والجمعة على الضرير إذا وجد قائداً ، والمملوك إذا أذن له سيده جمع، فإن كانت عليه ضريبة ولا تشغله عن أدائها إذا جمع فعليه الجمعة ، وإن كانت تشغله فلا جمعة عليه ، وإن كان يخدم فأذن له مولاه فعليه الجمعة ، والذى لا اختلاف فيه ، أنها على أهل الأمصار من الأحرار البالغين .

قال أبو المؤثر: الذى سمعناه أنه كان يعذر النساء والعبيد والأحرار والمريض والمسافر والأعمى الذى لا يجد قائداً .

مسألة ـ والعذر عن الجمعة لخوف من عدو أو مرض أو حر أو برد أو مطر يخاف منه المضرة ، أو جنازة يلى الصلاة عليها والاشتغال بالقوت وطلبه .

مسألة ـ والجمعة يجب فرضها على من يصح فيه أوصاف العقل والحرية والمقام والبلوغ .

مسألة ـ الأشراف ـ قال أبو بكر : جاء الحديث عن النبى ﷺ، أنه قال: من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ، وثبت عنه : أنه كان يصلى بعد الجمعة ركعتين .

قال أبو سعيد: يخرج أنه يؤمر بعدها بركعتين ويؤكدها، وقد قيل فى بعض

ما قيل ، إنهما سنة . وقيل: مأمور بهما الناس ما كان على سنة، لا إجماع فيهما ولا يستحب تركهما بعد جمعة ولا ظهر، وما كان بعد ذلك من الفضل فهو أفضل ما لم يشتغل به عما كان هو أفضل منه وأولى .

مسألة - ومنه - قال أبو بكر : واختلفوا فى من يجب عليه حضور الجمعة ممن يسكن المصر وخارج المصر ، فقالت طائفة : الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ، وفيه قول آخر ، وهو أنها لا تجب إلا على من سمع النداء .

قال أبو سعيد : معى يخرج قولان : أن تلزم الجمعة من يأوى إلى أهله إذا صلاها ، أو أحدهما ، أنه يلزم من لم يخرج من الفرسخين ، وهو ستة أميال ، وفى معنى قولهم ، أنه ولو كان فى المصر ، ولو كان خارجا من الفرسخين لم تسكن عليه جمعة ، وهذا القول عندى أكثر قولهم : أن الجمعة على من كان داخلا فى الفرسخين ، وذهبوا إلى سقوطها عن المسافر فى معنى الانتفاق والمسافر معهم من جاوز الفرسخين من وطنه .

* * *

الباب الثامن عشر

فى الأمصار التى تصلى فيها الجمعة

عن أبى جعفر ، أنه كان يصلى بعدن الجمعة ويعيدها ، وقال ، إن فى نفسى منها شيئا ، ومن الكتاب ، لا جمعة بعدن .

مسألة ـ قال أبو سعيد : يخرج أنه لا جمعة إلا فى مصر جامع وإمام، وأحسب أن فى بعض الحديث ، لا جمعة حتى يجتمع لها ثلاثة ، مصر جامع ، وإمام ، ومنبر ، ومعنى الرواية ، يصح أن المصر هو المصر المعروف ، والإمام هو الإمام ، والمنبر هو الخطبة ، ولا تتم الجمعة إلا بهذه الثلاثة ، وفى بعض معانى قولهم ، أنه لا تكون الجمعة إلا فى مصر ، ولو كان إمام عدل فى غير المصر ، وكان مقيما لم يكن معه جمعة ، وفى بعض قولهم ، أنه إذا كان إمام عدل وأقام فى بلد كانت معه الجمعة ، وكان موضعه مصرا به ، لأن المصر حيث تقام الحدود من حيث أقيمت كانت مصرا ، وفى معنى قولهم إنه لا مصر إلا أمصار العرب ، وأن الأرض كلها غير أمصار العرب لا يقع عليها اسم مصر فى معنى الجمعة ، وقد ثبت فى معانى قولهم ، إن الأمصار الممصرة من أمصار العرب التى قيل مصرها عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، سبعة أمصار : مكة ، والمدينة ، ومسجد الجند من اليمن والشام والكوفة والبصرة ، والبحرين وعمان قيل مصر واحد ، وقيل : مصران ، فإذا اجتمعوا فالجمعة منهما بصحار ، وكان الجمعة فى عمان إنما هى بصحار على معنى ثبوتها بالمصر وعلى قول من يقول : إن الجمعة بالإمام حيثما كان مقيما عادلا ولا يحكم بالعدل ، فله وعليه الجمعة فى موضع مقامه .

وقد قيل : إن لثبوتها فى الأمصار تلزم مع الإمام العدل ومع غيره من أئمة الجور إذا قام بها على وجهها ، وإذا كان لاسلطان بالمصر يملكه لم يكن فيه جمعة وقيل : إن فيه الجمعة على حال ، ومن قام بهـا من الرعية فيه لثبوتها فى المصر قامت به ولزمت .

وقيل : لاتقوم إلا بإمام عدل فى مصر ممصر ، وما سواه مختلف فيه .

مسألة ـ قال : بلغنى أن مسعدة بن تميم كان أمر مؤذن فرق أن يؤذن يوم الجمعة ويصلوا بفرق أربع ركعات ، ولا يصلى بنزوى ، فعاب ذلك عليه المسلمون ، وشدد فى ذلك غسان ، وأرسل إلى مؤذن فرق وحبسه على ذلك فيما أحسب ، ولم يبلغنى أن مسعدة رجع عن قوله هذا ، ولعله كان يحتج بالأمصار ، فجعله بصحار ، ولعله كان من حجته أنه قال : فإذا كانت الجمعة بنزوى فلماذا إذا خرج الإمام من نزوى مسافرا رجعت الجمعة أربع ركعات ، فلو كانت بهـا جمعة كانت ثابتة .

مسألة ـ قيل : كان عبد الملك بن حميد رحمه الله مريضا بنزوى فلم يخرج إلى الجمعة ، وصلى عمرو بن الأخنس الجمعة بالناس بنزوى ركعتين من غير أن يأمره الإمام عبد الملك أن يصلى بالناس الجمعة ، وكان موسى بن على يومئذ حاضراً فلم ير موسى عليهم النقض وأجاز صلاتهم .

قال أبو عبد الله : فأما أنا أرى على عمرو بن الأخنس وعلى من صلى به النقض .

قال أبو سعيد : يعجبنى أن يسجد الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر ولا ينزل ولا يترك السجدة ، فإن ترك فلا أجد مانعا فى معنى ما قيل فى ذلك ، وسجوده على المنبر أحب إلى ، وإن لم يمكنه الإيماء على المنبر أعجبنى أن يكون له أن ينزل ولا يسجد ، لثبوت معنى السجدة فى الفريضة ، وإن ترك السجود فى الخطبة لم يقعر من الاختلاف فى كراهية ذلك ، وأمافساد صلاته فلا يبين لى ذلك ـ انقضى.

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ـ

ومن بعض الكتب ـ قال أبو عبد الله رحمه الله : قيل إن الأمصار التى مصرها عمر بن الخطاب رضى الله عنه لصلاة الجمعة سبعة أمصار ، وهى مكة مصر ، والمدينة مصر ، والكوفة مصر ، والبصرة مصر ، والشام مصر ، ومصر مصر ، واليمن مصر ، وعمان والبحرين مصر ، وقيل إن أصل الجمعة بالبحرين وعمان بصحار من عمان إلا أن يكون بالبحرين إمام عادل ، فإنه تكون الجمعة فيها أيضاً.

قلت : فأين تكون الجمعة بهجر أو بالجبلة أو بالأحساء ؟ قال حيث يكون الإمام .

قال غيره : ومعى أنه قد قيل : إن عمان مصر والبحرين مصر .

قال أبو عبد الله : والجمعة بصحار على كل حال ، إنما تكون ركعتين ، كان بها إمام أو وال ، أو لم يكن فيها أحد من السلطان ، وأما نزوى فإذا كان فيها إمام عدل فصلاة الجمعة بها ركعتان ، وإذا غاب الإمام عنها ، أو كان بها إمام جائر فلا تكون الصلاة يوم الجمعة إلا أربع ركعات .

قلت ، فإن مات الإمام بنزوى يوم الجمعة فلم يجتمع أمر المسلمين على رجل بعد موته لهم إماما حتى حضرت صلات الجمعة ، كيف يصلون ؟

قال : أربع ركعات .

قلت : ولا يقوم الحاكم فى هذا مقام الإمام ؟

قال : لا .

قلت : فإن كان الإمام فى حال موت ، وليس فيه كلام ، ولا يأمر أحدا أن يصلى بهم الجمعة ، وحضرت صلاة الجمعة ؟

قال : يصلون أربع ركعات .

مسألة : وإذا مات الإمام فإنما تكون صلاة الجمعة أربع ركعات حتى يعقد المسلمون لإمام ، لأن الإمام الميت قد ذهب أمره فى ذلك .

* * *

البَابُ الأولُ عشر

فى الأذان يوم الجمعة

فى من يقاضى غريمه بعد ما نودى للصلاة ، هل لى أن أزن بينهما الدراهم وأدفعها قبل أن يصلى الإمام ؟

قال : لا بأس عليك بذلك ـ انقضى .

مسألة ـ الإضافة من بعض الكتب ـ

قال سفيان : والأذان الذى كان على عهد الرسول ﷺ ، وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، أذان وإقامة حين يخرج الإمام ، فإذا خرج الإمام أذن ، فإذا نزل من المنبر أقام ، وهذا الذى زاده محدث ، وإنما الأذان الأول فإنما أحدثه عثمان ، حيث كثر الناس فى المدينة ، فأمر أن يؤذن على الدور ليسمع الناس ذلك ، حتى يأتوا المسجد .

قال أبو المؤثر : إن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر رحمهما الله أحسن محافظة ومسارعة ، فإذا أذن المؤذن أذانا واحدا فحينما يفرغ من أذانه يقوم الخطيب والناس اليوم اشتد تخلفهم فينبهون بالأذانين الأوليين ، ليتأهبوا إلى إتيان الجمعة ، وليس هو بأذان تام ، فإذا أذن المؤذن الأذان التام قام الخطيب من بعد أن يفرغ المؤذن من أذانه ، وليس بالنداء الأول ، لكى يتنبه الناس .

مسألة ـ نعم ، وقد قيل : إن الأذان الأول أن يؤذن المؤذن إلى ، وأشهد أن محمدا رسول الله ، ثم يقطع ، ثم يؤذن الثانى ، فيبتدئ من حى على الصلاة إلى تمام الأذان ، ولا يبتدئ من أول الأذان ، فإذا أراد الأذان التام ، وهو الثالث، بدأ من أول الأذان إلى تمام الأذان .

مسألة : وأما الأذانان الأولان فلا بأس أن يؤذن قبل زوال الشمس ، وذلك أحب إلينا لتنبيه الناس .

قال أبو المؤثر ، إذا أخذ المؤذن فى الأذان الثالث يوم الجمعة فأحب إلينا ألا يصلى أحد ، ويقعد ، فإذا أتم الأذان الأول وقام الإمام فى الخطبة فلا يتكلم أحد .

مسألة ـ قال أبو المؤثر : إذا أذن المؤذن الأذان الأول قبل زوال الشمس لم يحرم البيع والشراء حتى تزول الشمس .

مسألة ـ فيما جاء فى المؤذن والخطيب ، وما يستعمل فى صلاة الجمعة . قال :

سنة الجمعة أن يؤذن المؤذن الأذان الثالث وقد حضر الإمام وحضر الخطيب، فيقعد الخطيب قرب المنبر، وقد فرغ من الركوع، فإذا أخذ المؤذن فى الأذان أمسك الناس عن الصلاة ، وإن قعد الخطيب على المنبر منتظرا فراغ المؤذن فلا بأس ، فإذا فرغ المؤذن فقال من آخر أذانه ، لا إله إلا الله ، إن شاء الخطيب ، فاستفتح الخطبة ، وإن مات قبل أن يفرغ المؤذن ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، وليكن آخر كلامه عند قول المؤذن قد قامت الصلاة ، وآخر مايقول ، إنّ

اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، واذكروا الله يذكركم ، وأستغفر الله لى ولكم ، ثم يقول ، ولا يسلم ، فإن كان هو الإمام فهو أفضل أن يلى الخطبة ، وإن ضعف الإمام من الخطبة أو لم يحسن فلا بأس أن يأمر غيره ، فهذا من حق الجمعة ، قال : وإن ارتقى على المعتبة الثانية فلا بأس بذلك .

مسألة ـ عن أبى المؤثر ـ ولا يؤذن المؤذن حتى تزول الشمس ، فإن أذن قبل الزوال ، ثم خطب الإمام بعد الزوال وصلى بعد الزوال أجزأه ، وكذلك لو بدأ بالصلاة ركعتين ، ثم خطب لم يجزه ذلك بخلاف السنة حتى يصلى بعد الجمعة ركعتين .

* * *

البَابُ العِشْرُونَ

فى خطبة صلاة الجمعة

عن ابن مسعود ، قصروا فى الخطبة وأطيلوا فى الصلاة .

ولا يخطب الأعرج الذى لا يقدر أن يقوم ، فإن لم يجدوا غيره فلا صلاة إلا بخطبة ، ولا خطبة إلا بقيام ، وإذا عدموا من يخطب لهم ، وهى مسألة ضيقة، صلوا أربع فرادى ، غير أنهم لا يعذرون أن يكون الإمام أو غيره ممن يقوم فيحمد الله ، ثم يصلى على النبى ﷺ ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين وللمؤمنات ، ثم يدعو بما فتح الله له من الدعاء ، وبما فتح كلمات مؤخرات .

مسألة : والخطبة لا يلغى فيها ولا يروون فيها الروايات ، ولا يقال فيها بشعر فمن فعل أعاد الخطبة ، ولا يتكلم فيها إلا بذكر الله وتوحيده ، وذكر النبى ﷺ والوصية بتقوى الله والموعظة الحسنة وقراءة القرآن .

مسألة : والخطيب إذا تكلم بالشعر وبما لا ينبغى له أن يتكلم به فسدت صلاة نفسه ، وعليه الإعادة ، فإن كان هو الإمام فسدت صلاتهم جميعا ، ويرجع يخطب .

مسألة : وسمعت محمد بن محبوب يدعو على أهل سقطرى إلا أنه لا يسمى بهم ، يقول ، النصارى الناكثين ، ويدعو بأداء الأمانة ، وأحب إلينا أن يدعو للإمام ولا يدعو لأحد، فإن فعل ذلك فلا بأس ، ولا أرى عليه نقضا فى خطبته .

مسألة : قال أبو المؤثر : من كان لا يسمع الخطيب يسمعه جليسه ، فإن أسمعه فلا أرى عليه نقضا لكن لا يفعل ، وأما حيث يسمع فلا يفعل شيئا ويصمت إلا أن يذكر الله فى نفسه ، ويصلى على النبى ﷺ فلا بأس .

مسألة : ولا بأس إن احتبى والخطيب يخطب .

مسألة : وبلغنا أن النبى ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فقرأ آية ، فقال رجل ، متى نزلت هذه الآية ، فلما قضوا الصلاة قال رجل من أصحابه ﷺ ، أعد صلاتك أربعا ، وأحسب أن الرجل سأل النبى ﷺ ، فأمره بذلك .

مسألة : قال محمد بن محبوب : يجوز للرجل أن يسلم على الناس يوم الجمعة والإمام يخطب ، ويجوز الرد عليه ، والرد أوكد ، وقيل ، يسلم على باب المسجد لا غير .

قال هاشم : أكره السلام ، فإن سلم فليرد عليه ، وقال بعض ، أحب ألا يردوا عليه السلام حتى يقضوا الصلاة بمنزلة المصلى .

مسألة : ولا بأس بالتزويج والإمام يخطب .

مسألة : ومن تكلم والإمام يخطب فلا يجوز لأحد أن يقول له ، اسكت ، وإنما يشير إليه بالإمساك .

مسألة : اختلف فى الخطيب يمر بذكر الله والنبى ﷺ ، يسأل الله الخير ، ويستجير من الشر ، وقال قوم : لا يقول الرجل مثله ، ويسكت حتى إذا فرغ

وأقام المؤذن دعا ، وقال قوم ، يذكر الله تعالى بعه ويحمده ، ويصلى على النبى ﷺ . قيل لابن محبوب ، فما الأفضل عندك ؟ قال : الله أعلم .

مسألة : وللداخل والخطيب يخطب أن يركع .

مسألة : ومن تبسم يوم الجمعة والإمام يخطب فليخرج من المسجد ، ثم يدخل وإن أو مأ إلى رجل بيده أو صافحه لم ينقض هذا عليه ، وقال أبو عبد الله ، إذا تصافحا ولم يتكلما فأرجو ألا يبلغ بهما إلى فساد ، وجائز أن ينظر إلى سقف البيت وينظر وراءه .

مسألة : قال محمد بن محبوب : من قال لرجل ، يافلان افسح ، أو قال ، قوموا الصف ، أو يافلان استأخر وقد أقيمت الصلاة فلا بأس إذا كان تكلم فى أمر الصلاة .

مسألة : ومن تكلم فلا جمعة له ، وقال قوم ، لا يضاعف ، وقال قوم ، فاسدة ويبدلها ، ومن لغه بثيابه لا يفسد عليه ، ولا ينتقض طهر من تكلم والإمام يخطب عند أصحابنا .

مسألة : فى الخطيب إذا روى فى خطبته رواية ، هل على الناس إعادة الصلاة ؟ قال ، لا أعرف ذلك ، إن سعيد بن أبى بكر كان يخطب بصحار فروى قول أبى بكر ، إنى وليتكم ولست بخيركم .

مسألة : الإضافة من غير الكتاب ـ

وقال أبو عبد الله : إذا قال رجل لرجل فى الجمعة ، تقدم أو تأخر فى الصف فلا بأس بذلك ، ولا تنقض عليه ، فإن قال ذلك فى غير وقت الصلاة والخطيب يخطب ، ثم صلى من قبل أن يخرج من المسجد فعليه الإعادة وإعادة الوضوء .

مسألة : وعن رجل ضحك فى الجمعة والإمام يخطب خطبة الصلاة ، فقال ، إن الضحك بمنزلة الكلام ، وأما إن تبسم فلم نر عليه نقضا .

مسألة : من كلام أحسبه لأبى المؤثر ، قال سفيان ، والقنوت يوم الجمعة بدعة ، ورفع الإمام يديه والناس فى الجمعة وهو يخطب بدعة ، إنما كان يشير بإصبعه .

قال أبو المؤثر : يكره عندنا أن يرفع الداعى يديه فى الخطبة ولا فى الصلاة ولا فى غيرها ، إلا أنه قد رخص بعضهم فى يوم عرفة ، قال : وما نحب رفع اليدين لأن الله قريب عليم بذات الصدور .

ومن غيره ـ قال حدثنا عمارة أنه رأى بشيرا يرفع يديه يوم الجمعة على المنبر ، وقال ، قد رأيت رسول الله ﷺ . على المنبر وما يقول بيده إلا هكذا ، وأشار بإصبعه ، السبابة .

مسألة : قال سفيان : والخطبة قبل الصلاة يوم الجمعة ، ولا تكون جمعة إلا بخطبة ، فإن جهل الأمير ولم يحسن هو فأمر رجلا ، فخطب ، وهو شاهد ، وصلى بهم الأمير فلا بأس ، وهذا جائز ، لأن الناس قد صلوا بعد خطبة ، وسواء ذلك ، خطب الأمير أو خطب غيره ، إذا كان لا يقيم الخطبة .

مسألة : وقال سفيان ، وإذا خطب الأمير فأحدث ، فأمر رجلا يصلى بالقوم فلا بأس إذا كان الرجل الذى يصلى بهم قد أدرك الخطبة .

مسألة : واختلفوا فى المرء يدخل والإمام يخطب ، فقالت طائفة : يجلس ولا يصلى ، قال أبو بكر ، يركعهما للثابت عن النبى ﷺ ، أنه قال لرجل دخل المسجد ، إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فيركع ركعتين .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا إباحة الصلاة والأمر بها قبل الجمعة فى الوقت الذى تجوز فيه الصلاة ، ولا أعلم فيه حدا موقوتا ، فى بعض قولهم ، لأنه لا بأس والخطيب يخطب ، وقيل ، إن ذلك حدث وبدعة ، ولعل المعنى فيه أنه لم يكن فى الأصل وإن لم يكن بدعة مكفرة ، وإن كان النبى ﷺ أمر بالصلاة ويثبت ذلك فهو أولى ما استخير وعمل به لتحية المسجد ، إلا أن يرى الصلاة تخرج فى الأصول ، أنه أصح إذا قام الخطيب ، لأنها ذكر لاصمت وحق الجمعة صمت .

* * *

الباب الحادى والعشرون

فى فساد صلاة الجمعة

وإذا فسدت على الإمام الصلاة فى يوم الجمعة فقدم رجلا لم يحضر المسجد فى حال الخطبة فصلى ، أن الصلاة فاسدة ، وإن كان حاضرا فى موضع لا يسمع الخطبة منه ، فأصغى واستمع فلم يسمعها فصلاتهم تامة ، وإن كان من قدمه تكلم فى حال الخطبة فصلاتهم وصلاته فاسدة — انتقضى .

مسألة : الإضافة — سئل عن رجل انتقضت صلاته يوم الجمعة وهو ممن يلزمه التمام ، ما عليه من البدل إذا كان فى الوقت ، أو قد انقضى الوقت ؟ قال ، عليه أربع ركعات ، يقرأ فيهن فاتحة الكتاب ، كان فى الوقت أو انقضى الوقت .

من غيره — وأما من فسدت عليه صلاة الجمعة حيث تكون ركعتين فليبدل صلاة نفسه أربع ركعات ، إذا كان ممن يلزمه التمام ، وسواء ذلك كان فى وقت تلك الصلاة أو من بعد انقضاء وقتها هذا فى الجمعة خاصة ، لأنه إنما يبدل صلاة نفسه ، ليس صلاة الإمام ، وقال آخرون غير ذلك .

مسألة : وعن أبى المؤثر قال : كان محمد بن محبوب رحمه الله يقول : كان المسلمون إذا شكوا فى صلاة الجمعة صلوا ركعتين مع الإمام ، ثم أعادوها أربعا بالاحتياط ، وإن كانت الجمعة تامة كانت صلاتهم التى صلوها آخرا تطوعا ، وإن كانت صلاة الجمعة فاسدة فالتى صلوها آخرا أربع ركعات هى صلاتهم .

الباب الثانى والعشرون

فى صلاة العيدين

الضياء ـ فى الذى يكبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وأحب أن يكبر فيها ستا ثم يكبر سبعا ، ولا يكبر بعد الركوع شيئا ، إلا أن أهل عمان قد كبروا بعد الركوع ثلاثا .

مسألة ـ وقيل عن أبى مالك بوجه خامس ، وهو سبع عشر تكبيرة ، سبع بعد الإحرام ، وسبع بعد القراءة فى الثانية ، وثلاث بعد الركوع .

مسألة ـ وقد كانوا يستحبون أن يكون مصلى العيدين غير المسجد الذى تصلى فيه الجماعة ، يكون واسعا على الناس ، لأن رسول الله ﷺ كان يصلى العيدين فى غير المسجد ، إلا أهل مكة لم يزالوا يصلون العيد ، وهو الفطر ، فى المسجد الحرام ، لم يروا أفضل منه ، وكرهوا أن يخلوا الكعبة ويصلوا عند غيرها ، وهى القبلة ، وقيل : الصف الأول أفضل لأنه أقربها إلى القبلة .

مسألة ـ موسى بن على ، أن جده كان يقول : إذا خفى على الناس الهلال حتى علموا فى النهار أنهم يفطرون ويؤخرون الصلاة إلى ضحى الغد . قال هاشم : نعم ، هذا قول أهل أزكى .

مسألة ـ قال أبو سعيد إن صلاة العيد فى الجبان أفضل ، فإن كان ثم عائق أو عذر فبعده مسجد الجامع ، وبعده المسجد المعمور أولى من غير المساجد ،

والبيت أحب من البراز فى القرية . وبلغنا عن بشير أنه قال ، يخرجون من يومهم مالم يصلوا العصر ، قال هاشم ، وقال لى ، لو خرجوا فى الليل كان أحب إلى من تأخيرهم إياه إلى الغد .

مسألة ـ فى الأثر ـ ينتظر بصلاة النحر إلى أن ترمض الفصال ، فقال ، إن الفصال هى الضحال من الغنم إذا تأذت بالشمس فى أول النهار فى أيام شدة الشمس ، هذا معناه ، والله أعلم .

مسألة ـ قوله تعالى : فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ . أن صل صلاة النحر ، وقيل معناه ، استقبل نحره ، النهار ، أى أوله ، ويقال ، استقبل القبلة بوجهك ونحرك .

قال الفراء : وسمعت بعض العرب يقول : منازلهم تتناحر ، أى هذا ينحر هذا ، يعنى متقابلة .

قال الشاعر :

أيا حكم هاءات غير مخالد وسيد أهل الأبطح المتناحر

مسألة ـ وكل صلاة لا يؤذن لها ولا يقام ، ينادى لها صلاة جامعة ، كسوفا كان أو استسقاء وغيرها ، هكذا كان ينادى على عهد رسول الله ﷺ .

مسألة ـ والمشى إلى الصلاة أفضل من الركوب ، ولو ركب لم يكن مأثوما ، وروى أن النبى ﷺ ماركب فى عيد ولا جنازة قط .

مسألة ـ عن النبى ﷺ ، أنه كان يتوجه يوم العيد إلى المصلى من طريق

ويرجع من أخرى ، وهو المستحب الإمام والناس واختلف فى اختياره ، فقيل ، فعل ذلك تفاؤلا ورجاء أن ينقله الله من حال إلى حال هو أحسن منه ، وقيل ، إظهارا للجماعة بأن أشد فى الإعلان ، وقيـــل كان يتشرف به من مضى عليهم فيشرف غيرهم ، وقيل ، كان يفقههم فعاد على غيرهم ليفقههم ، وقيل ، كان إذا مر فى طريق تصدق عليهم فعاد على آخرهم ليتصدق عليهم ، وقيل ، ربما كان يسأله الفقراء فلا يحضره ما يعطيهم فعاد من طريق أخرى إشفاقا من إعادتهم المسألة .

مسألة ـ وروى عن النبى ﷺ أنه قال : أخرجوا العواتى ذوات الخدور ، يشهدن العيد ، ودعوة المسلمين ، وجنبوا الحيض من مصلانا .

قال أبو المؤثر : إن كان الحديث حقا فذلك شىء يستحسنه رسول الله ﷺ وأدب المسلمين به ، ولو كان عزما لكفر من تخلف عنه ، وليس حضور النساء العيدين بواجب إلا أنه أفضل .

فصل

وكذلك العبيد والمسافرون إلا من أذن له مولاه ، وأحب للمسافر إذا حضر بلدا أن يصلى العيدين ، فإن لم يفعل فلا شىء عليه وأرى حضور العيـدين على المسافر أوكد من حضور الجمعة .

مسألة ـ والمرأة تستأذن زوجها إذا أرادت أن تذهب إلى العيدين ، ولا أحب له أن يمسكها ، وكذلك البـكر تستأذن أباها فى العيدين ، والبـكر لا تستأذن أخاها ولا وليها إن لم يكن لها أب ، ولا تستأذن أيضا أمها ، وللأب وللزوج

حبسهما من الخروج إلى العيد ، ولا أحب لهما مخالفة الزوج ولا الأب ، فإن لم يكن تحالفا وقعدتا فلا شيء عليهما ، وإن استأذنتاهما فلم يأذنا لهما فذهبتا فلا تكونان آثمتين .

مسألة ـ وليس على العبد أن يستأذن سيده فى الذهاب ، وأحب لسيده أن يأذن له إن استأذن .

مسألة ـ عن الحدود فى صلاة العيدين، قال: تكبيرة الإحرام حد، ثم التكبير كله بعد الإحرام حد، ثم القراءة حد ، ثم الركوع حد، وكل سجدة حد ، ثم القيام والقراءة حد ، ثم التكبير حد، ثم الركوع حد ، ثم السجدتان، كل سجدة حد .

قال غيره : مسألة أن التكبير بعد الركوع فى الركعة الثانية حد لمن يقول به .

قال غيره : قال أبو سعيد : يخرج بمعنى الاتفاق أنه لا يجب فى العيدين أذان ولا إقامة ، فإن أذن الإمام أو أمر به من غير إرادة مخالفة أو إثبات بدعة لمعنى يذكر به كان عندى حسنا ، لأنه حث على السنة .

مسألة ـ قال أبو سعيد : يخرج فى الاتفاق أن التوجيه للعيدين قبل الإحرام وأما الاستعاذة فيختلف فيها من قولهم ، فقيل فى صلاة العيدين يستعيذ بعد الإحرام والتكبير ، وقيل بعد الإحرام وقيل التكبير .

* * *

الباب الثالث والعشرون

ما يفسد صلاة العيدين

فمن كبر على ثلاث عشرة تكبيرة كبر بعد الإحرام أربعا ونسى تكبيرة ثم ذكر وهو فى القراءة وقد أتمها ، فإن رجع وكبر خامسة وأعاد القراءة فجائز ويمضى على صلاته ، فإن كان قد صار فى الركوع فليمض على صلاته فإن كان فى الركعة الثانيه قرأ ثم كبر ثلاثا أو خمسا فإن نسى تكبيرة فلم يذكرها حتى صار فى الحد الثالث فصلاته و من خلفه فاسدة ومن كبر الخمس فى الثانية قبل القراءة فلا نقض ، إلا أنهم قد اختلفوا فى ذلك ولا أرى نقضا .

مسألة ـ وإن كبر الإمام فى الثانية قبل القراءة ونسى القراءة ثم ذكر فى الركوع فليقم يقرأ ثم يكبر ، ثم يركع ، فإن أمّ قوما فقرأ فى الركعة الثانية . ثم نسى التكبير حتى ركع ورفع رأسه من ركوعه ، ثم ذكر ، فليكبر ، ثم يركع ، وإن قرأ فى الركعة الثانية ثم نسى التكبير حتى ركع وسجد فعليه النقض وعلى من خلفه .

مسألة ـ ومن انتقضت عليه صلاة العيد مع الإمام فإنه يعيدها كصلاة الإمام متى ذكر ، ولو بعد أيام ، إلا أن لا يحسن قراءة العيدين ، وقد رخص بعض الفقهاء للذى أدرك مع الإمام من صلاة العيد شيئا وفاته شىء أن يعيد مافاته بلا تكبير ، فمن هنالك رأيت عليه أن يعيد الركعتين بلا تكبير إذا لم يحسنه ، وإن أحسن فليعد بالتكبير ـ انقضى .

مسألة ـ الإضافة ـ وقال هاشم بن غيلان : من فاته من صلاة العيدين شىء فإذا سلم الإمام قام فأبدل مافاته من التكبير وغيره .

الباب الرابع والعشرون

فى خطبة العيدين

خطبة النحر أقصر وأوجز من خطبة الفطر من غير أن يسأم الناس .

مسألة ـ وروى عن جابر بن زيد أنه قال ، حدث الناس ما رمقوك بالحدق ، ولا ينبغى للمذكر أن يحمل الناس على السآمة بالإطالة إلا أن يعلمهم دينهم ويفقههم فيه فلا بأس بذلك .

مسألة ـ لما استخلف عثمان حول الخطبة قبل الصلاة فتبعه على ذلك من تبعه ، وسنة رسوله ﷺ خير من بدعة عثمان ، قيل لأبى سعيد : فى من فعل كفعل عثمان ، أعليه بدل ؟ قال : لا ، ولا ينبغى مخالفة السنة .

مسألة ـ وإن خطب العبد بإذن سيده خطبة العيدين فلا بأس ، وإن كان بغير أمر سيده ، وانصرفوا على ذلك فعليهم إعادة الصلاة .

مسألة ـ ولا يخطب للعيد إلا قائما ، ولا يخطب إلا واحد ، ولا يخطب اثنان ، ولا يخطب ثلاثة ، فإن فعلوا فلا نقض ولو أحدث الخطيب فى خطبة العيدين فليتم خطبته .

مسألة ـ والذى يطلع المنبر يقدم رجله اليمنى ، فيضعها على العقبة ، وإن أمسك بالعود من المنبر فى خطبة الجمعة أو غير خطبة الجمعة فجائز ، ولا بأس إن اتكأ الخطيب على سيف أو خشبة ، وأحب ألا يمسك شيئا إذا أمكنه ذلك ، فإن

ضعف فأمسك فلا بأس ، قال محمـــد بن محبوب : لا أرى أن الكلام مكروه فى الخطبة يوم العيد،وعلى من حضر الخطبة يوم العيدين أن ينصت كالجمعة يسمعها أو لم يسمعها .

وقال أبو المؤثر : نعم،وهذا قولنا ، وقيل ، كل من شهد العيدين أن يستقبل القبلة ولا يستدبرها إلا الإمام الذى يلى الخطبة أو يأمر غيره فلا بد أن يستقبل القبلة ولا يستدبرها إلا الإمام الذى يلى الخطبة أو يأمر غيره ، فلا بد أن يستقبل الناس ، وقيل، خطبة العيد سنة ، وقيل ، فريضة لقوله:« فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ » وقيل ، إن علامة الخطيب قصر خطبته وطول صلاته ، أى تطويل الركوع والسجود وغيره .

مسألة ـ وقيل الخطبة للجمعة لا تجوز إلا قياما ، لأن ذلك من الصلاة ، فإن كان يستحى فعلى قول من يجيز له فيجزيه أن يقعد ، وخطبة عرفة والتذكر بخير بين القيام والقعود ـ انقضت الإضافة .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ـ .

قال أبو سعيد : الذى يحفظ أن قول ، الحمـــد لله ولا إله إلا الله وصلى الله على محمد ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين وللمؤمنات أنه يجزيه ، أى خطبة العيدين .

مسألة ـ قال ، وقيل من علامة فقه الرجل قصر خطبته وطول صلاته،قيل له: فما معنى طول صلاته ؟ قال : معى أنه يخرج أنه يطول فى ركوعه وسجوده .

مسألة ـ من كتاب دفعه إلى وليد بن مسمع بن جنيد عرضه على أبى المؤثر ، قال : فإن كانت الخطبة فى ربع النهار وأطال الخطبة إلى الزوال لم نر عليه نقضا ،

ولـكن لا ينبغى أن يفعـــل ذلك الخطيب ، قال ، وينبغى للخطيب أن يوجز فى خطبته ، قال ، وخطبة يوم النحر أقصر وأوجز ، قال ، وخطبة يوم الفطر لا بأس إن أطالها على خطبة النحر من غير أن يسأم الناس ، ولا يبرمهم .

ومن غيره ـ وخطبة العيدين من بعد الصلاة ، كذلك سنة رسول الله ﷺ وفعله أبو بكر وعمر رضى الله عنهما بعد النبى ﷺ ، حتى استخلف عثمان فحول الخطبة قبل الصلاة ، فتبعه على ذلك من تبعه من الناس ، وسنة رسول الله ﷺ خير من بدعة عثمان .

مسألة ـ وسئل ، هل يخطب خطبة العيدين من لا يوثق به ؟ قال : أحب إلينا ألا يلى أمور الناس إلا الثقة ، فإن خطب بهم غير الثقة فذلك يجزيهم إن شاء الله تعالى .

* * *

الباب الخامس والعشرون
فى صلاة الجماعة فى العيدين

ومن صف فى آخر الصف يوم العيد ، ولا يسمع تكبير الإمام فليوجه ، ويقف حيث يرى الناس قد ركعوا ، ثم يحرم ويركع معهم ، وإذا سجدوا وقاموا فى الركعة الثانية فليقرأ فاتحة الكتاب ، ثم ليقف بقدر ما يرى أن الإمام قد قرأ سورة ، ثم كبر هو خمس تكبيرات ، فإذا رأى الناس قد ركعوا فليركع معهم ، فإذا انتشوا من الركوع فليكبر ثلاث تكبيرات ، فإذا سلم الإمام ورأى الناس قد قاموا فليقم يبدل ما فاته من الصلاة ، يبدأ بالتكبير ، ثم ليقرأ فاتحة الكتاب وسورة ، ثم ليقعدن .

مسألة ـ ومن لم يسمع التكبير فليكبر على حياله سبعا أو تسعا أو إحدى عشر ، أو ثلاث عشر فليس على من خالف الإمام فى التكبير بأس ما لم يسمع .

مسألة ـ أبو سعيد : فى أهل بلد برزوا إلى الجبان غداة الفطر أو النحر ، ولهم إمام قدموه جباه أهل البلد ، هل لأحد أن يدخل إمامة الصلاة بالناس ليوم الفطر أو النحر من غير أن يقدمه جباه أهل البلد ، أو يظهر من الإمام ما يجب أن يقدم عليه إمام آخر ؟

قال : لا يجوز ذلك فى موضع العيد إلا بحجة .

قلت : فإن أبطأ الإمام على الناس فى الصلاة ، إلى أى وقت ينتظرونه ؟

قال : إلى وسط الوقت ، وما لم يقع عليهم ضرر ، وأحب إلى ربع النهار لأنه إلى الوسط .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذين يصلون صلاة العيد جماعة ولا يحضرون الإمام العدل ، ليس لهم ذلك إلا من عذر ولم ير عليهم بدلا على معنى قوله .

مسألة ـ قلت : فإن كان لهم عذر حتى قضى الإمام الصلاة ، هل لهم أن يصلوا جماعة ؟ قال : هكذا عندى .

مسألة ـ قال أبو سعيد : إن قدم الإمام من قومنا التكبير فى صلاة العيد فى الركعة الأخيرة قبل القراءة متعمدا فالصلاة خلفه تامة ، وليس هذا تركا منه للحد ، وإنما بتقديم وتأخير .

مسألة ـ فى من وجه وأحرم وأدرك التحيات ، ثم سلم الإمام ، قال : يصلى مثل صلاة الإمام ، فإن لم يعرف كم كبر الإمام فليكبر على سنة البلد ، فإن لم يعرف سنة البلد وعرف التكبير فليكبر ستا فى الأولى قبل القراءة ، ثم يكبر خمسا فى الركعة الثانية بعد القراءة ، وإن كان لا يعرف التكبير فلا يقض ماسبقه الإمام بغير تكبير .

قال : ولا أحب أن يكبر بعد أن يرفع رأسه من الركعة الثانية من الركوع إذا لم يعلم أن الإمام كبر سبعا ، فإن علم أن الإمام كبر سبعا فكبر هو ثلاث عشر ، أو أكثر من ثلاث عشر فكبر هو سبعا ، فإذا اعتمد لمخالفة الإمام لزمه إعادة الصلاة كما صلى الإمام .

قال غيره : قد قيل هذا ، وقيل : إذا أبدل بأحد وجوه الصلاة ماسبقه به تمت صلاته ، وقد قصر فى اتباع الإمام .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ـ

عن أبى معاوية عزان بن الصقر سئل عن الأصم إذا حضر صلاة العيد وهو لا يسمع التكبير ، كيف يصنع ؟ قال : يصلى معهم الركعتين فإن سمع من التكبير شيئا أجزأه ، وإن لم يسمع من التكبير شيئا أجزاه ما صلى معهم ، وليس عليه إعادة ، وإن كبر على حسن ظنه لم أر عليه بأسا ، والله أعلم .

ورأيته متوقفا عن الفتوى فيه .

مسألة ـ وقال الوضاح بن العباس عن أبيه العباس ، إنه لا بدل على المصلى فيما فاته من صلاة العيد ولا الجنازة .

مسألة ـ فى صلاة العيد بصلاة قومنا ، فإذا كان يصلى صلاة جائزة لا يخالف فيها حدود الصلاة ولا يزيد فيها حدا ولا ينقص منها حدا فالصلاة عنده أفضل فى الجبان إلا من عذر من تقية على نفس أو مال أو دين ، وخاصة مع السلطان ، فإن الصلاة للسلطان فى العيد والجمع بالعدل فى الصلاة لم تجز مخالفته فيما هو مخصوص به على وجه المعاندة له ، والاستخفاف بالقيام بها عنده إلا أن يتوسع متوسع بالصلاة فى العيد لموضع الستر والحفظ لموضع مزاحمة المناكر ونظره لها ، من غير أن يخطىء من فعل ذلك مع السلطان جاز له ذلك معنا ، لأن البعض يجزى ، فالمصلى وحده غير ملوم إن شاء الله .

انقضى والله أعلم .

الباب السادس والعشرون

فى صلاة الخوف فى الحرب والمسايفة والضرب ونحو ذلك

الأشراف ـ قال أبو بكر : كان الشافعى رخص فى الصلاة عند شدة الخوف فى الاستدارة والتحرف والمشى القليل إلى العدو والمقام الذى يقوم به ، وتجزيهم صلاتهم، ويضرب أحدهم الضربة بسلاحه، أو يطعن الطعنة، فأما إن تتابع الضرب أو يطعن طعنة فردها فى المطعون أو عمل يطول فلا تجزيه صلاته .

قال أبو سعيد : يخرج أن صلاة المواقفة بما يشبه الاتفاق ، أنه بالتكبير ، فقيل ، لكل صلاة خمس ، وقيل ، ست ، فإن طأطأ وحمل على نفسه أن يصلى بالقراءة وتمام الصلاة فهو أصح من حيث كان وجهه ، ولا يقطع الصلاة عند الضرورة للمضاربة ولا المطاعنة ، وقد جاء الأثر عن النبى ﷺ بإباحة قتل الحية والعقرب للمصلى ، وإن اختلف فى الإعادة ، ولا فائدة فى قتلها مع الإعادة ، وإنما الفائدة أن يقتلها ويمضى على صلاته لئلا يمنعه شىء من الأشياء الدفع عن نفسه ولا يحبط عقدها عمله ، وكذلك قيل فى معارضة العدو ، والدافع عن النفس مثل هذا من الاختلاف ، وأصح ذلك إن كان الوقت يفوت إن أعاد لم يبن لى موضع اختلاف فيه ، وقد ثبت العمل فيها فى وقتها ، ويبدلها فى غير وقتها ، وإن أشبه الاختلاف إن قدر فى وقتها فذلك حسن إن شاء الله .

مسألة ـ أبو بكر ـ أجمع كل من يحفظ عنه أن المطلوب يصلى على دابته، فإذا كان طالبا نزل ، وكذلك إن فضل الطالبون على المطلوبين ، وعن أن ينقطع

الطالبون عن أصحابهم فيخافون عودة المطلوبين ، فلهم أن يصلوا إيماء .

قال أبو سعيد : معى يخرج أن صلاة الطالب والمنهزم عنه عدوه صلاة الآمن، صلاة نفسه ، وإن كان فى حد المكاررة ، فمرة ينهزم عنه ومرة يرجع إليه فهذا معنا صلاة الخوف وصلاة المواقفة ، فإذا انهزم عنه الانهزام الذى يأمنه على نفسه صلى صلاة نفسه ـ انقضى .

مسألة ـ وفى قوم يحضرون القتال ، هل لهم عند الضراب أن يكبروا عشر تكبيرات للصلاتين جميعا ؟ فما عندنا فيها حفظ ، وإنا نحب ألا يجمعوا ، لعل الحرب تنجلى ، فيصلون صلاتهم .

مسألة ـ فى المصلين صلاة الحرب ، هل لأحدهم أن ينزل عن موضعه من الذين فى نحر العدو ؟ قال : لا ينزل أحدهم إلا أن يأتيه العدو .

وقلت : فإن التفت من غير معنى العدو ؟ قال : أخاف عليه أن تنتقض عليه صلاته .

قلت : ليس فى صلاة العدو أذان ولا إقامة ؟ قال : بلى، فيها الأذان والإقامة، قال ، والإمام أن يصلى بالجيش غيره ويكون هو خلفه .

قلت : وليس عليهم ركوع قبل الفجر وبعد المغرب ؟ قال : وإن صلوا فرادى فصلى بعضهم جماعة تماما أو قصرا فصلاتهم تامة ، وإنما صلاة الحرب رخصة من الله، فنحب لهم أن يصلوا صلاة الحرب ، وليس على من لم يصل هلاك .

مسألة ـ وقيل ، عليهم الوضوء إن أمكن ، وإلا فعليهم التيمم فى أنفسهم .

مسألة ـ الشيخ أبو الحسن فى الأسير ، أن يصلى كيفما أمكنه ، حيث كان وجهه ، فإن جهل ولم يصل فالذى كان يذهب إليه الشيخ أنه يلزمه البدل وصيام عشرة أيام ، وإن جهل التيمم فلم نحفظ فيه أثرا إلا الاختلاف فى من جهل التيمم، وصلى بغير تيمم ، فعن أبى المؤثر البدل والكفارة ، وعن غيره ، عليه البدل .

ومن غيره ـ ومع أنه قال من قال ، يسع جهل التيمم فى السفر والحضر ، وقال من قال ؟ لا يسع جهله فى حضر ولا سفر ، وقال من قال يسع فى الحضر ولا يسع فى السفر فى معنى بدل الصوم والكفارة .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ، ومن سيرة الإمام الصلت بن مالك :

وإن حضرتكم الصلاة وأنتم مواقفون لعدوكم وهم فى وجوهكم أو من وراء ظهوركم وأنتم فى القرية أو فى السفر ، فأى صلاة حضرتكم فى ذلك الوقت فليقم الإمام مستقبلا القبلة وخلفه طائفة من أصحابه ، وتقم طائفة أخرى فى نحر العدو مستقبلين بوجوههم وجه العدو ، وحيث يسمعون تكبير الإمام جميعا ، فيوجه الإمام والطائفتان جميعا ، ويكبر الإمام تكبيرة الإحرام ويكبرها معه الطائفتان جميعا ، وإن كان فى صلاة النهار قرأ فاتحة الكتاب ، وحدها ، وإن كان فى صلاة الليل قرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة من قصار السور ، ثم كبر الإمام وركع وركعت معه الطائفة التى وراء الإمام ، ووقفت الطائفة الأخرى فى نحر العدو وغير راكعة ولا ساجدة ، فركع الإمام وركعت الطائفة التى خلفه ، ويسجد الإمام ، وتسجد الطائفة التى خلفه سجدتين ، ثم يرفع الإمام رأسه وينتصب واقفا ، وتمضى هذه الطائفة الذين كانوا خلفه فتركز فى نحر العدو ، وحيث كانت الطائفة الأخرى ،

وترجع الطائفة الأخرى فتقوم مقام الطائفة الذين كانوا خلف الإمام فتكون خلف الإمام ، فيقرأ الإمام ، ثم يركع فتركع معه الطائفة ويسجد فتسجد معه سجدتين ، ويقرأ التحيات ويسلم وتسلم الطائفة جميعا ، ثم ترجع هذه الطائفة إلى أصحابهم ، فهذه صلاة الحرب فى موضع التمام وموضع القصر .

وأما صلاة المضاربين بالسيوف عند التقاء الزحوف فخمس تكبيرات ، وصلاة الهارب خمس تكبيرات حيث كانت وجوههم وأما الطالب لعدوه فيصلى صلاة نفسه إذا كان لا يخاف عدوا ، وإنما هو طالب لعدوه ، فإن كان فى حد التمام صلى تماما ، وإن كان فى حد القصر صلى قصرا .

مسألة ـ ومن جواب لأبى معاوية : ومن كان يخاف على نفسه من عدوه وهو يجاهده وحضرت الصلاة فخاف على نفسه إن أقام الصلاة أن يقتله فإنه يصلى يومى إيماء حيث كان وجهه إن أمكنه ذلك .

ولا تصلح صلاة الحرب إلا للعساكر الذين لهم إمام وجماعة وأما الواحد فلا .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى صلاة المريض وأحكام ذلك

ومن كان يصلى قاعدا فأفتاه رجل أن ارفع حصاة إلى جبهتك واسجد عليها ففعل فلم نر عليه بدلا ولا كفارة ، وسواء كان المفتى ثقة أو غير ثقة وهو مفت .

مسألة ـ وقال أبو الحسن : والمريض إذا لم يقدر يصلى قائما صلى قاعدا ، وتكون عيناه لو ترى فقام كان مستقبلا للقبلة ، وقيل ، يميل على شقه الأيمن ووجهه تجاه القبلة ، كما يفعل به عند الموت وفى القبر .

مسألة ـ قال غيره ، وإن صلى نائما كانت يداه مبسوطتين كما عود ، يصلى وهو صحيح إلا أن لا يقدر فكيف قدر وضع يديه ، وإن لم يقدر على جنبه الأيمن فالأيسر ، فإن لم يطق فمستلقيا :

مسألة ـ والمريض إذا صلى على جنبه فنعس فى صلاته حتى غاب عقله فعليه إعادة الوضوء .

أبو سعيد ـ إن وضوءه ينتقض ، ولا يكون بمنزلة القائم إذا نعس فى الصلاة فإن أخذه ذلك . فكلما استمر فى الصلاة نعس فيصلى على ذلك ما يقوى ، فإذا خاف أن تفوته الصلاة كبر ، وليس له أن يكبر قبل ذلك .

مسألة ـ والمريض إذا صلى قاعدا فإنه يتورك ويقعد كما يقعد للصلاة ، فإن لم يقدر ، وقدر أن يتربع تربع ، وفى موضع ، إن لم يمكنه القعود فيبرك على ركبتيه

ولا يتربع ، فإن لم يمكنه يحبو على ركبتيه ، فأحسب أنه يقعد على إليتيه ، ويرفع ركبتيه أحسن من التربع ، فإذا لم يمكنه تربع حينئذ أحسن من أن يمد رجليه أو أحدهما ، وإن لم يقدر كما أمكن ، وإنما يعمل فى الصلاة مع القدرة .

مسألة ـ وإذا كان على المريض ثوب قز أو حرير فلا يصلى به إن كان مكتسيا به لابسا له ، وإن كان لابسا غيره وهو مكتس به فلا يجوز أيضا إلا أن يكون فى حال ضرورة فجائز أن يصلى وهو لابس له .

مسألة ـ قال أبو سعيد فى الذى يصلى بالإيماء قاعدا لعذر ، أن عنده فى إيمائه اختلافا ، ففى بعض القول ، إنه يومىء برأسه ولا يحرك بدنه ، ويكون سجوده أخفض من الركوع ، وتكون يداه على فخذه للركوع والسجود على ركبتيه ، وقيل ، يكون ركوعه متمكنا ويحنى ظهره قليلا ويضع يديه على فخذه ، ويومىء للسجود ، ويطأطىء رأسه ويديه حتى لا يبقى من السجود إلا وضع رأسه على الأرض ، ويكون وضع يديه على ركبتيه ولا يضعهما على الأرض ، ولعل بعضا يقول ، يضع يديه على الأرض أيضا ، ويقـــول ، إنه لا يترك من معنى السجود إلا ما منعه .

مسألة ـ فى المريض إذا خاف أن يصلى قائما وقع رداؤه ، هل يجزيه أن يصلى جالسا ؟ قال : لا ، إذا لم يخف إلا ذلك إلا أن يضعف ، وإن شق عليه التورك فجلس جلسة هى أهون فلا بأس .

مسألة ـ فمن صلى بعض صلاته بالقيام، ثم وجد ضعفا بنى على الصلاة بالقيام،

يصلى بالقعود أو النوم، وإن صلى بعض صلاته ثم لم يحفظ صلاته ابتدأ بالتكبير، وإلا بنى عليه ، إلا أن التكبير لا يتجزأ ، وإنما هو بدل من الصلاة كلها ، فإن بدأ بالصلاة قائما ، ثم وجد ضعفا فصلى بالقعود شيئاً من الصلاة وبنى عليها ، ثم وجد ضعفا عن القعود بنى على تلك الصلاة على جنبه وأتمها ، فإن وجد خفا يقدر على القيام فى تلك الصلاة بعينها ، فقيل يهملها ويبتدىء إذا كان ذلك فى وقت يمكنه أن يبتدىء ويتمها ، وإن كان الوقت قد فات ، أو لا يمكنه أن يأتى بها من أولها إلا أن يفوت ، فإنه يبنى على ما بقى من الصلاة ولا يبنى على القعود ولا على جنبه ، وهو يقدر على القيام ، وقيل ، يبنى عليها لأنه بدأ بالقيام ، وقيل، يبنى على صلاة القيام ويهمل صلاة القعود والنوم ، وقيل أبدل الصلاة كلها ، ويبتدئها بالقيام ، وهذا كله ما لم يخف فوت الوقت ، فإذا ابتدأ الصلاة على شىء مما قيل من الاختلاف ، فإن خاف فوت الوقت فإنه يبنى على صلاته حيث كان ، لأنه صلى على الأثر والسنة ، فإن صلى ركعة قائما وركعة قاعدا وركعة على جنبه ، ثم وجد خفا وقدر على القيام ، فإن كان فى فسحة من الوقت ما يأتى بالصلاة كلها قام فأتى أربع ركعات فذلك على قول من يرى عليه ابتداء الصلاة ، وإن كان لا يمكنه أن يصلى الأربع ركعات كلهن قياما ، وإنما يأتى بركعة من أول الصلاة قياماً أو ركعتين أو ثلاث ركعات ويفوت الوقت ، وإن كان أتى بركعة وهى بقية الصلاة ، أدرك الوقت ، فهذا يأتى ببقية الصلاة ، وهى ركعة واحدة ، ولا نعلم فى هذا اختلافاً ، فإذا قام ابتدأ الصلاة فقد أهمل ما كان صلاه على السنة، فإن بدأ بالصلاة بالتكبير ، ثم وجد خفا ما يستطيع حفظ الصلاة على جنبه

وفى قلبه بكمالها ، فإذا حفظها على هذا قبل أن يتم خمس تكبيرات أهمل التكبير ورجع إلى الصلاة ولا يبنى على التكبير، وكذلك إن بدأ على جنبه ثم وجد خفا يرجو فيه القعود أهمل صلاة النوم وابتدأ قاعدا ، فإن وجد خفا أهمل ذلك كله وابتدأ قياما ، إلا أن لا يرجو أن يتم ، فإن بدأ بالصلاة قاعدا ثم وجد خفا يرجو به الصلاة قائما أهمل تلك الصلاة وابتدأ الصلاة قائما ، وكذلك إن ابتدأ الصلاة قاعدا ثم وجد خفا ، ابتدأ الصلاة بما يقدر عليه من القيام والقعود وعلى جنبه .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فإن لم يستطع على قفاه صلى على بطنه مستقبل القبلة ، وإن قدر أن يرفع رأسه حتى يستقبل القبلة فعل ذلك ، وإن لم يستطع فما أمكنه ، وأحسب أن فى بعض القول أنه مخير ، إن شاء صلى على قفاه مستلقيا وعلى جنبه أصح فى قول الله تبارك وتعالى : « وَعَلَى جُنُوبِهِمْ » وقد يخرج أن المستلقى على جنبه فى التأويل لقوله ﷺ حتى يضع جنبه ، يعنى فى نقض الوضوء بالنوم .

مسألة ـ أبوسعيد ـ فى المصلى قاعداً، قيل يومىء حيث كان وجهه ولوأمكنه السجود إلا أن يصلى فى مسجد أو مصلى فإنه يسجد ، وقيل: يسجد فى غير مسجد أو مصلى على نحو ما يجوز له السجود عليه مما أنبتت الأرض ما لم يرفعه إلى نفسه، أو يرفع له من وسادة أو فراش .

مسألة ـ فإن صلى بالإيماء قائما فقيل : يضع يده للركوع على فخذيه وللسجود على ركبتيه ، وقيل : للسجود على ساقيه ، وللركوع على ركبتيه .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد :

والمريض إذا كان فى حالة لا يذكر الصلاة لشدة مرضه ولا يقدر يكبر ، أيكبر له ويقبع هو أم كيف يصنع ؟

ـ فإن أمكن له ذلك ممن يكبر له وكان يقبعه جاز ذلك ، وإن كان لا يحفظ اتباعه فلا يصلى أحد لأحد ، بذلك جاء الأثر. قلت : فإن كبر له رجل أو امرأة ليس هما على وضوء ، أيجوز ذلك أم لا ؟ فنعم ، جائز ذلك .

قلت : إن نقصوا من التكبير واحدة أو اثنتين وزادوا تعمدا أو خطأ أو نسيانا ، قلت : ما يلزم المريض إذا صح نقض ، أو بدل ، أم لا ؟

ـ إذا نقصوا من الخمس تكبيرات لكل صلاة وهو يعقل الصلاة فعليه البدل إذا صح أو عقل ذلك ، وإن زادوا فلا بدل عليه ، لأنه حينما يفرغ من الخمس تكبيرات فقد تمت صلاته ، ولا تضره الزيادة .

وقلت : متى يسع المريض ويسع من يقوم عليه ، ترك صلاته، وهو فى أى حالة يستحق العذر عنها ؟ فإذا لم يعقل وغاب عقله فذلك من العذر ، وأما ما عقل من أمر الصلاة فعليه القيام بها بما قدر من أى حال ، من صلاة أو تكبير حتى لا يعقل أمر الصلاة .

مسألة ـ وأما إذا كان المصلى على فراش نجس ، لا يقدر على التحول من علته إلا أن يحوله غيره ، فإن أمكنه ذلك من غير ضرر يدخل عليه ولا ألم يمنعه فمعى أن عليه ذلك ، وإلا فيصلى كيف أمكنه .

ومن غيره ـ وعن المريض الذى لا يقدر أن يلتفت إلا ما قلب ، وهو يقدر أن يصلى الصلاة بتوجيهها والقراءة والتسبيح والتحيات وما يؤمر به فيهـــا ، هل يكبر خمسا ؟

قال : لا ، إذا قدر على ذلك ، ولا يكبر خمسا ، ويصلى على جنبه ، ويقبل إلى الكعبة ويومىء برأسه أو بحاجبيه ، فإن لم يقدر يلتفت إلى القبلة فليصل حيث كان وجهه ، فإن قدر أن يحرف وجهه إلى القبلة حتى يحرم فليفعل ، وإن لم يقدر صلى حيث كان وجهه .

مسألة ـ ومن بعض الكتب ـ وعن رجل دخل فى الصلاة وهو ضعيف ، فصلى ركعتين قاعدا ، ثم وجد خفا ، كيف يصنع ؟

فقال : إذا قدر أن يقوم أتمم ما مضى من صلاته قاعدا ويقوم فيوجه ويحرم ويصلى مع القوم ما بقى من صلاتهم ، فإذا سلم الإمام قام فأبدل ما سبقوه به ، والله أعلم .

* * *

الباب الثامن والعشرون

فى صلاة الأصم والأعجم وما يجوز لهما وما لا يجوز وأحكام ذلك

الإضافة من غير الكتاب من جوابات أبى الحوارى رحمه الله :

وعن الأصم الذى لا يسمع إلا أنه يبصر الإمام إذا قام وقعد ولا يسمع شيئاً ، ما تقول فى صلاته ؟

ـ فعلى ما وصفت فقد قالوا فى الأصم إذا صلى مع الناس فى الجماعة ، فإذا ركع الناس أحرم ، وليس له أن يحرم حتى يركع الناس ، فإن كان فى صلاة يقرأ فيها أبدل القراءة ، وقرأ تلك الركعة التى أحرم فيها من بعد الركوع ، ويبدل القراءة إذا قضى الصلاة . ويتبعهم إذا ركعوا وإذا سجدوا ، ولو لم يسمع فصلاته تامة .

مسألة ـ وعن أبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ـ وقال: إذا صلى الأصم الذى لا يسمع فسها ، فسبح له القوم فلم يسمع ، كيف يصنعون ؟

قال : إذا لم يسمع فليمضوا فى صلاتهم فيدعوه، قال غيره: ومعى أنه قد قيل إن نبهوه برمى لا يضر . أو سدعة يحركه بها ، جاز ذلك لصلاح صلاتهم .

مسألة ـ وقال : إذا صلى الأصم الذى لا يسمع تكبيرة الإحرام ، فإن رأى الناس قد أحرموا فليحرم، وإن عمى عليه إحرامهم فليمسك،فإن خشعوا أحرم هو وخشع معهم،فإذا قضوا صلاتهم قام هو وأبدل ماسبقه من قراءة فى الركعة الأولى.

مسألة ـ من كتاب الضياء ـ والأصم الذى لا يسمع من الإمام تكبيرة الإحرام ففى بعض قول أصحابنا أنه يتهجس الناس ، إذا غلب على رأيه أنهم قد أحرموا أحرم ، وقال بعضهم : يوافق إنساناً يحركه إذا أحرم الإمام ، ليستدل على إحرام الإمام ، وأما الذى ذكره محمد بن جعفر إذا سلم الأصم ، وكان بمنزلة من لحق الإمام وهو راكع ، ويحتمل أن يكون عليه قراءة الذى فاته مع الإمام .

مسألة ـ والأعجم إذا كان لا يعرف ما يقول ولا ما يقال له من كلام الصلاة لم أقل إنه يضرب على ما لا يعرف ، وأما الطهارة فإنه يعلم بالإيماء ، ويزجر كالأدب للصبى والدابة حتى ينتهى من الأنجاس ، لمخالطته لمن يعاشره فى ألا ينجسه ، فإن كان يعرف إذا قيل له : قل سبحان الله فى القيام والركوع والسجود والقعود ، وذلك يجزيه إذا لم يفهم القرآن ، ولم يقدر يتكلم به ، فإن لم يفهم ما وصفته لك فأمره إلى الله تعالى ، يلى حسابه كيف يشاء ، وهو بعباده حليم رحيم .

وقال : لا كفارة عليه فى الصلاة ولا فى غيرها إذا لم يفهم التعليم ولا الإيماء .

مسألة ـ والأعجم إذا كان لا يفقه حدود الصلاة ، وكان فى الصف فلا أقول ، إن الصلاة تفسد ، والله أعلم ، وهو بمنزلة الصبى ، فتدبر ذلك .

* * *

الباب التاسع والعشرون

فى صلاة ذوى العلل

مسألة ـ ومن رعف فليحش أنفه ، فإن لم يمكنه الحشو فليقعد وليومىء ، ويتقى ثيابه ، ويجعل بين يديه طشتا أو رماداً أو بطحاء أو ترابا .

مسألة ـ ومن ابتلى بالتقطير فى الصلاة دائما لاينقطع فليحش ذكره بالقطن أو يجعل ذكره فى كيس فى تراب نظيف، فإذا فرغ نظر،فإن رأى بللا ألقى ذلك التراب ، وجعل غيره عند كل صلاة .

مسألة ـ ورجل رعف فاحتشى قطنا فظن أنه لاينقطع عنه،صلى فى أول الوقت فانقطع فى آخر الوقت ، فإنا نرجو أن تكون صلاته تامة . انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وأما الذى أصابه دم فلم يقطر ، من رعاف أو غيره، وحضرت الصلاة فسكره وتوضأ للصلاة فلم ينقطع ودام عليه ، فقيل، إنه ينتظر إلى آخر الوقت للصلاة بغير مخاطرة بصلاته ، فإن لم ينقطع وتوضأ وصلى كما هو عليه ، على حسب ما يمكنه ، وقد قال بعض إنه يجمع الصلاتين، والقول الأول أحب إلينا ، وسواء كان ذلك الدم فى وجهه أو فى سائر جسده ، سكره مما قدر، فإن لم يستمسك فعلى ما وصفت إن شاء الله فى آخر الوقت من غير أن يخاطر بصلاته .

مسألة ـ ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر .

وقال : إن المصلى إذا عناه القيء والرعاف انصرف وتوضأ وبنى على صلاته ما لم يتكلم وإن أدبر القبلة .

مسألة ـ وسألت الوضاح بن عقبة عن رجل فى فيه حبن فانفجر وهو فى الصلاة ، قال : إن كانت مدة فلا بأس ، وإن كان دم انتقضت صلاته .

مسألة ـ وعن رجل مرعوف لم يقصر عنه الدم ، كيف يصلى ؟

قال : يحشو أنفه .

قيل له : فلم يمكنه الحشو؟ قال : فيقعد ويومىء ويتقى ثيابه، ويضع بين يديه طشتا أو رماداً أو تراباً .

قال غيره . قد قيل يصلى فى غير مسجد أو مصلى .

مسألة ـ وقد قيل ، يجمع وقيل يفرد بالتمام ، كل ذلك جائز .

مسألة ـ قال غيره : ومن جواب لأبى على إلى أبى عبد الله رحمهما الله : وعن رجل رعف فاحتشى وظن أنه لا ينقطع عنه فصلى فى أول الوقت فانقطع عنه فى آخر الوقت ، هل يعيد الصلاة ؟ فإنا نرجو أن تكون صلاته تامة .

مسألة ـ ومن جوابات لأبى معاوية : ومن رعف فى الصلاة فلم ينقطع عنه حتى خاف أن يفوته وقت الصلاة فإن المعذور من عذره الله ، وليصل ، فإذا انقطع الدم إذا لم يقدر على سكره .

مسألة ـ وعن أبى الحوارى فيما يوجد عنه، فى الذى به الدم السائل من جرح

أو رعاف ، ولم يقر وحضرت الصلاة ، فإن هذا يغسل ذلك الدم ، فإن قدر على سكره بشيء سكره، وإن لم يقدر توضأ وصلى، وإن كان يسيل توضأ فى غير المسجد، فإن كان لا يمكنه السجود أومأ ، فإن أمكنه أن يصلى قائما صلى قائما وأومأ إذا لم يمكنه السجود ، وإن لم يمكنه أن يصلى قائما صلى قاعدا يتوقى الدم بما قدر عن ثيابه ، فإن غلبه الدم وسال على ثيابه مضى على صلاته ، وصلاته تامة .

مسألة ـ ومن غيره ـ وسألت عن الرجل إذا دخل فى الصلاة ، ثم عناه قىء أو رعاف فانصرف ليتوضأ ويبنى على صلاته فخرجت منه ريح من قبل أن يتوضأ ، فإذا توضأ أيبنى على صلاته أم يستأنف ؟ قال : يستأنف صلاته .

قلت : فإن تكلم بذكر الله ؟ قال : إن تكلم بمثل ما يجوز أن يتكلم به فى الصلاة فليبن على صلاته ، وإن تكلم بغير ذلك فليستأنف صلاته .

قلت : فإنه لما أراد أن يتوضأ قال ، بسم الله ، قال : أخاف عليه أن يفسد ما مضى من صلاته ويستأنف الصلاة ، فإن لم يجد الماء إلا فى مكان بعيد ، أيجوز له أن يذهب ويتوضأ ويبنى على صلاته ؟ قال : نعم .

مسألة ـ وسألت أبا عبد الله عن الرجل يدرك مع الإمام من الركعة الثانية من صلاة العشاء وقد سبقه بالركعة الأولى ، فلما صلى معه الثانية عناه قىء أو رعاف وانصرف وتوضأ ، ثم رجع إليهم فأدرك عندهم الركعة الأخيرة ، كيف يصنع إذا سلم الإمام ؟ قال : أقول : يهمل ما مضى ويستأنف صلاته ، لأنه إنما قيل ، إذا عناه قىء أو رعاف فى الصلاة انصرف يتوضأ ثم رجع فيبنى على صلاته مالم يتكلم

وأما هذا على ما وصفت فيترك الرأى ويأخذ فيهما بالاحتياط ويستأنف الصلاة .

قلت : فإذا عنى إمام القوم القيء والرعاف ، فانصرف ليتوضأ ورجع إليهم والماء عنه قريب ، أينتظرونه حتى يتوضأ ويرجع إليهم فيتم بهم ، أو يتقدم رجل يتم بهم صلاتهم ؟ ـ لا ينظرونه ولو كان الماء منه قريباً .

* * *

الباب الثلاثون

فى صلاة المغمى عليه والمجنون

فى من أغمى عليه قبل دخول وقت الصلاة حتى فات الوقت أنه لا بدل عليه باتفاق ، وأما النائم قبل دخول وقت الصلاة حتى فات وقتها فعليه بدلها باتفاق .

وروى أن ابن عمر أغمى عليه أكثر من يوم وليلة ، فلم يقض ذلك ، والله أعلم . انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جامع الشيخ أبى الحسن : ومن أغمى عليه فلا كفارة عليه ويصلى إذا أفاق .

مسألة ـ ومنه ـ والمجنون لا كفارة عليه ولا بدل إلا من كان يعقل فى وقت دخول الصلاة ثم جن ، فإن أفاق فعليه البدل .

مسألة ـ والمغمى عليه قد قالوا ، إن دخل عليه وقت الصلاة وهو لا يعقل ، وانقضى الوقت ولم يفق أنه لا بدل عليه .

* * *

الباب الحادى والثلاثون

فى صلاة من فتح له الماء من عينيه

روى أن ابن عباس لما كف بصره قال له رجل ، أن يصبر سبعة أيام يصلى على قفاه ، قيل ، فأرسل إلى عائشة وأبى هريرة وغيرهم يسألهم من ذلك ، فقالوا له : أرأيت إن مت فى هذه السبعة الأيام ، فكيف تلقى الله بصلاتك فيها ؟ فترك معالجة بصره بذلك ، ولم يعالجه ، ووجدت جواز ذلك عن أصحابنا ، وهو أشيق إلى النفس وأقوى للضرورة الموجبة لذلك .

قال أبو سعيد : وقيل هذا وأحسب أن بعضا لم يجز له ذلك على الابتداء ، ويعجبنى إذا تعورف عند أهل الخبرة بتلك العلة أن دواءها مثل ذلك فيما يرجى ألا يضيق عليه .

فصل

وقيل عن أبى معاوية رحمه الله أنه فتح العرق وكان يصلى ، ولم يحل العقد عن نفسه وصلى بالدم بحاله ، وقد حفظنا ذلك وعرفناه وغيره مما هو دون البصر ، وقد جاء الأثر فى هذا بعينه فيما أحسب ، أنا وطئنا الأثر بإجازة ذلك ، وأما صحة اعتماد اعتمده فيه بعينه فلا أجدنى اعتمد على ذلك ، ولا بأس بذلك عندنا على ما عرفناه مما هو دونه ، وأما الوضوء والصلاة فإن قدر على أن يمسح جسده ويغسل بالماء ، أو يغسل له فعل ذلك ، وتيمم لوجهه إذا كان لا يمس الماء وجهه كله ،

وإلا خاف على نفسه منه فهذا يتيمم ويصلى على قفاه بالإيمـاء ، ويستقبل القبلة وتـكون رجلاه مما يلى القبلة مستلقيا على قفاه .

مسألة : الإضافة من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ

وعن إنسان أوجعته عينه فوضع له فيها عذرة البشر كان يكحلها منها حتى إذا كان وقت الصلاة غسلها غسلا نظيفا وصلى ، صلاته تامة أم منتقضة ؟

ـ معى أن صلاته تامة إن شاء الله إذا تطهر من ذلك .

قلت : أيجوز هذا الدواء أم من فعله فهو آثم ، فقد يروى عن النبى ﷺ أنه قال ، ما جعل شفاء أمتى فى حرام ، إلا أنه إذا كان ذلك من غـير أكل أو شرب لم يبن لى فيه إثم إذا تطهر من ذلك وقت ماتلزمه الطهارة منه .

مسألة : وذكرت فى رجل فتح له الطبيب عينيه من المـاء ، فقال له ، نم على قفاك له ولا تتحرك أياما ، ولا تغسل عينيك بالمـاء ، قلت : ماعندك فى ذلك ، وما يجوز منه إذا كان لا يصلح إلا بذلك ؟

ـ فعلى ما وصفت فقد جاء الأثر بزوال الفرائض عند الضرورات ، فيما دون ذهاب البصر من الجدرى وغيره من العاهات ، والبصر أعظم عناء وأشد عدوا من غيره ، ولا بأس بذلك عند الضرورات إذا رجا فى ذلك عافية ، وخاف من تركه زيادة العلل . وقد قيل عن أبى معاوية رحمه الله ، إنه فتح العرق وكان يصلى ولم يحل العقد عن نفسه ، وصلى بالدم بحاله ، قد تقدمت هذه المسألة .

ومن غيره ـ واختلفوا فى من كان بعينه علة فأفتى بالاستلقاء لعلاجها من الرخصة فى ذلك .

قال مالك : وسئل عن الذى ينزل الماء فى عينيه فيعالجها الطبيب ويأمره أن يستلقى عدد أيام ، يصلى مستلقيا ، قال : أكره له ذلك ، أن يصلى مستلقيا .

قيل له : فهل يصلى جالسا يشير برأسه ولا يضع جبهته بالأرض ، فقال : أرجو أن يكون فى ذلك سعة .

وحدثنا بذلك يونس عن أبى وهب عنه ، وحدثنى يونس عن أشهب عن مالك ، أنه سئل عن من أصابه وجع فى عينيه رمداً وغيره حتى لايقدر من وجعه على السجود ، فقال : يقوم يركع ، وإذا جلس للسجود أومأ برأسه إيماء ، يفعل ما يطيق ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

قال الأوزاعى : وسئل عن الرجل يقع الماء فى عينيه فيأمره الطبيب ألا يسجد أياما ، يصلى مستلقيا، يومىء برأسه عند الركوع والسجود، فقال، لا يسعه ذلك، حدثنى بذلك العباس عن أبيه عنه .

وقياس قول الشافعى أن ذلك جائز له ، فإن فعل أعاد كل صلاة صلاها مومئا وهو قادر على السجود على الأرض ، وكذلك فى قياس أبى ثور إلا أن يخاف التلف وذهاب بصره ، فإن خاف ذلك ، فعله فى كل موضع .

* * *

الباب الثانى والثلاثون

فى صلاة الجمع للمريض

قال أبو محمد : كل من وجد فيه حالة تمنعه ، لا يستطيع أن يأتى كل صلاة فى وقتها فهو مخير فى الجمع ، كان مريضا من سائر العلل ، أو مبطونا أو مسافرا ، أو يوم غيم لا يعرف وقت الصلاة ، أو كان مطر يمنعه عن الصلاة ، أو نحو هذا مما لا يمكنه أن يأتى بكل صلاة فى وقتها ، فقد قالوا ، إنه يجوز له الجمع ، والمسترسل بطنه جائز له التيمم ، ولا يجوز لغيره ممن يسترسل به دم رعاف أو جرح ، ولا ينقطع دمه ولا بول .

مسألة ـ والمريض إذا لم يعقل الصلاة إلا أنه يقبع التكبير ، هل له أن يجمع؟ قال : نعم ، ويسلم بين كل تكبير صلاتين ، وقيل ، لا له ولا عليه أن يسلم ، ويكون التكبير متصلا للظهر والعصر عشر تكبيرات بغير تسليم ، إلا أنه يفصل بينهما بالنية ، فإن لم يحضر النية أجزأت إذا كان نيته يصلى لهما جميعا .

مسألة ـ فى المريض إذا جمع بالتكبير ثم قدر على الصلاة ، فعن بعض الفقهاء ، أنه أجاز للمريض جمع صلاتين بالتكبير ، فإذا جاز له فليس عليه إعادة الأولى ولو كان بقى عليه من وقتها شىء ، وأما الأخيرة فعليه أن يعيدها إذا دخل وقتها تامة بركوعها وسجودها .

مسألة ـ أبو سعيد : قد يخرج فى المقيم إذا جمع لمعنى مما يجوز به الجمع فى وقت الأولى ، ثم إنه زال عنه المعنى الذى كان له به العذر فى الجمع فى وقت الأولى ، أن

عليه إعادة الصلاة الأخيرة إذا حضرت،ولا يجزيه الجمع ، وفى بعض قولهم،لا إعادة عليه إذا صلاها لعذر على معنى ثبوت السنة .

مسألة ـ فى المطر الذى يجوز فيه الجمع بالتيمم ، قال ، هو المطر الشديد الذى يخاف منه ، وأماالذى يجوز فيه التيمم فالمطر الذى ينزل فيه الآفات المخوف منها، الحجارة وغيرها . انقضى .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ والثلاثون

فى صلاة الجمع فى اليوم المطير

وأحكام ذلك

الإضافة من غير الكتاب ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد :

وأما الجمع فى اليوم المطير فهو إذا ثقل على الناس الحركات فى الوضوء صار ذلك بمنزلة المريض ، قال الله تعالى: « فَإِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى ». وإذا كان المطر مثل المريض ، والحركة فيه والخروج إلى الوضوء فيثقل كما يثقل على المريض ذلك فدين الله يسر كله ، فكما جاز للمريض الجمع عند ثقل الحركة للوضوء ولم تمكنه الحركة فى كل وقت صلاة كذلك المطر مثله ، فافهم ذلك إذا صار بهذا الحد .

مسألة ـ وقد أجاز المسلمون الجمع فى اليوم المطير إذا ثقل على الناس الخروج للوضوء والصلاة .

ومن غيره ـ وقال رجل : صحبت جابرا يوما مطيرا ، وكان يومىء ، وقال: إذا كان موضع طين لم يكن سجود إلا إيماء ، هو الإيماء .

ومن كتاب الضياء ـ وإذا أصاب المسافر الغيث فإنه يصلى قائما ويومىء لسجوده ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، فصلاته كلها قائما ، قراءتها وتشهدها ، ولا يسجد على جبهته ولا على حجر ويصلى قائما .

ومن غيره ـ وقد جمع من جمع من المسلمين الصلاتين فى اليوم المطير فى المسجد الحرام ، فمن جمع ثم ارتفع الغيث وأفاق المريض فقد مضت صلاته ، والله أعلم .

* * *

الباب الرابع والثلاثون

فى صلاة المريض بالتكبير

وكيفية حد من يلزمه التكبير فى ذلك

قيل ، كان الوضاح بن عقبة يلقن أباه عقبة التكبير ، وهو يومئذ مريض ، وكان يلقنه لصلاة المغرب والعشاء الآخرة والوتر خمس عشر تكبيرة فى ساعة واحدة ، يجمع ، وقيل ، إن أبا بكر الموصلى أمره بذلك ، وقال ، بغير توجيه ولا تسليم ، وأما هاشم بن غيلان رحمه الله فكان يقول ، يوجه لذلك ، يقول ، سبحان الله وبحمده ، لقوله تعالى : « فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » .

مسألة ـ أبو سعيد ـ قال بعض : يكبر خمسا ، وبعض يكبر تكبيرة الصلاة ، ويلقن ذلك إذا اعتسر عليه بعقله ، وعقل ذلك بفعل غيره ، كان يكبر فى الهاجرة إحدى وعشرين تكبيرة بالإحرام ، والعصر مثل ذلك ، والمغرب ست عشر تكبيرة بالإحرام ، وقال : المبالغة فى التعبد أفضل .

قال غيره : ولركعتى الفجر خمس تكبيرات ، قال أبو المؤثر : ليس عليه أن يكبر لركعتى الفجر ، ويقطع تكبيره وينقضه ما ينقض الصلاة ويقطعها .

قال غيره : وقيل ، لا يقطع صلاته ممر شىء لأنها ليس فيها قعود ولاسجود ، ولعل الذى يقول إنه يقطعها أن التكبير إنما هو بدل عن الصلاة التى فيها قعود وسجود

ومن غيره ـ مسألة ـ ومن صار فى حد التكبير فجهله فلا كفارة عليه وإنما عليه البدل .

مسألة ـ ومن تركه عامدا لزمته الكفارة .

ومن غيره ، فى المريض يكبر خمسا وهو يقدر على الصلاة، إذا سمع أن المريض خمسا ، أن عليه الإعادة وليس عليه كفارة .

ومن غيره ـ والمريض إذا لم يعقل الصلاة إلا أنه يتبع التكبير،هل له أن يجمع ؟ قال : نعم ، ويسلم بين كل تكبير صلاتين ، وقيل، لاله ولا عليه أن يسلم،ويكون التكبير متصلا للظهر والعصر عشر تكبيرات بغير تسليم إلا أن يفصل بينهما بالنية . فإن لم يحضر النية أجزأه إن كانت نيته يصلى لهما جميعا .

مسألة ـ والمريض إذا جمع بالتكبير : ثم قدر على الصلاة فعن بعض . . تقدمت قريبا .

مسألة ـ الإضافة ـ ومن بعض الكتب :

وسألته عن المريض إذا كان بحد من يقدر أن يصلى بالتكبير والقراءة والإيماء ، وتمام الصلاة ، فكبر فى الصلاة ، وظن أن ذلك جائز له ، إذ هو مريض، أن يكبر ، وسمع أن المريض يكبر للصلاة ، فقال : عليه الإعادة ولا كفارة عليه .

وقلت : وسواء ذلك كان يقدر أن يصلى قائما أو قاعدا على ما وصفت ذلك فكبر ، أعليه الإعادة ؟ قال : نعم ، عليه الإعادة ولا كفارة عليه .

مسألة ـ وقال أبو عبد الله فى المريض الذى يصلى بالتكبير ليس عليه توجيه .

مسألة ـ وسألت أبا عبد الله عن المريض الذى لا يقدر على التحول عن فراشه ، هل يصلى عليه ، والفراش غير طاهر ؟ قال : قد كنت أرى لا بأس أن يصلى عليه لشىء بلغنى عن بشير حتى بلغنى ، أو قال ، رأيت فى بعض الكتب ، أو قال ، قال أبو صفرة عن محبوب ، أنه قال ، لا يصلى عليه إذا كان ليس بطاهر.

قلت : فإذا كان الفراش طاهرا يصلى عليه ولو على سرير ؟ قال : نعم .

مسألة ـ ومن غيره ـ والمريض يكبر لكل صلاة خمس تكبيرات ، وللوتر خمس تكبيرات ولركعتى الفجر خمس تكبيرات .

مسألة ـ وليس على المريض صلاة غير الفرائض والوتر وركعتى الفجر ، وقال أبو المؤثر ، ليس عليه أن يكبر لركعتى الفجر .

* * *

الباب الخامس والثلاثون

فى صلاة الوتر

مسألة ـ كانت فى غير هذا الموضع فنقلناها إليه من الكتاب :

من أوتر بثلاث إن شاء وصل وإن شاء فصل ، ومعنى الوصل يصلى ركعتين ويصلى الثالثة بغير تسليم ولا توجيه . ومعنى الفصل يصلى ركعتين ثم يسلم ، ثم يأتى بركعة ، منهم من يقول بتوجيه جديد ، وقيل ، بغير توجيه ، والوصل عندى أصح ، لأن التسليم إخلال .

مسألة ـ وفى الأثر : ومن ترك الوتر ، وتر العمة وصلى فلا تتركه ولا يته .

مسألة ـ فى من أدرك الركعة الأخيرة من الوتر ، هل تجزيه ؟ فلا تجزيه لأن صلاته صلاة الإمام . انقضى .

مسألة ـ الاضافة ـ وجدت أن من ترك سنة الوتر متعمداً ، ففى بعض القول عليه الكفارة ، وأما سائر ذلك من السنن مثل ركعتى الفجر والمغرب فقد أساء بلا كفارة عليه .

مسألة ـ وعن من ترك الوتر ثلاث صلوات ، ما كفارته ؟ قال: يستغفر الله ربه ، ويبدل الوتر ، وقيل ، لا كفارة عليه ، وقيل ، عليه الكفارة ، والكفارة أحب إلى لحوقه بالصلاة الواجبة ، ولقول عامة أصحابنا بكفارة الصلاة . والكفارة شهران فى بعض القول .

مسألة ـ ومن غيره ـ وسألته ـ وعن رجل يريد أن يحرم للوتر وقد اعتقد نيته بركعة ، ثم بدا له أن يحوله ثلاث ركعات ، قال . لا بأس عليه بذلك ، قلت فإن أحرم وقد اعتقد ثلاث ركعات وأراد أن يحولها إلى ركعة واحدة ، قال : ما أحب له ذلك .

قال أبو عبد الله : قيل إن رسول الله ﷺ قال : ختم الله لكم بصلاة سادسة ، وهى الوتر ، وقال أبو عبد الله . من ترك صلاة الوتر والختان ولم يدرهما فإنه يستتاب ، فإن صلى الوتر واختتن وإلا قتل ، وهو كافر ، ولا يصلى عليه .

مسألة ـ ومن جواب أبى على إلى أبى عبد الله رحمهما الله . وعن رجل كان لايدرى الوتر ، ركعة أو ثلاثا ، فكان يصلى أربعا ، ما عليه؟ ـ فإنى أرى عليه الإعادة لخلاف السنة ، والله أعلم. وسئل عنها ، قال: عليه الإعادة . ولا يسعه ذلك لأنه خالف السنة .

مسألة ـ وروى عن بشير أنه كان يوتر فى السفر بركعة ، فقلت له : جمع أو فرد ؟ قال : نعم .

مسألة ـ قال أبو سفيان محبوب بن الرحيل ، أخبرنى أبو أيوب وائل بن أيوب عن أم جعفر ، امرأة أبى عبيدة ، أنها قالت : صحبت أبا عبيدة فى سفره غير مرة فلم أره يوتر إلا بركعة .

وقال أبو سفيان : قال الربيع : من جمع العشاء ، والمغرب فيوتر بركعة .

مسألة ـ من الضياء ـ وروى عن هاشم ، من أوتر بركعة فجائز .

مسألة ـ اختلف أصحابنا فى صلاة الوتر ، فقال قوم : يصلى ثلاثا فى الحضر والسفر بإحرام واحد وتسليم واحد ، وقال بعضهم : واحدة تجزيه ، وثلاث أحب إلينا لزيادة الفضل بزيادة العمل ، وقال آخرون : يصلى ثلاثا بإحرام واحد وتسليمتين ، وخير صاحب هذا القول، إن شاء فصل، وإن شاء وصل ، وقال بعض من قال بالثلاث لا فصل بينهن ، وقال آخرون الوتر واحدة بعد ركعتين ، وقال أبو محمد : والنظر يوجب عندى قول من قال بالثلاث من غير فصل بينهن فى الحضر والسفر ، لما روى عن النبى ﷺ أنه كان يقرأ فى الوتر ، سبح اسم ربك الأعلى ، وفى الثانية ، قل يا أيها الكافرون ، وفى الثالثة سورة الإخلاص، ولم يرد عليه فصل فيما علمت .

وقال أبو محمد : والنظر يوجب عندى إجازة الواحدة والثلاث، والمصلى مخير بين الواحدة والثلاث، وما فعل من ذلك فقد وافق السنة، لأن النبى ﷺ قد نقل عنه فعل الواحدة والثلاث،وروى عنه من طريق ابن عمر أنه قال،صلاة الليل مثنى، وقيل صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ، وهذا الخبر تعلق به من قال بالركعة الواحدة من أصحابنا وغيرهم ، فيحتمل أن تكون هذه الركعة موصولة بغيرها على ما ذهب إليه من قال بالركعة ، ويحتمل أن تكون مفردة لأجل الصبح ، لأن فيه شرطا إذا خاف المصلى أن يفجأه الصبح، ومن احتج بجواز الواحدة فلا حجة له مع وجود الشرط .

واسم الوتر يقع على الواحدة والثلاث ، ومن أتى بواحدة فغير خارج من الاختلاف ، والذى قلناه أكثر احتياطا ، وبالله التوفيق .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله فى المسافر يوتر بواحدة أو ثلاث ، أيما فعل فهو جائز له إن شاء الله ، وقيل ، بلغ ابن مسعود أن سعيدابن مالك يوتر بركعة ، فقال : ما هذا البتر، الوتر ثلاث ركعات ، لا يسلم إلا فى آخرهن ، وقال محمد ابن محبوب : من أوتر بواحدة أجزأه، وبلغنا أن جابرا أوتر بركعة ، وقال : هذا وتر العاجز ، ثم صلى حتى أصبح، وأراد أن يرى أصحابه أن ذلك واسع . وروى أن النبى ﷺ أوتر بواحدة ، وأنه صلى الوتر ثلاث ركعات ، وإن صلى أحد بركعة فجائز اقتداء بفعل النبى ﷺ .

مسألة ـ عن قتادة ، أن سعيد بن مالك كان يوتر بواحدة ، فبلغه أن معاوية يوتر بركعة ، فقال : إنى عاض عليهما ، بلغنا أن ابن عباس قال : ويحه ، من أين عرف هذا ؟ لا أم له ، أما إذا عرف هذا فلا يزيد على هذا ، فلا يزيد على ركعة .

رجع إلى كتاب المصنف ـ فى الوتر جماعة :

قال : لا يصلى جماعة فى الحضر ولا فى السفر إلا فى شهر رمضان، ولا يعجبنى ذلك إلا مع القيام، كما جاءت السنة، فإن فعلوا فلا بدل عليهم، وإذا أرادوا خلاف السنة فلا يعجبنى ولايتهم ما لم يخطئوا المسلمين فى ذلك ، ولا يعجبنى تصويب من برأ منهم ، بل يوقف عن ولايته .

مسألة ـ فى من صلى ليلة الجمعة والفطر وليالى العشر من رجب القيام جماعة ، هل يصلى الوتر جماعة ؟ قال : لا يعجبنى ذلك ، فإن فعلوا فيعجبنى أن يكون

عليهم البدل إذا فعلوا على العمد مع علمهم بالسنة ، وإن فعلوا على جهل وظن فيعجبنى ألا أن يكون عليهم بدل على هذا ، ولا أعلم أن أحدا من أصحابنا أجاز فى السفر الوتر جماعة، إلا أن بعضهم قد فعل ذلك ومعى أنه من أهل العلم،فالله أعلم كان لعذر سفر .

مسألة : قال أبو أيوب الأنصارى : من شاء أن يوتر بسبع ومن شاء بخمس ومن شاء أن يوتر بثلاث ومن شاء أن يوتر بركعة ، وقال ابن عباس ، إنما هى واحدة ، أو ثلاث ، أو خمس ، أو سبع ، أو أكثر من ذلك ، يوتر بما شاء .

وقال سعد بن أبى وقاص : ثلاث أحب إلى من واحدة ، وخمس أحب إلى من ثلاث ، وسبع أحب إلى من خمس .

مسألة ـ ومن أوتر بثلاث فقد قيل من شاء فصل ، ومن شاء وصل ، ومعنى الفصل والوصل قد تقدم بيانه فى أول الباب ـ انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد :

وعن من فصل الوتر عن الركعتين إذا سلم من الركعتين وانتشأ للوتر، ينتشى بتكبيرة ، ثم يستعيذ ويقرأ، فإذا نوى الفصل على أنه يوتر بركعة صلى بركعتين ، ثم وجه بعد التسليم وأوتر بركعة .

* * *

الباب السادس والثلاثون

فى ركعتى الفجر وأحكام ذلك

فى من لم يركع ركعتى الفجر ناسيا أو متعمدا ، وصلى بقوم، هل تفسد صلاته وصلاتهم ؟ قال : صلاتهم جميعا تامة ، وليصل هو بدل ركعتى الفجر إذا طلعت الشمس .

مسألة ـ فى من ترك ركعتى الفجر لعذر حتى صلى الفجر ، أنه لا يصليهما حتى تطلع الشمس ،ووقتهما من ذلك اليوم إلى زوال الشمس فيما يستحب،فإن أخرهما فلا بأس ، ويخرج فى قولهم ، أن له أن يبدلهما بعد العصر وبعد الفجر من قابل ، ولا أعلم اختلافا فى هذا ، وقالوا ، لا يصليهما بعد صلاة الفجر ذلك اليوم، ولا أعلم لهم فى هذا معنى يبين لى فيه منع ذلك عن صلاتهما بعد صلاة الفجر ذلك اليوم ، إذا جاز فى غير ذلك اليوم .

مسألة ـ فى من قام مسفرا فخاف إن قدم ركعتى الفجر قبل الفريضة فاته الوقت، وإن بدأ بالفريضة أدرك مايؤمر به ، كان بعض يقول ، يقدم الفريضة إذا خاف فوتها فى قول أصحابنا ، ووقتها إلى الزوال ، فإن نسيها حتى ذكر فى الليل صلاهما انقضى .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ـ ومن جوابات أبى الحوارى :

وفى من ركع ركعتى الفجر ، ثم نسى فتكلم بشىء من أمور الدنيا ، ومما ليس هو من الصلاة ، قلت ، هل عليه إعادة ركعتى الفجر وقد نسى ، تكلم بذلك . أو تعمد ؟

ـ فليس عليه إعادتهما ، ويستحب له ألا يتكلم إلا بذكر الله وبما هو من طاعة الله ، من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وما كان من طاعة الله .

مسألة : وعن الرجل يدرك الإمام وهو فى الركعة الآخرة من صلاة الفجر ، لم يكن هو صلى الركعتين الأوليين ، قلت ، ما أولى به ، يصلى مع الإمام ماأدرك ويبدل ما فاته ، وينتظر طلوع الشمس ثم يصلى الركعتين ، أم يقف حتى يفرغ الإمام ، ثم يبتدىء الصلاة كلها ؟

ـ فأولى به وأفضل له الدخول فى صلاة الجماعة ولو أدرك منها حدا واحدا ، ويبدل ما فاته ، وينتظر بالركعتين إلى طلوع الشمس ، وإن صلى مع الإمام ، فلما قضى الركعتين مضى فى حاجته ، حتى إذا أظهر صلى الركعتين ، يجوز له ذلك أم الواجب أن ينتظر مكانه حتى تطلع الشمس ثم يصلى ؟

ـ فالانتظار فى مكانه فضيلة ، والانصراف فى معايشه مباح له ، وربما كان له التصرف أفضل من القعود إذا كان ذلك فى لازم أو حال ضرورة إليه .

مسألة : وذكرت فى رجل ركع ركعتى الفجر : ثم قال من قال ، أذن ، قال لا ، أو قال صليتم ، قال : لا ، أو قال لأحد نائم : قم صل ، أو كلم أحدا بحاجة ، قلت : هل عليه أن يعيد الركعتين أو ليس عليه فى ذلك إعادة ؟

ـ فعلى ما وصفت فقد جاء الأثر ، أنه إذا ركع ركعتى الفجر بعد طلوع الفجر فلا يستحب له أن يتكلم إلا بذكر الله ، وكل ما وصفت فهو من البر ، إن

شاء الله ، وإن تكلم بغير ذلك من أمر الدنيا ما لم يتكلم بما ينقض وضوءه فقد قصر ، ولا نقض عليه ولا إعادة ، فافهم ذلك ، والله أعلم بالصواب .

مسألة ـ وعن المصلى يركع فى الفجر وينعس وهو قاعد ، هل عليه إعادة الركعتين ، أو حتى يضع جنبه وينعس ؟

ـ فإذا كان ذلك بعد الصبح فلا إعادة عليه ، ولو نعس نائما ، وأما إن كان قبل الصبح فإن نام أو نعس أعاد ، وإن لم ينم فلا إعادة عليه .

مسألة ـ ومن جوابات أبى عبد الله :

قلت : فهل يجوز للرجل أن يركع فى آخر مسجد نزوى الجامع ركعتى الفجر والإمام يصلى هو والقوم فى مقدمه جماعة ، وهو يسمع قراءة الإمام ؟ قال : نعم ، لا بأس بذلك .

مسألة ـ وسألته عن الرجل يركع ركعتى الفجر فى مؤخر المسجد ، وهو ضيق غير واسع ، والناس يصلون جماعة فى المسجد ، ويسمع قراءة الإمام ، قال : إن عليه إعادة الركعتين ، وإنما أجازوا ذلك فى مؤخر المسجد الواسع مثل مسجد صحار أو مسجد نزوى أو مسجد أزكى .

مسألة ـ وقال من قال من الفقهاء : إذا ركع الرجل الركعتين بعد نصف الليل فى النصف الآخر ، ثم لم ينم حتى طلع الفجر أجزأه ذلك إن شاء الله عن ركعتى الفجر ، ويصلى الفريضة ، وقال آخرون ، لا تجزيه حتى يركعهما بعد طلوع بذلك . أو تعمد ؟

الفجر ، وكان والدى يقول بهذا القول الآخر ، وكل ذلك جائز من قول الفقهاء ، فمن أخذ بأحدهما فهو جائز .

قلت : فإنى رأيت فى بعض الكتب « كتب المسلمين »[1] أن النبى ﷺ ـ منقطع ـ ولعل تمامه : كان يصلى ركعتين بعد ما يطلع الفجر ولا يكتفى بما قبله .

مسألة ـ وقال: إذا دخلت المسجد والقوم فى صلاة الفجر فقد قال بعض الفقهاء إذا كان مسجد كبير فلا بأس أن يركع فى آخره ، وقال بعضهم ، لا ، وأما إذا كان مسجد صغير فلا يجوز ، لأنه لا يكون هذا ينازع الإمام فى صلاته ، فليدخل فى الصلاة ، وإن لم يجد موضعا يركع فيه سوى المسجد ، فإذا طلعت الشمس فاركع .

قلت : أيهما أفضل ، أدخل مع الإمام أو أركع ، ثم أدخل معه من بعد ؟ قال : إن طمعت أنك تركع ثم تدرك من الصلاة شيئا فاركع .

مسألة : وعن بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله معروض على أبى الحوارى رحمه الله :

---

(١) يذكر الإباضيون لفظ المسلمين ويريدون به أهل الوفاء بالدين ، أى أهل الإسلام الكامل مقابل الجبابرة ، وكلاهما يصدق على أهل المذهب ، كما يذكرون لفظ المسلمين مقابل المخالفين ، ويذكرونه ويراد به أهل الولايه ، قسيم أهل البراءة ، وكل هذا يستدل عليه بمعونة القرائن ، وليس المراد أن قسيم المسلمين المشركون ، كما هو اصطلاح الخوارج والوهابيين (تحفة الأعيان) .

وسألته عن من يجيء إلى المسجد قبل أن يؤذن المؤذن فركع ركعتين فلا بأس بذلك ، فإن صلى الركعتين فى آخر الليل قبل طلوع الفجر ، قال : لا بأس بذلك إذا لم يصل بعدها أو ينام .

مسألة : ومن جواب أبى الحوارى ، رحمه الله ، عن المصلى إذا ركع ركعتى الفجر ، هل يجوز له أن يقطع بينهما وبين صلاة الفجر الفريضة بشيء من الدعاء ، أو قراءة أو صلاة ؟

ـ فأما إن كان ركع ركعتى الفجر بعد طلوع الفجر فقد قالوا ، إن صلاة الفريضة أولى من غيرها من التطوع ، وإن كان صلى الركعتين قبل طلوع الفجر جاز له جميع ما ذكرت من القراءة والدعاء والصلاة والنافلة ، وقد قال من قال ، يجعل ركعتى الفجر بعد ذلك كله مما يلى صلاة الفريضة ، وإن ركعهما قبل ذلك ، ثم تنفل بعد ذلك رجع فركعهما بعد ذلك ، وإن لم يفعل جاز له ذلك ، ما لم ينم فينعس قبل صلاة الفريضة ، أو يوتر بعدها ، فقد قالوا : إن نام وأوتر بعدها لم يجزه الركوع الأول حتى يركع بعد ذلك ، والله أعلم .

* * *

أبواب
فى السنن المؤكدة وغير المؤكدة

البابُ السَّابعُ والثلاثون
فى صلاة الكسوف والزلزلة
وأحكام ذلك

وقال أبو محمد : يقال خسف القمر وكسفت الشمس ، ولا يقال كسف القمر ، وكان عروة بن الزبير يقول : لاتقولوا كسفت الشمس ، ولكن قولوا خسفت ، ويقال : قاسوا القمر بالشمس ، لأن أصل ذلك فى الشمس .

وروى عن عبد الرحمن قال : بينا أنا أترجى بأسهم إلى أن كسفت الشمس فقلت : لآنين النبى ﷺ حتى أنظر مايصنع ، فأتيته فوجدته قد برز من البيت يريد المسجد ، يجر رداءه ، ثم صلى ركعتين على صلاتنا هذه ، ثم رجعت الشمس ، قال : وبهذا يأخذ الفقهاء فى كسوف الشمس ، وبلغنا أن جابر بن زيد قعد ودعا حتى انجلى كسوف الشمس .

مسألة ـ فى صلاة الزلزلة ـ واختلفوا فى الصلاة فى الزلزلة ، وعند سائر الآيات فقيل يصلى عندها كالكسوف ، وروى عن ابن عباس ، أنه صلى فى الزلزلة فى البصرة ، وقال ابن مسعود : إذا سمعتم هادا من السماء فافزعوا إلى الصلاة ، وكان مالك لايرى ذلك ، وبه قال الشافعى ، وقال أصحاب الرأى : الصلاة فى ذلك حسنة يعنى فى الصلاة .

مسألة ـ ومن الضياء ـ وجدت لأصحابنا رحمهم الله فى صلاة الرجعة قولا ، أنها كصلاة الشمس ، والله الموفق ـ انتضى .

هذه مسائل نقلناها من الكتاب .

مسألة ـ الإضافة من بعض الكتب :

عن أبى عبد الله قال: بلغنى أن رسول الله ﷺ قال : إذا كسفت الشمس والقمر فإنهما آيتان من آيات الله، فصلوا كأطول صلاة تصلونها، قال أبو عبد الله فأما إذا كسف القمر فتكون الصلاة جماعة ويجهر بهم إمامهم فيها بقراءة القرآن ويطيل القراءة والركوع والسجود ، وأما إذا كسفت الشمس فلا يصلون جماعة ، ولكن يصلى كل واحد وحده ، ويدعو الله تعالى .

* * *

الباب الثامن والثلاثون

فى صلاة الإمام القيام فى شهر رمضان

ومن صلى وحده القيام فأحب إلينا أن يجهر بصلاته ، وإن لم يجهر فلا بأس.

مسألة : ومن حفظ القرآن أو بعضه ولم يكن إماما فصلاته وحده أفضل من صلاته مع الإمام ، وذلك فى القيام .

مسألة ـ قال أبو محمد رحمه الله : صلاة التراويح فى الجماعة أفضل من صلاة المنفرد ، لأن النبى ﷺ قال : فضل صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد ببضع وعشرين درجة ، ولم يخص جماعة من جماعة .

مسألة ـ وعن الفضل ، فى من يأتى المسجد والناس يصلون فى صلاة الفجر ، أو فى صلاة شهر رمضان ، أن له أن يصلى العتمة وأن يوتر خلفهم ، ولا بأس عليه إذا كانت صلاته غير صلاتهم ، قال : ويصلى خلفهم أيضاً نافلة وهم يصلون القيام، إن شاء الله .

مسألة ـ أبو سعيد ـ فى وقت صلاة القيام :

قال : أما فى الأصل الذى سن فيه القيام فى أيام عمر ، فأحسب أنهم قالوا : كان فى أول الليل ، وأما أصحابنا من أهل عمان فعلى ما تجرى عادتهم فى أوله وآخره .

قلت : والنبى ﷺ وأصحابه ، قال : قيل كانوا يصلون جماعة ، وأما سنة

ظاهرة مأمور بها مكتوب بها إلى الأمصار ، ففى أيام عمر فيما قيل ، سن ذلك لحفظ القرآن .

مسألة ـ فى صلاة القيام بعد المغرب فلا أعلمه من فعال المسلمين ، ولا أحب مخالفتهم إلا من سبب خوف يعوقهم .

مسألة ـ فى صلاة المرأة القيام، فمعى أنه أفضل لها أن تصلى فى بيتها ، وتتطوع بما فتح الله ، ومعى أنها لو لم تصل فى بيتها كان عندى أفضل لها من البروز فى رمضان وغيره .

مسألة ـ فى تارك القيام فى شهر رمضان كله ، فمعى أنه قيل عليه البدل ، يصلى مثله ، وقيل : لا بدل عليه ، ولا أعلم أنه يبلغ معهم إلى ترك ولاية ، بل قيل : خسيس الحال، لأنها سنة مشهورة ، إلا مع الشيعة خلافاً لأمر المؤمنين، والذى ثبت البدل فالذى عليه العمل فى الأصل خمس ترويحات، ويعجبنى إن ثبت ألا يثبت فى شهر معروف ، ويعجبنى أن يكون فى وقت القيام فى شهر رمضان ، وقبل الوتر أو بعده سواء .

مسألة ـ فى المسافر ، هل يكون عليه قيام شهر رمضان ؟ قال : لا يبين لى ذلك عليه ، فإن فعل فحسن .

مسألة ـ يوجد أن من قام آخر الليل ، فصلى ركعتين لحقه معنى الآية : « وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّداً وَقِيَاماً » انقضى .

مسألة ـ الإضافة من غير الكتاب ـ من جوابات الشيخ أبى سعيد ـ

وقلت : ومن صلى القيام فإذا سلم من الركعتين التفت خلفه وتكلم . ثم قام، أيوجه أم يكبر ويقرأ ؟

ـ فهذا يوجه ويحرم ويصلى .

قلت : وكذلك إن قعد بعد التسليمة فذكر الله وحمده وصلى على النبى ﷺ، ثم قام ، أيكبر ويقرأ ، أم يوجه ؟

ـ فهذا إن وجه فهو أفضل ، وإن كبر أجزأه .

مسألة ـ ومن جواب أبى الحسن رحمه الله :

والقيام فى شهر رمضان سنة، فإذا صليت القيام أو ركعتين من القيام فقد قمت بالسنة ، وقد أجزأك ذلك ، ولم تضيع إن شاء الله ، لأنه كله سنة .

ومن غيره ـ مما يوجد عن محمد بن المسبح ـ

وسألته عن القيام فى شهر رمضان، إذا قضيت الصلاة أوتر ثم ادعو، أو الدعاء ثم الوتر ؟ قال : يوتر ثم يدعو ، وهو أحب إلىّ .

وقال : إن عمر بن الخطاب رحمه الله لما أمر أبىّ بن كعب الأنصارى يؤم الناس فى شهر رمضان ، فصلى بهم بعد الفريضة أربعين ركعة إلا ركعة بالوتر ، فذلك تسع ترويحات ، وثلاث ركعات للوتر ، فلهذا استحب الدعاء بعد الوتر ، لأن أبىّ بن كعب وصل الوتر بالقيام ، وأما ليلة الختم فإنه أحب إلىّ أن يكون الدعاء ثم الوتر، وبعد الدعاء لما يرجى فى الختم ،لأنه يرجى إجابة الدعاء عند الختم .

مسألة ـ قال: إن ترك ذلك على الدينونة بتركه والاستخفاف بفضله وثوابه، أو على التخطئة لمن فعله فلا عذر له ، وعلى غير هذا فتختلف معانيه ، فأما صلاة الفطر والأضحى فمن تركهما ممن لا عذر له ، فقيل يبرأ منه إن لم يتب ، وقيل : تترك ولايته وشهادته ، ولا يبرأ منه ، وقيل : إنه خسيس المنزلة ، ولا تترك ولايته .

واختلف فيهما ، فقيل: يجزى قيام البعض، وقيل: على كل أهل مصر صلاة ، وليس لهم تضييع ذلك بأجمعهم .

قال : ويعجبنى إن ثبت حكم البراءة فى تضييع أهل المصر لها جميعاً ، وترك الولاية فى إجماع أهل البلد الواحد على تركها ، وخسة الحال تلحق من عرف بالإدمان على تركها مع قيام البعض .

مسألة ـ فى من لم يخالف المسلمين إلا رفع اليدين ، أو ترك باسم الله الرحمن الرحيم ، وأشباه هذا مما قد عرف أنه ليس من أخلاق المسلمين ، أنه لا يتولى .

مسألة ـ نقلناها من موضعها : وأما الصلاة على الجنازة فتاركها بلا عذر يهلك بذلك ، وصلاة الجماعة فتاركها ، قيل : تترك ولايته ، وقيل : يبرأ منه .

* * *

الباب التاسع والثلاثون

فى صلاة الجنائز

من غير الكتاب ـ من إملاء الشيخ الأجل عثمان بن عبد الله الأصم ، حفظه الله :

والصلاة على الميت ، قيل فرض على الكفاية ، وقيل سنة على الكفاية ـ وقيل غير ذلك ، إذا قام بها البعض سقط عن من لم يقم بها ، وإن تركوها جميعا كفروا بتركهم لها جميعا إذا قدروا على الصلاة عليها ، وإنما يكفرون عند القدرة لا مع العجز عن الصلاة على الميت .

مسألة ـ والصلاة على الميت بالنهار وبالليل كله سواء ، ويصلى عليه فى كل حين بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ، وفى كل من الأوقات إلا فى ثلاثة أوقات ، إذا طلع بعض قرن من الشمس ، أو غربت بعض قرنها ، ولا نصف النهار فى الحر الشديد ، ولا ينزل الميت قبره نصف النهار .

مسألة ـ ومنه ـ ولا يصلى على من ولد ميتا ، ولا على من يوجد منه بعض أعضائه ، كل عضو مفصل عن صاحبه إلا من يوجد نصفه الأعلى مما يلى الرأس فيصلى عليه ، وأما نصفه مما يلى الرجلين فلا يصلى عليه ، ولا على شىء من أعضائه المنقطعة ، ولكن يغسل ويدفن جميع ما تقدم ما لا يقضى عليه فإنه يغسل ويدفن

مسألة ـ وليس على النساء والعبيد الصلاة على الميت ، وقيل : إن على النساء

الصلاة ، وكل هذا مع عدم الرجال هذا الاختلاف .

مسألة ـ ولا يصلى على الميت إلا بوضوء وطهارة إلا أن لا يقدر الإمام على ماء ويصلى ، فقد كفى عنه من قد صلى .

مسألة : وإذا حضرت صلاة الجنازة وفريضة قدمت الصلاة ما لم يخف على الميت ، فإن خيف على الميت قدم الميت .

مسألة : وإذا حضرت صلاة جماعة وميت كانت صلاة الجماعة أفضل .

مسألة ـ ويصلى على البار والفاجر من أهل القبلة إلا أن الدعاء لا يدعى إلا للولى .

مسألة ـ وحدود صلاة الجنازة أربعة : التوجيه مع التكبيرة الأولى حد ، وقراءة الحمد مع التكبيرة الثانية حد ، وقراءة الحمد ثانية مع التكبيرة الثالثة حد ، والدعاء فيها بعد ذلك إلى التكبيرة الرابعة حد . وجعلوا قراءة الحمد مرتين فى صلاة الجنازة لأن أقل صلاة ركعتان ، والركعتان يقرأ فيهما فاتحة الكتاب مرتين ، وإن كان قد قيل ، تجوز الصلاة بركعة واحدة ، وأحسب أن أكثر القول هو الأول ، أن أقل الصلاة ركعتان ، والله أعلم .

مسألة ـ من أراد الصلاة على الميت قام حذاء الميت بقدر ما يقوم عند المحراب ، فإن كان الميت رجلا قام عند صدره ، والمرأة عند رأسها ، وقال : أصلى على هذا الميت ما وجب على ، أصلى السنة طاعة لله ولرسوله ، ثم يوجه كتوجيه الصلاة ، أو يقول : سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، تعالى الله ، وبعض

رأى هذا مقدما على توجيه الصلاة فى صلاة الميت ، ثم يكبر ثم يقرأ الحمد مرة ، ثم يكبر ، ثم يقرأ الحمد ثانية ، ثم يكبر ثم يقول ، ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك ، وقهم عذاب الجحيم ، إلى تمام ثلاث الآيات إلى الفوز العظيم ، ثم ، يدعو لنفسه وللمؤمنين وللمؤمنات ، ويبدأ بالميت إن كانت له ولاية ، وإلا فلا يدعو للميت ، ويصلى على رسول الله ﷺ ، ثم يسلم كتسليم الصلاة ، تسليمة خفيفة سخية ، وكذلك التكبير يكون تكبيرا سخيا ، ويسلم بلا ألف ولام ، وكذلك فى جميع الصلوات ، فإن سلم بألف ولام فلا بأس .

مسألة ـ وأولى بالصلاة على الميت الإمام الأكبر ، فإن لم يكن فالأب ثم الزوج ، إن كانت امرأة ، ثم الابن ، ثم الأخ ، ثم العم ، ثم الأقرب فالأقرب إلى الميت .

مسألة ـ وجائز أن يصلى على الميت جماعة بعد جماعة ما لم يدفن ، وأما يصلى عليه جماعة واحدة مرتين فلا .

مسألة ـ ولا يصلى على القبر إلا أنه قيل إذا لم يصل أحد حتى دفن صلى على القبر ، والله أعلم .

مسألة ـ وقيل كانوا يصلون على الميت ، يكبرون خمسا وستا وأربعا وثلاثا حتى كان فى زمن عمر بن الخطاب رحمه الله ورضى الله عنه ، فاجتمعوا . وقال : أحب إن اجتمعتم اجتمع من بعدكم ، وإن اختلفتم اختلف من بعدكم فأجمعوا

على أربع تكبيرات ، فلا يجوز بعد ذلك أقل من هذه الأربع ، فإن كبروا أقل أعادوا الصلاة عليه ، وقيل : إن كبر الإمام ثلاثا فلا بأس ، لأنهم كانوا يكبرون قبل ذلك تكبير مختلفاً ، ثلاثا وأربعا وخمسا وستا ، والله أعلم ، وبه التوفيق ـ انقضى .

مسألة ـ ومن جوابات أبى سعيد عن هذه التسليمة التى توجد فى الآثار أنها خفية فى صلاة الجنازة ، كيف هى ، وهى تسليمتان أو واحدة ؟

ـ فهى كتسليم الصلاة إلا أنها تكون خفية أخفى من تسليم الصلاة ، وهى تسليمة واحدة ، وأما التسليم على رسول الله ﷺ فى صلاة الجنازة فهو ما بين التكبيرة الرابعة والتسليمة الآخرة ، وهو مستقبل القبلة ، يقول : السلام على رسول الله ﷺ وعلى ملائكة الله تعالى .

مسألة ـ ومن جوابات لأبى معاوية عزان بن الصقر رحمه الله ، وعن الذى يتبع الجنازة ، هل له أن يتكلم ويحدث الناس وهو يمضى ؟ قال : لا يجوز له ذلك إلا أن يكون كلامه بذكر الله ، أو بذكر الموت .

مسألة ـ ومن كتاب عرض على أبى الحوارى :

وعن رجل صلى على جنازة فكبر ثلاثا ، ونسى أن يكبر الرابعة ، فقيل له : كبرت ثلاثا ، فقال : إن كان لم يتكلم كبر التى نسى بعد ما يدعو وقبل أن يسلم ، وإن كان تكلم أعاد الصلاة هو وأصحابه .

مسألة ـ ومن غيره ـ وقال من قال ، يعيد تكبيره ما لم يضجع الميت على

قبره، فإن وضع فى لحده فقد مضى ذلك، وقال من قال، إذا انفضوا من مواضعهم وتفرقوا أعادوا الصلاة ، وقال من قال ، لا إعادة عليهم إذا انقضت صفوفهم وقد تمت صلاتهم ، وقد قيل إن أبا الشعثاء حضر جنازة فأمر المصلى عليها أن يكبر ثلاثا لسبب عرض لهم من خوف أن يغيب من الشمس قرن إلى الأصفر .

مسألة ـ ومن غيره من كتاب لأبى صفرة .

وعن جنائز النساء إذا اجتمعن تقدم أفضلهن إلا فى قول منير فإنه قال : تعترض الجنائز فتصف بين يدى الإمام ، قال : وكذلك جنائز الرجال ، قال هاشم : ولم يسمع هذا القول من منير .

مسألة ـ وعن الجنازة تحضر صلاة المغرب ، فيصلون الفريضة ويركعون أم يصلون على الجنازة ؟ فقال : رأيناهم يصلون ويركعون ، ثم يصلون على الجنازة ، ونرى فى الكتب أن يبدأ بالجنازة قبل الصلاة ، ولم نرهم يبدأون إلا بالصلاة .

ومن غيره ـ وقيل : إذا حضرت صلاة الجنازة وحضرت صلاة الفريضة بدأ بصلاة الفريضة ثم الجنازة ، وقد يوجد أنه يبدأ بالجنازة ، ولعل ذلك لعلة يخاف منها ، فإن كان ذلك نظر فيه ، إن شاء الله .

ومن غيره ـ وعن أبى عبد الله رحمه الله ، وسألته عن رجل صلى على جنازة وهو غير متوضىء ، هل يلزمه شىء ؟ قال : لا يلزمه شىء .

مسألة ـ وسألته عن رجل أتى الجنازة للصلاة عليها فوجدهم قد سبقوه بتكبيرة ، كيف يصنع الرجل، أيدخل معهم من حيث هم، ولا يوجه أو يوجه ؟

قال : يوجه ويكبر إذا كبروا الثانية ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب الثانية ودخل معهم فى الدعاء .

قلت : فإن أتاهم ولم يعلم بكم سبقوه من التكبير ، قال : يبتدئ صلاة الميت بالتوجيه ، ثم يمضى التكبير، ثم يقرأ، كما جاء الأثر، يفعل كما كان مبتدئاً معهم، وإذا فرغوا من التكبير فإن شاء أن يدعو للميت إذا كان من أهل الولاية فلا بأس عليه ، وليس عليه بدل ما سبقوه به .

قلت : فإن صلى رجل على جنازة وثوبه جنب ، أيبدل صلاته ؟ قال غيره : قد قيل ليس عليه بدل .

مسألة ـ وعن هاشم بن غيلان ، من فاته من صلاة الجنازة شىء فليس عليه بدل ما فاته .

مسألة ـ وعن أبى عبد الله فى من تمر به الجنازة وهو على غير وضوء ، فإن ذهب ليتوضأ فاتته الصلاة عليها : أيجوز له أن يتيمم ؟ قال : نعم ، قلت : فإن كان هو الذى يلى الصلاة عليها ؟ قال : فإن قدر على الماء فليتوضأ ، وإن لم يقدر عليه فليتيمم وليصل على الجنازة الذى هو أولى بالصلاة عليها، وهو أولى بذلك .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد :

وعن النعلين النجسين ، أيصلى بهما على الجنازة ؟ فلا نحب له إن أمكن إخراجهما ، فإن لم يكن من ضرر شمس أو برد أو خوف عليهما، أو خوف شوك أو غيره من المضار فلا بأس بذلك .

مسألة منقولة من الكتاب ـ وقيل الحدود فيها ، يعنى صلاة الجنازة ، التكبيرات ، وسائر ذلك لا يسمى حدا ـ انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جوابات لأبى سعيد رحمه الله :

وأما ما يقال لمن قال : كيف أجزتم لمن يصلى على الجنازة أن يصلى بثوب غير طاهر ، أن يقال له ، الصلاة على الجنازة أفضل ، إنها ذكر ليست بصلاة فيها الركوع والسجود والقيام والقعود ، ويقال له فى الإمام ، فإنه اختلف فيه القول ، فليس يكون إماماً إلا طاهر الثياب ، ولا يجوز أن يكون الإمام ناقصاً عن حال من يؤمه .

مسألة ـ وأما الجنائز إذا اجتمعت فمعى أنه قد قيل : يقدم الرجال الأحرار ، ثم الرجال المماليك ، ثم الصبيان الأحرار ، ثم الصبيان المماليك ، ثم النساء الحرائر ، ثم النساء المماليك ، ثم الصغار من الأحرار الإناث ، ثم الصغار من الإناث ، والأكبر يقدم على من كان أصغر منه فى السن من كل أهل درجة ممن وصفت لك .

مسألة ـ ومن جوابات لأبى معاوية عزان بن الصقر :

سئل أبو عبد الله محمد بن محبوب ، رحمه الله ، فقيل له : هل يصلى على الجنازة قبل شروق الشمس ، وإذا غاب قرن منها أو نصف النهار زمان الحر فكره ذلك .

مسألة ـ قلت : أرأيت الجنائز إذا حضرت وحضر وقت الصلاة المكتوبة فبم يبتدئ ، بالجنازة أم بالصلاة المكتوبة ؟ قال : يبتدئ بصلاة الجنازة إلا أن يخاف فوت الصلاة المكتوبة .

* * *

البَابُ الأربَعُون

فى من يصلى عليه ومن لا يصلى عليه
وأحكام ذلك

من غير الكتاب ـ من جوابات أبى سعيد :

وعن من شرب شراباً يريد قتل نفسه ، فيقتل ويموت ، ما حالته ؟ وهل يصلى على من قتل نفسه ؟

ـ هو آثم إذا شرب ما يتعارف أنه يقتل ، يريد به قتل نفسه فهو هالك فى دينه ، وقد قيل : لا يصلى عليه ، ولكن يغسل ويقبر بغير صلاة ، وأما أنا فأحب أن يصلى على جميع أهل القبلة ، بارهم وفاجرهم من غير مخالفة منى للأثر ، وقد جاء بذلك ما يصح هذا القول ، لأن القاتل نفسه والمقتول فى الزحف باغيا ، والمرجوم على الزنا ، وهو مصر ، ومن قيل فيه ، أنه لا يصلى عليه إنما هو منافق معنا ، وهو من أهل القبلة .

وقد جاء الأثر العام أن الصلاة على أهل القبلة ثابتة ولازمة فالصلاة معى على أهل القبلة جائزة ما لم يحضر أحد من أهل القبلة عليه ، بدليل يخرج من أهل القبلة ، وإنما هذه آثار خاصة وعامة ، والله أعلم بالصواب .

مسألة ـ عن رجل علم من رجل آخر أنه من أهل النار ، ثم مات ، هل له أن يصلى على جنازته إذا كان الميت مقرًا بالإسلام ، إلا أنه قد علم منه هذه الشقوة ؟ قال : عندى ، أنه إذا كان فى ظاهر الأمر من أهل ذلك ، وأنه ممن

يصلى عليه كان المصلى ذلك عندى فى ظاهر الأمر، ولو علم فى السريرة غير ذلك، وهو عندى كسائر أهل القبلة ، ولو علم فى السريرة شقاؤه فى الأصل على معنى قوله .

مسألة ـ ومن جوابات أبى معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله ، ومن جوابات لأبى سعيد رحمه الله ورضى الله عنه :

قال : إن السقط التام الخلق إذا كان ميتاً أنه يختلف فى الصلاة عليه ، قلت له : فإن لم يعرف ، خرج حيًّا أو ميتاً ، وأمكن ذلك ما أولى به ؟ قال : معى أنه إذا أدرك ميتاً فهو على ما أدرك عليه حتى يصح غير ذلك ، والله أعلم .

* * *

الباب الواحد والأربعون

فى تارك السنن وأحكام ذلك

الإضافة من غير الكتاب ـ وقلت ، من ترك من ركعات السنة شيئا متعمدا أعليه الكفارة كما عليه فى الفريضة ، أم لا ؟

ـ فأما سنة الوتر فقد قيل على من تركها الكفارة فى بعض القول على التعمد منه ، وأما سائر ذلك من الركعات من ركعتى الفجر والمغرب فقد أساء ولا كفارة عليه ، والله أعلم .

* * *

الباب الثانى والاربعون

فى سنن الفضائل والنوافل والتطوع

وما جاء فى ذلك

قيل عن بعض بالكفاية بقراءة فاتحة الكتاب فى النافلة ، وأكثر القول ، لابد من سورة فى الليل والنهار .

مسألة : يستحب لمن صلى الظهر والمغرب وأراد النافلة أن ينحرف عن موضعه.

مسألة : قال محمد بن محبوب ، رحمه الله : يستعيذ لكل ركعتين ، وقال زياد بن الوضاح ، إنه يحفظ أن يجتزى بالاستعاذة الأولى ، قال أبو المؤثر : ولو ذكر أنه دعا بعد التحيات اجتزى بالاستعاذة الأولى فلا بأس .

مسألة : فى رجل يصلى نافلة فى ليل أو نهار يدعو وهو قائم ، فعسى ألا يكون بأس يدعو وهو قائم .

مسألة : وقيل ، يجوز أن يصلى الرجل النافلة قاعدا وهو محتب ومتربع ويصلى نائما ويسجد ويصلى ماشيا ، ويحرم وهو مستقبل القبلة ، ثم يصلى حيث كان وجهه وطريقه ، وقيل إذا أراد الماشى أن يركع أو يسجد فيرجع إلى القبلة ، والأولى أحب إلى ، وكذلك الراكب يصلى النافلة وهو راكب دابته ويحرم إلى القبلة ، ثم يتم صلاته حيث كان وجهه وطريقه ودابته ويحرم إلى القبلة ثم يتم صلاته حيث كان وجهه وطريقه ودابته ويسجد بالإيماء ، وقال محمد بن هاشم لسعيد ابن محرز وأنا محاضر ، إن والده هاشم بن غيلان كان يصلى النافلة محتبيا ، وليس

على ظهره شيء ، قال سعيد : كنت أحب معرفة ذلك ، وزعم أن موسى كان يقرأ فاتحة الكتاب وحدها فى النافلة ، وكره ذلك غيره .

مسألة : وقيل ، تجوز صلاة النافلة بالتسبيح كما جاز فى صلاة النهار فى آخر ركعتين بالتسبيح ، وكيف لا يجوز بفاتحة الكتاب وحدها .

مسألة : فى من صلى النافلة ، هل له أن يدعو فى موضع القراءة ؟ أجاز ذلك بعض ، وهو حسن إذا نشط لذلك فى وسط القراءة ، أو قبلها أو بعدها ، وكان يصلى النبى ﷺ حتى مر عليه وقال رب ...[1] بها ابن مسعود ، قال : يجوز أن يدعو ...[1] والسجود .

مسألة : قال زياد بن مثوبة كانوا بدما مرابطين فأمرهم عبد المقتدر أن يقوموا ليالى العشر ، فقاموا وهو فيهم .

مسألة : وتوجيه واحد أول ما يقوم المصلى للنافلة يجزيه لجميع ماصلى من النوافل مالم يقبل إلى المشرق أو يتكلم ، وكذلك الاستعادة ، عن أبى عبد الله قال : يستعيذ فى كل شفع .

ومن صلى بقوم فى شهر رمضان الفريضة فلما قضاها قام يصلى بهم بلا توجيه فإنه يجزى بالتوجيه الأول ، إن شاء الله .

مسألة : قوله تعالى : فافعلوا الخير ، ففى التأويل ، أن الخير هاهنا النوافل والوسائل ، وقوله : اتقوه فى جميع ما نهى الله عنه ، وابتغوا إليه الوسيلة ، أى الوسائل والفضائل .

---

(١) بياض فى الأصل .

مسألة : فى الذى يصلى نافلة ، هل يجتزىء بتوجيه واحد ، فقيل ، على كل ركعتين توجيه ، وأحب الأقاويل قول محمد بن محبوب ، إن تكلم بغير ذكر الله وأدبر القبلة أو تحول عن موضعه أعاد التوجيه ، وقيل ، إن تحول عن موضعه ولم يدبر بالقبلة ولم يتكلم بغير ذكر الله لم يكن عليه إعادة التوجيه .

مسألة : فى المصلى تطوعا فى الليل أو النهار ، هل له الجهر ؟ قال : معى أنه يجوز له ذلك ، وصلاة الليل والنهار النافلة عندى سواء ، ويجوز أن يقسم الآية إن انقسمت .

مسألة ـ رفع إلى أبى المؤثر ـ من كان عليه بدل صلوات ، لم يصل نافلة حتى يصلى ما عليه ، وإن صلى لم أر عليه إثما .

مسألة ـ فى من يجمع ، هل له التطوع بإجهار القراءة ؟ قال : لا بأس ، قلت: ففى المسجد الذى يؤذن فيه ويقام ، قال : جائز . قال وكان والدى يفعله بمكة ، والمسلمون يفعلون ذلك فى ليالى الجمع وليالى العشر ورجب وليلة الفطر وليلة عرفة وليلة الأضحى .

مسألة ـ نقلناها من الكتاب عن النبى ﷺ أنه قال : من صلى الضحى حين تكون الشمس بقدر ما تكون من المغرب لصلاة العصر ركعتين كتب الله له أجر يومه وحسنته وكفر إثمه وخطيئته .

فصل غيره ـ بلغنا أن النبى ﷺ لم يكن يصليها إلا أن يقدم من سفر فيصلى الضحى قبل أن يدخل على أهله ، وقيل كان أبو عبيدة يصليها ويتركها زمانا ،

ووجدت عن الربيع أنه لقى أبا عبيدة وهو فى الجبان ، فقال : انتظروا حتى أصلى ركعتين ، فلا عهد لى بهما منذ حين ـ انقضى .

مسألة ـ الإضافة من جوابات أبى سعيد :

وأما ما أفضل للرجل بعد صلاة العتمة الصلاة أو الصلاة على النبى ﷺ ؟ فكل ذلك فضل عظيم والصلاة على محمد من ذلك فهو أحسن ولا يدع الفضل .

مسألة ـ والمصلى تطوعا ، فمعى أنه قد قيل بالتوجيه الواحد ، يصلى ما شاء ما لم يتحول عن موضعه إلى غيره ، ومعى أنه قيل ما لم يتحول عن موضعه إلى غيره ، ومعى أنه قيل ما لم يتحول عن موضعه أو يدبر القبلة ، وقيل ، يصلى به ما شاء إذا اعتقده لذلك ، وإلا فليوجه لكل ركعتين توجيها ، وقيل ، لا يصلى بالتوجيه الواحد إلا ركعتين على حال .

ومن غيره ـ مسألة ـ قلت له : فرجل صلى نافلة فى ثوب جنب ، هل عليه بدل ؟ قال : ليس عليه فى النوافل بدل .

مسألة ـ يجوز للرجل أن يصلى ما شاء ، نافلة ، ويحرم وهو مستقبل القبلة ، ثم يصلى حيث كان وجهه وطريقه ، فإذا أراد أن يركع ويسجد فيرجع إلى القبلة ، والقول الأول أحب إلى ، وأما إذا صلى نافلة على دابته فأحرم إلى القبلة ثم صلى حيث كان وجهه وطريقه ، وكذلك يرجع ويسجد بالإيماء ، لا يرجع إلى القبلة .

* * *

الباب الثالث والاربعون

فى سجود الشكر وما يقال فى ذلك

من كتاب الأشراف ـ قال أبو بكر: واختلفوا فى سجود الشكر، فاستحب الشافعى سجود الشكر، وقال أحمد بن حنبل لا بأس به، وبه قال الأوزاعى، وقال إسحاق بن راهويه سنة، وكرهه إبراهيم، وزعم أنه بدعة، وكره ذلك مالك بن أنس والنعمان، قال أبو بكر بالقول الأول أقول، لأن ذلك قد روى عن النبى ﷺ وعن أبى بكر وعلى بن أبى طالب وكعب بن مالك. قال أبو سعيد: لا أعلم هذا القول من قول أصحابنا منصوصا بأمر فيه ولا نهى عنه، ولكن يعجبنى أن يكون جائزاً وفضلا، لأن السجود لله حيثما كان لله يخرج على معنى الطاعة والعبادة من حيث ما خلصت نية العبد، وسجد شكراً لله وتواضعا وتقربا إليه كان ذلك ثابتا معناه. انقضى.

مسألة ـ عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان إذا جاءه أمر يكرهه قال: اللهم لك الحمد شكراً، ولك المن فضلا.

مسألة ـ فيما يقال فى السجود، يا كائن قبل كل شىء ويا كائن بعد كل شىء لاتفضحنى، لأنك بى عالم، ولا تعذبنى، فإنك علىّ قادر، اللهم إنى أعوذ بك من العزلة عند الموت، ومن شر المرجع إلى ما فى القبور، ومن الندامة إلى يوم القيامة، اللهم إنى أسألك عيشة هنية ومنية سوية، ومنقلباً كريماً غير مخز ولا فاضح.

قال بعض المسلمين : قد تكلم بعض فى الكائن ولم ير جوازها .

* * *

تم الجزء الخامس من كتاب المصنف

ويتلوه

الجزء السادس فى الزكاة

عرض على أصله ، وصح العمل بما فيه ، والحمد لله رب العالمين ، على يد العبد الأقل سالم بن حمد بن سليمان الحارثى فى ١٧ صفر سنة ١٢٨٨ هـ .

الفهرس

القسم الأول

رقم الصحيفة	الموضوع
٣	تقديم المحقق
١١	مقدمة الكتاب
١٣	الباب الأول فى النية وكيفية النيات وأحكامها .
١٧	الباب الثانى : فى النية لبدل تارك الصلاة . البات الثالث : فى الصلاة ومعانيها .
٢٦	الباب الرابع : الصلاة بالثياب وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .
٣٩	الباب الخامس : الصلاة بالحلى وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .
٤٣	الباب السادس : فى الأوقات التى تجوز الصلاة بها ، أو لا تجوز .
٤٧	ما جاء فى وقت الصلاة .

رقم الصحيفة	الموضوع
٤٨	الباب السابع :
	فى اشتقاق أسماء الصلاة .
٥٠	الباب الثامن :
	فى بيان معرفة أوقات الصلاة .
٥٣	الباب التاسع :
	ما جاء فى صلاة الظهر .
٥٦	الباب العاشر :
	ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز .
٦٠	الباب الحادى عشر :
	فيما تجوز الصلاة عليه وما لا تجوز من بقاع الأرض وغير ذلك .
٧٠	الباب الثانى عشر :
	فى الأذان للصلوات .
٧٨	الباب الثالث عشر :
	فى الإقامة وفى جميع الصلوات ، وأحكام ذلك .
٨١	الباب الرابع عشر :
	فى التوجيه للصلاة .
٨٧	الباب الخامس عشر :
	فى تكبيرة الإحرام .

رقم الصحيفة	الموضوع
٩١	الباب السادس عشر : في الاستعاذة في الصلاة .
٩٧	الباب السابع عشر : في القراءة في الصلاة .
١١٣	الباب الثامن عشر : في الركوع في الصلاة .
١١٨	الباب التاسع عشر : التسبيح في الركوع والسجود .
١٢١	الباب العشرون : في السجود للصلاة .
١٢٤	الباب الواحد والعشرون : في « ربنا ولك الحمد » .
١٢٩	الباب الثاني والعشرون : في قول سمع الله لمن حمده، وربنا لك الحمد، وسائر ذلك من تكبير الصلاة ، وأحكام ذلك .
١٣٣	الباب الثالث والعشرون : في التحيات .
١٣٩	الباب الرابع والعشرون : التسليم في الصلاة .

رقم الصحيفة	الموضوع
١٤١	الباب الخامس والعشرون :
	فى ترك الصلاة ، وما يلزم فيها من بدل وكفارة .
١٤٦	الباب السادس والعشرون :
	أحكام المانع والممنوع من الصلاة .
١٤٨	الباب السابع والعشرون :
	فى صلاة الراكب والماشى وما جاء فى ذلك .
١٥١	الباب الثامن والعشرون :
	فى الصلاة فى الأماكن التى لا يمكن الركوع والسجود والقعود فيها .
١٥٥	فصل ـ فى سجدة القرآن ـ فى الصلاة وفى غير الصلاة .

القسم الثانى من الكتاب

١٥٧	الباب الأول :
	فى صلاة الخنثى .
١٥٩	الباب الثانى :
	فى صلاة النساء .
١٦٤	الباب الثالث :
	فى سجدة القرآن .
١٦٨	الباب الرابع :
	باب فى السترة فى الصلاة .

رقم الصحيفة	الموضوع
١٧٤	الباب الخامس :
	فيما يقطع الصلاة من الممرات وما لا يقطعها .
١٨٣	الباب السادس :
	فى الكلام والإشارة والإيماء فى الصلاة .
١٨٦	الباب السابع :
	فى التبسم والضحك فى الصلاة .
١٨٨	الباب الثامن :
	فى البكاء فى الصلاة .
١٩٠	الباب التاسع :
	فى البزاق والنخاع والمخاط وما يخرج من الفم والأنف فى الصلاة .
١٩٤	الباب العاشر :
	العمل فى الصلاة ، وما يجوز منه وما لا يجوز .
٢٠٣	الباب الحادى عشر :
	فى العمل والعبث فى الصلاة .
٢١١	الباب الثانى عشر :
	النعاس فى الصلاة وأحكام ذلك .
٢١٣	الباب الثالث عشر :
	فى النظر والالتفات فى الصلاة وأحكام ذلك .
٢١٥	الباب الرابع عشر :
	فيما يجوز للمصلى قطع الصلاة له .

رقم الصحيفة	الموضوع
٢١٨	الباب الخامس عشر :
	فى الشك فى الصلاة .
٢٢٣	الباب السادس عشر :
	فى الصلاة .
٢٢٨	الباب السابع عشر :
	فى سجدتى الوهم وأحكامها .
٢٣١	الباب الثامن عشر :
	فى صلاة الجماعة ووجوبها وأحكامها .
٢٤٠	الباب التاسع عشر :
	فى الصف خلف الإمام .
٢٥١	الباب العشرون :
	الاسطوانة والنقص والعقود والأبواب والكوى والمحاريق ، وأحكام ذلك .
٢٥٣	الباب الواحد والعشرون :
	فى الإمام والمأمومين وأحكام ذلك .
٢٦٣	الباب الثانى والعشرون :
	فى من أولى بالإمامة فى الصلاة ، وأحكام ذلك .
٢٦٧	الباب الثالث والعشرون :
	فى من تجوز إمامته فى الصلاة ومن لا تجوز .

الصفحة	الموضوع
٢٧٤	الباب الرابع والعشرون :
	فى صلاة الجماعة بعد الجماعة أو فى وقت واحد فى مسجد وغير مسجد ، وما جاز من ذلك .
٢٨٠	الباب الخامس والعشرون :
	فى صلاة النساء والصبيان .
٢٨٥	الباب السادس والعشرون .
	فى الصلاة خلف الجبابرة وأهل الظلم .
٢٨٧	الباب السابع والعشرون .
	فى العمار والانتظار للصلاة .
٢٨٩	الباب الثامن والعشرون :
	فى الإمام إذا تعايا أو نسى أو سها .
٢٩٠	الباب التاسع والعشرون :
	فى انتقاض صلاة الإمام وغير ذلك ، وتقديم إمام على إمام .
٢٩٥	الباب الثلاثون :
	الدخول فى الصلاة مع الجماعة .
٣٠١	الباب الواحد والثلاثون :
	فى نية الإمام والمأموم فى الصلاة .
٣٠٦	الباب الثانى والثلاثون :
	أسماء أوقات الصلاة واشتقاقاتها .

رقم الصحيفة	الموضوع
٣٠٧	الباب الثالث والثلاثون :
	ما يؤمر من الصلاة فى أوقاتها من التعجيل والتأخير له .
٣١٢	الباب الرابع والثلاثون :
	معرفة أوقات الصلاة بقياس الظل وطلوع الليل .
٣١٤	الباب الخامس والثلاثون :
	فى المواضع التى نهى عن الصلاة فيها .
٣١٧	الباب السادس والثلاثون :
	فى القبلة وفسحها وصفتها .
٣٢٠	الباب السابع والثلاثون .
	حدود أوقات الصلاة أول وآخر .
٣٢٥	الباب الثامن والثلاثون :
	مواقيت الصلاة من كتاب الله . ولغة العرب .
٣٢٧	الباب التاسع والثلاثون :
	فى معرفة نحوس السنة ، كل يوم من شهر ، وهى أشد من أيام الشهر .

القسم الثالث

٣٣٠	الباب الأول :
	فى النية لصلاة السفر .

رقم الصحيفة	الموضوع
٣٣٧	الباب الثانى :
	فى الصلاة فى السفر ، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .
٣٣٩	الباب الثالث :
	فى من جهل فصلى القصر فى موضع التمام، أو صلى التمام فى موضع القصر ، والمتعمد لذلك وما جاء فيه .
٣٤٣	الباب الرابع :
	فى ذكر اتخاذ الأوطان .
٣٤٥	الباب الخامس .
	حدود الفراسخ . . .
٣٥٤	الباب السادس :
	فى صلاة من خرج مسافراً ثم بدا له أن يرجع ، وغير ذلك .
٣٥٨	الباب السابع :
	فى الذى يجمع الصلاتين فتفسد عليه صلاته أو يشك فيها .
٣٦٠	الباب الثامن :
	فى صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم .
٣٦٧	الباب التاسع :
	فى الجمع فى السفر .
٣٧١	الباب العاشر :
	فى العمل والقول بين صلاتى الجمع .

رقم الصحيفة	الموضوع
٣٧٥	الباب الأحد عشر :
	فى صلاة الإمام الأكبر وعمال وأصحاب السجن فى السفر وأحكامه.
٣٧٧	الباب الثانى عشر :
	فى صلاة البادى والسائح وقاطع الأوطان وما أشبههم .
٣٨٠	الباب الثالث عشر :
	فى صلاة الزوجة .
٣٨٥	الباب الرابع عشر :
	فى صلاة المملوك فى الحضر والسفر .
٣٨٩	الباب الخامس عشر :
	فى صلاة الصبى فى السفر .
٣٩١	الباب السادس عشر :
	فى الصلاة فى السفينة .
٣٩٥	الباب السابع عشر :
	فى صلاة الجمعة وعلى من تجب .
٣٩٧	الباب الثامن عشر :
	فى الأمصار التى تصلى فيها الجمعة .
٤٠١	الباب التاسع عشر :
	فى الأذان يوم الجمعة .

رقم الصحيفة	الموضوع
٤٠٤	الباب العشرون :
	فى خطبة صلاة العيد .
٤٠٩	الباب الواحد والعشرون :
	فى فساد صلاة الجمعة .
٤١٠	الباب الثانى والعشرون :
	فى صلاة العيدين .
٤١٤	الباب الثالث والعشرون :
	ما يفسد صلاة العيدين .
٤١٥	الباب الرابع والعشرون :
	فى خطبة العيدين :
٤١٨	الباب الخامس والعشرون :
	فى صلاة الجماعة فى العيدين :
٤٢١	الباب السادس والعشرون :
	فى صلاة الخوف فى الحرب والمسايفة والضرب ونحو ذلك .
٤٢٥	الباب السابع والعشرون :
	فى صلاة المريض وأحكام ذلك .
٤٣١	الباب الثامن والعشرون :
	فى صلاة الأصم والأعجم وما يجوز لهما وما لا يجوز وأحكام ذلك.

رقم الصحيفة	الموضوع
٤٣٣	الباب التاسع والعشرون :
	فى صلاة ذوى العلل .
٤٣٧	الباب الثلاثون :
	فى صلاة المغمى عليه والمجنون .
٤٣٨	الباب الواحد والثلاثون :
	فى صلاة من فتح له الماء من عينيه .
٤٤١	الباب الثانى والثلاثون :
	فى صلاة الجمع للمريض .
٤٤٣	الباب الثالث والثلاثون :
	فى صلاة الجمع فى اليوم المطير وأحكام ذلك .
٤٤٤	الباب الرابع والثلاثون :
	فى صلاة المريض بالتكبير ، وكيفية حد من يلزمه التكبير فى ذلك .
٤٤٧	الباب الخامس والثلاثون :
	فى صلاة الوتر .
٤٥٢	الباب السادس والثلاثون .
	فى ركعتى الفجر وأحكام ذلك .
٤٥٧	الباب السابع والثلاثون :
	فى صلاة الكسوف والزلزلة وأحكام ذلك .

رقم الصحيفة	الموضوع
٤٥٩	الباب الثامن والثلاثون .
	فى صلاة الإمام القيام فى شهر رمضان .
٤٦٣	الباب التاسع والثلاثون :
	فى صلاة الجنائز .
٤٧٠	الباب الأربعون :
	فى من يصلى عليه ومن لا يصلى عليه وأحكام ذلك .
٤٧٢	الباب الواحد والأربعون :
	فى تارك السنن وأحكام ذلك .
٤٧٣	الباب الثانى والأربعون :
	فى سنن الفضائل والنوافل والتطوع وما جاء فى ذلك .
٤٧٧	الباب الثالث والأربعون :
	فى سجود الشكر وما يقال فى ذلك .

* * *

تصويب

الصواب	سطر	صحيفة
من ما .	٥	١٩
تقوم .	٦	١١٢
فوقف .	٨	٢١٨
الذين (بدون الواو) .	٩	٢٣٦
رجل	٤	٢٤٤
إذا	١٧	٢٨١
سجودها	١٠	٢٨٢
فمعى	١٣ ، ٧	٢٨٤
يبتدىء	١٥	٢٩٥
يجددها	٤	٣٠٥
أن النبى ﷺ أمر . . .	١٩	٣٠٩
ثم	٥	١٣٣
هل	١٥	٣٦١
فيثبتان	١٥	٣٨٧
الباب التاسع عشر		٤٠١
قىء	١٨	٤٣٥

رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٥٨٧ / ٨١